معالم منهج الشيخ أحمد شاكر

في نقد الحديث

كرم شعبان

تأليف

متولي البراجيلي

مكتبة السنة

معالم منهج الشيخ أحمد شاكر في نقد الحديث

تأليف

متولي البراجيلي

مكتبة السنة

الطبعة الأولى لمكتبة السنة بالقاهرة

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

رقم الايداع : ٩٣١٧ / ٢٠١٣
الترقيم الدولى : 978-977-285-185-0

ALSUNNA LIBRARY
Publishers



مكتبة السنة
الدار السلفية لنشر العلم

81 Al-Bostan St., Abdeen Square - Cairo - EGYPT
Tel.: 23900318 Fax : 23913532 Tlex : 21719 TLTHRB
E-mail:sounna_bookshop@hotmail.com

٨١ ش البستان - ناصية ش الجمهورية - ميدان عابدين - القاهرة
ت: ٢٣٩٠٠٢١٨ فاكس: ٢٣٩١٣٥٢٢ تلكس: ٢١٧١٩ TLTHRB

دار تراثية للنشر و التوزيع والطباعة و البحث العلمي وتصدير واستيراد الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

«إنَّ الحمد للَّه ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده اللَّه فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[(١)] .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[(٢)] .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[(٣)] .

أما بعد ، فإن أصدق الحديث كتاب اللَّه ، وأحسن الهدى هدى محمد - صلى اللَّه عليه وسلم - وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ،

---

(١) آل عمران ١٠٢ .

(٢) النساء ١ .

(٣) الأحزاب ٧٠-٧١ .

وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار»[١] .

كما هو معلوم فإنَّ شرف العلم من شرف المعلوم ، وإنَّ علم الحديث من أشرف العلوم بعد كتاب اللَّه عز وجل .

فقد أنزل اللَّه تعالى القرآن على نبيه صلى اللَّه عليه وسلم ، وأمره بالبلاغ ، فقال تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[٢] .

كما أمره بالتبيين ، فقال تعالى : ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٣] .

فقام النبى - صلى اللَّه عليه وسلم - بما أمره به ربُّه سبحانه وتعالى على التمام والكمال ، وأقام اللَّه شرعه الذي ارتضاه لخلقه .

قال تعالى : ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾[٤] .

وشرع اللَّه قائم على قائمين هما القرآن والسُّنَّة ، وكلاهما وحى من عند اللَّه تعالى ، يقول اللَّه : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾[٥] .

---

(١) هذه المقدمة تُسمَّى خطبة الحاجة ، وكان النبى - صلى اللَّه عليه وسلم - يعلمها أصحابه ، وكان السلف الصالح يقدمونها بين يدى دروسهم وخطبهم وكتبهم ومختلف شؤونهم وقد جمع طرقها الشيخ ناصر الدين الألبانى فى كتاب « خطبة الحاجة التى كان رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يعلِّمها أصحابه » .

(٢) المائدة ٦٧ .

(٣) النحل ٤٤ .

(٤) المائدة ٣ .

(٥) النجم ٣، ٤ .

ويقول تعالى : ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾(١) .

يقول الإمام الشافعى : « فذكر اللَّه الكتاب وهو القرآن ، وذكر الحكمة فسمعتُ مَن أرضَى من أهل العلم بالقرآن ، يقول : الحكمة سنة رسول اللَّه - صلى اللَّه عليه وسلم - ... لأن القرآن ذُكر وأتبعته الحكمة ، وذكر اللَّه منَّه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة ، فلم يَجُزْ - واللَّه أعلم - أن يقال الحكمة ها هنا إلا سنة رسول اللَّه .

وذلك أنها مقرونة مع كتاب اللَّه ، وأن اللَّه افترض طاعة رسوله ، وحتَّم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول : فرضٌ، إلا لكتاب اللَّه ، ثم سنة رسوله »(٢)

وقد ذكر الخطيب البغدادى بأسانيده عن الحسن ، فى قوله تعالى : ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾(٣) قال : الكتاب : القرآن ، والحكمة : السُّنة .

وكذلك عن قتادة ، فى قوله تعالى : ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ﴾(٤) قال : القرآن والسنة(٥) .

يقول ابن ناصر الدين الدمشقى : « فالسنن النبوية هى وحى من اللَّه

---

(١) النساء ١١٣ .

(٢) الرسالة للشافعى ص ٧٣ .

(٣) البقرة ١٢٩ .

(٤) الأحزاب ٣٤ .

(٥) انظر « الفقيه والمتفقه » ١/ ٢٥٩-٢٦٠ .

تعالى أيضًا ، وعليها مدار الأحكام ، وفيها معرفة أصول التوحيد ، وذكر صفات رب العالمين ، وتنزيهه عن مقالات الملحدين ، وفيها صفة الجِنان وما أعد اللَّه فيها للأبرار ، ووصف النار وما هيَّأ اللَّه فيها للفجّار ، وما خلق اللَّه تعالى فى السماوات والأرض من بديع المصنوعات وعظيم الآيات واختلاف أجناس المخلوقات من الملائكة والجن والإنس وسائر البريّات ، وفيها أنباء الأنبياء وكرامات الأولياء ، وقصص الأمم القدماء ، وبيان مغازى رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم وسراياه ، وبعوثه وكتبه ، وأحكامه وأقضيته ، ومواعظه ووصاياه ، ومعجزاته وأيامه وصفاته ، وأخلاقه وآدابه وأمواله إلى خبر مماته ، وذكر أولاده وأزواجه وأصهاره وأصحابه ونشر فضائلهم ومناقبهم وأقاويلهم فى الشريعة ، وفيها تفسير القرآن العظيم وبيان لأكثر الآيات المجملة فيه ، وبها عُرِف الحلال من الحرام ، والهدى من الضلال ، وما يحبه اللَّه ويرضاه ويقرب إليه ويبعد عنه ، غير ما فيها من الفوائد الظاهرة والخفية ، والمعانى الشريفة التى لا توجد إلا فيها ، وكيف لا ؟ وهى كلام أفصح الخلق ، وحبيب الحق ، ومن أُعطى جوامع الكلم ، وخُصَّ ببدائع الحكم »(١) .

فما الإسلام إلا كتاب منزل من عند اللَّه ، ونبى مرسل من اللَّه تعالى ، وقد أمرنا اللَّه بطاعة نبيه ، وجعل طاعته من طاعة اللَّه تعالى ، فقال : ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾(٢) .

وقال تعالى : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ

(١) افتتاح القارى لصحيح البخارى نقلًا عن المعجم المفهرس للحوينى ١/ ١٠ .
(٢) النساء ٨٠ .

مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[١]

قال ميمون بن مِهران : «الرد إلى اللّه : الرد إلى كتابه ، والرد إلى رسوله - صلى اللّه عليه وسلم - إن كان حيًّا ، فإن قبضه اللّه إليه فالرد إلى السُّنَّة »[٢] .

وقال تعالى : ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[٣] - فالنبي صلى اللّه عليه وسلم كما بيَّن كتاب اللّه تعالى ، فإنه شرَّع تشريعات مستقلة بسنته صلى اللّه عليه وسلم .

فعن المقدام بن معْدى كَرِبَ - رضى اللّه عنه - أن النبى - صلى اللّه عليه وسلم - قال : ألا إنى أوتيت الكتاب ، ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته[٤] يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلى ، ولا كل ذى ناب من السبُع[٥] ، ولا لُقطة[٦] معاهد[٧] إلا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه[٨] ،

---

(١) النساء ٥٩ .

(٢) تفسير الطبرى ٧/١٨٦ .

(٣) الحشر ٧ .

(٤) الأريكة : هى ما يتكئ عليه .

(٥) السبع : المفترس من الحيوان .

(٦) اللقطة : هى ما يعثر عليه الإنسان من غير قصد .

(٧) المعاهد : من له عهد مع المسلمين .

(٨) أن يقروه : أن يضيفوه .

فإن لم يقروه فله أن يعقبهم[١] بمثل قراه[٢] .

وفى حديث أبى هريرة رضى اللَّه عنه أن النبى - صلى اللَّه عليه وسلم - قال : « تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب اللَّه وسنتى ، ولن يتفرَّقا حتى يَرِدَا على الحوض »[٣]

وقد اتفق السلف على أن سنَّة النبى - صلى اللَّه عليه وسلم - يجب اتباعها مطلقًا ، لا فرق فى ذلك بين السنة الموافقة ، أو المبيّنة للكتاب ، وبين السنة الزائدة على ما فى الكتاب .

وقد تكفل اللَّه تعالى بحفظ دينه - القرآن والسنَّة - فقال تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[٤] .

بينما ترك لأصحاب الشرائع السابقة حفظها ، فقال : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾[٥] .

فحفظ اللَّه كتابه وسنَّة نبيه -صلى اللَّه عليه وسلم- فإن من جملة حفظ الذِّكر ، حفظ معناه : وهى الأحاديث النبوية الدالة على توضيح مبانيه ، كما قال تعالى : ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٦] .

---

(١) يعقبهم : يطالبهم .

(٢) صحيح سنن أبى داود ح ٤٦٠٤ .

(٣) الحاكم فى المستدرك وهو فى صحيح الجامع ح ٢٩٣٧ .

(٤) الحِجْر ٩ .

(٥) المائدة ٤٤ .

(٦) النحل ٤٤ .

فأقام اللَّه من عباده من يحفظ سنَّة نبيه - صلى اللَّه عليه وسلم - وينقّيها من كل دخيل عليها ، ويبلّغها لمن يقوم بها من بعده .

وفى حديث ابن مسعود رضى اللَّه عنه قال : قال رسول اللَّه - صلى اللَّه عليه وسلم -: « نضَّر اللَّهُ امرأً سمع منا شيئًا فبلَّغه كما سمع ، فرُبَّ مُبَلَّغٍ أوعى من سامع »(١) .

فقام الصحابة - رضى اللَّه عنهم - بالأمر على وجهه ، ومن بعدهم التابعون وتابعو التابعين ، ومع اتساع الدولة الإسلامية وتفرّق الحفاظ فى الأمصار ، وظهور أصول البدع ، كالخوارج والقدرية والمرجئة والمعتزلة ، وبدأ بعضهم يكذب فى حديث النبى - صلى اللَّه عليه وسلم - ويُدخِل فيه ما ليس منه ، انتصارًا لبدعته وهواه .

والكذب ليس له قوائم ، فهو ينهار من داخله قبل أن يُهدم بنقد النقاد ، يقول القاسم بن محمد : « إن شاء اللَّه تعالى أعاننا على الكذابين بالنسيان ، فإنهم يخلطون ويناقضون ويظهر عليهم بسبب النسيان ما يحمل على تأمل أحوالهم حتى يتبين أمرهم ، فهذا معنى إعانة اللَّه عليهم بالنسيان(٢) .

فقام رجال ، من أذكياء الخلق ، ومن أشدِّهم ورعًا وتقوى ، يدافعون عن حديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ، ويضعون القواعد الصارمة لقبول الروايات وردّها .

يقول ابن سيرين : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت

---

(١) صحيح سنن الترمذى ح ٢٦٥٧ .
(٢) توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار . محمد بن إسماعيل الصنعانى ٢/ ٥٩ .

الفتنة ، قالوا سمّوا لنا رجالكم ، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع ، فلا يؤخذ حديثهم[(١)] .

ويقول ابن المبارك : « الإسناد من الدِّين ، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء »[(٢)] وكما قيل : فإن آفة الأخبار فى رواتها .

وهذا التثبت فى سماع الأخبار ونقلها ، هو منهج قرآنى ، قال تعالى : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ۝٦﴾[(٣)]

وقام بهذا التثبت جهابذة الرجال ، كما قيل لعبد اللَّه بن المبارك : «هذه الأحاديث الموضوعة ؟ قال : يعيش لها الجهابذة»[(٤)]

واستمر هذا النَّفَس الزكى يسرى فى هذه الأمة من جيل إلى جيل ، ونشأت علوم خادمة لهذا الأمر ، علوم لم تعرف لها البشرية نظيرًا من قبل : كعلوم الإسناد ، والرجال ، والجرح والتعديل .

وجُمعت كل أحاديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم فى المسانيد والمصنفات والجوامع والمعاجم وغيرها .

وانتهت هذه المرحلة بتدوين كل ما وصل لهؤلاء الأفذاذ من حديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم ، ثم بدأت مرحلة أخرى ، وهى مرحلة التصفية لأحاديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم من الدخيل عليها ، وأفردت

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥ .

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٦ .

(٣) الحجرات ٦ .

(٤) شرح نخبة الفكر للقارِى ص ٤٤٦ .

كتبٌ للصحيح فقط ، وأجلُّها وأعظمُها صحيحا البخارى ومسلم .

مع وضع العلماء شروطًا صارمةً لقبول الروايات وردّها ، خاصة أن الكثير من كتب الحديث والتفسير والسّير ، لم يشترط أصحابها فيها صحة الروايات ، بل جمعوا كل ما وصل إليهم من مرويات ، وكما هو متعارف عليه عند علماء هذا الفن : أن من أسند فقد أحال ، أى أحالك للنظر فى السند ، لتعلم درجته من الصحة أو عدمها .

وهذا النقد للمرويات ، حسب القواعد العلمية ، أخذ ينتقل من قرن إلى قرن ، ويتتبع العلماء المحدّثون بعضهم بعضًا ، وهذا لا يقلل من شأنهم بحال ، حتى أن البخارى ومسلمًا ، على جلالة قدرهما وسمو منزلتهما ، بإجماع أهل الحديث ، تعرض لهما النقاد الكبار ، كما فعل الدارقطنى وغيره .

وقد انقسم النقاد إلى مدارس متعددة ، فمنهم المتشدد فى النقد : كيحيى ابن سعيد القطَّان ، ويحيى بن معين ، وأبى حاتم الرازى ، والنسائى .

ومنهم المعتدل : كأحمد بن حنبل ، والبخارى ، ومسلم ، والدارقطنى ، وابن عدى .

ومنهم المتساهل : كالترمذى ، والحاكم ، وابن حبان ، والعجلى .

ولم يتوقف النظر فى حديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم ، فالإمام السيوطى ، وهو من علماء القرن العاشر يسمِّى كتابه فى مصطلح الحديث «تدريب الراوى» لمن يأتى من بعده ويشتغل بحديث النبى - صلى اللَّه عليه وسلم - فلم يخلو قرن من القرون من علماء الحديث ، ونقاده .

والشيخ أحمد شاكر - يرحمه اللَّه - من هذا الركب الجميل ، عمل

بحديث النبى - صلى اللَّه عليه وسلم - رواية ودراية ، وذلك بشهادة معاصريه ولاحقيه من علماء الحديث ، بلغ فى هذا الشأن مبلغًا كبيرًا ، لم يُجارِه فيه أحدٌ من معاصريه .

وقد حقَّق وعلَّق على الكثير من كتب الأحاديث ، وعلى الأخصّ مسند الإمام أحمد ، الذى استفرغ فيه جهده ، فعمل فيه ما يقرب من ربع قرن .

والشيخ - يرحمه اللَّه - يميل إلى مدرسة النقاد المتساهلين - فى الغالب - فى قبول ورد الرواة والحكم على الأحاديث .

وهذا لا يقلل على الإطلاق من مكانة الشيخ ونبوغه فى هذا المضمار ، فما من أحد إلّا وهو مُتعَقِّب لمن سبقه ومتعقَّب ممن لحقه .

والأمر كما قال الإمام الذهبى : « وما زال العلماء قديمًا وحديثًا يرد بعضهم على بعض فى البحث ، وفى التواليف ، وبمثل ذلك يتفقّه العالم ، وتتبرهن له المشكلات»[١] .

---

(١) سير الأعلام ١٢/ ٥٠٠.

بينى وبين الحديث :

فى المرحلة الجامعية دفع إليَّ أحد الأخوة كتابًا عن الصلاة ، عنوانه « صفة صلاة النبى صلى اللَّه عليه وسلم من التكبير إلى التسليم ، كأنك تراها » للشيخ ناصر الدين الألبانى ، يرحمه اللَّه ، ولعله وجد عندى بعض الأخطاء فى صلاتى ، فأحب بأدب وتواضع من باب النصيحة ، أن أعرف هذه الأخطاء .

أخذت الكتاب وعكفت على قراءته ، وكنت بطبعى محبًّا للقراءة شغوفًا بها ، أقرأ كل ما يقع تحت يدى ، وبالأخص كتب الأدب ، بأشكاله المتعددة ، ودواوين الشعر قديمها وحديثها ، وبعض الكتب الدينية غير التخصصية .

وكان عمدتى فى أية مسألة أريد أن أعرفها ، هو نظرتى المتعجلة فى كتاب « فقه السنة » للشيخ سيد سابق ، يرحمه اللَّه .

فلما طالعت الكتاب ، فى الحقيقة بهرنى أيما إبهار ، وهو يصف صلاة النبى - صلى اللَّه عليه وسلم - مستدلًا على كل حركة وكل كلمة بنص من أحاديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم ، ولا يكتفى بإيراد الحديث وتخريجه من مصادره كطريقة كتاب « فقه السنة » ، بل يجمع الروايات ويقوم بنقدها وتمييز صحيحها من ضعيفها ، فيستدل بالصحيح ويطرح الضعيف .

أعدت الكتاب للأخ شاكرًا له معروفه ، سائلًا عن الشيخ الألبانى ، وهل له كتب أخرى ، فذكر لى أسماء كتب كثيرة .

فبدأت ألاحظ كتب الشيخ عند باعة الكتب ، واقتنيت بعضها مثل : « أحكام الجنائز » ، « الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة » « حجاب المرأة المسلمة » « التوسل أنواعه وأحكامه »

تمكن الشيخ من قلبى وعقلى ، طريقته فى الكتابة ، أسلوبه ، قوة

ردوده على خصومه ، وازداد الأمر بعد أن علمت مكانة الشيخ عند علماء السنة والحديث ، وعند طلاب العلم الشرعى على العموم .

صار علم الحديث هو أقرب العلوم إلىَّ ، وتمنيت أن أمشى فى ركب علماء الحديث ولو بأقل القليل.

وفى أثناء سنوات طلب العلم الشرعى اشتُهرت بين أقرانى بشديد محبتى للشيخ الألبانى ، وكنت أنبرى لكل من يهاجم الشيخ أو ينتقص من قدره ، وكان معنا فى سنوات الدراسة طالب علم من الأردن ، وكان يتعجب من شدة حبى للشيخ ، ووعدنى عند سفره للأردن بأنه سيكلم الشيخ عنى .

وقد أهدى لى هذا الأخ بعض أجزاء من السلسلة الصحيحة .

مسجد الرحمة بالهرم :

كان هذا المسجد بمثابة جامعة مفتوحة لكل العلوم الشرعية ، يأتى إليه أكابر العلماء على الساحة سواء فى المحاضرات أو الخطب أو الأسابيع الدعوية .

وفيه رأيت الشيخ أبا إسحاق الحوينى أول مرة ، ووجدت فيه من رائحة الشيخ الألبانى ، حبه للحديث ، براعته فيه ، مع أسلوب آسر فى الخطابة أو الدرس ، متانة علمية ، ودفقات شعورية متتالية كموج البحر .

وكان الشيخ الحوينى من محبى الشيخ الألبانى ومريديه ، لا يُخفى هو ذلك ، ويظهر فى أثناء كلامه حتى وإن لم يقصد .

فصار حبل المودة مشدودًا بينى وبين الشيخ الألبانى مرورًا بجسر الشيخ الحوينى .

وتمنيت أن أسافر للشيخ الألبانى لأتلقى العلم بين يديه ، ولكن ما كل ما يتمناه المرء يدركه، فكنت أعكف على كتب الشيخ وشرائطه ، أجمع منها كل ما يقع تحت يدى سواء بالشراء أو الاستعارة .

ورحل الشيخ إلى ربه . . .

وكنا نحضر محاضرة للحوينى فى حلوان فى « شرح صحيح مسلم » ، فترجم للألبانى ، بكى وأبكانا ، وهو يصف رحلته الأولى إلى الشيخ .

والشيخ الحوينى ، ما من مرة سمعته يذكر الشيخ الألبانى إلا محبًّا موقِّرًا وإن خالفه فى بعض المسائل - كما هى سنة العلماء قديمًا وحديثًا - مستشعرًا ومُشعرًا فضل الشيخ عليه بعد اللَّه سبحانه وتعالى .

مرت الأعوام . . .

وجاءت مرحلة الماجستير ، وهِبتُ أن أقدِّم دراسة حول الشيخ الألبانى ، بالإضافة إلى أن بعض طلبة العلم أخبرنى أنه قُدِّمت دراسات عن الشيخ .

وكنت أثناء مطالعاتى فى كتب الحديث لعلمائنا المعاصرين ، وقفتُ على بعض ملاحظات حول منهج الشيخ « أبى الأشبال » أحمد شاكر - يرحمه اللَّه- وأنه من المتساهلين فى نقده للحديث ، وممن ذكر ذلك : الشيخ الألبانى ، والشيخ ابن باز ، والشيخ الحوينى ، والشيخ شعيب الأرناؤوط ، والشيخ مصطفى العدوى ، وآخرون .

وقد أشرت إلى بعض هذا فى ثنايا الكتاب ، ومما لم أذكره ، ما قاله الحوينى فى غوث المكدود : « . . . والشيخ أبو الأشبال ، رحمه اللَّه تعالى - على فضله وعلمه كثير التسامح فى هذا الباب . . .

فتراه يأتى على الراوى الذى لا يشك حديثى فى ضعفه ، فيقول : « هو ثقة ، ولا حجة لمن تكلم فيه » مثل : على بن زيد بن جدعان ، وزيد العمى ، والحجاج بن أرطأة ، وابن لهيعة ، وإبراهيم بن محمد بن أبى يحيى ، والإفريقى ، ومحمد بن حميد الرازى ، وغيرهم كثير »(١) .

---

(١) غوث المكدود (١/ ٨٩) .

مع الإقرار بعلو كعب الشيخ شاكر فى علم الحديث رواية ودراية ، فاستخرت اللَّه تعالى وعزمت على تقديم دراسة حول منهج الشيخ أحمد شاكر فى نقد الحديث ، وإلى أى مدرسة من مدارس نقاد الحديث ينتمى الشيخ .

لا يشكر اللَّه من لا يشكر الناس :

فى أثناء عملى فى الرسالة ، دفع إلىّ أحد الإخوة الكرام - لمَّا علِمَ بأن بحثى حول الشيخ أحمد شاكر - ورقات مصورة بعنوان « وقفات مع أهم القواعد التى سار عليها الشيخ أحمد شاكر فى تحقيقه لمسند الإمام أحمد ابن حنبل» للدكتور : نهاد عبد الحليم عبيد ، تقع فى حوالى تسعين ورقة ، وقد استفدت من البحث من ناحيتين ، من ناحية معنوية ، وهى أنى أسير على المنهج العلمى فى بحثى ، والناحية الثانية : استفادتى من طريقة الدكتور فى البحث العلمى .

كما أنى استفدت كثيرًا من تحقيقات الشيخ الألبانى فى كتبه المتعددة ، ومن الشيخ شعيب الأرناؤوط ومعاونيه فى تحقيقهم لمسند الإمام أحمد .

النقص والتقصير من سمات البشر :

لذا فما من عمَل بشرى يخلو من السهو والخطأ ، لذا أرجو ممن يطّلع عليه ، أن يمدَّنى بالنصيحة والتصحيح .

واللَّهَ أسأل أن يتقبل منا ، إنه ولى ذلك والقادر عليه .

ذلك وما كان من صواب فهو من فضل اللَّه علىَّ ، وإن كانت الأخرى فمنِّى ومن الشيطان ، واللَّه ورسوله بريئان منه .

وآخر دعوانا أن الحمد للَّه رب العالمين .

كتبه

متولى البراجيلى

جمادى الأولى ١٤٣٤هـ

إبريل ٢٠١٣م

مقدمة الرسالة

الحمد للَّه حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ، كما يحب ربنا ويرضى ، أحمده سبحانه وأشكره على آلائه ونعمه التى لا تحصى.

وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له ، الرحمن الرحيم ، عالم السر والنجوى وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، وخاتم رسله المبعوث بالحق والهدى ، صلى اللَّه عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد : إن أشرف العلوم وأجلها ، هى علوم القرآن والسنة ، وما من إنسان يسعى لتحصيلها ، وإن لم تخلص النية فى طلبها ابتداءً ، إلا إنه عندما يعاين ثمرتها ، فإنها تجره جرًّا إلى أن يجعل نيته خالصة للَّه تعالى.

يقول مجاهد : طلبنا هذا العلم وما لنا فيه كبير نيَّة ، ثم رزق اللَّه بعد فيه النية[(١)] وقال يحيى بن يمان : سمعت سفيان منذ أربعين سنة ، قال : ما كان طلب الحديث أفضل منه اليوم ، قالوا لسفيان : إنهم يطلبونه بغير نية ، قال : طلبهم إياه نية[(٢)].

وعلم الحديث من أشرف العلوم بعد كتاب اللَّه عز وجل ، ولقد هيّأ اللَّه تعالى لهذا العلم أئمة أعلامًا ، وهداة كرامًا ، نضّر اللَّه وجوههم بالبلاغ عن نبيه صلى اللَّه عليه وسلم والذب عن سنته ، والحفظ لدينه ، فبذلوا أوقاتهم وأتعبوا أجسادهم ، وسهروا ليلهم ، وواصلوا نهارهم فى حفظ حديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم.

---

(١) سنن الدارمى : باب من طلب العلم بغير نية فرده العلم إلى النية ح ٣٥٩.

(٢) سنن الدارمى : ح ٣٥٨.

فاللَّه تعالى أرسل رسوله إلى الناس ليبلِّغهم دينهم ، وقد بلَّغ النبى صلى اللَّه عليه وسلم هذا الدين كاملًا غير منقوص ، وبيَّنه للناس بقوله وفعله وتقريره ، وما ترك الناس إلا وهم على المحجة البيضاء.

ثم قام بالدين من بعده - صلى اللَّه عليه وسلم - صحابته الأفاضل ، وهم ألين الأمة قلوبًا ، وأعمقها علمًا ، وأقلها تكلفًا ، وأحسنها بيانًا ، وأصدقها إيمانًا.

كما قال النبى صلى اللَّه عليه وسلم فى حديث ابن مسعود رضى اللَّه عنه «خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجىء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته»[(١)].

فروى الصحابة للتابعين ما تلقوا من رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ، وجرى التابعون على هذا المنهج القويم ، وكذلك تابعو التابعين ، لا تعصب للرجال ، دائمًا يدورون مع الدليل حيثما دار ، والدليل عندهم مقدم على قول كل أحد.

ثم قدّر اللَّه تعالى أن تظهر الفرق المبتدعة ، وأصولها أربع فرق : الخوارج ، الشيعة ، القدرية ، المرجئة.

وبدأ الكذب فى حديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ، وتصارعت الأهواء والنزعات.

لكنّ اللَّه تعالى قيَّض العلماء الربانيين الذين حفظوا هذا الدين ، وبدأ

---

(١) أخرجه البخارى : كتاب الشهادات/ باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد ح٢٦٥٢ . ومسلم : كتاب فضائل الصحابة رضى اللَّه تعالى عنهم/ باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ح ٢٥٣٣ .

الاهتمام والعناية بالرواة ، فعن ابن سيرين قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ، قالوا : سمُّوا لنا رجالكم ، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم(١) .

روى الإمام مسلم فى مقدمة الصحيح بسنده عن مجاهد قال : جاء بُشير العدوى إلى ابن عباس ، فجعل يحدّث ، ويقول : قال رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ، قال رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال يا بن عباس ، مالى لا أراك تسمع لحديثى ، أحدثك عن رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ، ولا تسمع ، فقال ابن عباس : إنَّا كنّا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول : قال رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول ، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف(٢) .

وكذلك كان يفعل التابعون ، يقول أبو العالية : كنا نسمع الحديث عن الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم(٣) .

وروى الدارمى بسنده عن بسر بن عبيد اللَّه قال : إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار فى الحديث الواحد(٤) .

ويقول ابن المبارك : بيننا وبين القوم القوائم - يعنى الإسناد -(٥) .

ويقول أيضًا : لولا الإسناد لقال كل من شاء ما شاء .

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥ باب فى أن الإسناد من الدين.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٣ .

(٣) فتح البارى ١/ ١٩٢ .

(٤) سنن الدارمى ١/ ١٤٠ .

(٥) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٨٨ .

وقال يحيى بن سعيد : الإسناد من الدين . ويقول شعبة : إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد.

وقال الأوزاعى : ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد[(١)] .

وذكر الخطيب البغدادى بسنده عن أبى بكر محمد بن أحمد يقول : «بلغنى أن اللَّه خصَّ هذه الأمة بثلاثة أشياء ، لم يعطها من قبلها : الإسناد والأنساب والإعراب.

ونقل أيضًا عن محمد بن حاتم بن المظفر ، يقول : إن اللَّه أكرم هذه الأمة وشرَّفها وفضلها بالإسناد وليس لأحد من الأمم كلها ، قديمهم وحديثهم إسناد ، وإنما هى صحف فى أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم ، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم ، وتمييز ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التى أخذوا عن غير الثقات .

وهذه الأمة إنما تنصُّ الحديث من الثقة المعروف فى زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم ، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ ، والأضبط فالأضبط ، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة ، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر حتى يهذّبوه من الغلط والزلل ، ويضبطوا حروفه ويعدّوه عدًّا ، فهذا من أعظم نعم اللَّه تعالى على هذه الأمة»[(٢)] .

ولذا كثرت رحلات التابعين ، ومن قبلهم الصحابة ، من بلد إلى بلد

---

(١) انظر التمهيد لابن عبد البر ١/٥٧-٥٨ .

(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى ص ٤٠.

ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات ، فسافر جابر بن عبد اللَّه إلى الشام ، وأبو أيوب إلى مصر ليسمعوا الحديث .

وقد كانوا لا يقبلون الحديث من أحد إلا إذا توافرت فيه شروط ، وهى : أن يكون الراوى مسلمًا بالغًا عاقلًا سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظًا غير مغفَّل ، حافظًا إن حدَّث من حفظه ، ضابطًا لكتابه إن حدَّث من كتابه .

وكان السلف لا يحتجون برواية أى راو اختلت فيه هذه الشروط أو بعضها ، إلى أن دوّنت أحاديث الرسول صلَّى اللَّه عليه وسلَّم فى الدواوين المعروفة المشهورة من الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم . . . وغيرها .

وبعد هذه المرحلة أصبح همّ الأمة الحفاظ على ما حوته تلك الدواوين من أحاديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ودراسة ما فيها وروايتها وتداولها بالأسانيد من شيخ إلى شيخ ، ومن جيل إلى جيل إلى يومنا هذا ، والعمل بما فيها .

واستمر نقد الحديث من جيل إلى جيل ، احتياطًا لحديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم وحفظًا للدين ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾[1] . والذكر يشمل القرآن والسنة .

فمن كل قرن يقيض اللَّه الجهابذة لحفظ حديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم والتصدى لمن يحاول أن يقترب منه ، وهو لا يملك أدوات هذا العلم وقوانينه .

---

(١) سورة الحِجْر ٩ .

قيل لعبد اللَّه بن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟

فيقول ابن المبارك : يعيش لها الجهابذة[١] .

ويقول عبد الرحمن بن مهدى : خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن : الحكم والحديث[٢] .

فنقد الحديث لم ينته بتدوين حديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم ، فهو مستمر فى هذه الأمة ، خاصة أنه توجد كتب كثيرة لم يشترط فيها أصحابها الصحة سواءً فى الحديث أو التفسير أو التاريخ أو السيرة أو غير ذلك.

ولقد سمّى الإمام السيوطى المتوفى أوائل القرن العاشر كتابه « تدريب الراوى » ، أى لمن يأتى بعده ممن يشتغل بسنة رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم وعلومها.

فالجرح والتعديل ، ونقد الحديث قائم ومستمر ما بقى هذا الدين.

وخلال نقد الحديث تتبع العلماء المحدّثون بعضهم بعضًا ، سواءً من أقرانهم أو ممن يأتى بعدهم ، بضوابط النقد المعروفة عند علماء هذا الفن .

ولم يسلم أحد من المحدثين من التتبع لمن يأتى من بعده ، حتى كبار المحدثين ، كالبخارى ومسلم ، اللذين اتفقت الأمة على جلالة قدرهما وعلو شأنهما فى الحديث ، لم يسلما من النقد ، كما فعل الدارقطنى وغيره ، وهذا لا يقلل من شأن هؤلاء الأفاضل على الإطلاق.

واستمرارًا لهذا النفس الزكى ، ومحبة لحديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم ، ومحاولة السير فى ركب هؤلاء العلماء ، ومحاولة الإسهام - ولو

---

(١) انظر مقدمة الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ص٢٣ .

(٢) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٢/ ٣٥ .

بجهد المقلّ - فى خدمة حديث النبى صلى اللّه عليه وسلم.

اخترت موضوع هذه الرسالة لواحد من أعلام هذا العلم فى العصر الحديث ، وهو الشيخ العلَّامة أحمد شاكر يرحمه اللَّه.

وبعد أن استخرت ربى سبحانه وتعالى ، واستشرت بعض أساتذتى ، اخترت أن يكون موضوع رسالتى فى رحلة الماجستير « نقد الحديث عند الشيخ أحمد شاكر ».

أما الخطة التى سرت عليها ، فقد تضمنت - بعد المقدمة - تمهيدًا ، وبابين ، وخاتمة ، على النحو التالى :

التمهيد : التعريف بالشيخ أحمد شاكر ، ونقد الحديث وتطوره ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بالشيخ أحمد شاكر .

الفصل الثانى : نقد الحديث وتطوره .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : ميزان نقد الحديث .

المبحث الثانى : مراحل تطور نقد الحديث .

المبحث الثالث : هل انتهى نقد الحديث بعد هذه القرون ؟

المبحث الرابع : نقاد الحديث بين الجرح والتعديل .

الباب الأول : أسس نقد الحديث وقواعده عند الشيخ أحمد شاكر .

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : آراء الشيخ أحمد شاكر في المصطلح .

الفصل الثانى : مصادر الشيخ أحمد شاكر فى نقده للحديث.

الفصل الثالث : موقف الشيخ أحمد شاكر من العمل بالحديث الضعيف.

الفصل الرابع : حكم الشيخ أحمد شاكر على الرواة.

وفيه ثمانية مباحث :

- المبحث الأول : تصحيح حديث المدلسين مع عدم تصريحهم بالسماع.

- المبحث الثانى : تصحيحه لأحاديث رواة رغم أن الراجح ضعفهم (كعبد اللَّه ابن لهيعة).

- المبحث الثالث : اعتماد توثيق ابن حبان بمفرده.

- المبحث الرابع : اعتبار سكوت البخارى فى « التاريخ » أو ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » عن الراوى توثيقًا له.

- المبحث الخامس : تغليب التعديل على الجرح ، حتى وإن كان المعدّلون قلة ، والجارحون كثرة ، وجرحهم مفسّر.

- المبحث السادس : التوقف فى أحاديث رغم وضوح ضعفها.

- المبحث السابع : موقف الشيخ أحمد شاكر من التابعين ، وتساهله في الحكم عليهم.

- المبحث الثامن : الحكم على سند كل حديث على حدة مع عدم اعتبار المتابعات والشواهد.

الباب الثانى : دراسة تطبيقية (نماذج من مسند أحمد).

وفيه ثمانية فصول :

الفصل الأول : أحاديث المدلسين.

الفصل الثانى : أحاديث عبد اللَّه بن لهيعة .

الفصل الثالث : أحاديث توثيق ابن حبان بمفرده .

الفصل الرابع : أحاديث عن سكوت البخارى وابن أبى حاتم عن الرواة .

الفصل الخامس : أحاديث عن تقديم التعديل على الجرح .

الفصل السادس : التوقف فى أحاديث ضعيفة .

الفصل السابع : أحاديث التابعين .

الفصل الثامن : عدم اعتبار الشواهد والمتابعات فى نقد الحديث .

الخاتمة : وقد ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات

- والمنهج الذي سلكته في الرسالة هو قراءة نقدية للأحاديث التى خرَّجها الشيخ أحمد شاكر ، والاستنباط منها لبعض القواعد والأسس التى سار عليها الشيخ فى نقده للأحاديث وفى تصحيحه أو تضعيفه لها ، وتقديم ذلك فى صورة نظرية وتطبيقية ، وإيراد كلام أهل العلم بنصه ما أمكن ، وإن تصرفت فيه أشرت إلى ذلك .

وفى الختام أحمد اللَّه عز وجل على نعمه العظيمة المتوالية ، وأشكره سبحانه على تيسيره وتوفيقه .

ثم أقدم شكرى وتقديرى لأستاذى الفاضل المشرف على الرسالة .

الأستاذ الدكتور : رفعت فوزى عبد المطلب

لمتابعتى فى البحث والصبر علىَّ وتوجيهى الدائم مما كان له أكبر الأثر فى إتمام هذا البحث ، جعل اللَّه ذلك فى ميزان حسناته ، وأثابه خير الجزاء .

وأشكر كل من أسدى إلىَّ عونًا أو صنع إلىَّ معروفًا ، فجزى اللَّه الجميع خير الجزاء .

والحمد للَّه رب العالمين



التمهيد : التعريف بالشيخ أحمد شاكر ، ونقد الحديث وتطوره ،

وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بالشيخ أحمد شاكر .

الفصل الثاني : نقد الحديث وتطوره .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : ميزان نقد الحديث .

المبحث الثاني : مراحل تطور نقد الحديث .

المبحث الثالث : هل انتهى نقد الحديث بعد هذه القرون ؟

المبحث الرابع : نقاد الحديث بين الجرح والتعديل .

الفصل الأول

التعريف بالشيخ أحمد شاكر[1]

قد كان العلّامة الشيخ أحمد شاكر - يرحمه اللَّه - عالمًا مُبرِّزًا فى علوم كثيرة ، فهو إمام عصره فى علم الحديث ، وفقيه مجتهد ، ومفسر ركين ، وعالم باللغة ، ورائد فى ميدان تحقيق التراث ونشره ، صدع بالحق وصال وجال فى الدفاع عن العربية والإسلام ، قاوم الدعوة إلى كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية ، وقاوم دعاة التغريب المنبهرين بكل ما هو غربى ، ووقف ضد دعاة التبرج والمجون.

هذا الرجل نسيج وحده ، له يدٌ باسطة فى علوم الشريعة ، من فقه وأصول وتفسير وحديث وعربية ، اهتم واشتغل بعلم الحديث ، وقت أن كان يسمّى بعلم المفاليس ، لأنه ما كان يدرّ رزقًا ، على عكس الفقه الذى كان هو صنعة علماء العصر فى زمنه .

يقول الشيخ محمد حامد الفقى - يرحمه اللَّه - « . . . وبعد ، فهذا العمل العظيم[2] حقًّا ، ليس وليد القراءة العاجلة ، أو إزجاء الفراغ فيما يلذ ويشوق ويسهل ، وإنما هو نتاج الكدح المتواصل ، والتنقيب الشامل ، والتحقيق الدقيق ، والغوص العميق فى بطون الكتب وثنايا الأسفار.

وقد أنفق فيه صديقى نحو ربع قرن من الزمان ، لو أنفقه فى التأليف أو

---

(١) استفدت كثيرًا فى هذا الفصل من مجموع « جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاكر » لعبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل.

(٢) أي عمل الشيخ شاكر في مسند أحمد .

فى نشر الكتب الخفيفة لكان لديه فيها الآن عشرات وعشرات ، ولجمع منها مالًا جزيلًا ، وذكرًا جميلًا ، ولكنه آثر السنة النبوية ، وتقريبها لطالبيها على كل ذلك ، فحقق اللَّه أمله ، وبارك عمله » .

وتعليقات الشيخ أحمد شاكر على الأحاديث التى حققها من المسند تعليقات نفيسة من الناحية الحديثية[١] ، وقد شهد غير واحد من أهل العلم ببلوغ الشيخ أحمد شاكر فى معرفة الحديث رواية ودراية ، مبلغًا لم يُجاره أحد به من معاصريه ممن يعمل بالحديث.

١ - اسمه ونسبه :

أحمد بن محمد شاكر بن عبد القادر ، من آل أبى علياء ، ينتهى نسبه إلى الحسين بن على بن أبى طالب - رضى اللَّه عنهما - وسماه أبوه : أحمد شمس الأئمة أبو الأشبال.

- ولد فى ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٩هـ ، الموافق ٢٩ يناير سنة ١٨٩٢م بمدينة جرجا .

- والده هو الشيخ محمد شاكر من كبار علماء مصر ، عمل أمينًا للفتوى مع أستاذه الشيخ العباسى المهدى مفتى الديار المصرية إذ ذاك ، ثم عمل بالقضاء ، وتولى منصب قاضى قضاة السودان ، ثم شيخًا لعلماء الإسكندرية ، ثم وكيلًا لمشيخة الجامع الأزهر .

- وأشقاء الشيخ ثلاثة ذكور ، وثلاث إناث.

علىٌّ أسنّهم حصل على عالمية الأزهر ، ثم عمل قاضيًا بالمحاكم

---

(١) جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاكر ١/ ٧٥.

الشرعية ، ومحمد ، وأصغرهم محمود شاكر ، الذى طارت شهرته فى الآفاق ، أديبًا ، محققًا ، باحثًا.

٢- رحلاته :

التحق أحمد شاكر بكلية غوردون فى السودان وقت أن كان أبوه قاضيًا لها ، ثم عندما عاد أبوه ألحق ولده بمعهد الإسكندرية ، وشغف وقتها بحب الأدب والشعر ثم انصرف فى عام ١٣٢٧هـ إلى دراسة علم الحديث بهمة لا تعرف الكلل.

ولما عُيِّن أبوه وكيلًا لمشيخة الأزهر ، التحق أحمد شاكر بالأزهر ، واتصل بعلمائها .

- وحصل على العالمية من الأزهر فى سنة ١٩١٧م ، ثم عمل مدرسًا ، ثم موظفًا قضائيًّا ثم قاضيًا ، وظل فى القضاء حتى أُحيل إلى المعاش فى سنة ١٩٥١م[(١)].

- فى سنة ١٣٤٧هـ سافر الشيخ لأداء فريضة الحج ، وكان يتردد على المكتبات الخاصة والعامة.

وسافر إلى الرياض سنة ١٣٦٨هـ ، وقابل فيها الملك عبد العزيز - يرحمه اللَّه - وعرض على مسامعه حاجة العلماء والطلاب إلى اقتناء مسند الإمام أحمد بقيمة ميسرة ، فأمر الملك بطباعته .

وسافر إلى الرياض سنة ١٣٧٣هـ والتقى بمفتى الديار السعودية الشيخ

---

(١) من مقال للشيخ محمود شاكر بعنوان : أحمد محمد شاكر إمام المحدثين ، مجلة المجلة العدد ١٩ سنة ١٩٥٨م.

محمد بن إبراهيم - يرحمه اللَّه - وأخيه الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم ، وطلبا منه تصحيح شرح الطحاوية لابن أبى العز ، وطبعه فى مصر[(١)].

وسافر إلى دمشق وزار المكتبة الظاهرية ، واطَّلع على ما فيها من نوادر الكتب المطبوعة والمخطوطة.

وحفلت زيارته للمكتبة الظاهرية بلقاء عددٍ من العلماء وطلبة العلم ، منهم الشيخ ناصر الدين الألبانى - يرحمه اللَّه -[(٢)].

٣- مذهبه الفقهى :

تفقه الشيخ أحمد شاكر فى بداياته فى معهد الإسكندرية على مذهب أبى حنيفة - يرحمه اللَّه - على يد الشيخ محمود أبو دقيقة أول شيوخه.

وقرأ على والده العلامة محمد شاكر كتاب الهداية فى الفقه الحنفى ، وكان من طريقة والده فى الشرح نبذ التعصب لمذهب الحنفية ، وتحكيم الحجة والبرهان ، وترجيح ما نصره الدليل وإن خالف مذهب الحنفية ، وكان لهذه الطريقة فى التدريس أبلغ الأثر فى استقلال رأى أحمد شاكر ، وحرية فكره ، ونبذه التعصب لمذهب معين[(٣)].

ونال الشيخ الشهادة العالمية من الأزهر الشريف حنفيًّا ، ومكث فى القضاء زهاء ثلاثين سنة يحكم بما أُذن له فى الحكم به من مذهب الحنفية.

بدأ الشيخ فى قراءة السنة النبوية فى سنة ١٣٢٨هـ قراءة جادة ، استفرغت عليه جهده ووقته ، وكان من أثر عكوفه على دراسة السنة رفض

---

(١) مقدمة أحمد شاكر لشرح الطحاوية لابن أبى العز ص ٦.

(٢) الصبح السافر فى حياة العلامة أحمد شاكر ص١٧.

(٣) انظر مجلة المجلة العدد (١٩) سنة ١٩٥٨ ص١٢٠.

التقيد بمذهب معين من غير نظر فى الأقوال والأدلة ، فقال رحمه اللَّه : « فسمعت كثيرًا وقرأت كثيرًا ، ودرست أخبار العلماء والأئمة ، ونظرت فى أقوالهم وأدلتهم ، لم أتعصب لواحد منهم ، ولم أحد عن سنن الحق فيما بدا لى ، فإن أخطأت فكما يخطئ الرجل ، وإن أصبت فكما يصيب الرجل ، أحترم رأيى ورأى غيرى ، وأحترم ما أعتقده حقًّا قبل كل شىء وفوق كل شىء »[1].

وقد رفض الشيخ دعوى وجوب اتباع مذهب من المذاهب الأربعة ، فقال : « ليس هناك أى دليل على وجوب اتباع مذهب من المذاهب الأربعة ، وإنما هذه كلمة شاعت عند العوام فى عصور ضعف فيها العلم ، واشتدت العصبية بين العلماء لمذاهب الأئمة الذين اتبعوهم ، وقد كانت هناك أيام العصبية مذاهب أخرى يتعصب لها أتباعها ، كمذهب داود الظاهرى ومذهب ابن جرير - صاحب التفسير - ومذهب الأوزاعى وغيرهم ، ثم ضعف العلماء فقلدوا العوام والجهال فى العصبية للمذاهب الأربعة ، ومن عجب أن يقلد العالم الجاهل.

وأما الأئمة - رضى اللَّه عنهم - فما كان أحد منهم ليرضى أن يقلده أحد ، بل كانوا يعلّمون العلم ويظهرون الناس على أدلته . . .

ولم يجعل اللَّه قول أحد من العلماء حجة على الناس ، بل الحجة فى الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة الصحيحة والاستنباط منهما ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ، ولا يكلف اللَّه نفسًا إلا وسعها ، فما علمه العالم من الدليل واقتنع به وجب عليه اتباعه ،

---

(١) انظر مقدمة أحمد شاكر لكتاب الرسالة ص٨.

وحرم عليه أن يخالفه لقول أحد كائنًا من كان ، فى كل عصر وحين »[١].

ومع ذلك فإن الشيخ أحمد شاكر كان معجبًا بالإمام الشافعى - يرحمه الله - وملكته الفقهية.

قال الشيخ : « لو جاز لعالم أن يقلد عالمًا كان أولى الناس عندى أن يقلد الشافعى.

فإنى أعتقد - غير غالٍ ولا مسرف - أن هذا الرجل لم يظهر مثله فى الإسلام ، فى فقه الكتاب والسنة ، ونفوذ النظر فيهما ودقة الاستنباط ، مع قوة العارضة ، ونور البصيرة ، والإبداع فى إقامة الحجة ، وإفحام مناظره ، فصيح اللسان ، ناصع البيان ، فى الذروة العليا من البلاغة »[٢].

ودراسة الحديث والاحتكاك بأحوال الناس ومعايشهم فى خلال الثلاثين سنة التى قضاها فى القضاء ، أعطى الشيخ مرونة وتوسعًا فى الخلافات الفقهية ، مع اتسامه فى الفقه بالتحرر المذهبى.

٤- عقيدته :

كان الشيخ - يرحمه الله - على عقيدة أهل السنة والجماعة.

كتب الشيخ - قبل موته بثلاث سنوات ، سنة ١٣٧٤هـ ، إلى صديقه القديم الحميم محمد حامد الفقى رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية ، كتابًا ، جاء فيه : « تزاملنا وتآخينا منذ أكثر من خمس وأربعين سنة ، لله وفى سبيل الله ، نصدر عن رأى واحد وعقيدة سليمة صافية فى الاستمساك بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، لا نحيد عنها ما استطعنا ،

---

(١) تعليق أحمد شاكر على دائرة المعارف الإسلامية ٥/ ٤١٦.

(٢) مقدمة أحمد شاكر للرسالة ص٥.

وفى نصرة العقيدة السلفية ، والذب عنها ما وسعنا ذلك. . . وكان من أعظم المصادر العلمية التى استضأنا بنورها - بعد الكتاب الكريم والسنة المطهرة - كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه الإمام الحافظ ابن القيم . . . »[١].

ومن أقواله فى الصفات : « ونحن على النهج الصحيح الذى كان عليه السلف الصالح ، نؤمن بما ورد فى الصفات كما ورد من غير تشبيه ولا تمثيل ، ولا خروج عن معنى الكلام بالتأويل »[٢].

وفيما جرى بين الصحابة : « الحاضر يرى ما لا يرى الغائب ، وهذه الفتن قد تُنسِى الحليم حلمه ، والذكى عقله ، فلا ندرى عذر من كان مع معاوية من الصحابة - رضى اللَّه عنهم - وظهور الحجة وقيام الأدلة على أن الحق بجانب على - رضى اللَّه عنه - لا يسيغ لنا أن نحكم بالبغى على الصحابة الذين خالفوه ، فقد تكون لهم أعذار لا نعلمها ، ومآل الجميع إلى مولاهم ، يحاسبهم ويقضى بينهم يوم الفصل »[٣].

وقد اعتنى الشيخ بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية مثل كتب : الرسالة التدمرية ، والعقيدة الواسطية ، والفتوى الحموية.

وقام بشرح العقيدة الطحاوية لابن أبى العز ، ولمعة الاعتقاد لابن قدامة ، وعقيدة أهل السنة والجماعة لابن الجوزى وغير ذلك.

٥- آثاره العلمية :

كان الشيخ - رحمه اللَّه - موسوعيًّا - فكتب وحقَّق فى الفقه والأصول والتفسير والحديث والفقه والأدب.

---

(١) بينى وبين حامد الفقى ص١١-١٢.

(٢) عمدة التفسير ٢/ ٨٠.

(٣) انظر تعليق أحمد شاكر على الروضة ٢/ ٣٦١.

وأشير إلى بعض آثار الشيخ فى العلوم المختلفة وهى ما بين محققة أو مؤلفة ، مع البسط لآثاره فى الحديث - لطبيعة الرسالة .

أولًا : القرآن وعلومه :

١- تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) تحقيق وتخريج أحاديثه بالاشتراك مع أخيه محمود شاكر رحمهما اللَّه .

٢- عمدة التفسير وهو تلخيص لكتاب الحافظ ابن كثير (ولم يتمه) .

٣- تفسير الجلالين : لجلال الدين المحلى وجلال الدين السيوطى (تحقيق النص) .

٤- هداية المستفيد فى أحكام التجويد للشيخ أبى ريمة. . . وغير ذلك (تحقيق).

ثانيًا : الحديث وعلومه :

١- مسند الإمام أحمد بن حنبل : وهو العمل الذى استفرغ فيه الشيخ أحمد شاكر جهده ، ضبطًا وتحقيقًا وشرحًا وتخريجًا.

وقد عمل فيه الشيخ نحو ربع قرن من الزمان ، ووصل فيه إلى ثلثه تقريبًا.

٢- جامع الترمذى : وكان تلقاه عن والده سماعًا ، وحقق فيه الشيخ (٦١٦) حديثًا .

٣- صحيح ابن حبان : وكان للشيخ أحمد شاكر - يرحمه اللَّه - الفضل فى إخراج هذا الكتاب وإظهاره للباحثين والعلماء ، وحقق منه الشيخ (١٣٨) حديثًا.

٤- مختصر سنن أبى داود للحافظ المنذرى مع معالم السنن للخطابى

وتهذيب الإمام ابن القيم : حقق منه الشيخ ثلاثة مجلدات بالاشتراك مع الشيخ حامد الفقى.

٥- صحيح البخارى بشرح الكرمانى : قام الشيخ بتصحيح الجزء الثانى منه فقط.

٦- الأربعون النووية ، وقام الشيخ بالتصحيح والمراجعة.

٧- السمع والطاعة : وهو جزء صغير بيَّن فيه الشيخ صور الطاعة الواجبة والمحرمة . (تأليف) .

٨- العمدة فى الأحكام للحافظ عبد الغنى المقدسى . بالاشتراك مع أخيه علِى محمد شاكر (تحقيق) .

٩- أربع رسائل حقق فيها ثمانية أحاديث من جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلى . (تحقيق وتعليق) .

١٠- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد . بالاشتراك مع الشيخ حامد الفقى (تحقيق وتعليق) .

١١- نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلانى . (تحقيق) .

١٢- الخراج ليحيى بن آدم . (تحقيق وتعليق والحكم على الأحاديث) .

١٣- شرح ألفية السيوطى فى علم الحديث . (شرح) .

١٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير . (تحقيق وتعليق وشرح) .

١٥- ضبط وتصحيح ألفية العراقى .

١٦- خصائص مسند الإمام أحمد للإمام أبى موسى المدينى . (تحقيق) .

١٧- المصعد الأحمد فى ختم مسند الإمام أحمد لابن الجوزى . (تحقيق) .

١٨- التحقيق فى أحاديث الخلاف لابن الجوزى . (تحقيق الجزء الأول فقط) .

ثالثًا : الفقه وأصوله :

١- المحلّى لابن حزم (التحقيق والتعليق عليه وتخريج بعض الأحاديث والحكم عليها - ولم يتمه) .

٢- الروض المربع للبهوتى بشرح زاد المستقنع لأبى النجا الحجاوى (تحقيق بالاشتراك مع أخيه علِى محمد شاكر) .

٣- أخصر المختصرات فى فقه الإمام أحمد (تحقيق بالاشتراك مع أخيه علِى محمد شاكر) .

٤- الرسالة للإمام الشافعى (تحقيق وتعليق) .

٥- الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم (تحقيق وتعليق) .

٦- نظام الطلاق فى الإسلام (تأليف) .

٧- الروضة الندية شرح الدرر البهية لصديق حسن خان (تحقيق وتعليق) . . . وغير ذلك .

رابعًا : العقيدة :

١- كتاب التوحيد لمحمد بن عبد الوهاب (تحقيق) .

٢- العقيدة الواسطية لابن تيمية (تحقيق) .

٣- لمعة الاعتقاد الهادى إلى سبيل الرشاد لابن قدامة المقدسى (تحقيق) .

٤- الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين فى مصر (تأليف). . . وغير ذلك .

خامسًا : الأدب واللغة :

١- الشعر والشعراء لابن قتيبة (تحقيق وتعليق) .

٢- إصلاح المنطق لابن السكيت . بالاشتراك مع الشيخ عبد السلام هارون (تحقيق) .

٣- كتاب المفضليات للمفضل الضبى . بالاشتراك مع الشيخ عبد السلام هارون (تحقيق) .

٤- المعرّب للجواليقى . بالاشتراك مع الشيخ عبد السلام هارون (تحقيق وتعليق) .

٥- الكامل فى اللغة والأدب للمبرد بالاشتراك مع د . زكى مبارك (تحقيق وتعليق) . . . وغير ذلك .

سادسًا : السير والتراجم :

١- جوامع السيرة لابن حزم . (تعليق) .

٢- ترجمة الإمام أحمد من تاريخ الإسلام للذهبى . (تحقيق) .

٣- ترجمة والده الشيخ محمد شاكر . (تأليف) .

سابعًا : الأنساب :

١- جمهرة أنساب العرب لابن حزم . (تعليق وتحقيق) .

٢- نسب قريش للمصعب الزبيرى . (تعليق وتحقيق) .

ثامنًا : مقالات صحفية وردود علمية

١- الشرع واللغة : رد فيها الشيخ أحمد شاكر على عبد العزيز فهمى

باشا فى اقتراحه كتابة العربية بالحروف اللاتينية وفى عدوانه على التشريع الإسلامى . وهي رسالة صغيرة يبين فيها الخلاف بينهما .

٢- بينى وبين الشيخ حامد الفقى (وهى رسالة صغيرة يبين فيها الخلاف بينهما)[١] .

٣- تعليقات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية ، التى كتبها مجموعة من المستشرقين وفيها مغالطات وأخطاء كثيرة .

٤- مقالات فى الصحف والمجلات : مقالات الشيخ فى مجلة الهدى النبوى التى تصدرها جماعة أنصار السنة المحمدية ، وطبعت بعضها بعد وفاة الشيخ بعنوان (كلمة حق) .

صحيفة المؤيد ، والأهرام ، والمقطم ، والبلاغ اليومى ، والوفد المصرى . ومن المجلات : المقتطف ، والرسالة ، والثقافة ، والكتاب . . وغير ذلك .



(١) كان الشيخ حامد رحمه اللّٰه كتب مقالًا فى « الهدى النبوى » معلقًا فيها على كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية حول رؤية الجن ، وأن الشيخ له معهم أحوال ولغيره أيضًا ممن يعرفهم - فعلّق الشيخ حامد بأن لا يوجد دليل على ذلك .
فرد عليه الشيخ أحمد شاكر رحمه اللّٰه بأن هذا فيه تكذيب لابن تيمية بما أخبر به ، وحدث سجال بين الشيخين ، انتهى سريعًا بالعودة إلى قديم الصداقة والمودة بينهما .

الفصل الثانى : نقد الحديث وتطوره

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : ميزان نقد الحديث .

المبحث الثانى : مراحل تطور نقد الحديث .

المبحث الثالث : هل انتهى نقد الحديث بعد هذه القرون ؟

المبحث الرابع : نقاد الحديث بين الجرح والتعديل .

المبحث الأول :
ميزان نقد الحديث[١]

١- الحاجة إليه :

لا شك أن علم الحديث - كغيره من العلوم - قد مرَّ بأطوار مختلفة ، من حين نشأته إلى هذا العصر.

وقد كان فى أطواره هذه - كغيره من العلوم أيضًا - قد نشأ وترعرع حتى اكتمل ، ثم أخذ يضعف شيئًا فشيئًا.

إلا أنه من حين لآخر تقوم جهود بعثٍ وتجديد فى علوم الحديث ، تعيد إليه بعضًا من مظاهر حياته ، وتدفع عنه موته وفناءه ، تحقيقًا لوعد اللَّه تعالى بحفظ هذا الدين .

وقد كان من فضل اللَّه علينا فى هذه الأيام ، أننا نعيش فترة انتعاش لعلوم السنة وعنايةٍ بتعلمها وتعليمها ، ومحاولة الرجوع بها إلى نبعها الصافى وإلى زمن ازدهارها ، « يوم كان شأن الحديث فيما مضى عظيمًا ، عظيمة جموع طلبته ، رفيعة مقادير حفَّاظه وحملته. وكانت علومه بحياتهم حيَّة ، وأفنان فنونه ببقائهم غضَّة ، ومعانيه بأهله آهله »[٢] .

لايختلف اثنان من أهل العلم ، فى أن نقل السنة خلال القرن الأول والثانى والثالث كان كافيًا للحفاظ على السنة الحفاظ الكامل ، بعدم تفلت شىء منها عن الأمة ، وعدم دخول ما ليس منها إليها .

---

(١) استفدت فى هذا الفصل كثيرا من ندوة «علوم الحديث علوم وآفاق» وبالأخص بحث د. الشريف حاتم بن عارف العوني «الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين » .

(٢) مقدمة كتاب ابن الصلاح : علوم الحديث ٥ - ٦.

فاعتقاد وقوع خلل فى منهج نقل السنة خلال القرن الأول مثلًا ، يعنى أن الأمة فى ذلك القرن قد ضلَّت دين ربها ، فنسبت إلى وحى السنة ما ليس منه ، أو ردت هدايةً من هداية ربِّها .

ولا يعنى ذلك أن علوم الحديث - نقلًا ونقدًا - لم تمرَّ بمراحل تطور خلال قرونها الثلاثة الأولى ، بل مرَّت هى بمرحلة تلو مرحلة ، ولكن هذا لا يعنى أنه كان هناك قصور فى المرحلة الأولى عن القيام بواجب الحفاظ على السنة ، ولكن لأن عوامل جديدة طرأت فى المرحلة الثانية تستلزم تطورًا فى العلم ، فالتطور لم يكن لنقص العلم قبل تطوره ، وإنما لحدوث أمر لم يكن موجودًا يقتضى ذلك التطور .

فتجدُّد ضروريات ، وحدوث حاجيات ، وبروز أخطار لم تكن موجودة ، كل ذلك هو الذى كان يجعل السنة تنتقل من مرحلة إلى مرحلة ، حيث إن علماء السنة كانوا يبادرون إلى استحداث وسائل فى التعليم والتعلُّم وفى التعامل مع العلم تحقّق لهم تحصيل تلك الضروريات ، وتلبية الحاجيات ، ودفع هاتيك الأخطار .

ولما كانت الغاية الكبرى من علوم السنة هى الحفاظ عليها كاملة صافية ، من الشوائب ، ولما كان التلقى الشفهى عن محفوظات الصدور لم يكن ليكفى للاطمئنان إلى صحة المنقول ، فكان لابد من أن يرافق ذلك التلقى الشفهى ميزان نقدى ، يتميز به الصواب من الخطأ والصدق من الكذب ، إذ الخطأ والكذب هما آفتا الأخبار ، فهما السببان الوحيدان للإخبار بخلاف الواقع ، وإن كان الخطأ إخبارًا بخلاف الواقع بغير عمد ، والكذب إخبارًا به لكن بعمد .

لذا نجد أن شروط الحديث الصحيح الخمسة ، كلها إنما اشترطت

لضمان سلامة الخبر من هاتين الآفتين : الكذب والخطأ .

١- فالعدالة : لضمان عدم الوقوع فى الكذب .

٢- والضبط : لضمان عدم الوقوع فى الخطأ .

٣- والاتصال : لضمان عدم وقوع الآفتين كلتيهما ، لاحتمال أن يكون الساقط من السند ليس أهلًا لضمان عدم وقوعه فى إحدى الآفتين .

٤- وعدم الشذوذ .

٥- وعدم العلة : لضمان عدم وقوع الخطأ ممَّن الأصل فيه عدم وقوعه فيه ، إذ إن الضابط غير معصوم من وقوعه فى الخطأ .

٢- نشأته : هناك ترابط بين تطور تدوين الحديث وتطور الميزان النقدى .

نشأ هذا الميزان - كما ذكرنا - مع التلقى الشفهى للحديث - خوفًا من وقوع الخطأ فى حديث النبى صلى اللّٰه عليه وسلم.

ورسخ وتطوَّر مع تدوين السُّنة كاملة .

- فالرواية الشفهية المعتمدة على حفظ الصدور تطرَّق إليها احتمال أن تكون مخالفة للواقع ، خطأ أو عمدًا ، وأن هذا الاحتمال قد وقع فعلًا ، فلم يعد مجرد احتمال.

فنشأة الميزان النقدى مع نشأة الرواية فى وقت واحد ؛ لأن غرض الراوى هو الاستفادة من الخبر ، ولن تتحقق الإفادة من خبر مخالف للواقع - غير صحيح - وما دام يتطرَّق إلى الخبر هذا الاحتمال فلابد من وضع معايير لتمييز الخبر الموافق للواقع - الصحيح - والخبر المخالف للواقع - غير الصحيح - وهذا هو الميزان النقدى .

ولا شك أن احتمال أن يكون الخبر مخالفًا للواقع خطأً (بغير عمد) ، سيزداد هذا الاحتمال قوة كلما ابتعد الخبر عن أصله وناقله الأول .

« لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه ، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز ، وكلما قلَّت قلَّت »(١) .

لذا كانت الرحلة فى طلب الحديث من أجل تقليل هذه الوسائط ، ومن أمثلة ذلك :

أمثلة على ارتحال الصحابة رضى اللَّه عنهم طلبًا للحديث :

١- ساق الخطيب البغدادى بسنده أن جابر بن عبد اللَّه رضى اللَّه عنه قال : بلغنى عن رجل من أصحاب رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم حديث سمعه من رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم لم أسمعه منه ، قال : فابتعت بعيرًا فشددت عليه رحلى فسرت إليه شهرًا حتى أتيت الشام فإذا هو عبد اللَّه بن أنيس الأنصارى رضى اللَّه عنه ، فأرسلت إليه : جابرًا على الباب ، قال : فرجع إلى الرسول فقال : جابر بن عبد اللَّه ؟ فقلت : نعم ، قال : فرجع الرسول إليه فخرج إلىَّ فاعتنقنى واعتنقته ، قال : قلت : حديث بلغنى أنك سمعته من رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم فى المظالم لم أسمعه فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه ، فقال : سمعت رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يقول : يحشر اللَّه العباد أو قال يحشر اللَّه الناس ، قال : وأومأ بيده إلى الشام عراة غرلًا بهمًا .

قلت : ما بهمًا ؟ قال : ليس معهم شىء .

قال : فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب ، أنا الملك

---

(١) نزهة النظر للحافظ ابن حجر (١١٦).

أنا الديان لا ينبغى لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلِمة ، ولا ينبغى لأحد من أهل النار أن يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلِمة ، حتى اللطمة ، قال : قلنا : كيف هو وإنما نأتى اللَّه تعالى عراة غرلًا بُهمًا ؟ قال : بالحسنات والسيئات .

- ورواه الخطيب برواية أخرى أن ارتحال جابر رضى اللَّه عنه كان إلى مصر وليس الشام.

٢- وساق الخطيب بسنده أن أبا أيوب رضى اللَّه عنه ارتحل إلى عقبة بن عامر رضى اللَّه عنه وهو بمصر يسأله عن حديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم : من ستر مؤمنًا فى الدنيا ستره اللَّه يوم القيامة . فسمعه منه وعاد ولم يحل رحله من السفر.

٣- وساق الخطيب بسنده عن عمرو بن أبى سلمة يقول : قلت للأوزاعى أنا ألزمك منذ أربعة أيام ولم أسمع منك إلا ثلاثين حديثًا .

قال : وتستقل ثلاثين حديثًا فى أربعة أيام ، لقد سار جابر بن عبد اللَّه إلى مصر واشترى راحلة وركبها حتى سأل عقبة بن عامر عن حديث واحد وانصرف ، وأنت تستقل ثلاثين حديثًا فى أربعة أيام .

- وإذا كان الصحابة قد ارتحلوا الأيام والليالى فى طلب سماع الحديث الواحد من الصحابى الذى سمعه من النبى صلى اللَّه عليه وسلم.

فإن التابعين من بعدهم جابوا البلدان والأمصار بحثًا عن حديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم يسمعونه من الصحابة رضى اللَّه عنهم ، الذين كانوا قد قلُّوا وتفرَّقوا فى الأمصار ، حتى صارت هذه الرحلة ظاهرة فى زمن التابعين وتابعى التابعين .

أمثلة على ارتحال التابعين طلبًا للحديث :

١- أخرج الخطيب بسنده أن عبيد اللَّه بن عدى بن الخيار أحد بنى نوفل بن عبد مناف ، قال : بلغنى حديث عن على رضى اللَّه عنه ، خفت إن مات ألا أجده عند غيره ، فرحلت حتى قدمت العراق فسألته عن الحديث ، فحدثنى . . .

٢- وأخرج أيضًا بسنده عن أبى عثمان قال : بلغنى عن أبى هريرة حديث أنه قال : إن اللَّه ليكتب لعبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألف ألف حسنة ، فحججت ذلك العام ولم أكن أريد الحج إلا للقائه فى هذا الحديث ، فأتيت أبا هريرة فقلت : يا أبا هريرة بلغنى عنك حديث فحججت العام ولم أكن أريد الحج إلا لألقاك ، قال : فما هو ؟

قلت : إن اللَّه ليكتب لعبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألف ألف حسنة. فقال أبو هريرة : ليس هكذا ، ولم يحفظ الذى حدثك. قال أبو عثمان : فظننت أن الحديث قد سقط.

قال : إنما قلت إن اللَّه ليعطى عبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألفى ألف حسنة ، ثم قال : أو ليس فى كتاب اللَّه تعالى ذلك ؟ قلت : كيف ؟ قال : لأن اللَّه يقول : ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[١] ، والكثيرة عند اللَّه أكثر من ألفى ألف وألفى ألف.

٣- وأخرج بسنده عن ابن الديلمى ، يقول : بلغنى حديث عن عبد اللَّه ابن عمرو ابن العاص فركبت إليه فى الطائف أسأله عنه ، وكان ابن الديلمى بفلسطين ، قال : فدخلت عليه وهو فى حديقة له ، فوجدته مختصرًا بيد

(١) سورة البقرة: ٢٤٥.

رجل كنا نتحدث بالشام أن ذلك الرجل من شربة الخمر ، قال : فقلت له يا أبا محمد ، هل سمعت رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يقول فى شارب الخمر شيئًا ؟ قال : فاختلج الرجل يده من يد عبد اللَّه بن عمرو ، فقال : نعم سمعت رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يقول من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحًا . قلت : ما حديث بلغنى عنك تقوله إن صلاة فى بيت المقدس كألف صلاة وإن القلم قد جف ؟ فقال عبد اللَّه : اللهم إنى لا أحل لهم أن يقولوا إلا ما سمعوا منى . قالها ثلاثًا . . .

٤- وأخرج بسنده أيضًا عن ابن الديلمى الذى كان يسكن بيت المقدس أنه ركب فى طلب عبد اللَّه بن عمرو بن العاص إلى المدينة فسأل عنه ، فقالوا : قد سار إلى مكة ، فاتبعه فوجده فى زرعه الذى يسمى الوهط ، قال ابن الديلمى : فدخلت عليه فقلت : يا عبد اللَّه ما هذا الحديث الذى بلغنا عنك . . .

٥- وأخرج بسنده عن سعيد بن جبير ، يقول : اختلف أهل الكوفة فى قوله تعالى : ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا﴾[1] . فرحلت فيها إلى ابن عباس فسألته عنها . . .

٦- وأخرج بسنده عن الحسن ، قال : رحلت إلى كعب بن عجرة من البصرة إلى الكوفة فقلت : ما كان فداؤك حين أصابك الأذى ؟ قال : شاة .

٧- وأخرج بسنده عن أبى قلابة ، قال : أقمت فى المدينة ثلاثًا ، مالى بها حاجة إلا قدوم رجل بلغنى عنه حديث ، فبلغنى أنه يقدم ، فأقمت حتى قدم فحدثنى به .

---

(١) سورة النساء: ٩٣ .

٨- وأخرج بسنده عن بسر بن عبيد اللَّه الحضرمى ، قال : إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار فى الحديث الواحد لأسمعه.

٩- وأخرج بسنده عن هشيم يقول : كنت أكون بأحد المصرين فيبلغنى أن بالمصر الآخر حديثًا فأرحل فيه حتى أسمعه وأرجع .

١٠- وأخرج بسنده عن زيد بن الحباب ثنا سفيان الثورى عن أسامة بن زيد عن موسى ابن على اللخمى عن أبيه عن أبى قيس مولى عمرو عن عمرو أن النبى صلى اللَّه عليه وسلم قال : فرق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر .

قال زيد بن الحباب : فلما ذهبت لأقوم من مجلس سفيان الثورى ، قال لى رجل : أنا خلفت أسامة حيًّا بالمدينة ، فركبت راحلتى وأتيت المدينة فلقيت أسامة ، فقلت : حديث حدثنيه سفيان الثورى عنك عن موسى بن على عن أبيه . . . وذكر الحديث .

قال : نعم حدثنى موسى بن على بن رباح اللخمى عن أبيه عن أبى قيس مولى عمرو عن عمرو . . . وساق الحديث قال زيد : فلما ذهبت لأقوم من مجلس أسامة ، قال رجل : أنا خلفت موسى بن على حيًّا بمصر ، فركبت راحلتى وأتيت مصر فجلست ببابه فخرج إلى شيخ راكب على فرس ، قال : ألك حاجة ؟ قلت : نعم حديث حدثنيه سفيان الثورى عن أسامة بن زيد عنك عن أبيك عن أبى قيس مولى عمرو عن عمرو . . . وساق الحديث .

فقال : نعم حدثنى أبى عن أبى قيس مولى عمرو عن عمرو. . . وساق الحديث[1] .

---

(١) انظر الرحلة فى طلب الحديث - الخطيب البغدادى ١٠٩ - ١٥٩ .

- واستمرت العناية بحديث النبى صلى اللّٰه عليه وسلم وطلبه بعد عصر الصحابة والتابعين ، ومن ذلك ما أورده ابن عبد البر وغيره بسنده :

قال نصر بن حمَّاد الوراق :

كنا قعودًا على باب شعبة ، نتذاكر.

فقلت : حدثنا إسرائيل ، عن أبى إسحاق ، عن عبد اللّٰه بن عطاء ، عن عقبة بن عامر ، قال : كنا نتناوب رعيَّة الإبل على عهد رسول اللّٰه - صلى اللّٰه عليه وسلم - فجئت ذات يوم والنبى - صلى اللّٰه عليه وسلم - حوله أصحابه ، فسمعته يقول :

من توضأ ، فأحسن الوضوء ثم صلى ركعتين فاستغفر اللّٰه ، إلا غفر له - فقلت : بخٍ بخٍ !

فجذبنى رجل من خلفى ، فالتفتُّ ، فإذا عمر بن الخطاب ، فقال الذى قبل أحسن !

فقلت : وما قبل ؟

قال : قال : من شهد أن لا إله إلا اللّٰه ، وأن محمدًا رسول اللّٰه ، قيل له : ادخل من أى أبواب الجنة شئت.

قال : فخرج شعبة ، فلطمنى ، ثم رجع فدخل ، فتنحيت من ناحية ، قال : ثم خرج ، فقال : ماله يبكى بعد ؟!

فقال له عبد اللّٰه بن إدريس : إنك أسأت إليه !

فقال شعبة : انظر ، ماذا تحدث ! إن أبا إسحاق حدثنى بهذا الحديث ، عن عبد اللّٰه بن عطاء ، عن عقبة بن عامر ، قال : فقلنا لأبى إسحاق : من عبد اللّٰه بن عطاء ؟ قال : فغضب ومسعر بن كدام حاضر ،

قال : فقلت له : لتصحححن لى هذا ، أو لأُحرِّقَنَّ ما كتبت عنك ، فقال مسعر : عبد اللّٰه بن عطاء بمكة.

قال شعبة : فرحلت إلى مكة ، لم أُرد الحج ، أردت الحديث ، فلقيت عبد اللّٰه بن عطاء فسألته ، فقال سعد بن إبراهيم حدثنى : فقال لى مالك ابن أنس : سعد بالمدينة ، لم يحج العام.

قال شعبة : فرحلت إلى المدينة ، فلقيت سعد بن إبراهيم ، فسألته ، فقال : الحديث من عندكم ، زياد بن مخراق حدثنى.

قال شعبة : فلما ذكر زيادًا ، قلت : أى شىء هذا الحديث ؟ بينما هو كوفى ، إذ صار مدنيًّا إذ صار بصريًّا !

قال : فرحلت إلى البصرة ، فلقيت زياد بن مخراق ، فسألته ، فقال : ليس هو من بابتك ، قلت : حدثنى به. قال : لا ترده ! قلت : حدثنى به.

قال : حدثنى شهر بن حوشب ، عن أبى ريحانة ، عن عقبة بن عامر ، عن النبى صلى اللّٰه عليه وسلم.

قال شعبة : فلما ذكر شهر بن حوشب ، قلت : دمّر هذا الحديث ، لو صح لى مثل هذا عن رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم كان أحب إلىَّ من أهلى ومالى والناس أجمعين[(١)] .

وأخرج الخطيب بسنده : قال محمود بن غيلان : سمعت المؤمل ذكر عنده الحديث الذى يروى عن أُبىّ عن النبى صلى اللّٰه عليه وسلم فى « فضل القرآن » ، فقال : حدثنى رجل ثقة – سماه – ، قال : حدثنى رجل ثقة – سماه – قال :

---

(١) المجروحين لابن حبان ١/٢٩ – ٣٠ التمهيد لابن عبد البر ١/٤٨ – ٤٩، الكفاية للخطيب ص٤٠٠.

أتيت المدائن ، فلقيت الرجل الذى يروى هذا الحديث ، فقلت له : حدثنى ، فإنى أريد البصرة.

فقال : هذا الرجل الذى سمعناه منه هو بواسط فى أصحاب القصب !

قال : فأتيت واسطًا ، فلقيت الشيخ ، فقلت : إنى كنت بالمدائن ، فدلنى عليك الشيخ ، وإنى أريد أن ترى البصرة.

قال إن هذا الذى سمعت منه هو بالكلاء[١] ، فأتيت البصرة ، فلقيت الشيخ بالكلاء ، فقلت له : حدثنى ، فإنى أريد أن آتى عبَّادان[٢] .

فقال : إن الشيخ الذى سمعناه منه هو بعبَّادان ، فأتيت عبَّادان ، فلقيت الشيخ فقلت له : اتق اللَّه ، ما حال هذا الحديث ؟ أتيت المدائن ، فقصصت عليه ، ثم واسطًا ثم البصرة ، فدُللت عليك ، وما ظننت إلا أن هؤلاء كلهم قد ماتوا ، فأخبرنى بقصة هذا الحديث ؟

فقال : إنا اجتمعنا هنا ، فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن ، وزهدوا فيه ، وأخذوا فى هذه الأحاديث ، فقعدنا ، فوضعنا لهم هذه الفضائل حتى يرغبوا فيه[٣] .

يقول المعلمى معلقًا على هذه القصة :

« لعل هذا الرجل قطع نحو ثلاثة أشهر مسافرًا لتحقيق رواية هذا الحديث الواحد »[٤] .

(١) الكلاء : اسم محلة مشهورة وسوق بالبصرة.

(٢) عبَّادان: بلدة بالعراق على شاطئ دجلة وهى بقرب البصرة (معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٣/٩١٦، والمسالك والممالك للإصطخرى ٨١) .

(٣) الكفاية ص٤٠١، النكت لابن حجر ٢/ ٨٦٢.

(٤) علم الرجال وأهميته للمعلمى ص٢٣.

جمع طرق الحديث :

- وكانوا يجمعون مرويات الحديث الواحد وإن تعددت طرقه ولا يكتفون برواية واحدة حتى يقفوا على الروايات الصحيحة من غير الصحيحة ، وإذا كانت هناك روايات غير محفوظة فإنهم يقفون عليها بجمع هذه الطرق .

فعن محمد بن إبراهيم بن أبى شيخ الملطى :

جاء يحيى بن معين إلى عفّان بن مسلم ليسمع منه كتب حماد بن سلمة .

فقال له : ما سمعتها من أحد ؟

قال : نعم ، حدثنى سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة .

فقال : واللَّه ، لا حدثتك .

فقال : إنما هو درهم ، وأنحدر إلى البصرة ، فأسمع من التبوذكيّ .

فقال : شأنك .

- فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل ، فقال له موسى : لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟

قال : سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا ، وأنت الثامن عشر .

فقال : وماذا تصنع بهذا ؟

فقال : إن حماد بن سلمة كان يخطئ ، فأردت أن أميزَّ خطأه من خطأ غيره ، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء ، علمت أن الخطأ من حماد نفسه ، وإذا اجتمعوا على شيء عنه ، وقال واحد منهم بخلافهم ، علمت أن الخطأ منه لا من حماد ، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه ، وبين ما أُخطى عليه[1] .

---

(١) المجروحين لابن حبان ١/ ٣٢.

قال الخطيب البغدادى بسنده عن أبى بكر محمد بن أحمد يقول : بلغنى أن اللَّه خصَّ هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها : الإسناد والأنساب والإعراب.

ونقل أيضًا عن محمد بن حاتم بن المظفر يقول : إن اللَّه أكرم هذه الأمة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد ، وليس لأحد من الأمم كلها ، قديمهم وحديثهم ، إسناد وإنما هى صحف فى أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم ، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوارة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم ، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التى أخذوا عن غير الثقات.

وهذه الأمة إنما تَنُصُّ الحديث من الثقة المعروف فى زمانه ، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم ، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ والأضبط فالأضبط ، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة ، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل ويضبطوا حروفه ويعدوه عدًّا ، فهذا من أعظم نعم اللَّه تعالى على هذه الأمة[1].

وقد كانوا لا يقبلون الحديث من أحد إلا إذا توافرت فيه شروط ، وهى :

أن يكون الراوى مسلمًا بالغًا عاقلًا سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظًا غير مغفل حافظًا إن حدَّث من حفظه ، ضابطًا لكتابه إن حدَّث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يحيل المعانى.

وكان السلف لا يحتجون برواية أى راوٍ اختلت فيه هذه الشروط أو

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص ٤٠ رقم (٧٦) للخطيب البغدادى .

بعضها إلى أن دونت أحاديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم فى الدواوين المعروفة المشهورة من الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم.

- ثم إنَّ الإخبار بخلاف الواقع عمدًا (كذبًا) ، سيزداد احتمال وقوعه بزيادة عدد الناقلين ، كما أن العدالة فى الرواة والناس عمومًا لم تزل فى نقصان ببعد الناس عن زمن النبوة ، مصداقًا لقول النبى صلى اللَّه عليه وسلم : « خير الناس قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجىء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته »(١) .

وهذه الزيادة فى احتمالات حصول الإخبار بخلاف الواقع - عمدًا أو خطأً - بسبب امتداد الزمن ، لم تكن زيادة فى عدد تلك الاحتمالات فقط ، بل هى زيادة فى العدد وفى صور تلك الاحتمالات أيضًا .

فمثلًا « التدليس » المذموم ، و« الإرسال » المردود ، لم يكن ليظهر فى جيل الصحابة ، لأن الصحابة كلهم عدول ، وإنما ظهر بعدهم ، و« الإعضال » لم يكن ليظهر عند من لا يروى عن النبى صلى اللَّه عليه وسلم إلا بواسطة واحدة ، لكنه يمكن أن يظهر عند من يحدث عنه بواسطتين فأكثر .

- وما دام احتمال إصابة الأخبار بآفتيها - الكذب والخطأ - سيزداد بامتداد الزمن ، فلا بدّ أن علماء الأمة ستزداد عنايتهم فى إيجاد الوسائل التى تُخلِّص الأخبار من هاتين الآفتين ، وهذ هو تطور الميزان النقدى .

ولما كان سبب حصول هاتين الآفتين هو الرواية الشفهية غير المدونة ، فقد سارع العلماء إلى التدوين ، الذى لم يزل يتطور ، مواكبًا حاجة السنة للحفظ ، وللحماية من الكذب أو الخطأ .

---

(١) سبق تخريجه ص٢ .

قال عبد اللَّه بن المبارك : « لولا الكتاب ما حفظنا » .

وقال إسحاق بن منصور : « قلت لأحمد : من كره كتابة العلم ؟ قال : كرهه قوم كثير ورخَّص فيه قوم . قلت : لو لم يُكتب ذهب العلم ، قال أحمد : ولولا كتابته أىّ شىءٍ كنَّا نحن ؟ »(١) .

والكتابة ساعدت فى فضح الكذَّابين ، وعُرفت نسخهم وحذر الناس منها .

يقول ابن معين : « كتبنا عن الكذابين ، وسجرنا به التنور ، فأخرجنا به خبزًا نضيجًا »(٢) . ويقول : « وأى صاحب حديث لا يكتب عن كذاب ألف حديث »(٣) .

فهناك علاقة قوية بين الكتابة والضبط ، يقول الإمام أحمد : « حدثنا قوم من حفظهم ، وقوم من كتبهم ، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن »(٤) .

فنستطيع أن نقول إنه كلما تطور تدوين الحديث تطور الميزان النقدى ، فهناك تلازم بينهما فى النشأة والتطور .

فعندما اكتمل تدوين السنة كان النقد ، والميزان النقدى قد بلغ منتهاه ووضعت كل الأسس التى بنى عليها نقد الحديث(٥) .

---

(١) انظر : المحدث الفاصل للرامهرمزى (ص ٣٧٧) ، وتقييد العلم للخطيب (١١٤، ١١٥) .

(٢) شرح علل الترمذى ١/ ٣٨٣، المدخل إلى الإكليل للحاكم ص ٣٢.

(٣) الكامل لابن عدى ١/ ٢١٧.

(٤) تقييد العلم للخطيب (١١٥) .

(٥) اعتاد الباحثون فى علوم السنة تقسيم كتب علوم الحديث إلى قسمين :
قسم ما قبل كتاب ابن الصلاح ، وقسم ما بعده (انظر مقدمة الحافظ ابن حجر لنزهة النظر ٤٦- ٥١، مقدمة تدريب الراوى للسيوطى ١/ ٣٥-٣٦) .
القسم الأول : علم المصطلح ما قبل كتاب ابن الصلاح : =

. . . .

= أول من تكلم عن بعض علوم الحديث تقعيدًا وتنظيرًا هو الإمام الشافعى فى كتابه «الرسالة» ثم تبعه الحميدى فى جزء له عن أصول الرواية، ثم الإمام مسلم فى (مقدمة الصحيح)، وأبو داود فى (رسالته إلى أهل مكة)، والترمذى فى (العلل الصغيرة).

- ثم كتب الإمام ابن حبان - فى القرن الرابع الهجرى - مقدمة صحيحه: (التقاسيم والأنواع)، ومقدمة (المجروحين)، ومقدمة (الثقات).

وتعد هذه المقدمات، وخاصة مقدمة الصحيح والمجروحين، من أهم ما كتب فى علوم الحديث، لأن ابن حبان عَلَم من علماء الحديث فى القرن الرابع، ولما حوته من مباحث مهمة فى المصطلح والحديث.

- وكتب أبو سليمان الخطابى (ت٣٨٨هـ) مقدمة كتابه (معالم السنن - فى شرح سنن أبى داود)، ورغم قصر تلك المقدمة، إلا أنه كان بها أول من قسّم الحديث - من حيث القبول والرد - إلى ثلاثة أقسام صريحة: صحيح، وحسن، وضعيف.

- وكتب أبو الحسن القابسى (ت٤٠٣) مقدمة لكتابه (مختصر الموطأ عن مالك) المعروف بـ (المخلص)، تناول فيها: مسائل فى الاتصال والانقطاع، وصيغ الأداء، والرفع وأنواعه ونحو ذلك.

- ثم كتب الإمامان الرامهرمزى، والحاكم، كتابيهما الرائدين فى علم الحديث.

الكتاب الأول (المحدث الفاصل بين الراوى والواعى)، وهو كتاب عظيم النفع، به مادة ضخمة فى فنون الرواية وآدابها، مع عدم شرح الكثير من مصطلح الحديث، حيث إن الكتاب كان ردًّا على من حطَّ من شأن أهل الحديث، فكتب يبين فضائل علمهم، وليحث طلاب الحديث فى زمانه على التحلّى بتلك الفضائل والآداب.

أما الكتاب الثانى (معرفة علوم الحديث) للحاكم النيسابورى، فاعتنى بما لم يهتم به الرامهرمزى من مصطلح الحديث.

فتكلم عن: العالى والنازل والموقوف والمرسل والمنقطع والمسلسل والمعنعن والمعضل... وغير ذلك من الأنواع، التى بلغت عنده اثنين وخمسين نوعًا.

وقد كتبه الحاكم فى الرد على أهل البدع فى زمانه (انظر مقدمة معرفة علوم الحديث ١-٢).

والكتاب نقل عن أئمة الحديث فى القرن الثالث الهجرى.

- وفى القرن الخامس ألَّف الخطيب البغدادى فى علم المصطلح، وكما قال الحافظ ابن حجر: قل من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا مفردًا (نزهة النظر ٤٨). =

. . . .

= لكن أهم كتبه فى قوانين الرواية ، هو (الكفاية فى علم الرواية) .

- وكتب الحافظ أبو يعلى (ت٤٤٦هـ) مقدمة لكتابه (الإرشاد فى معرفة علماء الحديث) وهى مقدمة نفيسة ، تعرَّض الخليلى فيها لمصطلحات مهمة بالشرح والتمثيل لها .

- وكتب الإمام البيهقى (ت٤٥٨هـ) كتابه (المدخل إلى السنن الكبرى) وقد طبع القسم الثانى من هذا الكتاب ، وبقية الكتاب شبه مفقودة .

وقد كان الحافظ ابن كثير من جعل من كتاب البيهقى هذا إضافة إلى كتاب ابن الصلاح مرجعَيْه فى كتابه (اختصار علوم الحديث) ، كما صرَّح بذلك فى مقدمة الكتاب (١/ ٩٦) .

- وكتب ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) مقدمة هامة لكتابه (التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد) جعلها لعلوم الحديث وشرح مصطلحه .

- وكتب ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) (الإحكام فى أصول الأحكام) وهو كتاب فى أصول الفقه تعرَّض فيه لبعض مسائل علم الحديث .

وكتب القاضى عياض (ت٥٤٤هـ) فى علوم الحديث كتاب (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) ، ومقدمة كتابه (إكمال المعلم بفوائد مسلم ، للمازرى) .

وغير ذلك من الكتب التى كانت فى هذه المرحلة .

القسم الثانى : كتب علوم الحديث بعد كتاب ابن الصلاح :

كتاب (معرفة أنواع علوم الحديث) لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) ، هو كتاب إمام ، وأصل أصيل لعلماء الحديث وطلابه .

يقول الحافظ ابن حجر عن الكتاب : فهذَّب فنونه ، وأملاه شيئًا بعد شيء ، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب ، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة ، فجمع شتات مقاصدها ، وضم إليها نخب فوائدها ، فاجتمع فى كتابه ما تفرق فى غيره ، فلهذا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره ، فلا يحصى كم ناظم له مختصر ، ومستدرك عليه ومقتصر ، ومعارض له ومنتصر (نزهة النظر لابن حجر ٥١) .

- كتاب (نخبة الفكر) ، وكتاب (نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر) ، كلاهما للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) .

ولقد احتل هذان الكتابان مكان الصدارة فى كتب علوم الحديث ، والمنهج الذى سار عليه الحافظ ابن حجر كان له الأثر البالغ فيمن جاء بعده إلى يوم الناس هذا . =

حتى إذا جاء نقاد للحديث بعد زمن التدوين ، فإنهم سيجدون القواعد التى يسيرون عليها فى نقدهم للحديث .

ومنهج النقد للحديث ، مع كماله وتمامه ، لا أظن أن هناك منهجًا سواه كان قادرًا على حفظ حديث النبى صلى اللّٰه عليه وسلم وتصفيته من الدخيل عليه فى أخطر مراحل وجوده .



= ومن الكتب الشهيرة بعد نزهة النظر ، كتاب (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) للسخاوى (ت٩٠٢هـ) .

وكتاب (تدريب الراوى شرح تقريب النواوى) للسيوطى (ت. ٩١١هـ) .

وكتاب (توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الآثار) للأمير الصنعانى (ت١١٨٢هـ) .

وهذه الكتب وغيرها اتخذت من كتاب الحافظ ابن حجر (نزهة النظر) مصدرًا أساسًا فى فهم مصطلح الحديث .

المبحث الثانى :
مراحل تطور نقد الحديث

المرحلة الأولى : عصر الصحابة رضى اللَّه عنهم :

فى الحق كثر عدد النقاد والمتكلمون فى الرجال ، حتى بلغوا عددًا كبيرًا .

وقد ذكر السخاوى عددًا جمًّا من نقاد الحديث والمتكلمين فى الرجال فى كتابه « الإعلان بالتوبيخ » بداية من عصر الصحابة رضى اللَّه عنهم ، فقال : وأما المتكلمون فى الرجال فخلق من نجوم الهدى ، ومصابيح الظلم ، المستضاء بهم فى دفع الردى ، لا يتهيأ حصرهم فى زمن الصحابة رضى اللَّه عنهم ، وهلم جرا ، سرد ابن عدى فى مقدمة « كامله » منهم خلقًا إلى زمنه ، فالصحابة الذين أوردهم : عمر ، وعلى ، وابن عباس ، وعبد اللَّه بن سلام ، وعبادة بن الصامت ، وأنس ، وعائشة رضى اللَّه عنهم . وبتصريح كل منهم بتكذيب من لم يصدقه فيما قاله[١] .

وعلى الجملة فقد ذكر الذهبى أن من تكلم فى الرجال أقسامًا : فقسم تكلموا فى سائر الرواة ، كابن معين ، وأبى حاتم ، وقسم تكلموا فى كثير من الرواة : كمالك ، وشعبة ، وقسم تكلموا فى الرجل بعد الرجل ، كابن عيينة والشافعى[٢] .

ولا شك أن نشوء علوم الحديث قديم قدم بدء الوحى على النبى صلى اللَّه عليه وسلم ، فأول علم نشأ منها علم الرواية ، وأول رواية من هذا

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، للسخاوى ، ص ٣٢٠، انظر الكامل ١/ ١١٧- ١٢٦ .
(٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوى ٣٣٦ .

العلم رواية السيدة عائشة[١] أم المؤمنين رضى اللَّه عنها لحديث بدء الوحى وقصة مجىء جبريل عليه السلام بأوائل سورة (اقرأ) إلى النبى صلى اللَّه عليه وسلم فى غار حراء ، وما كان بين النبى صلى اللَّه عليه وسلم والسيدة خديجة أم المؤمنين رضى اللَّه عنها (حديث بدء الوحى)[٢][٣] .

هذا أول حديث من وحى السنة ، فهو أول ما نشأ من علومها ، ومن ذلك الحين بزغ نور السنة مع القرآن.

وخلال سنوات البعثة التى امتدت لثلاثة وعشرين عامًا ، كان القرآن والسنة ، وحمل الصحابة رضى اللَّه عنهم كل ما صدر عن النبى صلى اللَّه عليه وسلم من قوله وفعله وتقريره ، ثم نقلوا ذلك بكل أمانة ودقة للجيل الذى بعدهم ، لأنهم يعلمون تمام العلم خطورة هذا الأمر وأنهم هم الطريق إلى سنة النبى صلى اللَّه عليه وسلم.

وقد بيَّن اللَّه تعالى ورسوله صلى اللَّه عليه وسلم كيفية التوثق من الأخبار ، والتحرى عن ناقليها ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ۝٦﴾[٤] .

---

(١) وأم المؤمنين عائشة رضى اللَّه عنها من أوائل من روى الحديث ونقده : انظر نقدها فى كتاب « الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة » للزركشى .

(٢) أخرجه البخارى : باب بدء الوحى / كيف كان بدء الوحى إلى رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ح ٣، ومسلم : باب بدء الوحى إلى رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم ح ٢٥٢. كلاهما من حديث عائشة رضى اللَّه عنها .

(٣) وهذا لا يعنى أن السيدة عائشة رضى اللَّه عنها هى أول راوية للحديث ، فلا شك أنها مسبوقة بروايات كثير من الصحابة ، ولعلها استمعت للقصة من رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم .

(٤) سورة الحجرات : ٦ .

وقوله تعالى : ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ۝١٥﴾[(١)] .

وحديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم : «كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع»[(٢)] .

وقوله صلى اللَّه عليه وسلم : « إن كذبًا علىَّ ليس ككذب على أحد ، من كذب علىَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار »[(٣)] .

وقوله صلى اللَّه عليه وسلم : « من حدَّث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين »[(٤)] .

فاجتمع فى جيل الصحابة رضى اللَّه عنهم من دوافع نشر السنة وتعليمها ، إضافة إلى صدق الإيمان والورع ، ما جعلهم يقومون بأداء أمانة نقل حديث النبى صلى اللَّه عليه وسلم ، من غير زيادة ولا نقصان على الوجه الذى تكفل بتحميل تلك الأمانة للأجيال من بعدهم ، وإخلاء المسؤلية عنهم ، بعد ذلك الشمول والدقة المتناهية فى التبليغ والأداء.

وقد تكاثرت الأخبار عن توثق الصحابة رضى اللَّه عنهم فى نقل السنة فى حياته صلى اللَّه عليه وسلم ، فضلًا عن بعد وفاته عليه الصلاة والسلام .

---

(١) سورة النور : ١٥ .

(٢) أخرجه مسلم فى مقدمة الصحيح / باب النهى عن الحديث بكل ما سمع ١/ ١٠ .

(٣) أخرجه البخارى : باب ما يكره من النياحة على الميت/ ح ١٢٩١ من حديث المغيرة رضى اللَّه عنه ، وأخرج مسلم بعضه/ باب فى التحذير من الكذب على رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم - ح٣ من حديث أبى هريرة رضى اللَّه عنه .

(٤) أخرجه مسلم فى مقدمة الصحيح/ باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ١/ ٨ من حديث المغيرة بن شعبة رضى اللَّه عنه .

ومن أمثلة توثق الصحابة رضى اللَّه عنهم للسُّنَّة فى حياته ﷺ :

ما جاء فى حديث عمر بن الخطاب رضى اللَّه عنه ، فى اعتزال النبى صلى اللَّه عليه وسلم نساءه ، وما شاع حينها بين الصحابة أنه صلى اللَّه عليه وسلم طلقهن ، فجاءه عمر رضى اللَّه عنه يستأذن عليه ، ليستثبته عن الخبر ، فقال عمر للنبى صلى اللَّه عليه وسلم : أطلقت نساءك ؟ فقال صلى اللَّه عليه وسلم : لا ، فكبّر عمر رضى اللَّه عنه ، وقال : يا رسول اللَّه ، إنى دخلت المسجد والمسلمون ينكتون بالحصى ، يقولون : طلق رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم نساءه ، أفأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن ؟ قال : نعم ، إن شئت . . .(١) .

ومن ذلك حديث أنس رضى اللَّه عنه ، فى وفود ضمام بن ثعلبة رضى اللَّه عنه على النبى صلى اللَّه عليه وسلم إلى قومه ، حيث قال ضمام للنبى صلى اللَّه عليه وسلم : يا محمد ، أتانا رسولك ، فزعم لنا أنك تزعم أن اللَّه أرسلك ؟ قال : صدق .

قال : فمن خلق السماء ؟ قال - صلى اللَّه عليه وسلم - : اللَّه ، قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : اللَّه ، قال : فمن نصب هذه الجبال ، وجعل فيها ما جعل ؟ قال : اللَّه .

قال : فبالذى خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال آللَّه أرسلك ؟

قال : نعم . . . الحديث(٢) .

---

(١) أخرجه البخارى / كتاب العلم / باب التناوب فى العلم ح ٨٩، ومسلم/ باب فى الإيلاء ، واعتزال النساء وتخييرهن وقوله تعالى : ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ﴾ [التحريم :٤] . ح ١٤٧٩ . كلاهما من حديث عمر بن الخطاب رضى اللَّه عنه .

(٢) أخرجه مسلم / كتاب الإيمان / باب فى بيان الإيمان باللَّه وشرائع الدين ح ١٠ . من حديث أنس رضى اللَّه عنه .

وبعد وفاته صلى اللَّه عليه وسلم ، ازداد شعور الصحابة بالضرورة القصوى للتوثق للسنة .

- ذكر أمثلة من عناية الصحابة - رضى اللَّه عنهم - بنقد الحديث :

*** عمر بن الخطاب رضى اللَّه عنه : حديث الاستئذان :**

- فعن أبى سعيد الخدرى رضى اللَّه عنه قال : كنا فى مجلس عند أبى بن كعب ، فأتى أبو موسى الأشعرى مغضبًا (وفى رواية فزعًا أو مذعورًا) حتى وقف ، فقال : أنشدكم اللَّه هل سمع أحد منكم رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يقول : « الاستئذان ثلاث ، فإن أذن لك ، وإلا فارجع » قال أُبىّ : وما ذاك ؟ قال : استأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاث مرات ، فلم يؤذن لى ، فرجعت . ثم جئته اليوم فدخلت عليه ، فأخبرته أنى جئت أمس ، فسلمت ثلاثًا ، ثم انصرفت. قال : قد سمعناك ، ونحن حينئذٍ على شغل ، فلو ما استأذنت حتى يؤذن لك ؟ قال : استأذنت كما سمعت رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم . قال : فواللَّه لأوجعن ظهرك وبطنك ، أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا.

فقال أبى بن كعب : فواللَّه لا يقوم معك إلا أحدثنا سنًا ، قم يا أبا سعيد . فقمت حتى أتيت عمر ، فقلت : قد سمعت رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يقول هذا[١] .

- بل لقد كان عمر رضى اللَّه عنه ، كما يقول الإمام الذهبى : هو الذى سنَّ للمحدثين التثبت فى النقل »[٢] .

---

(١) أخرجه البخارى/ كتاب الاستئذان/ ثلاثًا ح ٦٢٤٥، ومسلم/ كتاب الآداب/ باب الاستئذان ح ٢١٥٣ كلاهما من حديث أبى سعيد الخدرى رضى اللَّه عنه واللفظ لمسلم .

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ١١ .

وشدَّد فى ذلك وأخذ الرعية على التزام ذلك من أجل التوثق والتحرى لحديث النبى ﷺ .

قال إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف : بعث عمر بن الخطاب إلى عبد اللَّه ابن مسعود ، وإلى أبى الدرداء ، وإلى أبى مسعود الأنصارى ، (وإلى أبى ذر) فقال : ما هذا الحديث الذى تكثرون عن رسول اللَّه ﷺ ! فحبسهم بالمدينة (أى منعهم من الخروج منها) حتى استشهد(١) .

وقرظة بن كعب الأنصارى رضى اللَّه عنه ، يروى أن عمر بن الخطاب رضى اللَّه عنه شيَّع وفدًا خارجًا إلى الكوفة ، فأوصى عمر الوفد وصية قال فيها : إنكم تأتون بلدة لها دوى بالقرآن ، كدوى النحل ، فلا تصدوهم بالأحاديث عن رسول اللَّه ﷺ (وفى رواية : فأقلّوا الرواية عن رسول اللَّه ﷺ) وأنا شريككم(٢) .

ولهذا التشديد فى رواية السنة ، والتحذير من أى دواعى الخطأ فيها ،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد فى العلل (٣٧٢) وابن أبى شيبة فى المصنف (٧٥٦/٨) والحاكم وصححه فى المستدرك (١/ ١٩٣) وابن حزم فى الإحكام ٢/ ١٣٩ . . . وغيرهم على خلاف فى سماع إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من عمر رضى اللَّه عنه ، فمنهم من قال : لم يسمع من عمر كابن حزم فى الإحكام ٢/ ١٣٩- ١٤٠، والبيهقى فى السنن الكبرى ٨/ ٢٧٧ ومنهم من قال سمع من عمر ، كالإمام أحمد فى العلل (٤٦٤) ، ويعقوب بن شيبة كما فى تهذيب التهذيب ١/ ١٣٩، وابن جرير الطبرى كما فى التهذيب أيضًا ١/ ١٤٠.

وأورده الهيثمى فى مجمع الزوائد وعلّق عليه: هذا أثر منقطع، وإبراهيم وُلد سنة عشرين، ولم يدرك من حياة عمر إلا ثلاث سنين، وابن مسعود كان بالكوفة، ولا يصح هذا عن عمر. (مجمع الزوائد ح ٦٦٦) .

(٢) أخرجه أحمد فى العلل (٣٧٣) وابن ماجه فى السنن/ باب التوقّى فى الحديث عن رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم (٢٨). . . وغيرهما .

خطب معاوية بن أبى سفيان رضى اللَّه عنه على منبر دمشق قائلًا : أيها الناس إياكم وأحاديث رسول اللَّه ﷺ ، إلا حديثًا كان يذكر على عهد عمر رضى اللَّه عنه ، فإن عمر كان يخيف الناس فى اللَّه عز وجل[(١)] .

وهذا بالطبع لم يكن من عمر صدٌ عن تبليغ الناس بأحاديث النبى ﷺ ، وهو الوقَّاف عندها الملتزم بها ، وإنما كان هذا من عمر ليفشوا فى الناس الاحتياط لحديث النبى ﷺ ، وقد أتى ذلك ثمرته ونشأ علم الرجال والجرح والتعديل ، احتياطًا وحفظًا لحديث النبى ﷺ.

وقد علَّق الخطيب البغدادى على هذه الآثار عن عمر رضى اللَّه عنه ، بقوله :

إن قال قائل : ما وجه إنكار عمر على الصحابة روايتهم عن رسول اللَّه ﷺ ، وتشديده عليهم فى ذلك ؟

قيل له : إنما فعل عمر ذلك احتياطًا للدين ، وحسن نظر للمسلمين ، لأنه خاف أن ينكلوا عن الأعمال ، ويتكلوا على ظاهر الأخبار ، وليس حكم جميع الأحاديث على ظاهرها ، ولا كل من سمعها عرف فقهها. فقد يرد الحديث مجملًا ، ويستنبط معناه وتفسيره من غيره ، فخشى عمر أن يحمل حديث على غير وجهه ، أو يؤخذ بظاهر لفظه ، والحكم بخلاف ما أخذ به. وكذلك نهى عمر الصحابة أن يكثروا رواية الحديث ، وفى تشديد عمر أيضًا على الصحابة فى روايتهم حفظ لحديث رسول اللَّه ﷺ ، وترهيب لمن لم يكن من الصحابه أن يدخل فى السنن ما ليس منها ، لأنه إذا رأى الصحابى ، المقبول القول ، المشهور بصحبة النبى ﷺ ، قد تشدد عليه فى

---

(١) ابن عدى فى الكامل ١/ ٨٢ .

الرواية كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب ، ولما يلقى الشيطان فى النفس من تحسين الكذب أرهب[(١)] .

وهذا كان من عمر مع الصحابة رضى اللَّه عنهم ، الذين لم يكونوا بأقل منه شعورًا بالمسئولية وعظم الأمانة فى حمل حديث النبى ﷺ .

*** على بن أبى طالب رضى اللَّه عنه :**

أخرج ابن عدى بسنده عن عبد اللَّه بن الحارث قال : اعتمرت مع على ابن أبى طالب فى زمن عمر ، أو فى زمن عثمان ، فذكره ، فدخل عليه نفر من أهل العراق ، فقالوا : يا أبا الحسن جئنا نسألك عن أمر يجب أن تجيبنا عنه ، قال : أظن المغيرة بن شعبة يحدثكم ، أنه أحدث الناس عهدًا برسول اللَّه ﷺ ؟

قالوا : أجل عن ذلك جئنا نسألك ، قال : كذب[(٢)] ، أحدث الناس عهدًا برسول اللَّه ﷺ قثم بن العباس[(٣)] .

*** عائشة أم المؤمنين رضى اللَّه عنها :**

أخرج ابن عدى بسنده عن أبى الدرداء رضى اللَّه عنه ، أنه خطب فقال : من أدركه الصبح فلا وتر له ، فذُكر ذلك لعائشة فقالت : كذب أبو الدرداء ، كان النبى ﷺ يصبح فيوتر[(٤)] .

يقول عبد الرحمن بن أبى ليلى : « أدركت عشرين ومائة من أصحاب

---

(١) شرف أصحاب الحديث ٨٨- ٩١ بتصرف يسير .
(٢) الكذب عند أهل الحجاز قد يعنى الخطأ وعدم التذكر .
(٣) الكامل لابن عدى ١/ ١١٩ .
(٤) السابق ١/ ١٢٤ .

النبى ﷺ (فى المسجد)، فما كان منهم محدث إلا ود أنَّ أخاه كفاه الحديث، ولا مفتى إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا»[١].

*** الزبير بن العوام رضى اللَّه عنه :**

- قال عبد اللَّه بن الزبير لأبيه الزبير رضى اللَّه عنهما : إنى لا أسمعك تحدث عن رسول اللَّه ﷺ كما يحدث فلان وفلان ؟

فقال : أما إنى لم أفارقه (منذ أسلمت)، (ولقد كان لى منه وجه ومنزلة) (وأخاف أن أزيد أو أنقص) ولقد سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : من كذب علىَّ فليتبوأ مقعده من النار»[٢].

*** عبد اللَّه بن مسعود، وأبو الدرداء رضى اللَّه عنهما :**

وكان عبد اللَّه بن مسعود وأبو الدرداء رضى اللَّه عنهما، إذا أراد أحدهما الحديث عن رسول اللَّه ﷺ ارتعد فزعًا، واغرورقت عيناه، وقال : أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبًا منه، أو شبيهًا بذلك[٣].

وذلك من خشية أن يزيدوا أو ينقصوا شيئًا من حديث النبى ﷺ.

واستمر ذلك فى عصر الصحابة - رضى اللَّه عنهم -، حتى كانت فتنة مقتل عثمان رضى اللَّه عنه، وبدأت الأمة فى الافتراق، وظهرت الفرق المختلفة، وبدأت دواعى الكذب فى حديث النبى ﷺ تظهر، كل فرقة

---

(١) انظر : جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر/ باب/ تدافع الفتوى وذم من سارع إليها (٢١٩٩-٢٢٠٢)، ٢/ ١١٢٠ - ١١٢٢.

(٢) صحيح البخارى/ كتاب العلم/ باب إثم من كذب على النبى ﷺ ح ١٠٧.

(٣) مسند أحمد ٣٦٧٠، ٤٠١٥، ٤٣٢١، سنن ابن ماجه باب التوقى فى الحديث عن رسول اللَّه ﷺ ح ٢٣ .. وغير ذلك.

تحاول أن تنصر مذهبها المبتدع ، لكن الصحابة رضى اللَّه عنهم كانوا لذلك بالمرصاد.

*** عبد اللَّه بن عباس رضى اللَّه عنهما :**

ومن ذلك قول ابن عباس رضى اللَّه عنهما ، عندما سمع بشيرًا العدوى يحدِّث بحديث النبى ﷺ ويقول قال رسول اللَّه ﷺ ، فقال له : إنا كنا إذا سمعنا رجلًا يقول : قال رسول اللَّه ﷺ ، ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول ، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[(١)] .

- فابن عباس لم يقبل مراسيل بشير وهو من ثقات التابعين حتى يتثبت .

فكان هذا التشدد فى الرواية عن رسول اللَّه ﷺ ، والتثبت منها ، الذى بدأه عمر رضى اللَّه عنه والصحابة معه ، هو بداية علم الجرح والتعديل ، الذى بدأ تطبيقه عمليًا فى عصر التابعين.

يقول ابن سيرين - وهو أحد أئمة التابعين - : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة[(٢)] ، قالوا : سمُّوا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[(٣)] .



---

(١) مسلم فى مقدمة الصحيح ١/ ١٢- ١٣، جامع التحصيل للعلائى ١/ ٥٧ .

(٢) الفتنة هى أيام المختار بن أبى عبيد الثقفى الكذاب الهالك سنة سبع وستين فقد روى الإمام أحمد بسنده عن إبراهيم النخعى قال: إنما سُئل عن الإسناد أيام المختار (شرح علل الترمذى لابن رجب ١/ ٣٥٥) .

(٣) مسلم فى مقدمة الصحيح ١/ ١٥ .

المرحلة الثانية

وهى عصر التابعين والذى يبتدئ من نحو سنة (٨٠هـ) إلى نحو سنة (١٥٠هـ)[١] بموت غالب التابعين.

وقد أدى ذلك إلى طول الإسناد فى هذه المرحلة ، إذ كان التابعى يأخذ عن تابعى آخر ويروى عنه ، وهذه الوسائط تختلف عن الصحابة ، فالصحابة كلهم عدول ، فلا يفتش عنهم ، أما غيرهم فيلزم لقبول روايتهم العلم بحالهم ، وهل هم من أهل العدالة والضبط أم لا ؟

ولتشعّب الأسانيد ، واختلاف رواتها ، مع زيادة انتشار السنّة ، وزيادة الغلو فى البدع ونشوء بدع أخرى ، فأدى ذلك إلى أن يروى من ليس بأهل للاطمئنان إلى روايته ، فكان الهاجس الأكبر لدى علماء التابعين حينها ، هو الخوف من تفلّت شيء من السنة ، وتحديث من لا يؤمن على النقل ، ووقوع الاختلال فى ضبط المنقول .

فواجهوا كل خطر من هذه الأخطار بما يدفعه :

- فالخوف من تفلت شيء من السنة ، واجهوه بأمور ، منها :

١- استنفار الأمة لجمع السنة ، وذلك يظهر من كثرة عدد التابعين الذين نقلوا السنة ، إذ إن كثرة الحَمَلَة يجعل فوات شيء من السنة على جميعهم مستبعدًا .

٢- الأمر بكتابة السنة أمرًا رسميًا من قبل الخليفة عمر بن عبد العزيز ،

(١) ممن اعتبر ١٥٠ هـ آخر عصر التابعين: السخاوى فى فتح المغيث ٤/ ٣٥٢، والزركشى فى النكت على مقدمة ابن الصلاح ٣/ ٤٩٣ .

وذلك فى آخر القرن الهجرى الأول ، وائتمار التابعين لذلك ، حتى كثر عدد التابعين ، الذين كتبوا السنة ، أحصى الدكتور الأعظمى فى كتابه (دراسات فى الحديث النبوى) أكثر من (١٥٠) تابعيًّا ممَّن دوَّن ، وبالطبع هذا لا يمثل عدد كل من كتبوا ، إنما هو يدل على كثرة من كتبوا الحديث وقتها .

ومدونات هذا العصر - كانت غالبًا - بغرض أن تعين على الحفظ فى الصدور ، ولذلك كان بعض التابعين يمحو ما يكتب أو يغسله بعد حفظه[١] .

ولم يكتب للتخليد إلا القليل منهم ، مصنفات مختصرة فى التفسير ، والسيرة ، وبعض أبواب الأحكام : كالطلاق والمناسك والصلاة[٢] .

فلم يكن يُعتنى فيها بحسن الترتيب والتبويب ، ويختلط فيها المرفوع بالموقوف بالمقطوع .

٣- زيادة ظاهرة الرحلة فى طلب الحديث لمواجهة واقع انتشار السنة فى الآفاق فيروى « الخطيب البغدادى » بسنده شواهد وأمثلة كثيرة لارتحال الصحابة والتابعين طلبًا لسماع الحديث من قائله .

فى مجال نقد رواة الحديث ، واجهه التابعون بأمور ، منها :

١- التشديد فى المطالبة بالإسناد :

وتأتى عبارة ابن سيرين علمًا لهذا العصر ، عندما قال : « إن هذا العلم دين ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم »[٣] .

---

(١) انظر : جامع بيان العلم وفضله ١/٢٦٨ - ٢٩٧ .

(٢) انظر دراسات فى الحديث النبوى للأعظمى ١/١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٩ -١٦٠ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢١٨ .

(٣) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٤ ، وورد هذا القول عن الإمام مالك ، الكفاية للخطيب ١/١٥٩ .

٢- والمطالبة بالإسناد تعني رد المراسيل ، للجهل بحال المحذوف ، فقد رد المرسل الكثير من العلماء بداية من عصر التابعين وتابعى التابعين[(١)] .

٣- وإنما يستفاد من المطالبة بالإسناد إذا ما مُيِّزَ بين الرواة العدول والرواة المجروحين ، وهذا يستلزم الكلام فى الرواة جرحًا وتعديلًا .

وفى ذلك يقول ابن سيرين : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ، قالوا : سمُّوا لنا رجالكم ، فيُنظر إلى أهل السنة ، فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم »[(٢)] .

ويقول إبراهيم النخعى : « كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن رجل ، نظروا إلى صلاته وإلى هيئته وإلى سمته »[(٣)] .

ولذلك فقد تكلم فى الرواة جماعة من التابعين : كابن سيرين ، وسعيد بن المسيب ، وطاوس اليمانى ، وعروة بن الزبير ، والزهرى ، وأيوب السختيانى ، والأعمش ، وغيرهم .

٤- ترك الرواية عن الفسّاق وغير العدول من الرواة ، وهذا أمر مجمع عليه من سلف الأمة وخلفها[(٤)] .

- وفى مجال نقد متن الحديث ، واجهوه بأمور ، منها :

١- نقد المتن ، وعدم الاكتفاء بنقد السند :

---

(١) انظر الكفاية للخطيب ص ٣٨٤ - ٣٩٦ ، وشرح علل الترمذى ١/ ٥٣٢ .

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥ .

(٣) الكفاية للخطيب ص ١٥٦ .

(٤) نقل الإجماع جماعة منهم : ابن حبان فى « المجروحين » ١/ ٣٠٥ ، والخطيب البغدادى فى « الكفاية » ص ٧٧ .

قال الأعمش : « كان إبراهيم - يعنى النخعى - صيرفيًّا فى الحديث ، وكنت أسمع من الرجال ، فأجعل طريقى عليه ، فأعرض عليه »[(١)] .

٢- تجويد الكتابة : بابتداع الإعجام ، وبتصحيح الكتاب ، وبمعارضة المكتوب على أصله ، وبالقراءة على الشيخ ما كتب عنه[(٢)] .

٣- طلب المتابعات ، والتحرّى بسماع الحديث الواحد من جماعة ، وكراهية رواية غريب الحديث ، خشية من الغلط والإخلال بالضبط.

يقول إبراهيم النخعى : « كانوا يكرهون غريب الكلام وغريب الحديث »[(٣)] .

وقال يزيد بن أبى حبيب : « إذا سمعت الحديث ، فانْشُدْه ، كما تنشدُ الضالة ، فإن عُرِف ، وإلا فدعْه »[(٤)] .

وعندما أثنى أحدهم عند أيوب السختيانى على راو لما له من الغرائب ، قال له أيوب : إنما نفرُّ أو نفرق من تلك الغرائب »[(٥)] .

ولذلك فإن قاعدة ترجيح الأخبار بأثبتها قاعدة مجمعٌ عليها[(٦)] .

ومن نُقّاد التابعين :

الشعبى ، وابن سيرين ، والسعيدين ابن المسيب وابن جبير ، ولكنهم

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ١٧ .

(٢) انظر الجامع للخطيب رقم ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٦، - وتاريخ أبى زرعة الدمشقى انظر : ١/ ٤٧١ .

(٣) الكفاية للخطيب ص ١٤١ .

(٤) رسالة أبى داود إلى أهل مكة ص ٣٠، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم (٢/ ١٩).

(٥) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٣.

(٦) وقد نقل الإجماع البيهقى فى المدخل إلى السنن الكبرى (رقم٢٣).

فيهم قليل بالنسبة لمن بعدهم لقلة الضعف فى متبوعهم ، إذ أكثرهم صحابة عدول ، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات ، ولا يكاد يوجد فى القرن الأول الذى انقرض فى الصحابة وكبار التابعين ضعيف ، إلَّا الواحد ، بعد الواحد ، كالحارث الأعور ، والمختار الكذاب(١) .

وكذلك من نقاد التابعين : عطاء بن أبى رباح ، وعروة بن الزبير بن العوام ، وعبد الرحمن الأعرج ، ومالك بن دينار ، والشعبى ، والزهرى ، وأيوب السختيانى ، والأعمش ، وعبد الرحمن الأعرج ، وأبو صالح ذكوان ، والحسن بن أبى الحسن البصرى ، وأنس بن سيرين ، ومسروق ، والربيع بن خيثم ، وحماد بن أبى سليمان ، وسعد بن إبراهيم الزهرى ، وربيعة بن أبى عبد الرحمن ، وأبو حصين عثمان بن عاصم الأسدى(٢) .

ذكر أمثلة من عناية التابعين بنقد الحديث :

*** سعيد بن المسيب :**

لما نُقل إليه أن ابن عباس رضى اللَّه عنهما ، يقول أن النبى ﷺ تزوج ميمونة رضى اللَّه عنها ، وهو محرم ، قال سعيد : وهِمَ ابن العباس وإن كانت خالته ، ما تزوجها النبى ﷺ إلا بعد ما أحل .

*** سعيد بن جبير :**

نُقل إليه أن عكرمة يكره إجارة الأرض ، فقال : كذب عكرمة ، سمعت ابن عباس رضى اللَّه عنهما يقول : إن أمثل ما أنتم عليه صانعون استئجار الأرض البيضاء سنة سنة .

---

(١) الإعلان بالتوبيخ ٣٢٠ .

(٢) انظر الكامل ١/١٢٥ - ١٤٩ .

* **عطاء بن أبى رباح :**

أخرج ابن عدى بسنده أن فطر بن خليفة قال لعطاء : إن عكرمة يقول : قال ابن عباس : سبق الكتاب الخفين ، فقال : كذب عكرمة ، سمعت ابن عباس يقول : لا بأس بمسح الخفين وإن دخلت الغائط . قال عطاء : واللَّه إن كان بعضهم ليرى أن المسح على الخفين يُجزى .

* **عروة بن الزبير بن العوام :**

عن هشام بن عروة عن أبيه قال : إنى لأسمع الحديث فما يمنعنى من ذكره إلا كراهية أن يسمع سامع فيقتدى به ، أسمعه من الرجل لا أثق به ، قد حدثه عمن أثق ، وأسمعه من الرجل أثق به ، قد حدَّث عمن لا أثق به .

* **عبد الرحمن الأعرج ، وأبو صالح ذكوان :**

قال أبو صالح والأعرج : ليس أحد يحدث عن أبى هريرة رضى اللَّه عنه إلَّا علمنا صادق هو أو كاذب .

٥- الرحلة لطلب الحديث فهى من أسباب تقليل الوسائط ، وتقليل الوسائط من أسباب تقليل احتمال الوهم ، وهذا سبب الحرص على العلو فى الأسانيد[١] .



(١) انظر الجامع للخطيب ١/ ١١٥ .

المرحلة الثالثة

وهى مرحلة أتباع التابعين ، وتبدأ من سنة ١٥٠هـ وتنتهى سنة ٢٠٠هـ .

وهذه المرحلة كان من خصائصها أن طال إسناد الحديث أكثر من المراحل السابقة ، وما تبع ذلك من زيادة تشعّب الأسانيد واختلاف الرواة ، مع ما يصحب ذلك من تعسّر الحفظ .

كما أنه قد زادت أيضًا بعض خصائص المرحلة السابقة وضوحًا : كانتشار السنّة فى الآفاق ، وظهور البدع وغلو أصحابها فيها .

كما أن هذه المرحلة قد ورثت جهودًا مباركة من الجيل السابق فى جمع السنة حفظًا وتدوينًا مما كان له أكبر الأثر فى إعانة علماء هذه المرحلة على إتمام المسيرة .

وقد واجه العلماء أخطار هذه المرحلة بنفس الأمور التى واجه بها علماء المرحلة السابقة أخطارهم ، وزادوا عليها أمورًا :

ففى مجال نقد الحديث :

تكلَّم فى التوثيق والتجريح طائفة من الأئمة[١] ، يقول السخاوى : فلما كان عند آخر عصر التابعين ، وهو حدود الخمسين ومائة ، تكلم فى التوثيق والتجريح طائفة من الأئمة ، فقال أبو حنيفة : « ما رأيت أكذب من جابر الجعفى » ، وضعَّف الأعمش جماعة ، ووثق آخرين ، ونظر فى الرجال شعبة ، وكان متثبتًا لا يكاد يروى إلَّا عن ثقة ، وكذا كان مالك ، وعمن إذا قال فى هذا العصر قُبل قوله .

(١) انظر الكامل ١/ ١٤٩ - ١٩٦، الإعلان بالتوبيخ ٣٢٠ - ٣٢٣.

معمر ، وهشام الدستوائى ، والأوزاعى ، والثورى ، وابن الماجشون ، وحمّاد بن سلمة ، والليث بن سعد وغيرهم .

– ثم طبقة أخرى بعد هؤلاء : كابن المبارك ، وهشيم ، وأبى إسحاق الفزارى ، والمعافى بن عمران الموصلى ، وبشر بن المفضل ، وابن عيينة ، وغيرهم .

– ثم طبقة أخرى فى زمانهم : كابن عُليَّة ، وابن وهب ، ووكيع .

ثم انتدب فى زمانهم أيضًا لنقد الرجال الحافظان الحُجَّتان : يحيى بن سعيد القطان ، وابن مهدى ، فمن جرحاه لايكاد يندمل جرحه ، ومن وثَّقاه فهو المقبول ، ومن اختلفا فيه ، وذلك قليل ، اجتهد فى أمره .

ثم كان بعدهم ممن إذا قال سمع منه إمامنا الشافعى رضى اللَّه عنه ، ويزيد بن هارون ، وأبو داود الطيالسى وعبد الرزاق والفريابى وأبى عاصم النبيل ، وغيرهم .

وبعدهم طبقة أخرى كالحميدى ، والقعنبى ، وأبو عبيد ، ويحيى بن يحيى ، وأبى الوليد الطيالسى .

وفى مجال تدوين السنة : صار الحرص على التدوين كاملًا[١] .

حتى قال يحيى بن سعيد القطان : « لأن أكون كتبت كل ما أسمع أحب إلىَّ من أن يكون لى مثل مالى »[٢] .

وحتى إن ترجيح رواية من يرجع إلى كتاب عند التحديث على من لا

(١) انظر تاريخ الإسلام للذهبى حوادث سنة ١٤٣هـ ، ١٣/٩ .
(٢) المدخل إلى السنن الكبرى (رقم ٢٨٧).

يرجع عند تحديثه إلى كتاب أصبح أمرًا ظاهرًا ، حتى فى الترجيح بين كبار النقاد ، كما قال يحيى ابن سعيد عن الثورى وشعبة : « سفيان أقل خطأ ، لأنه يرجع إلى كتاب »[١] .

ووصل الأمر ببعضهم إلى أنه لم يعد يأخذ الحديث إلا إملاءً ، وانتشرت لذلك مجالس الإملاء .

كما يقول « السمعانى » : فى « أدب الإملاء والاستملاء » : « . . . ويليهم جماعة كانوا يعقدون المجالس للإملاء ، منهم شعبة بن الحجاج - وأكرم به - ويزيد بن هارون ووكيع بن الجراح وعاصم بن على التيمى وعمرو بن مرزوق الباهلى ومحمد بن إسماعيل البخارى وأبو مسلم الكجى وجعفر بن محمد الفريابى وغيرهم » .

وفى هذه المرحلة نشأ التصنيف المبوّب ، وانتشرت الكتابة فى باب واحد من أبواب العلم : كالطهارة ، والصلاة ، والمناسك (ككتاب المناسك لابن أبى عروبة - قطعة منه وطبعت) .

والفرائض (ككتاب الفرائض للثورى - قطعة منه) ، والتفسير « للثورى ، وعبد الرزاق ويحيى بن سلام) ، والزهد (لابن المبارك ، ووكيع ، وأسد بن موسى) ، والجهاد (لابن المبارك) ، والقدر (لعبد اللّٰه بن وهب) . . . ونحوها .

وأضيف إلى ذلك نشوء أسلوب جديد وهو التصنيف المبوّب ، كالإمام مالك فى كتابه « الموطأ » ، وكجامع ابن وهب ، وجامع معمر ، وجامع الثورى .

---

(١) شرح علل الترمذى ١/ ٤٥٣ .

وظهور هذا التبويب يدل على ظهور الحاجة إليه ، وإلى أن هاجس التفلّت الذى كان يشغل التابعين فى تدوينهم ويلهيهم عن الترتيب ابتدأ يخفت ويضعف ، وأن بداية الشعور بأن التدوين أصبح أكثر استيعابًا للسنة من الرواية الشفهية أخذ فى النشوء فى قلوب العلماء ، ولذلك التفتوا إلى التبويب الذى الغرض منه التسهيل ، وهذا واضح فى اختيار الإمام مالك لاسم كتابه « الموطأ » أى المسهّل.

وهى حاجة ليست فى ضروة حفظ السنة من الضياع التى كانت فى المراحل السابقة ، ولو ما أمنوا على جمع السنة وحفظها ما اتجهوا إلى التبويب والترتيب.

ويلاحظ على هذه المصنفات : عدم دقة الترتيب الموضوعى ، وعدم تمييزهم فيها بين الصحيح والضعيف ، وجمعهم فيها بين المرفوع والموقوف والمقطوع ، إذ كلها تحتاج فى عصرهم إلى الجمع.

كما أنه يلاحظ عليها أنها ليست فى ضخامة الكتب اللاحقة لها ، وهذا كله أمر طبيعى ، فهذه سمة معروفة للمصنّفين الأوائل والمصنفات الأولى.

- لكن فى آخر هذه المرحلة بدأت تظهر بعض الموسوعات الحديثية ، مما يشهد لسرعة البناء خلال هذا الجيل ، وإلى المبادرة إلى إتمام الجهود لدى علماء السنة فيه.

ولا أدل على ذلك من كتاب (المصنّف) لعبد الرزاق الصنعانى.

ثم إنهم ابتكروا أسلوبًا جديدًا فى التصنيف ، لم يكن موجودًا فى السابق.

فقد نظر المحدثون إلى تلك المدونات والمجاميع والمصنفات ، فوجدوا أنها شملت جميع أنواع المنقولات ، من المرفوعات والموقوفات

والمقطوعات ، ولا شك أن قسم المرفوعات هو أهم هذه الأقسام وأولاها بالجمع ، وأحراها بالخوف عليه من التفلّت .

فبادروا إلى أسلوب فى التصنيف لا يضم إلا المرفوعات ، وهو التصنيف على طريقة المسانيد ، وهو أسلوب فى التصنيف يدل على أن ابتكاره لم يكن إلا لغرض الجمع خشية الضياع ، لأن أسلوب ترتيبه ليس فيه تيسير التصنيف على الأبواب ، وإن كان فيه وجه ضعيف من التيسير ، وهو الترتيب على أسماء الرواة من الصحابة.

قال بكر بن خلف : « قال عبد الرحمن بن مهدى حين طلبوا المسند : ما أحسن هذا ، إلا أنى أخاف أن يحملهم هذا أن يكتبوا عن غير الثقات »[1] .

ألا ترى إلى قوله (طلبوا) التى تدل على استنفار عام نحو هذا المنحى من التصنيف ، والذى كان من قوة الرغبة فيه إلى أن خشى ابن مهدى أن يقود إلى شيء من الشَّرَه فى الرواية عن غير الثقات.

- وقال الإمام أحمد فى سياق انتقاده ليحيى بن عبد الحميد الحمانى ، الذى ادّعى أنه سمع من الإمام أحمد حديثًا مسندًا على باب ابن عُلَيَّة : « أى وقت التقينا على باب ابن علية ؟ إنما كنا نتذاكر الفقه والأبواب ، لم نكن تلك الأيام نتذاكر المسند »[2] .

وابن علية توفى سنة ١٩٣هـ ، فهذا يبين أن العناية بالمسند إلى هذا العام أو قبله بقليل لم يكن أُبتدئ بالعناية به.

ويقول الحافظ ابن حجر فى تأريخه للتدوين : « إلى أن رأى بعض الأئمة

(١) المعرفة والتاريخ للفسوى ٣/ ٦٠ .

(٢) الجرح والتعديل ٩/ ١٦٩ .

أن يفرد حديث النبى ﷺ خاصة ، وذلك على رأس المائتين ؛ فصنَّف عبيد اللَّه ابن موسى العبسى الكوفى مسندًا ، وصنَّف مسدّد بن مسرهد البصرى مسندًا ، وصنف أسد ابن موسى مسندًا ، وصنف نعيم بن حماد الخزاعى نزيل مصر مسندًا ، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم ، فقلّ إمام من الحفّاظ إلا وصنَّف حديثه على المسانيد ، كالإمام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وعثمان بن أبى شيبة ، وغيرهم من النبلاء ، ومنهم من صنّف على الأبواب والمسانيد معًا كأبى بكر بن أبى شيبة »[١] .

وبهذا النشاط الهائل فى الجمع والتدوين ، تيسّر للعلماء أن يواجهوا ذلك التشعب الهائل للأسانيد ، وأن يضبطوا اختلاف الرواة فى المتون والأسانيد ، وهذا ما أعانهم على كمال النقد فى هذه المرحلة .

- لقد اكتملت ملامح النقد فى هذه المرحلة ، حيث تحققت أسبابه . حيث إن الميزان النقدى الحديثى يعتمد كل الاعتماد على الإحاطة البالغة بالمنقولات ، وعلى استحضارها جملة عند نقد كل حديث .

وهذا يستلزم أن تكون محفوظة فى الصدور ، ولم يكن لذلك الحفظ أن يتم لولا جهود العلماء فى الجمع والتدوين .

وهذا الجمع والاستقصاء فى حفظ السنة هو الذى جعل العلماء يرون أن احتمال التفرُّد من الراوى بالسنة يزداد ضعفه كلما امتد الزمن وبعُد الجيل.

وجعلوا هذا التفرد من أسباب رد الحديث.

ففى « فتح المغيث » : « فالشاذ المردود كما قاله ابن الصلاح قسمان ، أحدهما الحديث الفرد المخالف ، وهو الذى عرَّفه الشافعى ، وثانيهما الفرد

---

(١) هدى السارى (٦).

الذى ليس فى راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف[(١)] .

*** ذكر أمثلة من تابعى التابعين الذين اهتموا بنقد الحديث :**

وقد بلغ علماء الحديث فى هذه المرحلة درجة رفيعة فى نقد الحديث ، وعلى رأسهم ثلاثة أئمة إنهم : شعبة بن الحجاج ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن ابن مهدى . إنها مدرسة النقد البصرية ، ذات الفضل الكبير على النقد الحديثى كله .

قال يعقوب بن شيبة : « قلت ليحيى بن معين : تعرف أحدًا من التابعين كان ينتقى الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم ؟ فقال برأسه ، أى : لا .

(قال يعقوب) : وسمعت على بن المدينى يقول : كان ممن ينظر فى الحديث ويفتش عن الإسناد ، لا نعلم أحدًا أول منه : محمد بن سيرين ، ثم كان أيوب ، وابن عون ، ثم كان شعبة ، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن . (قال يعقوب) : قلت لعلى : فمالك بن أنس ؟ فقال : أخبرنى سفيان بن عيينة ، قال : ما كان أشدَّ انتقاء مالك للرجال »[(٢)] .

لقد بلغت العناية بالنقد فى هذه المرحلة ، والاطمئنان إلى كمال النقل والرواية إلى حد تقديم النقد وتعلمه على الرواية .

يقول خلف بن سالم المخرِّمى : سمعت ابن عُلَيَّة يقول : كنا نرى عند حميد (يعنى الطويل) وسليمان (يعنى التيمى) وابن عون الرجل

---

(١) فتح المغيث (١/ ٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٢) شرح علل الترمذى لابن رجب ١/ ٣٥٥ .

والرجلين ، فنأتى شعبة ، فنرى الناس عليه. (قال خلف) : كان أصحاب الحديث يريدون حسن المعرفة بالرجال وبمعرفة الحديث وهكذا كان هذا المعنى بينًا فى شعبة إن شاء اللّه[١] .

وكان شعبة لا يحابى أحدًا فى حديث رسول اللّه ﷺ ، قال : ولو حابيت أحدًا ، حابيت هشام بن حسان ، كان ختنى ولكن لم يكن يحفظ - وكان ينظر إلى فم قتادة فإذا قال حدثنا كتب عنه ، وإذا قال حدث لم يكتب عنه - ومن أقواله : كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل[٢] .

ويقول عبد الرحمن بن مهدى : لأن أعرف علة حديث واحد أحبُّ إلىَّ من أن أستفيد عشرة أحاديث »[٣] .

وابن مهدى هذا الذى قال ابن المدينى عنه : « لو أخذت فحلفت بين الركن والمقام ، لحلفت باللّه أنى لم أر أحدًا قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدى »[٤] .

وبسبب هذه الجهود العظيمة المباركة استقرَّ عند علماء الحديث سلامة السنة من تطرّق الكذب إليها ، حتى يسأل أحدهم عبد اللّه بن المبارك عن الأحاديث الموضوعة التى يضعها الكذابون فيقول له : « هذه الأحاديث المصنوعة ؟ فيطمئنه ابن المبارك قائلًا له : « يعيش لها الجهابذة »[٥] .

ولم ينْجُ من التشدد فى النقد والجرأة على إنكار مواضع الشك كبار

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ص ١٧٦ .

(٢) انظر الكامل ١/ ١٥٠-١٦٤ .

(٣) شرح علل الترمذى لابن رجب ١/ ٤٧٠ .

(٤) السابق ١/ ٣٢.

(٥) مقدمة الجرح والتعديل ٣.

الحفاظ ، فضلًا عمَّن دونهم . حتى كانوا يصيحون بالحافظ إذا تفرَّد بحديث حتى يتركه ، وهو صادق فى روايته ضابط.

كما أخرج الخطيب فى « الجامع » : مراجعة المحدث وتوقيفه عندما يتخالج فى النفس من روايته فأورد بعض الآثار ، منها :

- ما أخرجه بسنده عن سليمان ومنصور وزبيد : حدثونى عن أبى وائل ، عن عبد اللَّه ، عن النبى ﷺ قال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » . قال زبيد : قلت لأبى وائل مرتين : أنت سمعته عن عبد اللَّه ؟ قال : « نعم » .

- وما أخرجه بسنده عن شعبة أن جعدة ابن أم هانئ حدثه عن أم هانئ : أن رسول اللَّه ﷺ دخل عليها فناولته شرابًا فشرب ثم ناولها فشربت ، فقلت : يا رسول اللَّه كنت صائمة ، فقال رسول اللَّه ﷺ : « الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر » .

قال شعبة : فقلت لجعدة : أسمعته أنت من أم هانئ ؟ قال : أخبرنى أهلنا وأبو صالح مولى أم هانئ عن أم هانئ .

وما أخرجه بسنده عن حماد بن سلمة ، قال : جاء شعبة إلى حميد فسأله عن حديث فحدثه به ، قال : أسمعته ؟ قال : أحسب ، قال : فقال شعبة بيده هكذا، أى لا أريده ، قال : فلما قام فذهب ، قال : قد سمعته من أنس ولكنه شدد علىَّ فأحببت أن أشدد عليه .

وكذا ما أخرجه بسنده عن ابن جريج ، قال : كان عطاء يحدثنا بالحديث ، فيقول : قال ابن عباس ، فأقول له : أسمعته من ابن عباس ؟ فيقول : خرج به إلينا أصحابنا من عنده .

وما أخرجه بسنده عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة رضى اللَّه عنه ، قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « خير الكسب كسب يد العامل إذا نصح » .

قال على بن حجر : أفادنى هذا الحديث مروان الطاطرى الدمشقى ، فدخلت عليه فحدثنى به .

فلما فرغ قلت له : حدثك سعيد ، قال توشكون أن تحلّفونا بالطلاق .

- وانظر إلى ما أخرجه بسنده عن محمد بن سليمان ، قال : قدم علينا يحيى بن معين البصرة فكتب عن أبى سلمة ، فقال : يا أبا سلمة إنى أريد أن أذكر لك شيئًا ولا تغضب قال : هات. قال : حديث همام عن ثابت عن أنس عن أبى بكر - الغار - لم يروه أحد من أصحابك وإنما رواه بهز وحبان وعفان ولم أجده فى صدر كتابك إنما وجدته على ظهره ، قال : فتقول ماذا ؟ قال : تحلف لى أنك سمعته من همام ، قال : ذكرت أنك كتبت عشرين ألفًا فإن كنت عندك فيها صادقًا فما ينبغى أن تكذبنى فى حديث ، وإن كنت عندك كاذبًا فى حديث فما ينبغى أن تصدقنى فيها ولا تكتب منها شيئًا وترمى بها ، برّة بنت أبى عاصم طالق ثلاثًا إن لم أكن سمعته من همام ، واللَّه لا كلمتك أبدًا(١) .

- إنه الاحتياط الذى لا يُغفل كلّ احتمال للوهم والخطأ ، وإن كان مستبعدًا .

يقول عبد الرحمن بن مهدى : « خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن : الحكم والحديث »(٢) .

---

(١) الجامع للخطيب البغدادى ٣/ ٣١٠، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩ .

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٣٥.

ومن أئمة هذه المرحلة : سفيان الثورى الذى كان يقول : إنى لأحمل الحديث على ثلاثة أوجه : أسمع من الرجل الحديث أتخذه دينًا ، وأسمع من الرجل الحديث لا أستطيع جرحه ، أوقف أمره ، وأسمع الحديث من رجل لا أعبأ بحديثه ، أحب معرفته .

- ويقول : لما استعمل الرواة الكذب ، استعملنا لهم التاريخ .

قال أبو نعيم : كان سفيان إذا ذكر الحديث عن الرجل الضعيف قطَّب .

قال شعبة : سفيان أحفظ منى ما أفادنى شيئًا عن رجل إلا وجدته كما أفادنى[(١)] يحيى بن سعيد القطان :

- قال أحمد بن حنبل : ما رأيت مثل يحيى فى الثبت والتثبت .

- وسأل سهل بن صالح أحمد بن حنبل ، فقال : يحيى بن سعيد القطان ، وعبد اللَّه ابن المبارك اختلفا فى حديث ، بقول من تفصل ؟ قال : ليس نقدّم نحن على يحيى أحدًا .

- يقول أبو بكر بن خلاد : دخلت على يحيى بن سعيد فى مرضه ، فقال لى : يا أبا بكر ، ما تركت أهل البصرة يتكلمون ؟ قلت : يذكرون خيرًا ، إلَّا أنهم يخافون عليك من كلامك فى الناس ، فقال : احفظ عنى ، لأن يكون خصمى فى الآخرة رجل من عَرَض الناس أحبُّ إلىَّ من أن يكون خصمى فى الآخرة النبى ﷺ[(٢)] .

لقد اكتملت هذه المرحلة مؤذنة ببداية أعظم عصور السنة ، عصر الاكتمال والنضج النهائى.

---

(١) انظر الكامل ١/ ١٦٤-١٧٢ .

(٢) انظر الكامل ١/ ١٨٥ - ١٨٨ .

المرحلة الرابعة : القرن الهجرى الثالث

لقد دخل القرن الهجرى الثالث بعد جهود عظيمة متتابعة من علماء الأمة فى جمع السنة ، وفى نقدها (تعليلًا وجرحًا وتعديلًا) ، وتلقى تلك العلوم الجليلة بقوة وإقبال منقطعى النظير .

إن كل إمام من أئمة هذا القرن - وما أكثرهم - لهو مدرسة عظمى بذاته ، استطاعوا بجهودهم وعلمهم أن يصلوا بعلم الحديث القمة السامقة التى ما زال نشرف بها إلى اليوم وإلى الغد فى مجال نقد السنة وتدوينها :

فى مجال التدوين :

فهذا عصر أصول الحديث وأمهات كتبه ، أُلفت فيه الكتب الستة وما يلحق بها من مصادر السنة الأساسية ، وبدأ هذا القرن بالتصنيف على طريقة من سبق ، بالمسانيد والكتب الجامعة للأحاديث والآثار ، كمسند أحمد ، وإسحاق ، وابن أبى شيبة وغيرها ، ولمصنف ابن أبى شيبة وسنن سعيد ابن منصور لكنها كانت أكثر اتساعًا وشمولًا من الكتب السابقة ، فقد استفاد مؤلفوها عمَّن سبقهم ، وحافظوا على نفس هدف السابقين ، وهو كتابة وجمع الأحاديث خوفًا عليها من التفلت والضياع ، وتيسيرًا لعلماء السنة من عناء جوب أقطار الأرض لجمع حديث النبى ﷺ ، فقد قاموا هم بمشقة هذا العمل واضطلعوا به .

فلما ذهب الخوف من عدم جمع السنة أو تفلت شىء منها ، اتجه العلماء إلى أمور جديدة فى خدمة حديث النبى ﷺ لا يُكتفى فيها كالمراحل السابقة بمجرد الجمع ، بل استثمروا ما سبق للوصول إلى غايات أخرى.

فإن كانت الهمة - فى المراحل السابقة - منصرفة لتجميع حديث

النبى ﷺ كله دون تصفيته من الدخيل عليه ، فإن همة العلماء فى هذه المرحلة هو تنقية حديث النبى ﷺ ، وإثبات ما يصح ويصلح للعمل به والاحتجاج به ، مما هو دون ذلك .

- وقد بدأ هذا الإمام البخارى فى كتابه « الصحيح » بإشارة من شيخه إسحاق ابن راهويه .

وإشارة الشيخ على تلميذه تدل على اتضاح ملامح المرحلة التى تمر بها السنّة فى عصرهما ، وأنها تحتاج الآن إلى تكميل جهود السابقين ، وذلك بإخراج كتاب مختصر خاص بالأحاديث الصحيحة .

ولا شك أنهما لم يكونا يفكران بهذا العمل لو كان هاجس الخوف على ضياع السنة ما زال موجودًا لكنهما لمّا أمنا ذلك ، قادهما التفكير إلى اختصار الصحيح .

وانبرى البخارى - رحمه اللَّه - لجمع الصحيح مختصرًا فى كتابه الفذ . ثم تبعه الإمام مسلم فى جمع كتاب مختصر فى الصحيح سائرًا علىَ خطى شيخه فى تحقيق ذات الهدف .

- لقد تم فى المراحل السابقة - كما ذكرنا - جمع كل الأحاديث المرفوعة عن النبى ﷺ خوفًا عليها من الضياع ، وهذه الأحاديث هى أساس علوم السنة وأصلها . فلما جُمعت نظر بعض أهل العلم فى هذه الأحاديث المرفوعة ، هل فيها ما هو أولى من بعضها ، بمزيد عناية ؟

ولا شك أن الحديث الذى يترتب عليه عمل أولى بالجمع والتيسير من الحديث الذى لا يترتب عليه عمل ، لذا نشأ الاهتمام بأحاديث الأحكام التى تُستنبط منها مسائل الفقه والحلال والحرام .

وهذا ما جعل أسلوب التصنيف على منهج كتب « السنن » يبرز فى منتصف هذا القرن متميزًا بسعة مؤلفاته ، وباقتصارها على الأحاديث المرفوعة ، مرتبة على أبواب الفقه ، وأول من بادر إلى هذا النوع الجديد من التصنيف هو أبو داود السجستانى فى كتاب السنن الذى قال عنه فى (رسالته إلى أهل مكة) : « ولا أعرف أحدًا أجمع على الاستقصاء غيرى »[١] .

وقال : « ولم أصنف فى كتاب السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف فيه كتب الزهد ، وفضائل الأعمال وغيرها ، فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلّها فى الأحكام. فأما أحاديث كثيرة صحاح فى الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا فلم أخرّجها[٢] .

- وأبو داود لم يقف فى جمعه لكتاب السنن على هذا النسق من جمع أحاديث الأحكام ، مكتفيًا بذلك ، بل تجاوز ذلك إلى تحقيق أمرين هامين ، هما :

١- العناية بإبراز ما كان حجة أو صالحًا للاحتجاج أو للاعتبار ، والتنبيه على بعض ما احتج به بعض الفقهاء من الشديد الضعف[٣] .

٢- الإكتفاء بالمشهور من الأحاديث الذى تتابع الرواة على نقله ، فالمشهور هو الأقرب إلى الصحة والأقوم بالحجة على الخصوم ، لذلك خصَّ أبو داود المشاهير من أحاديث الأحكام بالجمع دون الغرائب ، لكونها الأقرب إلى صحة الاحتجاج بها .

---

(١) رسالة أبى داود إلى أهل مكة ص ٢٦ .

(٢) السابق ص ٣٥ .

(٣) رسالة أبى داود ص ٢٧ .

يقول أبو داود : «والأحاديث التى وضعتها فى كتاب السنن أكثرها مشاهير ، وهى عند كل من كتب شيئًا من الحديث ، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس ، والفخر أنها مشاهير . . . .»(١)

فيذكر أبو داود أنه تعمَّد أن لا يعتنى بالغرائب ، مع أن الغرائب أشهى عند المحدثين من المشاهير ، لأنه قصد بكتابه إفادة الفقهاء .

وفى عصر أبى داود صنّف الترمذى جامعه ، وابن ماجه سننه ، وبعدهما النسائى سننه الكبرى والصغرى ، وغيرهم كثير .

واستمر التدوين فى هذا القرن ، وتوسع الناس فى التصنيف على مناهج مختلفة ، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على اكتمال تدوين السنة وجمعها ، فلم يعد هناك أدنى خوف على أحاديث النبى ﷺ أن يتفلت شىء منها.

وأصبحت كتب السنّة أوعية شاملة لجميع الروايات المدوّنة الشفهية التى تناقلها الرواة خلال قرون السنّة هذه .

فى باب النقد : اكتمال التدوين فى هذه القرون الثلاثة الأولى يعنى بلوغ منهج النقد مرحلة الاكتمال أيضًا .

يقول السخاوى : «ثم صنفت الكتب ودونت فى الجرح والتعديل والعلل ، وبيّن من هو فى الثقة والتثبت كالسارية ، ومن هو فى الثقة كالشاب الصحيح الجسم ، ومَن هو لين كمن يوجعه رأسه وهو متماسك يُعد من أهل العافية ، ومَن صفته كمحموم ترجح إلى السلامة ، ومَن صفته كمريض شبعان من المرض ، وآخر كمن سقطت قواه وأشرف على التلف ، وهو الذى يسقط حديثه .

---

(١) السابق ص ٢٩ .

وولاة الجرح والتعديل بعد من ذكرنا يحيى بن معين ، وقد سأله عن الرجال غير واحد من الحفاظ ، ومن ثَمَّ اختلفت آراؤه وعبارته فى بعض الرجال ، كما اختلف اجتهاد الفقهاء ، وصارت لهم الأقوال والوجوه ، فاجتهدوا فى المسائل كما اجتهد ابن معين فى الرجال .

ومن طبقته أحمد بن حنبل ، سأله جماعة من تلامذته عن الرجال ، وكلامه فيهم باعتدال وإنصاف وأدب وورع وكذا تكلم فى الجرح والتعديل أبو عبد اللَّه محمد بن سعد كاتب الواقدى ، وأبو خيثمة زهير بن حرب ، وأبو جعفر عبد اللَّه بن محمد النفيلى ، وعلى بن المدينى ، ومحمد بن عبد اللَّه بن نمير ، وأبو بكر بن أبى شيبة ، وعبيد اللَّه بن عمر القواريرى ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو جعفر محمد بن عبد اللَّه بن عمار الموصلى الحافظ ، وأحمد بن صالح الطبرى ، حافظ مصر ، وهارون بن عبد اللَّه الحمال ، وكلهم من أئمة الجرح والتعديل ، ثم خلفهم طبقة أخرى متصلة بهم ، منهم : إسحاق الكوسج ، والدارمى ، والذهلى ، والبخارى ، والعجلى . ثم من بعدهم : أبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ، ومسلم ، وأبو داود السجستانى ، وبقِىّ ابن مخلد ، وأبو زرعة الدمشقى وغيرهم .

ثم من بعدهم : عبد الرحمن بن يوسف خراش البغدادى ، وإبراهيم ابن إسحاق الحربى ، ومحمد بن وضاح الأندلسى حافظ قرطبة ، وأبو بكر بن أبى عاصم ، وعبد اللَّه بن أحمد ، وصالح جزره ، وأبو بكر البزار ، وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبى شيبة ، وهو ضعيف ، لكنه من أئمة هذا الشأن ، ومحمد بن نصر المروزى ثم من بعدهم أبو بكر الفريابى ، والبرديجى ، والنسائى ، وأبو يعلى ، والحسن بن سفيان ، وابن خزيمة ، وابن جرير الطبرى ، والدولابى ، وأبو عربة الحرانى ،

وأبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصا ، وأبو جعفر العقيلى »[١] .

- فى النصف الأول من القرن الثالث شهد علم العلل ثراءً بالغًا وتطورًا عظيمًا ، على يد علماء أفذاذ ، أمثال : على بن المدينى ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل وغيرهم ، وهذا واضح من خلال ما جمعوه وما ألّفوه فى التعليل والجرح والتعديل .

ثم على يد الطبقة التالية لهم ، أمثال : البخارى ، ومسلم ، والدارمى ، وأبى زرعة ، وأبى حاتم ، وغيرهم من أهل طبقتهم .

يقول أبو حاتم الرازى : « كان يُحسن صحيح الحديث من سقيمه ، وعنده تمييز ذلك ، ويُحسن علل الحديث أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلى بن المدينى ، وبعدهم أبو زرعة ، كان يحسن ذلك. (فقيل لأبى حاتم : فغير هؤلاء ، تعرف اليوم أحدًا ؟) قال : لا »[٢] .

ويقول ابن منده ، وهو يذكر حفّاظ السنة على مر العصور : « ثم انتهى علم جميع من ذكرناهم من المتقدمين إلى هؤلاء الأئمة ، وهم : أحمد بن محمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلى بن المدينى ، وأبو بكر ، وعثمان : ابنا أبى شيبة ، وأبو خيثمة زهير بن حرب ، ومحمد بن عبد اللّٰه ابن نمير. ومن بعدهم : انتهى علم جميع من ذكرناهم من أهل الأمصار وأئمة البلدان إلى هؤلاء النفر ، وهم أهل المعرفة والصحيح ، وهم هؤلاء : محمد بن إسماعيل البخارى ، والحسن بن على الحُلْوانى ، ومحمد بن يحيى الذهلى ، وعبد اللّٰه بن عبد الرحمن السمرقندى ، وأبو

(١) الإعلان بالتوبيخ ٣٢٣- ٣٢٧ .

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٢٣.

زرعة ، وأبو حاتم ، ومسلم بن الحجاج ، وأبو داود سليمان بن الأشعث ، وأبو عبد الرحمن أحمد ابن شعيب النسائى.

فهؤلاء الطبقة المقبولة بالاتفاق ، وبعلمهم يحتج على سائر الناس »[١] .

ومن هؤلاء : وكيع بن الجراح .

الذى قال عنه يحيى بن معين : ما رأيت أحفظ من وكيع .

وقال عنه عبد الرزاق : رأيت الثورى ، وابن عيينة ، ومعمرًا ، ومالكًا ، ورأيت ورأيت ، فما رأت عيناى قط مثل وكيع .

- الشافعى : الإمام العلم .

قال إسحاق بن راهويه : لقينى أحمد بن حنبل بمكة ، فقال : تعال حتى أريك رجلًا لم تر عيناك مثله ، قال : فجاء فأقامنى على الشافعى .

قال الشافعى : من عُرِف من أهل العراق ومن أهل بلدنا بالصدق والحفظ ، قبلنا حديثه ، ومن عُرف منهم ومن أهل بلدنا بالغلط رددنا حديثه ، وما حابينا أحدًا ، ولا حملنا عليه .

ومن أقواله فى النقد : هانئ بن هانئ لا يُعرف ، وأبو قلابة لم ير بلالًا قط ، ولا نعلم عبد الرحمن بن أبى ليلى رأى بلالًا قط ، عبد الرحمن بالكوفة ، وبلال بالشام ، وبعضهم يُدخل بينه وبين عبد الرحمن رجلًا لا نعرفه ، وليس يقبله أهل الحديث ، وكان المنصور بن المعتمر عندهم حافظًا[٢] .

- والبيهقى ، بعد أن ذكر أن السنة قد دونت جميعها قبل عصره ، وأنه

(١) شروط الأئمة لابن منده ص ٦٧ - ٦٨.
(٢) انظر الكامل ١/١٩٦- ٢٠٩ .

لا يُقبل من أحد فى زمنه ادعاءُ رواية شفهية غير مدونة ، وأن الأسانيد فى زمنه لا يقصد بها إثبات الخبر ، وإنما يقصد بها إبقاء خصيصة الإسناد لهذه الأمة ، بعد هذا قال : « فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه ، ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذى يرويه لا ينفرد بروايته ، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره ، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلًا "بحدثنا وأخبرنا" وتبقى هذه الكرامة التى خُصّت بها هذه الأمة شرفًا لنبينا المصطفى ﷺ »(١) .

- وبالإضافة إلى هذا ، فإنه لا أدل على بلوغ منهج النقد للسنة درجة النضج الكامل خلال هذا القرن ، من أنه القرن الذى شهد تأليفًا يمثّل خلاصة ذلك المنهج النقدى ، وذلك بالتأليف فى الحديث الصحيح المجرّد ، على يدى الشيخين : البخارى ومسلم ، حيث بلغ وضوح المنهج النقدى لديهما إلى الحد الذى اعتبر معه كتاباهما قمة التصنيف الحديثى وقمة المنهج النقدى فى معرفة الحديث الصحيح ، الذى هو خلاصة وثمرة المنهج النقدى كله.

فقد أجمعت الأمة واتفقت قديمًا وحديثًا على أن الصحيحين أصح الكتب بعد كتاب اللّه تعالى. وفى هذا الإجماع إجماع من الأمة على صحة ذلك المنهج الذى سارا عليه. بل فى ذلك الاتفاق على كونهما أصح الكتب بعد كتاب اللّه تعالى ، اتفاق على أن منهجهما أصح المناهج على الإطلاق.



(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢١ .

المرحلة الخامسة: القرن الرابع الهجرى

دخل القرن الرابع الهجرى بعد اكتمال جمع الحديث ونقده .

ومن علماء الحديث ونقّاده فى هذا القرن :

ابن أبى حاتم ، وأبو طالب أحمد بن نصر البغدادى ، شيخ الدارقطنى ، وابن عقدة ، وعبد الباقى بن قانع ، ثم من بعدهم : أبو سعيد بن يونس ، وأبو حاتم بن حبان البستى ، والطبرانى ، وابن عدى الجرجانى ومصنفه فى الرجال إليه المنتهى فى الجرح .

ثم بعدهم أبو على الحسين بن محمد الماسرجسى النيسابورى ، وله مسند معلل فى ألف وثلاثمائة جزء ، وأبو الشيخ بن حبان ، وأبو بكر الإسماعيلى ، وأبو أحمد الحاكم ، والدارقطنى ، وبه ختم معرفة العلل .

ثم بعدهم : أبو عبد اللّه بن مندة ، وأبو عبد اللّه الحاكم ، وأبو نصر الكلاباذى ، وأبو المطرّف عبد الرحمن بنُ فطيس قاضى قرطبة وله (دلائل السنة) خمس مجلدات فى فضائل الصحابة ، وعبد الغنى بن سعيد ، وأبو بكر بن مردويه ، وتمام الرازى[١] .

- لكن هذا القرن لم يكن كسابقيه ، وقد أرَّخ لهذا النقص بعض شهود العصر وغيرهم :

يقول ابن حبان (ت٣٥٤هـ) فى مقدمة المجروحين : « ولم يكن هذا العلم فى زمان قطّ تعلمه أوجب منه فى زماننا هذا ، لذهاب من كان يحسن هذا الشأن ، وقلة اشتغال طلبة العلم به ؛ لأنهم اشتغلوا فى العلم

---

(١) الإعلان بالتوبيخ ٣٢٧ - ٣٢٩.

فى زماننا هذا ، وصاروا حزبين : فمنهم طلبة الأخبار الذين يرحلون فيها إلى الأمصار ، وأكثر همتهم الكتابة والجمع ، دون الحفظ والعلم به وتمييز الصحيح من السقيم ، حتى سماهم العوام حشوية . والحزب الآخر : المتفقهة . . . »[(١)] .

وكذلك الإمام الخطّابى (ت٣٨٨هـ) أرّخ لهذا النقص ، مشيرًا إلى دخول علم الكلام على بعض المحدّثين والفقهاء ، كسبب من أسباب ضعف العلماء واستعجال ثمرة العلم[(٢)] .

والرامهرمزى (ت٣٦٠هـ) ، فقال منشدًا ، مشيرًا إلى نفسه :

قل لابن خلّاد إذا جئته … مستندًا فى المسجد الجامع
هذا زمان ليس يحظى به … حدثنا الأعمش عن نافع[(٣)]

وانظر إلى ابن منده (ت ٣٩٥هـ) فقد رُئى فى سفره ومعه أربعون وقرًا من الأحمال فسُئل عنها ، فقال : « هذا متاعٌ قلَّ من يرغب فيه فى هذا الزمان ، هذا حديث رسول اللَّه ﷺ »[(٤)] .

ويؤرخ ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) حيث ذكر مراحل علوم السنة ، إلى أن ذكر عصر البخارى ومسلم وكتابيهما فى الصحيح ، ثم قال : « إلى أن انقرض ذلك العصر الذى كان فيه حميدًا عن جماعة من الأئمة والعلماء ، قد جمعوا وألّفوا : مثل أبى عيسى الترمذى ، وأبى داود السجستانى ،

---

(١) المجروحين ١/١١ .
(٢) معالم السنن للخطابى ١/٥ .
(٣) يتيمة الدهر للثعالبى ٣/٤٩١ .
(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/٣٧.

وأبى عبد الرحمن النسائى ، رحمة اللّه عليهم ، وغيرهم من العلماء الذين لا يحصون كثرة.

وكأن ذلك العصر كان خلاصة العصور فى تحصيل هذا العلم ، وإليه المنتهى.

ثم من بعده نقص ذلك الطلب بعدُ وقلّ الحرص وفترت الهمم. وكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها ، فإنه يبتدئ قليلًا قليلًا ، ولا يزال ينمو ويزيد ، ويعظم إلى أن يصل إلى غاية هى منتهاه ، ويبلغ إلى أمد هو أقصاه ، ثم يعود.

فكأن غاية هذا العلم انتهت إلى البخارى ومسلم ومن كان فى عصرهما من علماء الحديث ، ثم نزل وتقاصر إلى زماننا هذا ، وسيزداد تقاصرًا والهممُ قصورًا ، سنّة اللّه فى خلقه ، ولن تجد لسنة اللّه تبديلًا »[١].

وهذا النقص لم يكن سريعًا ، بل كان بالتدريج ، لذا فإن فى أول هذا القرن سيبقى الكثير من خصائص القرن السابق ، وستثبت كثير من ملامح ازدهاره.

ومن مظاهر هذا التدرج فى النقص ، أنه لم يكن شاملًا لكل علماء السنّة خلال القرن الرابع ، بل لم يزل فى علماء السنة خلال القرن الرابع من هم امتدادٌ لعلماء القرن الثالث ، وذلك يتضح من خلال المؤلفات والمصنفات التى خلّفوها.

وأيضًا مما يدل على ذلك أن بعض من أرّخوا لذلك التناقص هم من أهل ذلك القرن ، ومن أنهم عرفوا مظاهر ذلك النقص ، ولم يكتفوا

(١) جامع الأصول لابن الأثير ١/ ٤٢-٤٣.

بتسجيل ذلك ، بل سعى بعضهم إلى مقاومتها ، كابن حبان الذى كان يعيب على طلبة السنة فى زمانه عدم العناية بحفظ السنة ، والاكتفاء بالجمع كتابة ، ويعيب عليهم أيضًا عدم تمييز الصحيح من السقيم ، ويؤلف كتابه « التقاسيم والأنواع » على ترتيب لا ينتفع به إلا من حفظه ، ويصرّح بذلك المقصد فى مقدمة الكتاب[١] .

وفى هذا الكتاب خصّ الصحيح المجرد عنده ، دالًا بذلك على أنه لم يخالف إلى ما نهى عنه من عدم تمييز الصحيح من السقيم.

- والإمام الدارقطنى (ت٣٨٥هـ) الذى ختم به معرفة العلل (كما يقول الإمام الذهبى[٢] يتنزّه عن أحد أسباب تناقص علوم السنة فى القرن الرابع ، وهو العناية بعلم الكلام ، فيقول : « ما فى الدنيا شيء أبغض إلىَّ من الكلام »[٣] .

والإمام الرامهرمزى (ت٣٦٠هـ) يؤلف كتابه : (المحدث الفاصل بين الراوى والواعى) لغرض مقاومة مظاهر النقص فى زمنه ، التى كانت سببًا لتشنيع خصوم المحدثين عليهم[٤] .

- والحاكم أبو عبد الله (ت٤٠٥هـ) الذى يكاد يمثل آخر ذلك الجيل ، يؤلف كتابه الجليل (معرفة علوم الحديث) لهذا الغرض أيضًا ، حيث يقول فى مقدمته : « أما بعد : فإنى لما رأيت البدع فى زماننا كثرت ، ومعرفة الناس بأصول السنة قلَّت ، مع إمعانهم فى كتابة الأخبار وكثرة

---

(١) الإحسان ١/١٥٠ - ١٥١.
(٢) « ذكر منَ يعتمد قوله فى الجرح والتعديل » (ص ٢٠٩ رقم ٥٠١) .
(٣) سؤالات السلمى للدارقطنى ص ٣٥٧ رقم ٤٦٦ .
(٤) انظر المحدث الفاصل ١٥٩ - ١٦٢ .

طلبها على الإهمال والإغفال ، دعانى ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف ، يشتمل على ذكر أنواع علوم الحديث »[١] .

فالنقص فى علوم السنة خلال القرن الرابع لم يصل إلى درجة اندراس آثار ازدهاره فى القرن الثالث ، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى : فهو لم يُفقد جميع علماء السنة فى ذلك العصر شيئًا من أدوات الاجتهاد فيه ، فلم يزل فيهم أئمة مجتهدون فى العلم به ، ومن أهل النقد فيه ، بتمييز صحيحه من سقيمه ، وتعليل رواياته ، وجرح وتعديل رواته .

ومع استمرار الجرح والتعديل بعد القرن الرابع ، كما قرّر السخاوى فى كتابه « الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ».

إلا أن القاعدة التى ينطلق منها الجرح والتعديل فى القرن الرابع وما قبله تختلف عن القرن الخامس فما بعده.

ذلك أن الجرح والتعديل الصادر من علماء القرون الأربعة الأولى ، وخاصة القرن الثالث فما قبله غالبًا ما يعتمد على سبر المرويات لكل راوٍ لكون الروايات كانت لم تزل تتلقى شفاهة .

أما القرن الخامس فما بعده ، فعلى العكس من ذلك. ولذلك فإنك لو استعرضت تعديل علماء القرن الخامس لأهل عصرهم فإنه يعتمد على إثبات العدالة أو الستر فيها مع ثبوت أحقية رواياته لما يروى من الدواوين وصحة نُسَخِه منها. وأما الجرح فيعتمد إما على انعدام العدالة وظهور

---

(١) معرفة علوم الحديث (١ - ٢).

الفسق ، أو على خطأ أو كذب دعوى روايته لتلك الدواوين ، أو على سوء نُسخه منها .

- ومما يجدر الإشارة إليه أن علماء الحديث كانوا ينتقلون به من مرحلة إلى مرحلة حسب ما كانت تبدو لهم حاجات السنّة فى عصرهم ، وما هى مجالات خدمتها الضرورية التى يحب أن يُبادر إلى القيام بها ، وما هى الأخطار التى يُخشى على السنّة منها فى زمنهم ليسارعوا إلى دفعها .

وفى القرن الرابع لا شك أن دواعى نقص حفظ الصدور قد ازدادت بتدوين السنة كلها ، مما يجعل الاعتماد على المكتوب أيسر وأقرب .

كما أن زيادة طول الأسانيد وتشعبها واختلاف رواتها قد أدى إلى تعسر الحفظ أيضًا فاجتمع لنقص حفظ الصدور سببان :

١- الاطمئنان على السنّة بعدم ضياع شىء منها .

٢- صعوبة الحفظ مع امتداد زمن الرواية .

ولذلك نبّه ابن حبان - كما سبق - إلى أن عدم الحفظ فى الصدور هو الخلل الذى ظهر فى طلبة العلم فى زمنه .

- ومع ذلك فإن أئمة النقد لم يقعوا فى عدم الحفظ المذكور لعلمهم أن السنّة لم تزل فى حاجة إلى خدمة ضرورية ، تتمّم خدمة علماء القرون السابقة ، وهذه الخدمة لا يقوم بها إلا من اكتملت فيه آلات الاجتهاد فى علوم الحديث ، والتى من أهمها حفظ الصدور للمرويات .

ولذلك فقد استطاعوا مقاومة أسباب نقص الحفظ ، وأن يستمروا على نهج علماء القرن الثالث وما قبله ، بل إنهم حاولوا مقاومة هذه الظاهرة فى جيلهم .

لكن سيثور سؤال هو : ما هى الضروريات التى تستلزم اكتمال آلات الاجتهاد ومنها الحفظ فى أئمة هذا القرن ؟

وفى مجال تدوين السنّة :

لم يزل هناك مجال لخدمته خدمة هامة ، وهذه الخدمة لا يستطيع أن يقوم بها إلا الحفاظ الكبار ، أصحاب الاطلاع الكامل على السنّة وأسانيدها .

ذلك أن اكتمال تدوين السنّة فى مصنفات متفرقة ومدونات متعددة كثيرة غير كافٍ وحده لتيسير الاطلاع على تلك البحار المتلاطمة من الأسانيد والروايات ، خاصة تلك الأسانيد الغرائب والأحاديث الأفراد ، التى هى ليست من الشهرة بحيث تتكرر فى كثير من المصنفات ، ليضمن الباحث بسبب شهرتها أنه سيطّلع عليها حتى لو فاته الوقوف على بعض مصنفات السنّة ؛ إذ إن بعض المصنفات ، سيكفى فى تلك المشاهير عن بعضها الآخر.

أما تلك الغرائب والأفراد ، فيُخشى عليها لقلة انتشارها فى المصنفات أن لا يطّلع عليها المحتاج إليها ، وأن يفوته الوقوف عليها فى بعض ما لم ينظر فيه من مصنفات السنّة الكثيرة.

فافتخار أبى داود بأنه لم يجمع فى سننه إلا المشاهير ؛ لأنها كانت أولى ما يجمع ويدوّن فى زمنه ، لم يعد هذا الافتخار بعد تدوين تلك المشاهير .

وصار الفخر الآن هو أن تدوّن الغرائب ، لتتمّ خدمة السنة بضم الغرائب إلى المشاهير.

وهذا هو ما يفسّر ذلك الاهتمام البالغ لدى عموم حفاظ القرن الرابع بهذا الصنف من الروايات : الروايات الغرائب التى هى مع العوالى مادة كتب الفوائد والأمالى التى انتشرت انتشارًا واسعًا فى هذا القرن .

بل لقد قامت مؤلفات ضخام بجمع تلك الغرائب ، مثل : المعجم الأوسط للطبرانى (ت٣٦٠هـ) ، والغرائب والأفراد للدارقطنى (ت٣٨٥هـ) وهما أكبر كتب الغرائب وأجلّها مطلقًا .

بل من ألَّف على منهج كتب السنن - جمع أحاديث الأحكام - لم يعمد إلى جمع المشاهير من الأحاديث كما فعل أبو داود ، وإنما عمد إلى جمع غرائب أحاديث الأحكام ، كما فعل الإمام الدارقطنى فى كتابه الجليل « السنن »(١) .

وكأنه بذلك يتمم عمل أبى داود ويؤلف كتابًا فى الزوائد عليه .

وكما فعل البيهقى عندما أراد أن يصنف فى السنن ؛ إذ اعتمد كثيرًا على كتابى سنن أبى داود وسنن الدارقطنى .

إن حاجة السنّة إلى إبراز الأسانيد الغرائب ، لما لها من علاقة كبيرة فى التعليل والجرح والتعديل ، ولأن منها ما هو صحيح مقبول أيضًا - وإن كان أكثرها ليس كذلك - هو الذى جعل علماء هذه المرحلة يسعون إلى القيام بهذه المهمة الشاقة .

لكن الحكم بالغرابة والتفرد ليس أمرًا مقدورًا عليه لعموم المحدثين ، فضلًا عمن سواهم ، بل هو من خصائص كبار حفاظ السنّة ، وذلك لأن الحكم بالغرابة يتضمن دعوى الاطلاع على السنّة جميعها ، فلا يقوم به إلَّا من كان أهلًا لمثل هذه الدعوى .

ولذلك قال محمد بن طاهر المقدسى (ت٥٠٧هـ) فى مقدمة كتابه : أطراف الغرائب والأفراد للدارقطنى : « وأما الغريب والأفراد فلا يمكن

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦٦/٢٧ .

الكلام عليها لكل أحد من الناس ، إلا من برع فى صنعة الحديث »[١] .

وقد أشار ابن طاهر من أن التأليف فى الغرائب جاء متممًا لجهود السابقين ، فقال عن كتابه وكتاب أبى مسعود الدمشقى فى أطراف الصحيحين : « فمن جمع هذين الكتابين أمكنه الكلام عن أكثر الصحيح والغريب والأفراد »[٢] .

وهذه الحاجة الملجئة إلى استمرار حفظ الصدور ، للقيام بهذه الخدمة للسنة ، كانت إحدى دواعى استمرار ذلك الحفظ ، الذى هو آلة الاجتهاد المطلق فى نقد الحديث.

ولنقص هذه الآله عند المتأخرين منع ابن الصلاح المتأخرين من الاستقلال بالحكم على الحديث بالضعف ، لمجرد ضعف السند ، لاحتمال وجود متابعة لم يقفوا عليها ، إلا إن حكم أحد أئمة الحديث بغرابة ذلك السند[٣] .

- ويصرح السيوطى بذلك فيقول متحدثًا عن المتأخرين : « وينبغى التوقف عن الحكم بالفردية والغرابة ، وعن العزّة أكثر »[٤] .

إذن فحاجة تمييز الغرائب ، التى لا يقوم بها إلا حفّاظ الصدور الحفظ الواسع ، كانت هى إحدى أسباب استمرار علماء القرن الرابع على أن تبقى آلة الاجتهاد فى الحديث مكتملة فيهم .

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر ١/ ٤٤.
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ١٠٢ - ١٠٣ .
(٤) تدريب الراوى ١/ ١٦٣ .

وفى مجال نقد الحديث :

إن مدونات القرن الثالث لم تستوعب جميع الأحاديث الصحيحة ، وليس أدلّ على ذلك مما جاء فى اسم كتابى البخارى ومسلم ، وهما أجلّ ما أُلّف من الصحيح خلال القرن الثالث ، من تسميتهما بالمختصر .

يقول ابن الصلاح : لم يستوعبا (البخارى ومسلم) الصحيح فى صحيحيهما ، ولا التزما ذلك فقد رُوِّينا عن البخارى أنه قال : « ما أدخلت فى كتابى الجامع إلا ما صحَّ ، وتركت من الصحاح لحال الطول » .

وروِّينا عن مسلم أنه قال : « ليس كل شىء عندى صحيح وضعته ها هنا - يعنى فى كتابه الصحيح - إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه »[(١)] .

فقام علماء القرن الرابع بتكميل جهود السابقين فى تجريد الحديث الصحيح ، بعد كتابى البخارى ومسلم .

والحكم على الحديث بالصحة هو قمة ميزان نقد الحديث سندًا ومتنًا ، وهو لا يقوم به إلا أصحاب الاجتهاد المطلق فى الحديث .

فحاجة السنة إلى تمييز الصحيح ، كانت سببًا آخر فى استكمال آلة الاجتهاد عند علماء القرن الرابع .

واحتيج أيضًا إلى أمر آخر فى غاية الأهمية وهو معرفة علل الحديث وبيانها ، ومعرفة العلل يحتاج إلى الحفظ الواسع للحديث .

وإن أجلَّ كتاب علل وصل إلينا كُتب فى القرن الرابع ، وهو كتاب العلل للدارقطنى (ت٣٨٥) يقول الحميدى (ت٤٨٨هـ) : « ثلاثة كتب من

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٩ - ٢٠ .

علوم الحديث يجب التهمُّم بها : كتاب العلل ، وأحسن كتاب وُضع فيه كتاب الدارقطنى »[١] .

وقال ابن كثير : بعد ذكره لعدد من كتب العلل : وقد جمع أزمّة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطنى فى كتابه فى ذلك ، وهو من أجل كتاب ، بل أجل ما رأيناه وُضع فى هذا الفن ، لم يُسبق إلى مثله ، وقد أعجز من يريد أن يأتى بشكله ، فرحمه اللَّه وأكرم مثواه »[٢] .

والعجيب أن الدارقطنى أملى هذا الكتاب حفظًا ، كما ذكر الذهبى فى السير عن البرقانى[٣] .

لذا قال الإمام الذهبى بعد أن ذكر إملاء الدارقطنى لكتاب العلل : « فمن أراد أن يعرف قدر ذلك ، فليطالع كتاب العلل للدارقطنى ، ليعرف كيف كان الحفاظ »[٤] .

وقال أيضًا : « إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطنى من حفظه ، كما دلّت عليه هذه الحكاية ، فهذا أمر عظيم ، يُقضى به للدارقطنى أنه أحفظ أهل الدنيا . . . »[٥] .

وأيضًا برز فى هذا القرن عالم آخر من أهل الاجتهاد المطلق فى علم الحديث وهو ابن عدى (ت٣٦٥) وهو صاحب كتاب (الكامل فى ضعفاء المحدثين وعلل الحديث) .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/ ١٢٤ .

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٦٤ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٥٥ .

(٤) تاريخ الإسلام للذهبى ٢٧/ ١٠٣ .

(٥) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٥).

ومن هذا يتضح لنا إلى أن اكتمال تدوين السنة واكتمال منهجها النقدى فى القرن الثالث ، لا يعنى انقضاء زمن أئمة الاجتهاد المطلق فى علم الحديث ، بل قد استمر ذلك خلال القرن الرابع .



المرحلة السادسة : القرن الخامس فما بعده

التناقص التدريجى الذى بدأ فى القرن الرابع اتضحت ملامحه مع بداية القرن الخامس ، وقويت أسبابه .

فبلغ طول الأسانيد وتشعبها واختلاف رواتها مبلغًا هائلًا ، ووافق ذلك أن السنّة كلها قد دونت قبل القرن الخامس بقرن من الزمان ، ثم جاءت مصنفات القرن الرابع لتقرّب قصى السنّة وتيسّر عسيرها ، وأضيف إلى ذلك أن أحكام أئمة النقد خلال القرن الرابع فما قبله كانت من الثراء والضخامة إلى درجة الإشعار بالكفاية والغناء .

ومن علماء نقاد هذا القرن : أبو الفتح محمد بن أبى الفوارس البغدادى ، وأبو بكر البرقانى ، وأبو حاتم العبدوى ، وخلف بن محمد الواسطى ، وأبو مسعود الدمشقى ، وأبو الفضل الفلكى ، وأبو القسم حمزة السهمى ، وأبو يعقوب القراب ، وأبو ذر الهرويان .

ثم بعدهم : أبو محمد الحسن بن محمد الخلَّال البغدادى ، وأبو عبد اللَّه الصورى ، وأبو سعد السمان ، وأبو يعلى الخليلى ، ثم بعدهم : ابن عبد البر ، وابن حزم الأندلسيان ، والبيهقى ، والخطيب ، ثم أبو القاسم سعد بن محمد الزنجانى ، وشيخ الإسلام الأنصارى ، وأبو صالح المؤذن ، وابن ماكولا ، وأبو الوليد الباجى وقد صنف فى الجرح والتعديل وكان علّامة حجة ، وأبو عبد اللَّه الحميدى ، وابن مفوّز المعافرى الشاطبى ، ثم أبو الفضل بن طاهر المقدسى ، وشجاع بن فارس الذهلى ، والمؤتمن بن أحمد بن على الساجى ، وشيرويه الديلمى ، وأبو على الغسانى ، ثم بعدهم : أبو الفضل بن ناصر السلامى ، والقاضى عياض ،

والسلفى ، وأبو موسى المدينى ، وأبو القسم بن عساكر ، وابن بشكوال .

ثم بعدهم : عبد الحق الإشبيلى ، وابن الجوزى ، وأبو عبد اللَّه بن الفخار المالقى ، وأبو القسم السهيلى ، ثم أبو بكر الحازمى ، وعبد الغنى المقدسى ، والرهاوى ، وابن مفضل المقدسى .

ثم بعدهم : أبو الحسن بن القطان ، وابن الأنماطى ، وابن نقطة ، وابن الدبيثى ، وابن خليل الدمشقى ، وأبو بكر بن خلفون الأزدى ، وابن النجار ، ثم الزكى المنذرى ، وأبو عبد اللَّه البرزالى ، والصريفى ، والرشيد العطار ، وابن الصلاح ، وابن الأبّار ، وابن العديم ، وأبو شامة ، وأبو البقاء خالد بن يوسف النابلسى ، وابن الصابونى .

ثم بعدهم : الدمياطى ، وابن الظاهرى ، والشرف الميدومى ، وابن دقيق العيد ، وابن فرح ، وعبيد الأسورى ، وسعد الدين الحارثى ، وابن تيمية ، والمزّى ، والقطب الحلبى ، وابن سيد الناس ، والتاج بن مكتوم ، وابن البرزالى ، والشمس الجزرى الدمشقى ، وأبو عبد اللَّه بن أيبك السروجى ، والكمال جعفر الأرنوى ، والذهبى ، وأبو الحسن بن أيبك الدمياطى ، والشهاب بن فضل اللَّه ، والنجوم أبو الخير الذهلى البغدادى ، والعلائى ، ومغلطاى ، والصفدى ، والشريف الحسينى الدمشقى ، والتقى ابن رافع ، ولسان الدين بن الخطيب ، وأبو الأصبغ ابن سهل ، والزين العراقى ، والشهاب بن حجّى ، والصلاح الأقفهسى ، والولى العراقى ، والشريف التقى الفاسى ، والبرهان الحلبى ، والعلاء بن خطيب الناصرية ، وشيخنا (ابن حجر) ، والعينى ، والعز الكنانى ، والنجم بن فهد ، وابن أبى عذيبة ، والبقاعى ، وآخرون من كل عصر ممن عدل وجرح ووهن وصحح ، والأقدمون أقرب إلى الاستقامة ،

وأبعد من الملامة ، ممن تأخر ، وما خفى أكثر[١] .

لذا فإننا نجد من العلماء المتأخرين من يصرّح بأنه لا داعى لحفظ الأسانيد ، لأن الغرض من حفظها تمييز الصحيح من السقيم ، وقد كفانا العلماء السابقون مؤونة ذلك .

مثل ابن الأثير (ت٦٠٦)[٢] ، وأبو شامة المقدسى (ت٦٦٥)[٣] .

فكيف لا يتناقص حفظ السنّة ، وقد كان حفظ الصدور للأسانيد واختلاف طرقها هو أول أدوات الاجتهاد المطلق فى السنّة .

واستمر هذا التناقص عن الاجتهاد المطلق فيما بعد القرن الخامس ، فيقول ابن الجوزى ، وهو من علماء القرن السادس (ت٥٩٧هـ) حيث ذكر فى كتابه « الموضوعات » تعليلات خفيّة من كلام الحاكم ، ثم قال : « فإن قوى نظرك ورسخت فى هذا العلم فهمت مثل هذا ، وإن ضعفت ، فسل عنه . وإن كان قد قلَّ من يفهم هذا ، بل عُدِم »[٤] .

ويقول الذهبى ، وهو من علماء القرن الثامن (ت٧٤٨هـ) ، وهو يؤرّخ للقرن الثالث الهجرى ولمن فيه من علماء الحديث : « وخلق كثير لا يحضرنى ذكرهم ، ربما كان يجتمع فى الرحلة منهم المئتان والثلاثمائة بالبلد الواحد ، فأقلهم معرفة كأحفظ من فى عصرنا »[٥] .

---

(١) الإعلان بالتوبيخ ٣٢٩ - ٣٣٦ .

(٢) مقدمة جامع الأصول (١/ ٥٣-٥٤) .

(٣) شرح الحديث المقتفى لأبى شامة ص (٤٦) .

(٤) الموضوعات لابن الجوزى ١/ ١٠٢ .

(٥) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل (ص ١٩٧ رقم ٣٥٧) .

ويقول الذهبى أيضًا : « ثم تناقص هذا الشأن فى المائة الرابعة بالنسبة إلى المائة الثالثة ولم يزل يتناقص إلى اليوم . فأفضل من فى وقتنا اليوم من المحدثين على قلتهم نظير صغار من كان فى ذلك الزمان على كثرتهم . وكم من رجل مشهور بالفقه والرأى فى الزمن القديم أفضل فى الحديث من المتأخرين ، وكم من رجل من متكلّمى القدماء أعرف بالأثر من سُنّيّة زماننا »[١] .

ويقول أيضًا : « وليس فى كبار محدّثى زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك فى المعرفة . . . (إلى أن قال فى الرد على من لمز متقدمى المحدثين بنقص الفقه) : فاسكت بحلم أو انطق بعلم ، فالعلم النافع هو من جاء عن أمثال هؤلاء . ولكن نسبتك إلى أئمة الفقه كنسبة محدثى عصرنا إلى أئمة الحديث ، فلا نحن ولا أنت ، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل . . . »[٢] .



(١) زغل العلم للذهبى ص (٣٢) .

(٢) تذكره الحفاظ للذهبى ٢/ ١٥٠ ، انظر بيان الحد الذى ينتهى عنده أهل الاصطلاح والنقد فى علوم الحديث ، د. الشريف حاتم بن عارف بن ناصر العونى /بحث مقدم لندوة علوم الحديث واقع وآفاق . كلية الدراسات الإسلامية دبى .

المبحث الثالث :
هل انتهى نقد الحديث بعد هذه القرون ؟

يرى ابن الصلاح أن باب الاجتهاد فى تصحيح الأحاديث وتضعيفها قد أغلق ، فقال : إذا وجدنا فيما يُروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثًا صحيح الإسناد ، ولم نجده فى أحد الصحيحين ، ولا منصوصًا على صحته فى شىء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة ، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته ، فقد تعذر فى هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد . . .

فآل الأمر إذًا - فى معرفة الصحيح والحسن - إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث فى تصانيفهم المعتمدة المشهورة . . »[١] .

وهذا الذى قاله ابن الصلاح ناقشه فيه كثير من العلماء ، وذهبوا إلى خلاف رأيه ، كابن كثير الذى ذكر مجموعة من كتب الحديث غير الكتب الستة كمعجمى الطبرانى ، ومسندى أبى يعلى والبزار ، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء ، ثم قال : « ما يتمكن المتبحر فى هذا الشأن من الحكم بصحة - كثير منه ، بعد النظر فى حال رجاله ، وسلامته من التعليل المفسد ، ويجوز له الإقدام على ذلك ، وإن لم ينص على صحته حافظ قبله »[٢] .

والإمام النووى الذى رجَّح الاجتهاد ، وأن بابه لم يغلق ، فقال معقبًا على

---

(١) مقدمة ابن الصلاح : ١/١٦- ١٧ .

(٢) الباعث الحثيث ص ٢٨ .

قول ابن الصلاح : « والأظهر عندى جوازه لمن تمكن وقويت معرفته »[١] .

والإمام العراقى عقَّب على قول الإمام النووى فقال : وهو الذى عليه عمل أهل الحديث ، فقد صحّح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحًا . ثم ذكر من المحدثين المتأخرين المعاصرين لابن الصلاح : أبو الحسن على بن محمد بن عبد الملك بن القطان ، صاحب كتاب « الوهم والإيهام » ، والحافظ ضياء الدين المقدسى فى كتابه « المختارة » . . . ثم صحّح الطبقة التى تلى هذه ، فصحّح الحافظ شرف الدين الدمياطى . . . ثم قال : ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذلك منهم . . .[٢] .

وكذلك تعقب الحافظ ابن حجر ، ابن الصلاح فى « النكت » ومما قاله : . . . فإذا روى حديثًا ولم يعلله وجمع إسناده شروط الصحة ولم يطلع المحدّث فيه على علة ، ما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص على صحته أحد من المتقدمين ، ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل ما رواته رواة الصحيح .

هذا لا ينازع فيه من له ذوق فى هذا الفن[٣] .

- ولقد سمى الإمام السيوطى المتوفى فى أوائل القرن العاشر كتابه « تدريب الراوى » ، أى لمن يأتى بعده ممن يشتغل بسنة رسول اللّه ﷺ وعلومها .

- فالاجتهاد ونقد الحديث قائم ومستمر ما بقى هذا الدين .

---

(١) التقريب والتيسير للنووى ص ٢٨ .

(٢) انظر تدريب الراوى ١/١٥٧- ١٥٨ .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ١/ ٢٧٢ .

ولقد قام به رجال من أعلام هذه الأمة بعد القرون الثلاثة المفضلة ، وبعد تدوين السنة فى كتب التاريخ والتراجم ، مثل الخطيب فى تاريخه ، والحافظ الذهبى فى التاريخ ، والسير ، والميزان ، وسائر كتبه فى الرجال من الرواة وأهل البدع ، وابن الجوزى فى المنتظم ، وتلبيس إبليس ، وغيرهما ، وصلاح الدين الصفدى فى الوافى بالوفيات ، وابن كثير فى البداية والنهاية ، وابن حجر فى لسان الميزان ، والدرر الكامنة ، وغيرها ، والسخاوى فى الضوء اللامع ، والشوكانى فى البدر الطالع . . . إلى غير ذلك.

فاستمر وجود الحفاظ والنقاد جيلًا بعد جيل ، فالحافظ الذهبى فى كتابه « المعين فى طبقات المحدثين والمسندين » انتهى إلى سنة بضع وعشرين وسبعمائة ، وكان آخر من ترجم له : مسند الآفاق أبو العباس أحمد بن أبى طالب الحجار ابن الشحنة المتوفى سنة ثلاثين وسبعمائة (٧٣٠هـ) .

وكانت وفاة الحافظ الذهبى سنة (٧٤٨هـ) ، وكتابه « معجم الشيوخ » يعدل فيه ويجرح فكيف يصح القول بأن الرواية انتهت بانتهاء عصر التدوين .

- وكذلك ألَّف الحافظ الذهبى كتابه « تذكرة الحفاظ » قسَّم فيه الحفَّاظ إلى طبقات بلغت إحدى وعشرين طبقة ختمها بالحافظ المزى ، حيث قال :

المزى شيخنا الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحد محدث الشام جمال الدين أبو الحجاج يوسف ، إلى نهاية ترجمته.

وألَّف الذهبى أيضًا كتابًا سماه « المعجم المختص بالمحدثين » جمع فيه أسماء شيوخه من المحدثين ومن طلبة الحديث ، وقد يغمز منهم من يجد فيه مغمزًا - وهم قلة - إبراءً للذمة ونصحًا للمسلمين وسيرًا على نهج السلف فى هذا النصح .

قال فى المقدمة : « وبعد فهذا معجم مختص بذكر من جالسته من المحدثين أو أجاز لى مروياته من طلبة الحديث ، وبعضهم أميز فى هذا الشأن من غيره ، كما أنبِّه عليهم بنعوتهم ، وإلى اللَّه ألجأ فى الإخلاص والتوفيق ، وبه الاستعانة[١] .

وألَّف الحافظ ابن عبد الهادى كتابًا فى « طبقات المحدثين » انتهى بترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة (٧٢٨هـ) وكانت وفاة الحافظ ابن عبد الهادى سنة (٧٤٤هـ) .

- وصنَّف السيوطى - طبقات الحفاظ - أوصلها إلى أربع وعشرين طبقة ، ختم الطبقة الرابعة والعشرين بالحافظ ابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢هـ) .

وألَّف العلامة محمد بن سليمان الرَّودانى كتاب « صلة الخلف بموصول السلف » جمع فيه أسانيده إلى كتب الحديث والتفسير والفقه والأدب وغيرها عن طريق شيوخه إلى المؤلفين ، ومن شيوخه بقية المسندين بالشام أبو عبد اللَّه محمد بن بدر الدين البَلْبَانى الصالحى المتوفى (١٠٨٣هـ).

وألف الشيخ عبد الحى بن عبد الكبير الكتانى المتوفى (١٣٨٢هـ) كتابًا سماه « فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات » جمع فيه من هذه الأصناف فأوعى ، وهو كما قيل : قاموس لتراجم المؤلفين فى الحديث ، من القرن الثامن إلى الآن ، وذيلًا على طبقات الحفاظ والمحدثين للحافظين ابن ناصر ، والسيوطى التى وقفا فيها على أواسط القرن التاسع[٢] .

---

(١) المعجم المختص بالمحدثين للذهبى ص ٦ .

(٢) الإسناد خصيصة هذه الأمة - بتصرف لربيع بن هادى المدخلى .

المبحث الرابع : نقاد الحديث بين الجرح والتعديل

أولًا : تعريف الجرح والتعديل :

الجرح : وصف متى التحق بالراوى ردّ روايته أو ضعّفها .

التعديل : وصف متى التحق بالراوى حُكم بقبول روايته أو قوّاها .

ثانيًا : حال الرواة وأصنافهم مع الجرح والتعديل :

تكلَّم علماء وأئمة الجرح والتعديل على رواة الحديث ، وشمل كلامهم كل رواة الحديث جرحًا وتعديلًا - باستثناء الصحابة - رضى اللَّه عنهم - فكلهم عدول ، وألّفوا فى ذلك المؤلفات المتعددة ، وأرّخوا لحياة كل راو بكل ما عرفوه عن حياته ، من ولادته إلى وفاته ، قيامًا منهم بواجب الجرح والتعديل حفاظًا على حديث النبى ﷺ .

وأصبح الرواة بناء على كلام العلماء فيهم جرحًا وتعديلًا - باستثناء الصحابة - على النحو التالى :

١- الثقات ، ويُكتب حديثهم للاحتجاج به .

٢- الضعفاء ضعفًا محتملًا غير شديد ، ويكتب حديثهم للاعتبار ، ليتقوّى فى باب الشواهد والمتابعات .

٣- الضعفاء ضعفًا شديدًا ويُكتب حديثهم لبيان ضعفه والتحذير منه .

٤- المختلف فيهم جرحًا وتعديلًا ، تطبق فيهم قواعد الجرح والتعديل .

٥- المجهولون الذين لم يرد فيهم جرح ولا تعديل ، وهؤلاء معدودون من الضعفاء ، لعدم تحقق أهليتهم للرواية .

ثالثًا : مراعاة دلالات ألفاظ الجرح والتعديل :

بأن يُنظر فى دلالة لفظة الجرح أو التعديل ليقدّر حكمها ودرجتها ، وهل تُسقط رواية الراوى أم لا ؟ أو هل لفظ التعديل ، تُقبل رواية الراوى بمقتضاها أم لا ؟

فعلى سبيل المثال ذكر الحافظ ابن حجر فى « تهذيب التهذيب » فى ترجمة محمد ابن خالد الطحان الواسطى عن أبى زرعة أنه سأل أباه عنه ، فقال : « هو على يدى عدل » . قال الحافظ : ومعناه أنه قريب من الهلاك ، وهذا القول مثل للعرب ، ومورده : أنه كان لتبّع على شرطته رجل يقال له : عدل بن سعد العشيرة ، فإذا أراد تبّع قتل شخص دفعه إليه ليقتله ، فضرب به المثل لمن ييأس منه الناس وقرب من الهلاك ، كما ذكره ابن قتيبة والثعالبى ، وأخطأ من ظن أنه من ألفاظ التوثيق(١) .

ويأتى هذا عن طريق معرفة موجبات قبول الراوى وموجبات رده ، فالتعديل مثلًا لا يُحكم بناءً عليه بقبول الراوى إلا إذا تناول التزكية فى العدالة والضبط ، بقدر ما يكفى للاحتجاج بالراوى ، فلو قيل فى راوٍ : عدل ، فإنه لا يكفى للاحتجاج به ، لأنه لا بد من توافر الضبط أيضًا ، فإن قيل : عدل ضابط ، قُبلت روايته ، أو قيل : ثقة ؛ لأن الثقة هنا فى الغالب تتناول التزكية فى العدالة والضبط .

فينبغى التثبت فى فهم دلالة ألفاظ الجرح والتعديل ومراعاة الظروف التى قيلت فيها ، واصطلاحات كل إمام ، ومراعاة قواعد الأئمة المعتمدة فى الجرح والتعديل ، والاحتكام إليها ؛ فمن هذه القواعد :

---

(١) انظر تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٢ .

١- الجرح والتعديل لا يقبلان إلا من عالم بهما وبأسبابهما .

٢- الجرح لا يقبل إذا صدر بغير إنصاف .

٣- جرح القرين فى قرينه لا يقبل إذا عارضه قول غيره فيه ، أو ظهرت قرائن تدل على تحامله عليه .

٤- الجرح المبهم لا يقبل إلا إذا كان من إمام معتبر ، ولم يعارضه تعديل .

٥- الجرح المبهم إنما يقبل فى حق من خلا عن التعديل ، أما من وثّق وعُدّل ، فلا يقبل فيه ذلك .

٦- يراعى عند تعارض الجرح والتعديل فى الراوى الواحد مناهج الأئمة ومسالكهم فى الجرح والتعديل ، من تشدد وتساهل ، ونحو ذلك.

٧- يجب مراعاة اصطلاحات الأئمة فى ألفاظ الجرح والتعديل والفروق بينها ، فتنزّل كل عبارة على مراد قائلها .

٨- قبل اعتماد الجرح والتعديل فى الراوى ، لا بد من أمرين :

أ - التثبت من نسبتهما لقائلهما .

ب - فهم مراده منهما .

٩- مراعاة مخارج ألفاظ الجرح والتعديل وأسبابهما ، أمر لازم لفهم مراد الجارح والمعدّل ، واختيار الرأى الصائب فى حق الراوى .

١٠- ومن الخطأ الاكتفاء - فى الجرح والتعديل - بقول إمام واحد فى الراوى ، إن كان تكلم فيه غيره ، إذ لا بد من الرجوع لأقوال كل من تكلم فى الراوى جرحًا وتعديلًا ليوازن بينها ، فيؤخذ بالمقبول أو الراجح منها ، أما إذا لم يوجد إلا قول إمام واحد فيكتفى به .

١١- من شرط تحقيق الإنصاف عدم الاقتصار على الأقوال فى جرح الراوى فقط ، أو تعديله فقط ، فلا بد لمعرفة درجته من النظر للأمرين معًا[١] .

رابعًا : حول تعارض الجرح والتعديل :

جاء فى «تدريب الراوى» : يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ؛ لأن أسبابه كثيرة ، فيثقل ويشق ذكرها ، لأن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول : لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا ، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه ، وذلك شاق جدًّا .

ولا يقبل الجرح إلا مبين السبب ؛ لأنه يحصل بأمر واحد ، ولا يشق ذكره ، ولأن الناس مختلفون فى أسباب الجرح ، فيطلق أحدهم الجرح بناءً على ما اعتقده جرحًا وليس بجرح فى نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه ، لينظر هل هو قادح أو لا ؟

قال ابن الصلاح : وهذا ظاهر مقرر فى الفقه وأصوله .

وذكر الخطيب أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث كالشيخين ، وغيرهما .

ولذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غيره الجرح لهم : كعكرمة ، وعمرو بن مرزوق ، واحتج مسلم بسويد بن سعيد ، وجماعة اشتهر الطعن فيهم ، وهكذا فعل أبو داود ، وذلك دلّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فُسّر سببه ، ويدل على ذلك أيضًا أنه ربما استُفسر الجارح ، فذكر ما ليس بجرح .

وقد عقد الخطيب لذلك بابًا ، روى فيه عن محمد بن جعفر المدائنى ، قال : قيل لشعبة : لم تركت حديث فلان ؟

---

(١) انظر هامش نزهة النظر د. عبد اللّه بن ضيف اللّه الرحيلى ١/ ١٧٠-١٧٣ .

قال : رأيته يركض على برذون ، فتركت حديثه .

ورُوى عن مسلم بن إبراهيم أنه سُئل عن حديث صالح المرّى ؟ فقال : وما تصنع بصالح ؟ ذكروه يومًا عند حماد بن سَلمة ، فامتخط حماد .

وروى عن وهب بن جرير ، قال : قال شعبة : أتيت منزل المنهال بن عمرو ، فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت ، فقيل له : فهلا سألت عنه إذ لا يعلم هو ؟

وروينا عن شعبة قال : قلت للحكم بن عتيبة : لمَ لمْ ترو عن زاذان ؟ قال : كان كثير الكلام وأشباه ذلك .

قال الصيرفى : وكذا إذا قالوا : فلان كذاب ، لا بد من بيانه ؛ لأن الكذب يحتمل الغلط ، كقوله : كذب أبو محمد .

ولما صحَّح ابن الصلاح هذا القول ، أورد على نفسه سؤالًا ، فقال : ولقائل أن يقول : إنما يعتمد الناس فى جرح الرواة وردِّ حديثهم على الكتب التى صنفها أئمة الحديث فى الجرح والتعديل ، وقلّما يتعرضون فيها لبيان السبب ، بل يقتصرون على مجرد قولهم : فلان ضعيف ، وفلان ليس بشىء ، ونحو ذلك ، وهذا حديث ضعيف ، أو حديث غير ثابت ، ونحو ذلك ، واشتراط بيان السبب يُفضى إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح فى الأغلب الأكثر .

ثم أجاب عن ذلك بما ذكره المصنّف فى قوله : (وأما كتب الجرح والتعديل التى لا يذكر فيها سبب الجرح) فإنَّا وإن لم نعتمدها فى إثبات الجرح والحكم به (ففائدتها التوقف فيمن جرحوه) عن قبول حديثه ، لما أوقع ذلك عندنا من الريبة القوية فيهم ، (فإنْ بحَثنا عن حاله وانزاحت عنه الريبة) وحصلت الثقة به ، قبلنا حديثه ، (كجماعة فى الصحيحين بهذه المثابة) .

كما تقدمت الإشارة إليه .

ثم ذكر أقوالًا أخرى مفادها :

١- قبول الجرح غير مفسّر ، ولا يقبل التعديل إلا بذكر سببه ؛ لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها ، فيبنى المعدل على الظاهر ، نقله إمام الحرمين ، والغزَّالى والرازى فى « المحصول » .

٢- لا يقبلان إلا مفسرين ، حكاه الخطيب ، والأصوليون ، لأنه كما قد يجرح الجارح بما لا يقدح ، كذلك يوثق المعدل بما لا يقتضى العدالة ، كما روى يعقوب الفسوى فى « تاريخه » قال : سمعت إنسانًا يقول لأحمد بن يونس : عبد اللَّه العمرى ضعيف . قال : إنما يضعّفه رافضى مبغض لآبائه ، ولو رأيت لحيته وهيئته لعرفت أنه ثقة .

فاستدل على ثقته بما ليس بحجة ؛ لأن حسن الهيئة يشترك فيها العدل وغيره .

٣- لا يجب ذكر السبب فى واحد منهما ، إذا كان الجارح والمعدّل عالمين بأسباب الجرح والتعديل والخلاف فى ذلك ، بصيرًا مرضيًا فى اعتقاده وأفعاله ، وهذا اختيار القاضى أبى بكر ، ونقله عن الجمهور ، واختاره إمام الحرمين والغزَّالى والرازى والخطيب ، وصححه الحافظ أبو الفضل العراقى والبلقينى فى « محاسن الاصطلاح » .

واختار شيخ الإسلام تفصيلًا حسنًا ، فإن كان من جُرِّح مجملًا ، قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن ، لم يقبل الجرح فيه من أحد كائنًا من كان إلا مفسرًا ؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة ، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلى ، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثّقون إلا من اعتبروا حاله فى دينه ، ثم فى حديثه ، وتفقّدوه كما ينبغى ، وهم أيقظ الناس ، فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح ، وإن خلا عن التعديل قُبل الجرح فيه غير مفسر ، إذا صدر من عارف ، لأنه إذا لم يُعدَّل فهو فى حيز المجهول ، وإعمال قول المجرِّح فيه أولى من إهماله .

وقال الذهبى وهو من أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة .

ولهذا كان مذهب النسائى : أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه[(١)] .

وفى « نزهة النظر » والجرح مقدم على التعديل إن صدر مُبيَّنًا من عارف بأسبابه ، فإن خلا عن التعديل ، قبل مجملًا على المختار .

. . . لأنه إن كان غير مفسر (أى الجرح) لم يقدح فيمن ثبتت عدالته ، وإن صدر من غير عارف بالأسباب ، لم يعتبر به أيضًا .

فإن خلا المجروح عن التعديل قبل الجرح فيه مجملًا غير مبيّن السبب ، إذا صدر من عارف على المختار ، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل ، فهو فى حيز المجهول ، وإعمال قول المجرّح أولى من إهماله[(٢)] .

خامسًا : الجهالة :

الجهالة نوعان : جهالة العين ، وجهالة الحال .

فمجهول العين : هو من ذكر اسمه ، ولكن لم يرو عنه إلا راو واحد .

مجهول الحال (المستور) : هو من روى عنه اثنان فأكثر ، لكن لم يُوثّق .

أما مجهول العين ، ففيه أقوال : الصحيح الذى عليه أكثر العلماء من أهل الحديث ، وغيرهم ، أنه لا يقبل . . .

وأما مجهول الحال : فإن الجمهور على أن روايته غير مقبولة[(٣)] .

---

(١) تدريب الراوى ١/ ٣٥٩ - ٣٦٣ بتصرف يسير .

(٢) نزهة النظر ١/ ١٣٩ .

(٣) انظر شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقى ١/ ٣٥٠ - ٣٥٤ .

وقال الحافظ ابن حجر : . . . وقد قبل روايته (أى المستور) جماعة بغير قيد ، وردها الجمهور ، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يُطلق القول بردها ، ولا بقبولها ، بل يقال : هى موقوفة إلى استبانة حاله ، كما جزم به إمام الحرمين ، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر(١) .

وقد تقبل رواية مجهول العدالة (لم ينص أحد على أنه ثقة) إذا كثر الرواة الثقات عنه ، ولم يظهر فى روايتهم عنه ما ينكر عليه .

قال « السخاوى » . . . كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن به ، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون ، كما قال ابن حبان ، على الأحوال كلها(٢) .

سادسًا : نقاد الجرح والتعديل بين التشدد والتساهل :

لم يكن الأئمة الذين تصدوا للجرح والتعديل ونقد الرجال فى درجة واحدة ، فمنهم المتشدد ، ومنهم المعتدل ، ومنهم المتساهل .

أما المتشددون والمتساهلون فلا يؤخذ كلامهم قضية مسلمة حتى ينظر أوافقه غيره أم لا ؟ وعلى أى أساس بنى نقده ، أما المتوسطون المعتدلون فكلامهم أقرب إلى الحق وأولى بالقبول ، قال السخاوى : وقد قسّم الذهبى من تكلم فى الرجال أقسامًا ، فقسم تكلموا فى سائر الرواة ، كابن معين ، وأبى حاتم ، وقسم تكلموا فى كثير من الرواة ، كمالك ، وشعبة ، وقسم تكلموا فى الرجل بعد الرجل ، كابن عيينة والشافعى ، قال : وهُمُ الكل على ثلاثة أقسام أيضًا : قسم منهم متعنت فى التوثيق ،

---

(١) نزهة النظر ١/ ١٠٢ .

(٢) فتح المغيث ٢/ ٥٤ .

متثبت فى التعديل ، يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث ، فهذا إذا وثَّق شخصًا فعض على قوله بنواجذك ، وتمسك بتوثيقه ، وإذا ضعّف رجلًا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ولم يُوثِّق ذاك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد ، فهذا هو الذى قالوا : لا يقبل منه الجرح إلا مفسرًا ، يعنى لا يكفى فيه قول ابن معين مثلًا : هو ضعيف ، ولم يبيّن سبب ضعفه ، ثم يجىء البخارى وغيره يوثقه ، ومثل هذا يختلف فى تصحيح حديثه وتضعيفه ، ومن ثَمَّ قال الذهبى : وهو من أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة[(١)] .

٢- وقسم منهم متسامح كالترمذى والحاكم ، وكابن حزم فإنه قال فى كل من أبى عيسى الترمذى ، وأبى القاسم البغوى ، وإسماعيل بن محمد الصفار ، وأبى العباس الأصم ، وغيرهم من المشهورين : إنه مجهول .

٣- وقسم معتدل كأحمد بن حنبل والدارقطنى وابن عدى .

أما المتسامح المتساهل فلا يؤخذ قوله فى الجرح والتعديل إلا بعد البحث والتحرى ، وموازنة كلامه بكلام الأئمة المعتدلين المتثبتين ، وقد أخذ العلماء على الحاكم أنه متساهل فى التصحيح ، كما أخذوا على ابن حزم التهجم على العلماء بغير حق ، والتساهل فى الجرح[(٢)] .



(١) فتح المغيث ٣٥٩/٤، ٣٦٠.

(٢) الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبى شهبة ١/ ٣٨٩ .

الباب الأول :

أسس وقواعد نقد الحديث
عند الشيخ أحمد شاكر

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : آراء الشيخ أحمد شاكر في المصطلح .

الفصل الثانى : مصادر الشيخ أحمد شاكر فى نقده للحديث.

الفصل الثالث : موقف الشيخ أحمد شاكر من العمل بالحديث الضعيف .

الفصل الرابع : حكم الشيخ أحمد شاكر على الرواة .

الفصل الأول :

آراء الشيخ أحمد شاكر في المصطلح

- الاحتياط فى النقل :

يقول الشيخ أحمد شاكر فى احتياط علماء الحديث لحديث النبى ﷺ : « واجتهد علماء الحديث فى رواية كل ما رواه عنه الرواة ، وإن لم يكن صحيحًا عندهم .

ثم اجتهدوا فى التوثق من صحة كل حديث وكل حرف رواه الرواة ، ونقدوا أحوالهم ورواياتهم ، واحتاطوا أشد الاحتياط فى النقل ، فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة فى سيرة الناقل الشخصية ، مما يؤثر فى العدالة عند أهل العلم .

أما إذا اشتبهوا فى صدقه ، وعلموا أنه كذب فى شىء من كلامه : فقد رفضوا روايته ، وسمّوا حديثه (موضوعًا) أو (مكذوبًا) ، وإن لم يعرف عنه الكذب فى رواية الحديث ، مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب »[1] .

- عدم منع الاجتهاد فى الحديث :

ذهب ابن الصلاح إلى تعذر الاستقلال بالحكم على الحديث وإدراك صحته فى هذه الاعصار - بعد الأئمة الكبار المجتهدين - ومنع من الجزم بصحة حديث لا يوجد فى أحد الصحيحين ، ولا منصوصًا على صحته فى مصنفات أحد من أئمة الحديث المعتمدة المشهورة.

قال الشيخ أحمد شاكر : « . . . وقد رد العراقى وغيره قول ابن الصلاح

---

(١) الباعث الحثيث ص ٧.

هذا) وأجازوا لمن تمكّن وقويت معرفته أن يحكم بالصحة أو بالضعف على الحديث ، بعد الفحص عن إسناده وعلله ، وهو الصواب.

ثم قال : والذى أراه : أن ابن الصلاح ذهب إلى ما ذهب إليه بناء على القول بمنع الاجتهاد بعد الأئمة ، فكما حظروا الاجتهاد فى الفقه أراد ابن الصلاح أن يمنع الاجتهاد فى الحديث ، وهيهات !

فالقول بمنع الاجتهاد قول باطل ، لا برهان عليه من كتاب ولا سنة ، ولا تجد له شبه دليل[(١)(٢)] .

- الحديث الصحيح يفيد العلم القطعى اليقينى :

استعرض الشيخ أحمد شاكر مذاهب العلماء فى الحديث الصحيح المتواتر والآحاد ، من ناحية الثبوت والعلم.

فقال : « أما الحديث المتواتر لفظًا أو معنى : فإنه قطعى الثبوت ، لا خلاف فى هذا بين أهل العلم . وأما غيره من الصحيح (الآحاد) : فذهب بعضهم إلى أنه لا يفيد القطع ، بل هو ظنى الثبوت . وذهب غيرهم إلى أنه يفيد العلم اليقينى » .

ثم نقل كلام ابن حزم فى « الإحكام » وترجيحه أن خبر الواحد العدل يوجب العلم والعمل معًا .

ثم رجَّح الشيخ أحمد شاكر ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله ، فقال : « والحق الذى ترجّحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ،

---

(١) قال النووى : الأظهر عندى جوازه وهو (ممكن) لمن تمكن وقويت معرفته لتيسر طرقه التقريب والتيسير للنووى ص ٢٨ .

(٢) الباعث الحثيث ص٢٣، الفية السيوطى ١٥، ١٦ .

ومن قال بقوله : من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعى ، سواء أكان فى أحد الصحيحين أم فى غيرهما .

وهذا العلم اليقينى علم نظرى برهانى لا يحصل إلا للعالم المتبحر فى الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل » .

ثم قال الشيخ : « . . . ودع عنك تفريق المتكلمين فى اصطلاحاتهم بين العلم والظن ، فإنما يريدون بهما معنى آخر غير ما نريد . . . »[١] .

- أحاديث الصحيحين (البخارى ومسلم) صحيحة كلها :

قال الشيخ أحمد شاكر : « الحق الذى لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث المحققين ، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر : أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ، ليس فى واحد منها مطعن أو ضعف .

وإنما انتقد الدارقطنى وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث ، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ فى الصحة الدرجة العليا التى التزمها كل واحد منهما فى كتابه .

وأما صحة الحديث فى نفسه فلم يخالف أحد فيها . فلا يهولنك إرجاف المرجفين ، وزعم الزاعمين أن فى الصحيحين أحاديث غير صحيحة . . . »[٢][٣] .

---

(١) ألفية السيوطى ص٨، ٩؛ الباعث الحثيث ص٢٩، ٣٠.

(٢) قال أبو إسحاق الإسفراينى : « أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التى اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك اختلاف فى طرقها ورواتها .

قال : فمن خالف حكمه خبرًا منها وليس له تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه ؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول. (فتح المغيث ١/ ٧٢-٧٣).

(٣) الباعث الحثيث ٢٩، ألفية السيوطى ١٣ ، ١٤ .

- حول تصحيح الحاكم الأحاديث فى المستدرك :

قال الشيخ أحمد شاكر : « اختلفوا فى تصحيح الحاكم الأحاديث فى المستدرك : فبالغ بعضهم فزعم أنه لم ير فيه حديثًا على شرط الشيخين ، وهذا - كما قال الذهبى - إسراف وغلو .

وبعضهم اعتمد تصحيحه مطلقًا ، وهو تساهل .

والحق ما قاله الحافظ ابن حجر : « إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سوَّد الكتاب لينقّحه فأعجلته المنية ، وقد وجدت قريب نصف الجزء الثانى من تجزئة ستة من المستدرك : « إلى هنا انتهى إملاء الحاكم » . قال : وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ منه إلا بطريق الإجازة ، والتساهل فى القدر المملّى قليل جدًّا بالنسبة إلى ما بعده » .

وقد اختصر الحافظ الذهبى مستدرك الحاكم وتعقبه فى حكمه على الأحاديث فوافقه وخالفه ، وله أيضًا أغلاط . . . » .

ثم رجّح الشيخ ما قاله الحافظ ابن حجر ، فقال : « والمتتبع لهما بإنصافٍ ورويةٍ يجد أن ما قاله ابن حجر صحيح ، وأن الحاكم لم ينقّح كتابه قبل إخراجه للناس ، وأن الصحيح فيه كثير جدًّا والضعيف قليل بالنسبة له ، وأما الموضوع فهو نادر »(١)

- موطأ مالك :

عقب الشيخ أحمد شاكر على السيوطى أنه لم يذكر « موطأ مالك » فى الصحاح ، فى ألفيته مع أنه فى شرحه عليه قال : الصواب إطلاق أن

---

(١) ألفية السيوطى ١٥ .

الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء» قال الشيخ أحمد شاكر : «وهذا غير صواب!!» .

والحق أن ما فى الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ صحاح كلها ، بل هى فى الصحة كأحاديث الصحيحين .

وأن ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها يعتبر فيها ما يعتبر فى أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى ، وإنما لم يعد فى الكتب الصحاح لكثرتها وكثرة الآراء الفقهية لمالك وغيره . . .»[١] .

هل يتقوّى الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه ؟

فرّق الشيخ بين نوعين من الحديث الضعيف ، النوع الأول : وهو ما كان ضعفه لسوء حفظ الراوى أو نحو ذلك .

أما النوع الثانى : فما كان ضعفه بسبب فسق الراوى أو اتهامه بالكذب .

فقال بتقوية النوع الأول إذا تعددت طرقه وعدم تقوية النوع الثانى ، فقال : «أما إذا كان ضعف الحديث لسوء حفظ الراوى أو نحو ذلك فإنه يرقى إلى درجة - الحسن أو الصحة بتعدد طرقه إن كانت كذلك .

وأما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوى أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع ، فإنه لا يرقى إلى الحسن ، بل يزداد ضعفًا إلى ضعف ، إذ إن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين فى عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم يرجّح عند الباحث المحقق التهمة ، ويؤيد ضعف روايتهم .

وبذلك يتبين خطأ المؤلف (السيوطى) هنا وخطؤه فى كثير من كتبه فى

---

(١) ألفية السيوطى ١٧ .

الحكم على أحاديث ضعاف بالترقى إلى الحسن مع هذه العلة القوية »[١] .

وقال : « وبذلك يتبين خطأ كثير من العلماء المتأخرين ، فى إطلاقهم أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة ارتقى إلى درجة الحسن أو الصحيح[٢][٣] .

- حول مصطلح الترمذى فى سننه :

عن قول الترمذى فى الحكم على الحديث : حسن صحيح ، قال الشيخ معلِّقًا على كلام السيوطى فى الألفية : « الذى أراه أن كل هذه الأجوبة عن قول الترمذى « حسن صحيح » عقب أحاديث كثيرة فى سننه : فيها تكلف ظاهر ، وتقييد له باصطلاح لعله لم يتقيد به ، وما أظنه يريد بهذا إلا تأكيد صحة الحديث بالترقى به من الحسن إلى الصحة . واللَّه أعلم بالصواب »[٤] .

وقال معلّقًا على كلام ابن الصلاح عن الحديث الحسن فى تعريف الترمذى : « وهو أن لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون حديثًا شاذًّا ، ويروى من غير وجه نحو ذلك » .

---

(١) ألفية السيوطى ١٧ .

(٢) الباعث الحثيث ٣٤.

(٣) . . . « وإن يكن ضعف الحديث (لكذب فى) رواية (أو شذا) أى وشذوذ فى روايته بأن خالف من هو أحفظ أو أكثر (أو قوى الضعف) بغيرهما بما يقتضى الرد (فلم يجبر ذا) أى الضعف بواحد من هذه الأسباب ولو كثرت طرقه ، كحديث « من حفظ على أمتى أربعين حديثًا » فقد نقل النووى اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه ، ولكن بكثرة طرقه القاصرة عن درجة الاعتبار بحيث لا يجبر بعضها ببعض . . . » (فتح المغيث ١/ ٨٣، ٨٤) .

(٤) ألفية السيوطى ٢٠.

وقد أنكر ابن الصلاح هذا التعريف ، وقال : فى أى كتاب له قاله ؟ أين إسناده عنه ؟

فقال الشيخ أحمد شاكر معلّقًا على ما قاله ابن الصلاح : « أقول وكلام الترمذى ثابت فى سننه المطبوعة (ج٢ ص٣٤٠ طبعة بولاق) ونصه : « وما ذكرنا فى هذا الكتاب حديث حسن - : فإنما أردنا حسن إسناده عندنا .

كل حديث يروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذًّا ، ويروى من غير وجه نحو ذلك : - فهو عندنا حديث حسن » .

وقال العراقى بعد نقل عبارة الترمذى : (فقيّد الترمذى تفسير الحسن بما ذكره فى كتابه الجامع ، فلذلك قال أبو الفتح اليعمرى فى شرح الترمذى : أنه لو قال قائل : إن هذا إنما اصطلح عليه الترمذى فى كتابه هذا ، ولم يقله اصطلاحًا عامًّا - : كان له ذلك .

فعلى هذا لا ينقل عن الترمذى حد الحديث الحسن بذلك مطلقًا فى الاصطلاح العام »[(١)(٢)] .

---

(١) الباعث الحثيث ٣١، ٣٢.

(٢) الحديث الحسن : هو ما توافرت فيه جميع شروط الحديث الصحيح إلا أنه خفّ ضبط أحد رواته .

- والحديث الحسن يختلف أهل الحديث فى الحكم عليه ، كل حسب اجتهاده ، لذا فهو من أدق علوم الحديث وأصعبها ، وذلك لصعوبة تحديد ضعف الراوى (ضبطه) هل هو يسير فيكون حديثه حسنًا ، أو كثير فيكون حديثه ضعيفًا ، لذا فالعلماء يختلفون فيه .

يقول الحافظ الذهبى : « ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا على إياس من ذلك !

فكم من حديث تردّد فيه الحفّاظ : هل هو حسن ؟ أو ضعيف ؟ أو صحيح ؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده فى الحديث الواحد : فيومًا يصفه بالصحة ، ويومًا =

- ما سكت عنه أبو داود فى السنن :

قال الشيخ أحمد شاكر « اختصر الحافظ عبد العظيم المنذرى سنن أبى داود ، وتكلم على أحاديثها وأبان عن ضعف الضعيف مما لم يبينه أبو داود .

لذلك قال كثير من العلماء بالحديث : إن ما سكت عنه أبو داود والمنذرى فهو صالح للاحتجاج .

وهذا لا بأس به . ومع ذلك فقد فاتهما بعض الأحاديث لم يذكرا عنها ضعفًا ، فعلى المنصف أن يدقق النظر ويحتاط فى تصحيح الأحاديث . . . »(١)(٢) .

= يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه ! وهذا حق ، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يُرقّيه إلى رتبة الصحيح .

فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما ، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما ، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق » (الموقظة ٢٨، ٢٩) .

- وقال الذهبى : « وأما الترمذى ، فهو أول من خصَّ هذا النوع باسم (الحسن) .

وذكر أنه يريد به : أن يسلم راويه من أن يكون متهمًا ، وأن يسلم من الشذوذ ، وأن يروى نحوه من غير وجه .

وهذا مشكل أيضًا على ما يقول فيه : (حسن ، غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه) (الموقظة ص ٢٧) .

(١) ألفية السيوطى ١٨ .

(٢) قال السخاوى : « وبالجملة فالمسكوت عنه أقسام ، منه ما هو فى الصحيحين ، أو على شرط الصحة أو حسن لذاته ، أو مع الاعتضاد ، وهما كثير فى كتابه جدًّا ، ومنه ما هو ضعيف ، لكنه من رواية من لم يُجمع على تركه .

وقد قال النووى - رحمه اللَّه - : الحق أن ما وجدناه مما لم يبينه ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد ، فهو حسن ، وإن نص على ضعفه من يعتمد ، أو رأى العارف فى سنده ما يقتضى الضعف ولا جابر له ، حكم بضعفه ، ولم يلتفت إلى سكوته » . (فتح المغيث ١/ ٩٢).

نقد اصطلاح البغوى فى « مصابيح السنّة » :

قال الشيخ أحمد شاكر : « ألَّف البغوى كتاب « مصابيح السنّة » وجعل كل باب منه قسمين : الصحاح والحسان ، وأراد بالصحاح ما فى الصحيحين أو أحدهما ، وبالحسان ما فى أحد السنن الأربعة ، وقد اعترضوا عليه فى صنيعه هذا ؛ لأنه اصطلاح لا يعرف عند أهل الحديث ، فإن فى السنن الصحيح والحسن والضعيف .

وأجاب عنه المؤلف بأن هذا اصطلاح خاص له . ولكن ضعف الجواب ظاهر ، لأن هذا الاصطلاح يوهم الناظر فى كتابه بأن ما سماه من الحسان ينطبق عليه تعريف الحسن عند المحدثين »(١) .

- المنتقى لابن الجارود :

قال عنه الشيخ أحمد شاكر : . . . « وهو كتاب جيد أيضًا ، وقد طبع فى الهند سنة ١٣٠٩هـ ولو جعل سادس الكتب الستة - بدلًا من ابن ماجه - لكان أقرب إلى الصواب »(٢) .

- الحديث الموقوف على الصحابى ، هل له حكم المرفوع إلى النبى ﷺ أم لا ؟

يقول الشيخ أحمد شاكر : والحق الذى نذهب إليه أن الصحابى إذا روى حديثًا ، وقال التابعى : الذى رواه عنه : « يرفعه » أو « ينميه » أو « يبلغ به » أو « يرويه » .

أو قال الصحابى : « من السنّة كذا » أو « أمرنا بكذا» أو « نهينا عن كذا » أو « كنا نفعل كذا على عهد رسول اللَّه ﷺ » ، سواء أصرَّح بأنه علم

---

(١) ألفية السيوطى ١٨ .

(٢) ألفية السيوطى ١٩ .

به أم لم يصرّح ، أو « من فعل كذا فقد عصى رسوله ﷺ » ، أو حكى شيئًا من أسباب نزول القرآن .

وكذلك قول أنس - فيما رواه البخارى فى « الأدب المفرد » - والمغيرة ابن شعبة - فيما رواه البيهقى فى المدخل : « كان أصحاب رسول اللَّه ﷺ يقرعون بابه بالأظافير » .

كل هذا ونحوه مرفوع ، وإن خالف فى بعضه بعض أهل العلم .

- وأن قول الصحابى : « كنا نفعل كذا » ولم يُضفه إلى عهد النبى ﷺ : مرفوع أيضًا فيما رجحه الحاكم والرازى والآمدى والنووى فى « المجموع » والعراقى وابن حجر وغيرهم ، وأما تفسير الصحابى لآية من القرآن فإنا نرجح أنه لا يعطى حكم الرفع ، وإن كان مما لا يقال بالرأى ، لأن الصحابة ، اجتهدوا كثيرًا فى تفسير القرآن(١) .

---

(١) « . . . ما فسره الصحابى الذى شاهد الوحى والتنزيل من آى القرآن (يعد) مرفوعًا كما فعل الحاكم وعزاه للشيخين . . .

وهو محمول على أسباب النزول ونحوها مما لا مجال للرأى فيه . . .

لأن الصحابى الذى شاهد الوحى إذا أخبر عن آية نزلت فى كذا كان مسندًا ، وتبعه ابن الصلاح (أى تبع الخطيب) وقيد به إطلاق الحاكم (من أن كل تفسير الصحابة يعد مرفوعًا) ، وإنما كان كذلك ؛ لأن من التفسير ما ينشأ عن معرفة طرق البلاغة واللغة كتفسير مفرد بمفرد ، أو يكون متعلقًا بحكم شرعى ، ونحو ذلك مما للرأى فيه مجال ، فلا يحكم لما يكون من نحو هذا القبيل بالرفع ، لعدم تحتم إضافته إلى الشارع . . .

ومنه - وهو المرفوع - ما لا تعلق للسان العرب به ، ولا مجال للرأى فيه ، كتفسير أمر مغيب من أمر الدنيا أو الآخرة أو الجنة أو النار ، أو تعين ثواب أو عقاب ونحو ذلك من سبب نزول ، كقول جابر : كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها فى قبلها جاء الولد أحول ، فأنزل اللَّه ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ الآية .

على أنه قد يقال إنه يكفى فى تسويغ الأخبار بالسبب ، البناء على ظاهر الحال ، =

وأما ما يحكيه بعض الصحابة عن أخبار الأمم قبلنا فإنه لا يكون مرفوعًا حكمًا ؛ لأن كثيرًا منهم رضى اللَّه عنهم كان يروى الإسرائيليات عن أهل الكتاب على سبيل الموعظة والذكرى ، لا بمعنى أنهم يعتقدون صحتها أو يستجيزون نسبتها إلى رسول اللَّه ﷺ ، حاشا وكلاّ[١] .

وقال الشيخ : أما إطلاق بعضهم أن تفسير الصحابة له حكم المرفوع ، وأن ما يقوله الصحابى ، مما لا مجال فيه للرأى مرفوع حكمًا كذلك : فإنه إطلاق غير جيد ؛ لأن الصحابة اجتهدوا كثيرًا فى تفسير القرآن ، فاختلفوا ، وأفتوا بما يرونه من عمومات الشريعة تطبيقًا على الفروع والمسائل . ويظن كثير من الناس أن هذا مما لا مجال للرأى فيه[٢] . . .

عدم الاحتجاج بالمجهول من الرواة :

قال الشيخ فى كلامه عن الحديث المرسل : أن المرسل ليس بحجة لأنه حُذف منه راو غير معروف ، وقد يكون غير ثقة ، والعبرة فى الرواية بالثقة واليقين ، ولا حجة فى المجهول[٣][٤] .

= كما لو سمع من الكفار كلامًا ثم أنزل اللَّه تعالى ما يناقضه ؛ إذ الظاهر أنه نزل ردًا عليهم من غير احتياج إلى أن يقول له النبى ﷺ : هذا أنزل لسبب كذا ، فقد وقع الإخبار منهم بالكثير بناء على ظاهر الحال ، ومن ذلك قول الزبير رضى اللَّه عنه فى قصة الذى خاصمه فى شراج الحرة إنى لأحسب هذه الآية نزلت فى ذلك : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء ٦٥] وهو وإن كان فى بعض الروايات جزم الزبير بذلك ، فالراجح الأول ، وإنه كان لا يجزم به وإذا كان كذلك فطرقه الاحتمال .

(فتح المغيث ١/١٤٣ - ١٤٤) .

(١) ألفية السيوطى ٢٣ .

(٢) الباعث الحثيث ٣٩ .

(٣) ألفية السيوطى ٢٥، الباعث الحثيث ٤٠ .

(٤) « . . . قال ابن كثير : المبهم الذى لم يسم ، أو سمى ولم تعرف عينه ، لا يقبل =

مراسيل الصحابة :

نقل الشيخ كلام السيوطى فى التدريب : « وفى الصحيحين من ذلك ما لا يحصى - يعنى من مراسيل الصحابة - لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة ، وما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة ، بل إسرائيليات ، أو حكايات أو موقوفات » .

ثم علق الشيخ وقال : وهذا هو الحق(١) .

زيادة الثقة :

قال الشيخ معقبًا على كلام البخارى : الزيادة من الثقة مقبولة : وهو الحق الذى لا مرية فيه ؛ لأن زيادة الثقة دليل على أنه حفظ ما غاب عن غيره ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

وكذلك الحكم فيما إذا روى الراوى حديثًا واحدًا مرارًا واختلفت روايته : فرواه مرة مرفوعًا ومرة موقوفًا ، أو مرة موصولًا ومرة مرسلًا . فالصحيح تقديم الرواية الزائدة ، إذ قد ينشط الشيخ فيأتى بالحديث على وجهه ، وقد يعرض له ما يدعوه إلى وقفه أو إرساله ، فلا يقدح النقص فى الزيادة(٢) .

- وعلّق الشيخ على من قال عن زيادة الثقة « تقبل الزيادة إذا كانت من غير الراوى ، بخلاف ما إذا نشط فرواها تارة وأسقطها أخرى » .

فقال الشيخ : أى أن هذا القائل يرى قبول الزيادة من غير الراوى ،

= روايته أحد علمناه . (فتح المغيث ١/١٦٨) .

(١) الباعث الحثيث ٤١ .

(٢) الباعث الحثيث ٤٤ .

وأما من نفس الراوى فلا يقبلها . وهو قول غير جيد[(١)] .

وقال الشيخ أيضًا : فإذا روى العدل الثقة حديثًا وزاد فيه زيادة لم يروها غيره من العدول الذين رووا نفس الحديث ، أو رواه الثقة العدل نفسه مرة ناقصًا ومرة زائدًا ، فالقول الصحيح الراجح : أن الزيادة مقبولة ، سواء أوقعت عمن رواه ناقصًا أم من غيره ، وسواء أتعلق بها حكم شرعى أم لا ، وسواء غيرت الحكم الثابت أم لا ، وسواء أوجبت نقص أحكام ثبتت بخبر ليست هى فيه أم لا ؟ وهذا هو مذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين ، وادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول[(٢)] .

التدليس :

قال الشيخ : إذا قال الراوى « عن فلان » أو « أن فلانًا قال كذا » فإن كان يروى ذلك عن شخص لم يعاصره ، أو عاصره وثبت أنه لم يلاقه أصلًا : جزمنا بأن روايته منقطعة .

وإن كان معاصرًا له ولم نعلم إن كان لقيه أو لا ، أو علمنا أنه لقيه ولكن كان الراوى مدلسًا ، توقّفنا فى روايته ، ولم نحكم لها بالاتصال ، إلا إن ثبت أنه لقى من روى عنه وحدّثه به .

وإن كان الراوى غير مدلس : فالصحيح الراجح أنه يحكم لروايته بالاتصال وإن لم نعلم أنه لقى من روى عنه ، فلعله لقيه ولم ينقل إلينا[(٣)] .

---

(١) الباعث الحثيث ٥١ .

(٢) الباعث الحثيث ٥٢، ألفية السيوطى ٤٥ .

(٣) قال أبو بكر الصيرفى الشافعى : كل من علم له ، يعنى : عمن لم يظهر تدليسه ، سماع من إنسان فحدث عنه فهو على السماع ، حتى يعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه ، وكل من علم له لقاء إنسان فحدّث عنه فحكمه هذا الحكم . =

وهذا هو الذى انتصر له مسلم ابن الحجاج فى صحيحه ، ورد على من خالفه أشدّ رد وأقواه .

وذهب ابن المدينى والبخارى وغيرهما إلى اشتراط اللقاء . وقيل إن البخارى لا يشترط ذلك فى أصل صحة الحديث ، وإنما التزمه فى الجامع الصحيح فقط .

وهناك أقوال أخرى فى هذا غير جيدة ، فبعضهم حكم بعدم الاتصال مطلقًا ، وبعضهم حكم بأن « عن » للاتصال و « أن » لغير الاتصال .

وبعضهم شرط طول صحبة الراوى لشيخه . وبعضهم شرط أن يكون معروفًا بالرواية عن شيخه . وهذه أقوال لا دليل عليها ، ولا تثبت تحت التمحيص(١) .

وقال فى موضع آخر : والصحيح الذى رجَّحه علماء الحديث أن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يصرّح فيه بالسماع لا يقبل ، بل يكون منقطعًا ، وما صرّح فيه بالسماع يقبل ، وهذا كله إذا كان الراوى ثقة فى روايته كما هو معروف بداهة . . .

= قال ابن الصلاح : ومن الحجة فى ذلك وفى سائر الباب أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلسًا ، والظاهر السلامة من وصمة التدليس ، والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس . (علوم الحديث ص٥٩) .

قال الخطيب : أهل العلم مجمعون على أن قول المحدث غير المدلس : فلان عن فلان ، صحيح معمول به إذا كان لقيه وسمع منه . (الكفاية ص٣٦١) .

وكذلك قال ابن عبد البر فى مقدمة التمهيد : أجمعوا - أى أهل الحديث - على قبول الإسناد المعنعن ، لا خلاف بينهم فى ذلك ، إذا جمع شروطًا ثلاثة : العدالة ، واللقاء مجالسة ومشاهدة ، والبراءة من التدليس . قال : وهو قول مالك وعامة أهل العلم . (التمهيد ١/١٢ - ١٤) .

(١) ألفية السيوطى ٢٩ .

وقال : وقد وقع فى الصحيحين أحاديث كثيرة من رواية بعض المدلسين الثقات ، ولم يصرّحوا فيها بالسماع ، كقتادة وسفيان الثورى وسفيان بن عيينة وعبد الرزاق ، وهو محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى غير التى ذكرها صاحب الصحيح[(١)] .

- حد المتواتر :

قال الشيخ أحمد شاكر : والصحيح أنه لا حد لذلك (أى من ناحية اشتراط عدد معين) وأن العبرة بما يقع فى نفس السامع من صدق الخبر وعدم احتمال تواطؤ هؤلاء الناقلين على الكذب ، من ظروفهم وأحوالهم وكيفية نقلهم الخبر .

وقد يطمئن السامع لرواية خمسة ، ويقع فى نفسه استحالة تواطئهم على الكذب .

وقد لا يطمئن لرواية عشرة لملابسات أخرى[(٢)(٣)] .

---

(١) ألفية السيوطى ٣١، ٣٢.

(٢) ألفية السيوطى ٣٩، ٤٠ .

(٣) الحديث المتواتر : هو المفيد للعلم اليقينى (الضرورى) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « . . . ولهذا كان علماء الحديث الجهابذة المتبحّرون فى معرفته قد يحصل لهم اليقين التام بأخبار ، وإن كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها ، فضلًا عن العلم بصدقها . ومبنى هذا على أن الخبر المفيد للعلم يفيده : من كثرة المخبرين تارة ، ومن صفات المخبرين أخرى ، ومن نفس الإخبار به أخرى ، ومن نفس إدراك المخبر له أخرى ، ومن الأمر المخبر به أخرى . فربّ عدد قليل أفاد خبرهم العلم لما هم عليه من الديانة والحفظ الذى يؤمن معه كذبهم أو خطؤهم ، وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد العلم .

هذا هو الحق الذى لا ريب ، وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين ، وطوائف من المتكلمين » (مجموع الفتاوى ٢٠/٢٥٨ . وقال أيضًا : « والصحيح الذى عليه الجمهور : أن التواتر ليس له عدد محصور . . . » (السابق ١٨/ ٥٠).

الرد على من قال أن الترمذى سمَّى النسخ علة :

قال الشيخ : ونقل ابن الصلاح وتبعه النووى ثم المؤلف (السيوطى) أن الترمذى سمَّى النسخ علة من علل الحديث .

ونقل المؤلف فى « التدريب » عن العراقى أنه قال : « فإن أراد - يعنى الترمذى - أنه علة فى العمل بالحديث فصحيح ، أو فى صحته فلا ؛ لأن فى الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة » .

- والذى أجزم به أن الترمذى إن كان سمّى النسخ علة - فإنى لم أقف على ذلك فى كتابه ولعلى أجده فيما بعد - فإنما يريد به أنه علة فى العمل بالحديث فقط .

ولا يمكن أن يريد أنه علة فى صحته ؛ لأنه قال فى سننه : « إنما كان الماء من الماء فى أول الإسلام ثم نسخ بعد ذلك »[1] .

فلو كان النسخ عنده علة فى صحة الحديث لصرَّح بذلك[2][3] .

الحديث المضطرب :

قال الشيخ : إذا جاء الحديث على أوجه مختلفة ، فى المتن أو فى السند ، من راو واحد ، أو من أكثر ، فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بشىء من وجوه الترجيح - كحفظ راويها ، أو ضبطه ، أو كثرة صحبته لمن روى عنه - كانت الراجحة صحيحة ، والمرجوحة شاذة أو منكرة .

---

(١) سنن الترمذى ١/ ٢٣ - ٢٤.

(٢) ألفية السيوطى ٥٤، الباعث الحثيث ٦٠ .

(٣) ما جزم به الشيخ ، قاله السيوطى فى الألفية.

والنسخ قد أدرجه فى العلل ، الترمذى ، وخصَّه بالعمل.

وإن تساوت الروايات وامتنع الترجيح ، كان الحديث مضطربًا ، واضطرابه موجب لضعفه ، إلا فى حالة واحدة ، وهى أن يقع الاختلاف فى اسم راو أو اسم أبيه أو نسبته مثلًا ، ويكون الراوى ثقة ، فإنه يحكم للحديث بالصحة ، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر ، مع تسميته مضطربًا ، وفى الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة ، وكذا جزم الزركشى بذلك فى مختصره ، فقال : « وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب فى قسم الصحيح والحسن » نقل ذلك السيوطى فى التدريب »[1] .

الحديث المدرج :[2]

قال الشيخ : وهذا القسم (المدرج) ذكره ابن الصلاح فى نوع « الموضوع » وجعله شبه وضع من غير تعمد ، وتبعه على ذلك النووى والسيوطى. وذكره فى المدرج أولى ، وهو به أشبه ، كما صنع الحافظ ابن حجر.

- فى حكم الإدراج : أما الإدراج لتفسير شىء من معنى الحديث ، ففيه بعض التسامح ، والأولى أن ينص الراوى على بيانه .

وأما ما وقع من الراوى خطأ من غير عمد ، فلا حرج على المخطئ ، إلا إن كثر خطؤه ، فيكون جرحًا فى ضبطه وإتقانه .

- وأما ما كان من الراوى عن عمد ، فإنه حرام كله ، على اختلاف أنواعه ، باتفاق أهل الحديث والفقه والأصول وغيرهم ، لما يتضمنه من التلبيس والتدليس ، ومن عزو القول إلى غير قائله .

---

(١) الباعث الحثيث ٦٠ .

(٢) المدرج لغة : اسم مفعول من : أدرج الشىء فى الشىء : أدخله فيه .

قال السمعانى : « من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة ، وممن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين »[(١)] .

حكم من وضع حديثًا على رسول اللَّه ﷺ :

قال الشيخ : وقد جزم الشيخ محمد أبو الجوينى - والد إمام الحرمين - بتكفير من وضع حديثًا على رسول اللَّه ﷺ قاصدًا إلى ذلك عالمًا بافترائه[(٢)] .

- وهو الحق[(٣)] .

حكم العمل بالحديث الضعيف :

علّق الشيخ على بعض من جوَّز رواية الحديث الضعيف من غير بيان ضعفه إذا تحققت فيه شروط ، منها :

١- أن يكون فى فضائل الأعمال أو القصص والمواعظ .

٢- أن يكون ضعفه غير شديد ، ليس فيه كذاب أو متهم بالكذب أو فاحش الخطأ .

٣- أن يندرج تحت أصل معمول به .

٤- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته .

فقال الشيخ أحمد شاكر : والذى أراه أن بيان الضعف فى الحديث الضعيف واجب فى كل حال ؛ لأن ترك البيان يوهم المطّلع عليه أنه

---

(١) الباعث الحثيث ٦٤ .

(٢) وكذلك قال الإمام الذهبى : « . . . ولا ريب أن الكذب على اللَّه وعلى رسوله فى تحليل حرام وتحريم حلال كفر محض ، وإنما الشأن فى الكذب عليه فيما سوى ذلك . . . » (الكبائر ص ٧٠) .

(٣) ألفية السيوطى ٧١ ، الباعث الحثيث ٦٥ .

حديث صحيح ، خصوصًا إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم فى ذلك ، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها ، فى عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حجة لأحد إلا بما صحَّ عن رسول اللَّه ﷺ من حديث صحيح أو حسن .

وأما ما قاله أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدى وعبد اللَّه بن المبارك : « إذا روينا فى الحلال والحرام شدّدنا ، وإذا روينا فى الفضائل ونحوها تساهلنا » .

فإنما يريدون به - فيما أرجح واللَّه أعلم - أن التساهل إنما هو فى الأخذ بالحديث الحسن الذى لم يصل إلى درجة الصحة ، فإن الاصطلاح فى التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن فى عصرهم مستقرًا واضحًا ، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو بالضعف فقط[1] .

الاحتياط فى الحكم على الحديث :

يقول الشيخ : من وجد حديثًا بإسناد ضعيف فالأحوط أن يقول : « إنه ضعيف بهذا الإسناد » ولا يحكم بضعف المتن - مطلقًا من غير تقييد - بمجرد ضعف ذلك الإسناد ، فقد يكون الحديث واردًا بإسناد آخر صحيح ، إلا أن يجد الحكم بضعف المتن منقولاً عن إمام من الحفاظ المطّلعين على الطرق .

وإن نشط الباحث للبحث عن طرق الحديث ، وترجح عنده أن هذا المتن لم يرد من طريق أخرى صحيحة وغلب على ظنه ذلك ، فإنى لا أرى بأسًا بأن يحكم بضعف الحديث مطلقًا .

---

(١) الباعث الحثيث ٧٦، ألفية السيوطى ٧٣، ٧٤.

وإنما ذهب المصنّف هنا إلى المنع تقليدًا لهم فى منع الاجتهاد[١] . . .

بم تثبت عدالة الراوى ؟

قال الشيخ : تثبت عدالة الراوى بأن ينص عليها واحد من العلماء المعروفين بالبحث فى أحوال الرواة ؛ هذا هو الراجح ، وذهب ابن الصلاح إلى اشتراط تزكية اثنين من العلماء[٢].

وهذا فى غير من استفاضت عدالتهم ، واشتهروا بالتوثيق والاحتجاج بهم بين أهل العلم ، وشاع الثناء عليهم ، مثل : مالك ، والشافعى ، وشعبة ، والثورى ، وابن عيينة ، وابن المبارك ، والأوزاعى ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وابن المدينى ، ومن جرى مجراهم فى نباهة الذكر واستقامة الأمر ، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء ، إنما يسأل عن عدالة من خفى أمره[٣] .

تعارض الجرح والتعديل :

نقل الشيخ أراء علماء الجرح والتعديل المختلفة ، ثم نقل كلام الحافظ ابن حجر ، فقال : واختار شيخ الإسلام - يعنى ابن حجر - تفصيلًا حسنًا : « فإن كان من جُرح مجملًا قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن ، لم يقبل الجرح فيه من أحد ، كائنًا من كان إلا مفسرًا ؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة ، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلى ، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا

---

(١) الباعث الحثيث ٧٥، ألفية السيوطى ٧٤.

(٢) اشتراط اثنين لتزكية الراوى ، حكاه أبو بكر بن الباقلانى عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم ؛ لأن التزكية صفة فتحتاج فى ثبوتها إلى عدلين كالرشد والكفاءة وغيرهما ، وقياسًا على الشاهد بالنسبة لما هو المرجح فيها عند الشافعية والمالكية ، بل هو قول محمد بن الحسن واختاره الطحاوى . (فتح المغيث ٢/٨) .

(٣) ألفية السيوطى ٧٥، الباعث الحثيث ٧٧.

من اعتبروا حاله فى دينه ثم فى حديثه ، ونقدوه كما ينبغى ، وهم أيقظ الناس ، فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح ، وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر ، إذ صدر من عارف ؛ لأنه إذا لم يُعدل فهو فى حيز المجهول ، وإعمال قول المجرّح فيه أولى من إهماله .

وقال الذهبى - وهو من أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال - : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة[(١)] .

ولهذا كان مذهب النسائى أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه » .

والتفصيل الذى اختاره ابن حجر هو الذى يطمئن إليه الباحث فى التعليل والجرح والتعديل ، بعد استقرار علوم الحديث وتدوينها .

وقال الشيخ أحمد شاكر : إذا اجتمع فى الراوى جرح مبيّن السبب وتعديل : فالجرح مقدّم وإن كثر عدد المعدّلين ، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلّع عليها المعدّل ، ولأنه مصدّق للمعدّل فيما أخبر به عن ظاهر حاله ، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفى عنه .

---

(١) كان نهجه (الذهبى) رحمه اللّه قائمًا على ذلك ، فكثيرًا ما يذكر هو عن نفسه هذه الكلمة فى صدر تقرير القواعد والأصول .

قال فى « السير » : « قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم . . . » . (سير الأعلام ٦/ ٣٦٠) وقال فى الموقظة « . . . ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام : عُرف ذلك الإمام الجهبذ ، واصطلاحه . . . » (الموقظة ص ٨٢) .

وهذا الوصف للإمام الذهبى وصفه به الحافظ ابن حجر فى (نزهة النظر) .

وهذا الوصف أخذه عن الحافظ ابن حجر : السخاوى فى « فتح المغيث » (ص ٤٨٢) ، و« الإعلان بالتوبيخ » (ص ١٦٧) ، والسيوطى فى « المصابيح فى صلاة التراويح ص ٢٠) واللكنوى فى « الرفع والتكميل » (ص٢٨٤) ، والتهانوى فى « قواعد فى علوم الحديث » (ص ٧٣) (النكت على نزهة النظر لعلى حسن بن عبد الحميد الحلبى) ص ١٩٠ .

وقيّد الفقهاء ذلك بما إذا لم يقل المعدّل عرفت السبب الذى ذكره الجارح ، ولكنه تاب وحسنت حاله ، أو إذا ذكر الجارح سببًا معينًا للجرح ، فنفاه المعدّل بما يدل يقينًا على بطلان السبب . قاله فى التدريب[١] .

رواية الثقة عن مجهول :

قال الشيخ : رواية الثقة عن شخص لم يعرف حاله لا يكون توثيقًا له ، ولو كان الراوى معروفًا بأنه لا يروى إلا عن ثقة ، كمالك وشعبة ويحيى القطان .

وإذا روى الثقة عن مبهم لم يذكر اسمه ، بل قال : « حدثنى الثقة » أو : « حدثنى من لا أتهم » فإنه أولى بعدم القبول ، إذ لا حجة فى المجهول ، وكذلك ما إذا قال الثقة « كل شيخ أروى عنه فهو ثقة » ثم روى عن مبهم لم يذكر اسمه .

وذهب بعضهم إلى قبول ذلك فى حق من قلّد هذا الشيخ ، كأتباع مالك إذا روى عن شخص مبهم وسَمَه بأنه ثقة ، وكأتباع الشافعى كذلك .

- والصحيح أن الرواية عن المبهم غير مقبولة مطلقًا ، كما هو واضح[٢] .

وكذلك قال فى « الباعث الحثيث » : . . . . أما إذا قال « حدثنى الثقة » فقط ، فإنه من باب الراوى المبهم[٣] .

رواية مجهول العين :

قال الشيخ : اختلفوا فى مجهول العين : هل تقبل روايته ؟

وهو الذى لم يرو عنه إلا شخص واحد ، لأن أقل ما يرفع الجهالة رواية

---

(١) ألفية السيوطى ٧٦، ٧٧، الباعث الحثيث ٧٩، ٨٠.

(٢) ألفية السيوطى ٧٧، ٧٨.

(٣) الباعث الحثيث ٨٠.

اثنين مشهورين عن الرواى ثم ذكر أراء العلماء بين القبول وعدم القبول .

ثم قال : واختلفوا أيضًا فى رواية مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه : فقبلها بعضهم مطلقًا ، وقبلها بعضهم إذا روى عنه من لا يروى إلا عن ثقة.

- والصحيح عدم قبولها ، وهو قول الجمهور(١) .

رواية المستور :

قال الشيخ : وأما المستور ، وهو العدل فى ظاهر حاله ، ولكنه مجهول العدالة باطنًا فالأصح قبول روايته ؛ لأن الإخبار مبنى على حسن الظن بالراوى(٢)(٣) .

رواية أهل البدع :

عرض الشيخ أحمد شاكر لكلام أهل العلم حولّ رواية المبتدع الذى يكفر ببدعته ، ثم نقل كلام الحافظ ابن حجر بنصه : « التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته ، لأن كل طائفة تدعى أن مخالفتها مبتدعة ، وقد تبالغ :

---

(١) ألفية السيوطى ٧٩.

(٢) المصدر السابق .

(٣) قال إمام الحرمين : المستور من لم يظهر منه نقيض العدالة ولم يتفق البحث فى الباطن عن عدالته . قال : وقد تردد المحدّثون فى قبول روايته والذى صار إليه المعتبرون من الأصوليين أنها لا تقبل ، قال : وهو المقطوع به عندنا . (البرهان ١/ ٦١٤) .

- وصحح النووى فى شرح المهذب : القبول . (٩/ ٣٤) .

قال الحافظ ابن حجر : والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها ، بل يقال هى موقوفة إلى استبانة حاله ، كما جزم به إمام الحرمين .

(فتح المغيث ٢/ ٥٤).

فتكفّر ، فلو أُخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف . والمعتمد أن الذى ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه ، وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه ، مع ورعه وتقواه ، فلا مانع من قبوله » .

ثم علَّق الشيخ فقال : وهذا الذى قاله الحافظ هو الحق الجدير بالاعتبار ، ويؤيده النظر الصحيح .

- وأما من كانت بدعته لا توجب الكفر فإن بعضهم لم يقبل روايته مطلقًا ، وهو غلو من غير دليل ، وبعضهم قبل روايته إن لم يكن ممن يستحل الكذب فى نصرة مذهبه ، وروى هذا القول عن الشافعى ، فإنه قال : « أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية ، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم » . وقال أيضًا : « ما رأيت فى أهل الأهواء قومًا أشهد بالزور من الرافضة » .

وهذا القيد - أعنى عدم استحلال الكذب - لا أرى داعيًا له ، لأنه قيد معروف بالضرورة فى كل راو ، فإنا لا نقبل رواية الراوى الذى يعرف عنه الكذب مرة واحدة ، فأولى أن نرد رواية من يستحل الكذب أو شهادة الزور .

وقال بعضهم تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته ، ولا تقبل إن كان داعية ، ورجح النووى هذا القول فقال : « هو الأظهر الأعدل ، وقول الكثير أو الأكثر » .

وقيّد الحافظ أبو إسحاق الجوزجانى - شيخ أبى داود والنسائى - هذا القول بقبول روايته إذا لم يرو ما يقوى بدعته.

ثم قال الشيخ أحمد شاكر : وهذه الأقوال كلها نظرية ، والعبرة فى الرواية بصدق الراوى وأمانته والثقة بدينه وخلقه ، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيرًا من أهل البدع موضعًا للثقة والاطمئنان ، وإن رووا ما يوافق رأيهم ، ويرى كثيرًا منهم لا يوثق بأى شىء يرويه .

ولذلك قال الحافظ الذهبى فى الميزان فى ترجمة أبان بن تغلب الكوفى : « شيعى جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقه ، وعليه بدعته »(١) .

ونقل توثيقه عن أحمد وغيره ، ثم قال : « فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع ، وحد الثقة العدالة والإتقان ، فكيف يكون عدلًا من هو صاحب بدعة ؟!

وجوابه : أن البدعة على ضربين : فبدعة صغرى كغلو التشيع ، أو التشيع بلا غلو ولا تحرق(٢) ، فهذا كثر فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رُدّ حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة .

ثم بدعة كبرى ، كالرفض الكامل والغلو فيه ، والحط على أبى بكر وعمر رضى اللَّه عنهما ، والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة .

- وأيضًا فما استحضر الآن فى هذا الضرب رجلًا صادقًا ولا مأمونًا ، بل الكذب شعارهم ، والتقيّة والنفاق دثارهم ، فكيف يُقبل نقل من هذا حاله ؟ حاشا وكلا . فالشيعى الغالى فى زمان السلف وعرفهم : هو من

---

(١) ميزان الاعتدال : ج١ ص٤ .

(٢) بمعنى تقديم على رضى اللَّه عنه على عثمان رضى اللَّه عنه ، وليس التشيع المعروف عند الروافض .

تكلم فى عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليًّا رضى اللَّه عنهم ، وتعرض لسبّهم ، والغالى فى زماننا وعُرْفنا : هو الذى يكفّر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضًا ، فهذا ضال مفتر ».

والذى قاله الذهبى مع ضميمة ما قاله ابن حجر فيما مضى : هو التحقيق الدقيق المنطبق على أصول الرواية . واللَّه أعلم(١) .

- **رواية الفاسق :**

قال الشيخ أحمد شاكر : الراوى المجروح بالفسق ، إذا تاب عن فسقه وعرفت عدالته بعد التوبة تقبل روايته بعدها ، وهذا على إطلاقه فى كل المعاصى ما عدا الكذب فى رواية الحديث ، فإن أحمد بن حنبل وأبا بكر الحميدى وأبا بكر الصيرفى قالوا : لا تقبل رواية من كذب فى أحاديث رسول اللَّه ﷺ وإن تاب عن الكذب بعد ذلك(٢) .

ثم نقل كلام النووى : « المختار القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته ، كالكافر إذا أسلم » .

ورجَّح ما قاله أحمد بن حنبل ومن معه - فيمن كذب على رسول اللَّه ﷺ - أن ترد مروياته ولا تقبل وذلك لعظم مفسدته ، فإنه يصير شرعًا مستمرًا إلى يوم القيامة ، بخلاف الكذب على غيره والشهادة ، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة .

---

(١) ألفية السيوطى ٨٠، ٨١، الباعث الحثيث ٨٣، ٨٤.

(٢) رد رواية من كذب على رسول اللَّه ﷺ ، نقله كل من الخطيب فى الكفاية والحازمى فى شروط الستة عن جماعة ، والذهبى عن رواية ابن معين وغيره ، واعتمدوه وكذا للإمام أبى بكر الصيرفى . . . (فتح المغيث ٢/ ٧٢) .

فلا يقاس الكذب فى الرواية على الكذب فى الشهادة أو فى غيرها ، ولا على أنواع المعاصى الأخرى[(١)] .

- حكم رواية الحديث الذى حدّث به ثقة ونفاه من حدَّث عنه :

إذا روى ثقة عن ثقة آخر حديثًا فنفاه المروى عنه وجزم بأنه لم يحدّث بهذا الحديث ، بأن قال : « ما رويته » أو : « كذب علىَّ » أو نحو ذلك ، وجب رده فى الأصح الذى رجحه الناظم (السيوطى) ، ولكن لا يقدح ذلك فى باقى روايات الراوى عنه ولا يثبت جرحه .

- واعترض الشيخ أحمد شاكر على هذا ، فقال : وهذا الذى رجّحه المؤلف لا أراه راجحًا ، بل الراجح قبول الحديث مطلقًا ؛ إذ إن الراوى عن الشيخ ثقة ضابط لروايته فهو مثبت ، والشيخ وإن كان ثقة إلا أنه ينفى هذه الرواية ، والمثبت مقدم على النافى ، وكل إنسان عرضة للنسيان والسهو ، وقد يثق الإنسان بذاكرته ويطمئن إلى أنه فعل الشىء جازمًا بذلك ، أو إلى أنه لم يفعله مؤكدًا لجزمه : - هو فى الحالين ساهٍ ناسٍ .

- وإلى هذا القول ذهب كثير من العلماء ، واختاره السمعانى ، وعزاه الشاشى للشافعى ، وحكى الإجماع عليه . كما نقل ذلك المؤلف فى التدريب ، ثم قال : « ومن شواهد القبول ما رواه الشافعى عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبى معبد عن ابن عباس قال : كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير .

قال عمرو بن دينار : ثم ذكرته لأبى معبد ، بعد فقال : لم أحدثك ، قال عمرو : قد حدثتنيه ! قال الشافعى : كأنه نسيه بعد ما حدثه إياه . والحديث اخرجه البخارى من حديث ابن عيينة » .

---

(١) ألفية السيوطى ٨١، ٨٢، الباعث الحثيث ٨٥.

وأما إذا لم ينف الشيخ الحديث الذى حدث عنه الثقة به ، بل نسيه فقط ، بأن قال: « لا أعرفه » أو : « لا أذكره » أو نحو ذلك : فإنه أولى بالقبول ، ولا يرد بذلك ، وجاز العمل به على الصحيح ، وهو قول الجمهور من أهل الحديث والفقه والكلام ، خلافًا لبعض الحنفية .

ومثال ذلك : ما رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة « أن النبى ﷺ قضى باليمين مع الشاهد » زاد أبو داود فى رواية : أن عبد العزيز الدراوردى قال : فذكرت ذلك لسهيل ، فقال : حدثنى ربيعة - وهو عندى ثقة - أنى حدثته إياه ولا أحفظه ، قال عبد العزيز : وقد كان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه ، فكان سهيل يحدّثه عن ربيعة عن أبيه .

ورواه أبو داود أيضًا من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة ، قال سليمان : فلقيت سهيلًا فسألته عن هذا الحديث ؟

فقال : ما أعرفه ، فقلت له : إن ربيعة أخبرنى به عنك ، قال : فإن كان ربيعة أخبرك عنى فحدّث به عن ربيعة عنى : نقله فى التدريب .

قال ابن الصلاح فى علوم الحديث : « وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعدما حدثوا بها عمن سمعها منهم ، فكان أحدهم يقول : حدثنى فلان عنّى عن فلان بكذا وكذا ، وجمع الحافظ الخطيب ذلك فى كتاب : أخبار من حدَّث ونسى »(١)(٢) .

عدالة الرواة بعد القرون الأولى :

قال الشيخ أحمد شاكر : ... وأما المتأخرون - بعد سنة ثلاثمائة

---

(١) علوم الحديث ص ١٣٠ .

(٢) ألفية السيوطى ٨٢، ٨٣.

تقريبًا - فيكفى أن يكون الراوى مسلمًا بالغًا عاقلًا غير متظاهر بفسق أو بما يخل بمروءته وأن يكون سماعه ثابتًا بخط ثقة غير متهم ، وبرواية من أصل صحيح موافق لأصل شيخه.

لأن المقصود بقاء سلسلة الإسناد ، وإلا فإن الروايات استقرت فى الكتب المعروفة ، وصارت الرواية فى الحقيقة رواية للكتب فقط[(١)] .

السن التى يبدأ فيها السماع :

اختلفوا فى السن التى يصلح فيها الصبى للرواية : فنقل القاضى عياض أن أهل الحديث حدّدوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين .

قال ابن الصلاح : « وعلى هذا استقر العمل بين أهل الحديث ».

واحتجوا بما رواه البخارى عن محمود بن الربيع قال : « عقلت من النبى ﷺ مجة مجّها فى وجهى من دلو وأنا ابن خمس سنين » .

قال النووى وابن الصلاح : « والصواب اعتبار التمييز ، فإن فَهِمَ الخطاب وردَّ الجواب كان مميزًا صحيح السماع ، وإن لم يبلغ خمسًا وإلا فلا » .

ثم قال الشيخ أحمد شاكر : « وهذا ظاهر . ولا حجة فيما احتجوا به من رواية محمود بن الربيع ، لأن الناس تختلف فى قوة الذاكرة ، ولعل غير محمود بن الربيع لا يذكر ما حصل له وهو ابن عشر سنين ، وأيضًا فإن ذكره مجّة وهو ابن خمس لا يدل على أنه يذكر كل ما رأى أو سمع.

والحق أن العبرة فى هذا بأن يميز الصبى ما يراه ويسمعه ، وأن يفهم الخطاب ويرد الجواب ، وعلى هذا يحمل ما روى عن موسى بن هارون

---

(١) ألفية السيوطى ٨٥.

الحمّال ، فإنه سُئل : « متى يسمع الصبى الحديث » ؟ فقال : « إذا فرّق بين البقرة والحمار » .

وكذلك ما روى عن أحمد بن حنبل ، فإنه سئل عن ذلك. فقال : « إذا عقل وضبط » فذكر له عن رجل أنه قال : « لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة » فأنكر قوله ، وقال : « بئس القول ! فكيف يصنع بسفيان ووكيع ونحوهما ! »

- هذا فى السماع والرواية .

وأما كتابة الحديث وضبطه فإنه لا اختصاص لهما بزمن معين ، بل العبرة فيهما باستعداده وتأهله لذلك[١] .

- اختصار الحديث :

قال الشيخ : « اختصار الحديث بحذف بعضه جائز ، بشرط أن لا يخل بباقى المعنى ، ومنع ذلك بعض العلماء. والراجح الجواز ، وعليه عمل الأئمة .

والمفهوم أن هذا إذا كان الخبر واردًا بروايات أخرى تامًّا ، وأما إذا لم يرد تامًّا من طريق أخرى فلا يجوز ، لأنه كتمان لما وجب إبلاغه .

وإذا كان الراوى موضعًا للتهمة فى روايته فينبغى له أن يحذر اختصار الحديث بعد أن يرويه تامًّا ، لئلا يتهم بأنه زاد فى الأول ما لم يسمع أو أخطأ بنسيان ما سمع ، وكذلك إذا رواه مختصرًا وخشى التهمة ، فينبغى له أن لا يرويه تامًّا بعد ذلك[٢] .

(١) ألفية السيوطى ٨٧، الباعث الحثيث ٩١ .
(٢) ألفية السيوطى ١٢٠، الباعث الحثيث ١٢١ .

- تقطيع الحديث :

قال الشيخ : « وبناء على الخلاف فى جواز الاختصار ، اختلفوا أيضًا فى جواز تقطيع الحديث فى الأبواب ، والذى عليه عمل الأئمة هو الجواز ، كما فعل مالك والبخارى وأبو داود والنسائى والترمذى ، وغيرهم فى مصنفاتهم ، يأتون بجزء من الحديث فى باب ، ثم بجزء آخر منه فى باب غيره ، وهكذا[(١)] .

متى يمسك المحدث عن الرواية ؟

قال الشيخ : « ينبغى للمحدث أن يمسك عن الرواية والتحديث إذا دخل فى السن وخشى التخليط ، أو مرض أو عمى أو خرف ، أو نحو ذلك مما يؤثر على الثقة برواياته ، لئلا يأخذ عنه الناس ما لم يطمئن إلى صحته ، وقد يكون ذلك جرحًا فيه ، بل لعله يؤثّر على رواياته قبل أن يحدث له ما حدث ، عند من لم يعرف تاريخ ضعفه .

وحدَّد بعضهم السن التى يمتنع فيها عن التحديث بالثمانين .

والصحيح : أنه لا تحديد ، وأنه يختلف باختلاف الناس »[(٢)] .

مراتب الجرح والتعديل :

ذكر الشيخ مراتب الجرح والتعديل الاثنتي عشرة التى أوردها الحافظ ابن حجر فى خطبة « تقريب التهذيب » .

ثم قال الشيخ - معلِّقًا عليها - : « والدرجات من بعد الصحابة : فما

---

(١) ألفية السيوطى ١٢٠ .

(٢) ألفية السيوطى ١٢٨ .

كان من الثانية والثالثة ، فحديثه صحيح من الدرجة الأولى ، وغالبه فى الصحيحين[١] .

وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية[٢] ، وهو الذى يحسنه الترمذي ، ويسكت عليه أبو داود .

وما بعدها فمن المردود ، إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة[٣] والسادسة[٤] فيتقوى بذلك ويصير حسنًا لغيره .

- وما كان من السابعة إلى آخرها ، فضعيف على اختلاف درجات الضعف ، من المنكر إلى الموضوع[٥][٦] .

حول رواية الحديث بالوجادة :

قال الشيخ : الوجادة : هو أن يجد الشخص أحاديث بخط راويها - سواء لقيه أو سمع منه ، أم لم يلقه ولم يسمع منه - أو أن يجد أحاديث فى

---

(١) الثانية من أكد مدحه : كأوثق الناس ، أو بتكرار الصفة لفظًا : كثقة ثقة أو تكرارها معنى : كثقة حافظ : والثالثة : من أفرد بصفة : كثقة ، أو متقن.

(٢) الرابعة من وصف : بصدوق ، أو لا بأس به .

(٣) الخامسة : كصدوق سيئ الحفظ أو صدوق يهم .

(٤) السادسة : مقبول حيث يتابع ، وإلا فليّن الحديث.

(٥) السابعة : المستور أو مجهول الحال ، وهو من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثّق .

الثامنة : ضعيف وهو من لم يوجد فيه توثيق معتبر ، وجاء فيه تضعيف وإن لم يفسّر .

التاسعة : مجهول : من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق.

العاشرة : متروك أو واهى الحديث أو ساقط.

الحادية عشرة : من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة : كذّاب أو وضّاع.

(٦) الباعث الحثيث ٨٩.

كتب لمؤلفين معروفين : ففى هذه الأنواع كلها لا يجوز له أن يرويها عن أصحابها ، بل يقول : « وجدت بخط فلان » إذا عرف الخط ووثق منه ، أو يقول : « قال فلان » أو نحو ذلك .

وفى مسند أحمد أحاديث كثيرة نقلها عنه ابنه عبد اللّٰه ، يقول فيها : « وجدت بخط أبى فى كتابه » ثم يسوق الحديث ، ولم يستجز أن يرويها عن أبيه ، وهو راوية كتبه وابنه وتلميذه ، وخط أبيه معروف له ، وكتبه محفوظة عنده فى خزائنه .

- وقد تساهل بعض الرواة ، فروى ما وجد بخط من يعاصره ، أو بخط شيخه ، بقوله : « عن فلان » قال ابن الصلاح : « وذلك تدليس قبيح ، إذا كان بحيث يوهم سماعه منه »[1] .

- وقد جازف بعضهم فنقل بمثل هذه الوجادة بقوله : « حدثنا فلان » أو أخبرنا فلان » ، وأنكر ذلك العلماء ، ولم يجزه أحد يعتمد عليه .

بل هو من الكذب الصريح ، والراوى به يسقط عندنا عن درجة المقبولين ، وترد روايته . . . ثم قال الشيخ : وبعد ، فإن الوجادة ليست نوعًا من أنواع الرواية كما ترى ، وإنما ذكرها العلماء فى هذا الباب - إلحاقًا به - لبيان حكمها ، وما يتخذه الناقل فى سبيلها .

وأما العمل بها : فقد اختلف فيه قديمًا . . .

وجزم ابن الصلاح بأن القول بوجوب العمل بالوجادة « هو الذى لا يتجه غيره فى الأعصار المتأخرة ، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية ، لانسد باب العمل بالمنقول ، لتعذر شرط الرواية فيها »[2] .

---

(١) علوم الحديث ص ١٦٨ .

(٢) علوم الحديث : ص ١٦٩ .

ثم قال الشيخ أحمد شاكر : والوجادة الجيدة التى يطمئن إليها قلب الناظر ، لا تقل فى الثقة عن الإجازة بأنواعها ، لأن الإجازة - على حقيقتها - إنما هى وجادة معها إذن من الشيخ بالرواية .

ولن تجد فى هذه الأزمان من يروى شيئًا من الكتب بالسماع ، إنما هى إجازات كلها ، إلا فيما ندر .

والكتب الأصول الأمهات فى السنّة وغيرها ، تواترت روايتها إلى مؤلفيها بالوجادة ومختلف الأصول العتيقة الخطية الموثوق بها .

ولا يتشكك فى هذا إلا غافل عن دقة المعنى فى الرواية والوجادة ، أو متعنت لا تقنعه حجة .

ثم إن السيوطى فى ألفية المصطلح أشار إلى اعتراض بعض العلماء على مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح ، فقد انتقدوا عليه بعض أحاديث مروية بالوجادة ، والوجادة - كما تقدم حكمها - منقطعة ، لأنها ليست من الرواية.

والذى ذكره هو فى التدريب ، ورأيناه فى صحيح مسلم ، ثلاثة أحاديث ، هى : حديث عائشة : « تزوجنى رسول اللَّه ﷺ لسِتٍّ سنين » ، وحديثها أيضًا : « قالت : قال لى رسول اللَّه ﷺ : إنى لأعلم إذا كنت عنى راضية » ، وحديثها أيضًا : « إن كان رسول اللَّه ﷺ ليتفقد يقول : أين أنا اليوم ؟ أين أنا غدًا ؟

وكلها بهذا الإسناد : « حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ، قال : وجدت فى كتابى : عن هشام عن أبيه عن عائشة ».

وقد أجاب فى الألفية عن هذا النقد - تبعًا للرشيد العطار - بأن مسلمًا روى الأحاديث الثلاثة من طرق أخرى موصولة إلى هشام وإلى أبى أسامة .

وهذا الجواب صحيح فى ذاته ، لأن مسلمًا رواها كذلك .

وأجاب فى التدريب بجواب آخر ، وهو : « أن الوجادة المنقطعة : أن يجد فى كتاب شيخه ، لا فى كتابه عن شيخه ، فتأمل »[(١)] .

- وهذا الجواب هو الصحيح المتعين هنا ؛ لأن الراوى إذا وجد فى كتاب نفسه حديثًا عن شيخه ، كان على ثقة من أنه أخذه عنه ، وقد تخونه ذاكرته ، فينسى أنه سمعه منه ، فيحتاط - تورعًا - ويذكر أنه وجده فى كتابه ، كما فعل أبو بكر بن أبى شيبة رحمه اللّٰه[(٢)] .

رواية الحديث بالمعنى :

قال الشيخ أحمد شاكر : اتفق العلماء على أن الراوى إذا لم يكن عالمًا بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها ، ولا خبيرًا بما يحيل معانيها ، ولا بصيرًا بمقادير التفاوت بينها ، لم تجز له رواية ما سمعه بالمعنى ، بل يجب أن يحكى اللفظ الذى سمعه من غير تصرف فيه . هكذا نقل ابن الصلاح والثورى وغيرهما الاتفاق عليه .

ثم اختلفوا فى جواز الرواية بالمعنى للعارف العالم :

فمنعها أيضًا كثير من العلماء بالحديث والفقه والأصول .

وبعضهم قيّد المنع بأحاديث النبى ﷺ المرفوعة ، وأجازها فيما سواه . وهو قول مالك ، رواه عنه البيهقى فى المدخل . . .

- وذهب بعضهم إلى جواز تغيير كلمة بمرادفها فقط .

---

(١) تدريب الراوى : ص ١٤٩ .

(٢) الباعث الحثيث ١٠٨ - ١١٠ ، ألفية السيوطى ١٠٣ ، ١٠٦ .

- وذهب آخرون إلى جوازها إن أوجب الخبر اعتقادًا ، وإلى منعها إن أوجب عملًا .

- وقال بعضهم بجوازها إذا نسى اللفظ وتذكّر المعنى ؛ لأنه وجب عليه التبليغ ، وتحمل اللفظ والمعنى ، وعجز عن أداء أحدهما ، فيلزمه أداء الآخر ، ليتمكن من التصرف فيه ، دون من نسيه .

ثم قال الشيخ أحمد شاكر : والأقوال الثلاثة الأخيرة خيالية فى نظرى.

ثم تابع الشيخ نقل خلافات العلماء فى الرواية بالمعنى . فقال : وجزم القاضى أبو بكر بن العربى بأنه إنما يجوز ذلك للصحابة دون غيرهم . . .

وقال ابن الصلاح : «ومنعه بعضهم فى حديث رسول اللَّه ﷺ ، وأجازه فى غيره. والأصحّ جواز ذلك فى الجميع ، إذا كان عالمًا بما وصفناه قاطعًا بأنه أدى معنى اللفظ الذى بلغه . . .»

ثم قال الشيخ : وبعد ، فإن هذا الخلاف لا طائل تحته الآن ، فقد استقر القول فى العصور الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملًا ، وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظرًا .

قال القاضى عياض : « ينبغى سد باب الرواية بالمعنى ، لئلا يتسلط من لا يحسن ، لمن يظن أنه يحسن ، كما وقع للرواة قديمًا وحديثًا » .

وقال الشيخ : والمتتبع للأحاديث يجد أن الصحابة - أو أكثرهم - كانوا يروون بالمعنى ، ويعبرون عنه فى كثير من الأحاديث بعباراتهم ، وأن كثيرًا منهم حرص على اللفظ النبوى ، خصوصًا فيما يتعبد بلفظه ، كالتشهد ، والصلاة ، وجوامع الكلم الرائعة ، وتصرفوا فى وصف الأفعال والأحوال وما إلى ذلك.

- وكذلك نجد التابعين حرصوا على اللفظ ، وإن اختلفت ألفاظهم ، فإنما مرجع ذلك إلى قوة الحفظ وضعفه. ولكنهم أهل فصاحة وبلاغة ، وقد سمعوا ممن شهد أحوال النبى ﷺ وسمع ألفاظه .

وأما من بعدهم ، فإن التساهل عندهم فى الحرص على الألفاظ قليل . . .

وأما الآن ، فلن ترى عالمًا يجيز لأحد أن يروى الحديث بالمعنى ، إلا على وجه التحدّث فى المجالس ، وأما الاحتجاج وإيراد الأحاديث رواية فلا .

ثم إن الراوى ينبغى له أن يقول عقب رواية الحديث : « أو كما قال » أو كلمة تؤدى هذا المعنى ، احتياطًا فى الرواية ، خشية أن يكون الحديث مرويًّا بالمعنى ، وكذلك ينبغى له هذا إذا وقع فى نفسه شك فى لفظ ما يرويه ، ليبرأ من عهدته(١)(٢) .

إذا ورد الحديث عن روايين ، هل يجوز إسقاط أحدهما ؟

قال الشيخ أحمد شاكر : إذا كان الحديث واردًا عن رجلين ثقتين ، أو عن ثقة وضعيف ، فالأولى أن يذكرهما معًا ، لجواز أن يكون فيه شيء لأحدهما لم يذكره الآخر.

فإن اقتصر على أحدهما جاز ؛ لأن الظاهر اتفاق الروايتين ، والاحتمال المذكور نادر .

- وأما إذا كان الحديث بعضه عن رجل ، وبعضه عن رجل آخر ، من

---

(١) الباعث الحثيث ١١٩ - ١٢١ ، ألفية السيوطى ١١٧ ، ١١٩ .

(٢) قال النووى : « وينبغى للراوى بالمعنى أن يقول عقيبه : أو كما قال أو نحوه ، أو شبهه ، أو ما أشبه هذا من الألفاظ .

وإذا اشتبه على القارئ لفظة ، فحسن أن يقول بعد قراءتها على الشك : أو كما قال . . » (التقريب والتيسير ص ٧٤) .

غير أن تُميز رواية كل واحد منهما ، فلا يجوز حذف أحدهما ، سواء كان ثقة أم مجروحًا ، لأن بعض المروى لم يروه من أبقاه قطعًا.

ويكون الحديث كله ضعيفًا إذا كان أحدهما مجروحًا ؛ لأن كل جزء من الحديث يحتمل أن يكون من رواية المجروح .

- وأما إذا كانا ثقتين فإنه حجة ؛ لأنه انتقال من ثقة إلى ثقة .

ومن أمثلة ذلك حديث الإفك فى الصحيح من رواية الزهرى ، قال : « حدثنى عروة وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن عائشة ، قال : وكلٌّ قد حدثنى طائفة من حديثها ، ودخل حديث بعضهم فى بعض ، وأنا أوعى لحديث بعضهم من بعض » ثم ذكر الحديث(١) .

الجمع بين الأحاديث المتعارضة ظاهرًا :

قال الشيخ أحمد شاكر : إذا تعارض حديثان ظاهرًا ، فإن أمكن الجمع بينهما فلا يعدل عنه إلى غيره بحال ، ويجب العمل بهما معًا . . .

وإذا كان الحديثان المتعارضان لا يمكن الجمع بينهما ، فإن علمنا أن أحدهما ناسخ للآخر ، أخذنا بالناسخ ، وإن لم يثبت النسخ ، أخذنا بالراجح منهما .

وأوجه الترجيح كثيرة مذكورة فى كتب الأصول وغيرها . وقد ذكر الحازمى منها فى الاعتبار خمسين وجهًا ، ونقلها العراقى فى شرحه على ابن الصلاح ، وزاد عليها حتى أوصلها إلى مائة وعشرة ، ولخصها السيوطى فى التدريب ، وإذا لم يمكن ترجيح أحد الحديثين وجب التوقف فيهما .

---

(١) الباعث الحثيث ١٢٧ .

الفصل الثانى :
مصادر الشيخ أحمد شاكر فى تحقيق ونقد الحديث

تعددت مصادر الشيخ أحمد شاكر - رحمه اللَّه - فى نقد الحديث وتحقيقه ، مما يدل على موسوعية الشيخ وسعة اطلاعه ، خاصة إذا نظرنا إلى العصر الذى كان يعيش فيه الشيخ من عدم اتساع الفهرسة ، سواء المطبوع منها أو المخزون على أجهزة الحاسب الآلى - وبما أن طبيعة الشيخ هى العمل بالحديث والرجال ، فلا شك أن النصيب الأوفر من مراجع الشيخ هى كتب الحديث والرجال.

أولًا : كتب الحديث وأجزاؤه :

١- الموطأ : مالك بن أنس ، المتوفى ١٧٩هـ.

٢- الخراج : أبو زكريا يحيى بن آدم ، المتوفى ٢٠٣هـ .

٣- مسند أبى داود الطيالسى : أبو داود سليمان بن داود الطيالسى ، المتوفى ٢٠٤هـ .

٤- الأموال : أبو عبيد القاسم بن سلام ، المتوفى ٢٢٤هـ.

٥- صحيح البخارى (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه) ، لمحمد بن إسماعيل البخارى ، المتوفى ٢٥٦هـ.

٦- الأدب المفرد : محمد بن إسماعيل البخارى .

٧- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللَّه ﷺ) ، لمسلم بن الحجاج - المتوفى ٢٦١هـ.

٨- سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد القزوينى ، ابن ماجه ، المتوفى ٢٧٣هـ .

٩- سنن أبى داود : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى المتوفى ٢٧٥هـ .

١٠- سنن الترمذى : محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ، المتوفى ٢٧٩هـ.

١١- سنن النسائى (المجتبى من السنن : السنن الصغرى للنسائى) : أحمد بن شعيب بن على الخراسانى النسائى ، المتوفى ٣٠٣هـ.

١٢- المنتقى من السنن المسندة : أبو محمد عبد اللَّه بن على بن الجارود ، المتوفى ٣٠٧هـ .

١٣- الكنى والأسماء : أبو بشر محمد بن أحمد الدولابى ، المتوفى ٣١٠هـ .

١٤- المراسيل لابن أبى حاتم : أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس : ابن أبى حاتم ، المتوفى ٣٢٧هـ .

١٥- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان : محمد بن حبان ، أبو حاتم البستى المتوفى ٣٥٤هـ.

١٦- المعجم الأوسط : لأبى القاسم الطبرانى ، المتوفى ٣٦٠هـ .

١٧- سنن الدارقطنى : أبو الحسن الدارقطنى ، المتوفى ٣٨٥هـ .

١٨- المستدرك على الصحيحين : أبو عبد اللَّه الحاكم النيسابورى ، المتوفى ٤٠٥هـ.

١٩- السنن الكبرى : أحمد بن الحسين ، أبو بكر البيهقى ، المتوفى ٤٥٨هـ .

٢٠- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف : عبد العظيم بن عبد القوى ابن عبد اللَّه ، المنذرى المتوفى ٦٥٦هـ .

٢١- نصب الراية لأحاديث الهداية : جمال الدين أبو محمد عبد اللَّه ابن يوسف الزيلعى ، المتوفى ٧٦٢هـ .

٢٢- فضائل القرآن لابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، المتوفى ٧٧٤هـ .

٢٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : أبو الحسن نور الدين الهيثمى ، المتوفى ٨٠٧هـ .

٢٤- التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير : للحافظ ابن حجر العسقلانى ، المتوفى ٨٥٢هـ .

٢٥- القول المسدد فى الذب عن المسند للإمام أحمد : الحافظ ابن حجر العسقلانى ، المتوفى ٨٥٢هـ .

٢٦- الجامع الصغير وزيادته : جلال الدين السيوطى ، المتوفى ٩١١هـ .

ثانيًا : كتب التراجم والطبقات :

١- الطبقات الكبرى : أبو عبد اللّٰه محمد بن سعد ، المعروف بابن سعد ، المتوفى ٢٣٠هـ.

٢- التاريخ الكبير : محمد بن إسماعيل البخارى ، المتوفى ٢٥٦هـ .

٣- التاريخ الصغير (التاريخ الأوسط) : محمد بن إسماعيل البخارى .

٤- الضعفاء الصغير : محمد بن إسماعيل البخارى .

٥- تاريخ الثقات : أبو الحسن أحمد بن عبد اللّٰه ، العجلى ، المتوفى ٢٦١هـ .

٦- الضعفاء والمتروكون : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، النسائى ، المتوفى ٣٠٣هـ.

٧- الجرح والتعديل : أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ، ابن أبى حاتم الرازى ، المتوفى ٣٢٧هـ .

٨- الثقات : محمد بن حبان ، أبو حاتم ، المتوفى ٣٥٤هـ .

٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين : محمد بن حبان ، أبو حاتم ، المتوفى ٣٥٤هـ .

١٠- الكامل فى ضعفاء الرجال : أبو أحمد بن عدى الجرجانى ، المتوفى ٣٦٥هـ .

١١- الاستيعاب فى معرفة الأصحاب : أبو عمر يوسف بن عبد اللَّه ، ابن عبد البر ، المتوفى ٤٦٣هـ.

١٢- تاريخ بغداد : أبو بكر أحمد بن على بن ثابت ، الخطيب البغدادى ، المتوفى ٤٦٣هـ .

١٣- الأنساب : عبد الكريم بن محمد بن منصور ، السمعانى ، المتوفى ٥٦٢هـ .

١٤- أُسد الغابة فى معرفة الصحابة : أبو الحسن على بن أبى الكرم ، ابن الأثير ، المتوفى ٦٣٠هـ .

١٥- تهذيب الكمال فى أسماء الرجال : يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ، المزى ، المتوفى ٧٤٢هـ .

١٦- توضيح المشتبه فى ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم : شمس الدين أبو عبد اللَّه ، الذهبى المتوفى ٧٤٨هـ .

١٧- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال : شمس الدين أبو عبد اللَّه ، الذهبى .

١٨- تهذيب التهذيب : الحافظ ابن حجر العسقلانى ، المتوفى ٨٥٢هـ .

١٩- الإصابة فى تمييز الصحابة : الحافظ ابن حجر العسقلانى ، المتوفى ٨٥٢هـ .

٢٠- لسان الميزان : الحافظ ابن حجر العسقلانى ، المتوفى ٨٥٢هـ .

٢١- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : الحافظ ابن حجر العسقلانى .

٢٢- تقريب التهذيب : الحافظ ابن حجر العسقلانى .

ثالثًا : كتب التفسير :

١- تفسير القرآن العظيم : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، المتوفى ٧٧٤هـ.

٢- الدر المنثور فى التفسير بالمأثور : عبد الرحمن بن أبى بكر ، جلال الدين السيوطى ، المتوفى ٩١١هـ .

رابعًا : كتب شروح الحديث :

١- معالم السنن (شرح سنن أبى داود) : أبو سليمان حمد بن محمد ابن إبراهيم ، الخطابى ، المتوفى ٣٨٨هـ.

٢- فتح البارى شرح صحيح البخارى : الحافظ ابن حجر العسقلانى ٨٥٢هـ .

٣- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد : جلال الدين السيوطى ، المتوفى ٩١١هـ.

٤- جمع الوسائل فى شرح الشمائل : أبو الحسن نور الدين الهروى ، القارى ، المتوفى ١٠١٤هـ.

٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير : زين الدين محمد ، المناوى ، المتوفى ١٠٣١هـ .

٦- نيل الأوطار : محمد بن على بن محمد بن عبد اللّٰه الشوكانى ، المتوفى ١٢٥٠هـ .

٧- عون المعبود شرح سنن أبى داود : محمد أشرف بن أمير ، العظيم آبادى ، المتوفى ١٣٢٩هـ .

خامسًا : كتب العلل والسؤالات :

١- العلل الواردة فى الأحاديث النبوية : أبو الحسن على بن عمر ، الدارقطنى، المتوفى ٣٨٥هـ.

سادسًا : كتب الفقه :

١- المحلى بالآثار : أبو محمد على بن أحمد بن سعيد ، ابن حزم الأندلسى، المتوفى ٤٥٦هـ .

٢- زاد المعاد فى هدى خير العباد : محمد بن أبى بكر بن أيوب ، ابن قيم الجوزية ، المتوفى ٧٥١هـ .

٣- بلوغ المرام من أدلة الأحكام : الحافظ ابن حجر العسقلانى .

سابعًا : كتب أصول الفقه :

١- الرسالة : الشافعى أبو عبد اللَّه محمد بن إدريس ، المتوفى ٢٠٤هـ .

٢- الإحكام فى أصول الأحكام : أبو محمد على بن أحمد بن سعيد ، ابن حزم الأندلسى ، المتوفى ٤٥٦هـ .

ثامنا : كتب التاريخ :

١- تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبرى) : محمد بن جرير بن يزيد ، أبو جعفر الطبرى ، المتوفى ٣١٠هـ .

٢- الكامل فى التاريخ : أبو الحسن على بن أبى الكرم ، عز الدين ابن الأثير ، المتوفى ٦٣٠هـ .

٣- البداية والنهاية : أبو الفداء إسماعيل بن كثير ، المتوفى ٧٧٤هـ.

تاسعًا : كتب مصطلح الحديث :

١- الكفاية فى علم الرواية : أبو بكر أحمد بن على بن ثابت ، الخطيب البغدادى ، المتوفى ٤٦٣هـ.

٢- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) : عثمان بن عبد الرحمن : ابن الصلاح ، المتوفى ٦٤٣هـ.

٣- نزهة النظر فى توضيح الفكر فى مصطلح أهل الأثر : الحافظ ابن حجر العسقلانى .

٤- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى : عبد الرحمن بن أبى بكر ، جلال الدين السيوطى ، المتوفى ٩١١هـ .

عاشرًا : كتب اللغة - ومعاجم البلدان :

١- الكامل فى اللغة والأدب : محمد بن يزيد المبرد ، أبو العباس ، المتوفى ٢٨٥هـ .

٢- معجم البلدان : شهاب الدين أبو عبد اللَّه ياقوت ، الحموى ، المتوفى ٦٢٦هـ .

٣- لسان العرب : محمد بن مكرم بن على ، ابن منظور ، المتوفى ٧١١هـ

٤- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير : أحمد بن محمد بن على الفيومى ، أبو العباس ، المتوفى ٧٧٠هـ.

٥- اللباب فى قواعد اللغة وآلات الأدب : النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل : محمد على السرّاج .

٦- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبى بكر ، جلال الدين السيوطى ، المتوفى ٩١١هـ .

ملاحظات :

١- هناك كتب يرجع إليها الشيخ أحمد شاكر كثيرًا ، ومن ذلك :

تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر . التاريخ الكبير للبخارى . كتاب الثقات لابن حبان . مجمع الزوائد للهيثمى . تعجيل المنفعة للحافظ ابن حجر . تفسير ابن كثير .

٢- كثيرًا ما لا يشير الشيخ للمصدر الذى أخذ عنه ، خاصة فى الحكم على الرجال :

(من أمثلة ذلك أحاديث : ٦١٤، ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٦٧، ٧٠١، ٧٠٦، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٧، ٧٣٠، ٨٦٨، ٩٥١ . . . بالمسند)[١] .



(١) فى الألف حديث الأولى فى المسند : رجع الشيخ لتهذيب التهذيب : ٧٣ مرة ، التاريخ الكبير : ٩٤ مرة ، ثقات ابن حبان : ٨٨ مرة ، مجمع الزوائد : ١١٥ مرة ، تعجيل المنفعة : ٣٩ مرة ، تفسير ابن كثير : ٣٢ مرة .
- وهناك كتب نادرًا ما يرجع إليها الشيخ : المجروحين لابن حبان ٤ مرات ، علل الدارقطنى مرة واحدة ، فتح البارى : ٧ مرات ، السنن الكبرى : ٣ مرات ، الثقات للعجلى : ٤ مرات ، الضعفاء والمتروكين للنسائى ١١ مرة ، تهذيب الكمال : مرة واحدة .
ولا شك أن مراقبة المصادر التى يُكثر الشيخ من الرجوع إليها تبين اتجاهات الشيخ أحمد شاكر فى الأخذ بأقوال الأئمة من المعتدلين أو المتساهلين أو المتشددين .
ولا شك أن هذا يحتاج إلى دراسة منفصلة مستوعبة .

الفصل الثالث:
موقف الشيخ أحمد شاكر
من العمل بالحديث الضعيف

أولًا : تعريف الحديث الضعيف : قال ابن الصلاح ، هو : كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ، ولا صفات الحديث الحسن[(١)] .

وقال ابن دقيق العيد : « هو ما نقص عن درجة الحسن »[(٢)] .

وقيل : هو ما لم تتوافر فيه صفات القبول[(٣)] .

وأنواعه كثيرة أوصلها ابن حبان إلى تسعة وأربعين قسمًا ، وبلغت فيما ذكره العراقى فى شرح الألفية اثنين وأربعين قسمًا ، وبلغ بها غيرهما إلى ثلاثة وستين نوعًا ، وزاد آخرون على هذا العدد[(٤)] .

وهذه الأنواع متفاوتة الضعف ، ويمكن حصر ذلك التفاوت فى ثلاثة أقسام :

الأول : **الموضوع** ، وهو شر أنواع الضعيف ، وهو ما قيل فى إسناده كذَّاب أو وضَّاع .

الثانى : **أخف من سابقه قليلًا** ، لكنه شديد الضعف ، وهو ما قيل فيه متهم ، أو مجمع على تركه ، أو ضعفه ، أو ذاهب الحديث ، أو هالك ، أو منكر ، أو ساقط ، أو ليس بشىء ، أو ضعيف جدًّا .

---

(١) المقدمة ص ٢٠ .

(٢) الاقتراح ص١٧٧ .

(٣) النكت ٤٩٢ .

(٤) انظر التدريب ١٠٥ .

الثالث : الضعيف الذى ينجبر بمثله ، وهو ما كان فى سنده سيىء الحفظ ، أوله أوهام ، أو يهم ، أو مدلس ، أو مختلط ، أو ما قيل فيه ضعيف فقط ، أو لم أر فيه توثيقًا ونحو ذلك .

– وفائدة هذا التقسيم هو معرفة ما ينجبر وما لا ينجبر ، فالقسم الأول والثانى لا ينجبران بالمتابعة ، ولا ينتفعان بالشواهد إلا ما قيل فى قرب ضعفه .

وأما الثالث فهو بعكس ذلك ، وهو الذى وقع الخلاف فيه بالعمل به فى حال تفرده ، فى فضائل الأعمال كما ذهب إليه بعض الأئمة[١] .

رواية الأحاديث الضعيفة :

الأحاديث الضعيفة تنقسم بالنسبة إلى روايتها إلى قسمين :

١- أحاديث صالحة للاعتبار .

٢- أحاديث اشتد ضعفها ، لا تصلح للاعتبار بها ، إلا على قول من قال : إنَّ شديدة الضعف يعضد بعضها البعض الآخر حتى يقرب ضعفها ، وتكون بمجموعها بمثابة طريق ضعيف صالح للمتابعة ، وبهذا يظهر أن للحديث أصلًا ، فإذا أتى الحديث من طريق آخر ، أو عن صحابى آخر وضعفه يسير اعتضدا ، وعمل بما فيها لأنه أصبح من قسم الحسن لغيره[٢] .

والقسم الأول إما أن يكون فى فضائل الأعمال ، والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك ، وإما أن يكون فى الأحكام والعقائد .

---

(١) تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف د . عبد العزيز عبد الرحمن بن محمد العثيم ص ٢٢ .

(٢) انظر فتح المغيث ١/ ٧١، وقواعد التحديث ١٠٩ .

فإن كانت مسندة وكانت فى الفضائل وما فى معناها جازت روايتها على قول كثير من الأئمة ولو لم تبين حالها . .

لكن هناك فارق بين رواية الحديث الضعيف وبين العمل به .

قال الإمام أحمد فى رواية عباس الدورى عنه : ابن إسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث ، يعنى المغازى ونحوها ، وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا ، وقبض أصابع يده الأربع(١) .

وقال النوفلى : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إذا روينا عن رسول اللَّه ﷺ فى الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدّدنا فى الأسانيد ، وإذا روينا عن النبى ﷺ فى فضائل الأعمال ، وما لا يضع حكمًا أو يرفعه ، تساهلنا فى الأسانيد(٢) .

وقال البيهقى عن ابن مهدى : « إذا روينا عن النبى ﷺ فى الحلال والحرام والأحكام شددنا فى الأسانيد ، وانتقدنا فى الرجال ، وإذا روينا فى الفضائل والثواب والعقاب سهلنا فى الأسانيد وتسامحنا فى الرجال(٣) .

وقال ابن الصلاح : « يجوز عند أهل الخديث وغيرهم التساهل فى الأسانيد ، ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات اللَّه عز وجل وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما ، وذلك كالمواعظ وقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب ، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد »(٤) .

---

(١) فتح المغيث ١/ ٢٦٧ .

(٢) الكفاية ٢١٣ .

(٣) فتح المغيث ١/ ٢٦٧ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٩٤٩، انظر التقريب للنووى ١٦٩ .

والحديث الضعيف لا يروى إلا مقرونًا ببيان حاله من غير تمييز بين ما كان فى الأحكام والعقائد ، وما كان فى فضائل الأعمال.

ولهذا كان بعض الأئمة كابن خزيمة إذا روى حديثًا ضعيفًا بسنده ، قال : « حدثنا فلان مع البراءة من عهدته(١) » وربما قال هو والبيهقى : « إن صح الخبر »(٢) .

قال الشاطبى : « ولو كان من شأن أهل الإسلام الأخذ بكل ما جاء عن كل ما جاء لم يكن لانتصابهم للتعديل والتجريح معنى ، مع أنهم قد أجمعوا على ذلك ، ولا كان لطلب الإسناد معنى يتحصل ، فلذلك جعلوا الإسناد من الدين ، ولا يعنون حدثنى فلان عن فلان مجردًا ، بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم ، حتى لا يسند عن مجهول ولا مجروح ولا متهم إلا عمن تحصل الثقة بروايته ؛ لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبة أن ذلك الحديث قد قاله النبى ﷺ لنعتمد عليه فى الشريعة ونسند إليه الأحكام ، والأحاديث الضعيفة الإسناد لا يغلب على الظن أن النبى ﷺ قالها ، فلا يمكن أن يسند إليها حكم »(٣).

القسم الثانى : ما اشتد ضعفه ، على اختلاف أنواعه ، بأن يكون لوضَّاع أو متروك أو ما أشبه ذلك .

وقد كثرت الأحاديث التى من هذا القبيل وانتشرت فى بطون الكتب ، ككتب التفاسير والسير والترغيب والترهيب وغيرها .

---

(١) انظر صحيح ابن خزيمة ٤/ ٢٦٣، ٣٥١ .
(٢) فتح المغيث ١/ ٢٦٧ .
(٣) الاعتصام ١/ ٢٢٤ - ٢٢٥ .

وقد أوجدت لغايات مختلفة وأغراض متباينة ، منها عدم الدين كما وقع من بعض الزنادقة ، والعصبية المذهبية ، والأحوال السياسية ، والإغراب لقصد الاشتهار ، والتقرب إلى اللَّه بوضع الأحاديث بزعمهم ، وما وضع للتكسب به كالقصّاص ، ومن ذلك أيضًا ما وقع خطأ من بعض المغفلين من الصوفية ، وضعفاء الحفظ ممن لا عناية لهم بالحديث .

وهذا الأمر مستمر متجدد فى كل عصر ، فيجب على علماء هذا الشأن بيان وجه الحق فيما ينسب إلى رسول اللَّه ﷺ من الأحاديث .

فلا تجوز رواية هذه الأحاديث إلا ببيان حالها لأن هذا من الكذب على رسول اللَّه ﷺ ، يقول النووى : « تحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعًا أو غلب على ظنه وضعه . . . » .

وقال : أنه لا فرق فى تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان فى الأحكام ، وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ وغير ذلك ، فكله حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم فى الإجماع . . . »[١] .

والأحاديث الموضوعة كثيرة ، قال حماد بن زيد : « وضعت الزنادقة على رسول اللَّه ﷺ اثنى عشر ألف حديث »[٢] .



(١) شرح النووى ١/ ٩٥ - ٩٦ .
(٢) مقدمة الضعفاء الكبير للعقيلى ١/ ١٥ .

ثانيا : رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء :

يقول الإمام النووى : « قد يقال لم حدّث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم ؟ ويجاب عنه بأجوبة :

أحدها : أنهم رووها ليعرفوها ، وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس فى وقت عليهم ، أو على غيرهم .

الثانى : أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد ، ولا يحتج به على إنفراده .

الثالث : رواية الراوى الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل ، فيكتبونها ، ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض ، وذلك سهل عليهم ، معروف عندهم ، وبهذا احتج سفيان رحمه اللَّه ، حين نهى عن الرواية عن الكلبى ، فقيل له : أنت تروى عنه ! فقال : أنا أعلم صدقه من كذبه » .

الرابع : أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب ، وفضائل الأعمال ، والقصص ، وأحاديث الزهد ، ومكارم الأخلاق ، ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام ، وسائر الأحكام . . .

وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئًا يحتجون به على انفراده فى الأحكام ، فإن هذا الشىء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ، ولا محقق من غيرهم من العلماء ، وأما فعل كثيرين من الفقهاء ، أو أكثرهم ، ذلك ، واعتمادهم عليه ، فليس بصواب ! بل قبيح جدًّا ! وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به ، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف فى الأحكام ، وإن كان لا يعرف ضعفه ، لم يحل له أن

يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفًا ، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفًا »[١] .

- وقال ابن عبد البر عن سفيان الثورى أنه قال : « إنى أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه ، حديث أكتبه أريد أن أتخذه دينًا ، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به ، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعبأ به »[٢] .

وقال الأوزاعى : « تعلم ما لا يؤخذ به ، كما تتعلم ما يؤخذ به »[٣] .

العمل بالحديث الضعيف :

اختلف العلماء فى العمل بالحديث الضعيف على ثلاثة أقوال :

الأول : لا يعمل به مطلقًا ، لا فى الأحكام ولا فى الفضائل ، حكاه ابن سيد الناس عن يحيى بن معين[٤] ونسب إلى أبى بكر بن العربى[٥] .

والظاهر أنه مذهب البخارى ومسلم ، أُخذ ذلك من شروط البخارى فى صحيحه ، وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف ، وعدم إخراجهما فى صحيحيهما شيئًا منه[٦] .

وذهب ابن حزم إلى هذا ، قال : . . . إما بنقل أهل المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة ، حتى يبلغ إلى النبى ﷺ إلا أن فى الطريق

---

(١) شرح مسلم للإمام النووى ١/ ١٦٢-١٦٣ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٧٦ .

(٣) قواعد التحديث ١١٤-١١٦ .

(٤) عيون الأثر ١/ ١٥ .

(٥) انظر تدريب الراوى ١٩٦ .

(٦) انظر : قواعد التحديث ١١٣ - ١١٤ .

رجلًا مجروحًا : بكذب أو غفلة أو مجهول الحال ، فهذا يقول به بعض المسلمين ، ولا يحل عندنا القول به ، ولا تصديقه ولا الأخذ بشىء منه(١) .

الثانى : أنه يعمل به مطلقًا ، إذا لم يوجد فى الباب غيره ، ولم يوجد ما يدفعه ، ولم يشتد ضعفه ، لأن شديد الضعف متفق على عدم العمل به ، روى ذلك عن أحمد وأبى داود وغيرهما(٢) .

قال الحافظ : « وقد روينا من طريق عبد اللّٰه بن أحمد بالإسناد الصحيح إليه قال : سمعت أبى يقول : لا تكاد ترى أحدًا ينظر فى الرأى إلا وفى قلبه دغل ، والحديث الضعيف أحب إلىَّ من الرأى .

قال : وسألته عن الرجل ببلد لا يوجد فيها إلا صاحب حديث ، لا يدرى صحيحه من سقيمه ، وصاحب الرأى ، فمن يسأل ؟ قال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى(٣) .

وكان يقول : يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ، ولم يكن ما يعارضه(٤) .

وفى رواية عنه : ضعيف الحديث أحب إلينا من رأى الرجال(٥) .

- وقال الشافعى : « إن المرسل يحتج به إذا لم يوجد دلالة سواه » . حكاه الماوردى عنه فى الجديد(٦) .

- وذكر ابن القيم : بأنه أخذ بأحاديث ضعيفة وقدمها على القياس(٧) .

---

(١) الفصل ٢/ ٦٩ .

(٢) انظر فتح المغيث ١/ ٢٦٧ .

(٣) النكت لابن حجر ١/ ٤٣٧ .

(٤) القول البديع ٢٥٥ ، الموضوعات لابن الجوزى ٣٥ .

(٥) السابق .

(٦) فتح المغيث ١/ ٨٠ .

(٧) إعلام الموقعين ١/ ٣٢ .

- ونقل ابن مندة عن أبى داود - صاحب السنن - أنه يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيره ، وأنه أقوى عنده من رأى الرجال[١].

- قال الشاطبى : « فكلام أحمد ومن وافقه دال على أن العمل بالحديث الضعيف يقدم على القياس المعمول به عند جمهور المسلمين ، بل هو إجماع السلف رضى اللّٰه عنهم[٢].

- وذكر ابن حزم أن جميع الحنفية مجمعون على أن مذهب أبى حنيفة أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأى والقياس »[٣].

- وذكر ابن القيم أن مالكًا يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابى على القياس . وقال ابن القيم : « يؤخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يكن فى الباب شىء يدفعه »[٤].

وهو الذى قدمه الإمام أحمد على القياس ، وقال : وليس المرادِ بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما فى روايته متهم ، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به ، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن.

ولم يكن يقسّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، بل إلى صحيح وضعيف. وللضعيف عنده مراتب ، فإذا لم يجد فى الباب أثر يدفعه ولا قول صاحبى ولا إجماع على خلافه ، كان العمل به عنده أولى من القياس ، وليس أحد من الأئمة إلا وهو وافقه على هذا الأصل من حيث

---

(١) انظر النكت ١/ ٤٣٦ .

(٢) الاعتصام ١/ ٢٢٦ .

(٣) ملخص إبطال القياس والرأى ٦٨ .

(٤) إعلام الموقعين ١/ ٣٢ .

الجملة ، فإنه ما منهم من أحد إلا وقدم الحديث الضعيف على القياس[(١)] ، لكن الإمام أحمد الذى نقل عنه الجواز بالعمل بالحديث الضعيف مطلقًا ، نقلت عنه روايات تدل على منع ذلك ، وأن ذلك مخصوص فى فضائل الأعمال.

قال أحمد : « الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجىء شىء فيه حكم[(٢)] .

القول الثالث :

يعمل به فى فضائل الأعمال والمستحبات والمكروهات ، بشروط :

١- أن يكون ضعفه غير شديد ، فيخرج ما اشتد ضعفه ، كحديث الكذابين ، والمتهمين بالكذب ، ومن فحش غلطه ، وهذا الشرط متفق عليه ، كما قال العلائى[(٣)] .

٢- أن يكون الحديث فى الفضائل وما فى معناها .

٣- أن يندرج تحت أصل معمول به .

٤- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط[(٤)] .

- قال النووى : قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم : يجوز ويستحب العمل فى الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ، ما لم يكن موضوعًا[(٥)] .

---

(١) إعلام الموقعين ١/ ٣١ .

(٢) الكفاية ٢١٣

(٣) القول البديع ٢٥٥ .

(٤) انظر فتح المغيث ١/ ٢٦٨، تدريب الراوى ١٩٦، قواعد التحديث ١١٦، تبيين العجب مما ورد فى فضل رجب ٣٢.

(٥) الأذكار : ٥ .

وقال بإجماع أهل الحديث وغيرهم على العمل به فى الفضائل[١] .

وقال ابن معين فى موسى بن عبيدة : يكتب حديثه فى الرقائق[٢] .

وقال ابن حجر الهيتمى بجواز العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال ، وقال : لأنه إن كان صحيحًا فى نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل ، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير[٣] .

والراجح من الأقوال الثلاثة ، هو القول الأول ، لماذا ؟

لأن اللَّه تعالى أكمل لنا الدين ، ونحن فى غنى عن الحديث الضعيف ، ففى الحديث الصحيح كفاية ، فالعمل بالحديث الضعيف هو اختراع وتشريع فى الدين بما لم يأذن اللَّه به .

وقول من قال يُعمل به على الإطلاق ، يرد عليه ما ثبت عن أحمد وغيره من العلماء بأنه لا يتساهل فيه إذا تعلَّق بالأحكام .

وهذا الإطلاق محمول على أحد أمرين :

الأول : أنهم أرادوا بالحديث الضعيف الحديث الحسن .

الثانى : أنهم أرادوا بالقياس المفضل عليه الحديث الضعيف ، القياس الفاسد .

قال النووى : « وأما فعل كثير من الفقهاء أو أكثرهم ذلك ، واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جدًّا ، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم

---

(١) فتح المغيث ١/ ٢٦٧ .

(٢) شرح علل الترمذى ١٠٢ .

(٣) قواعد فى علوم الحديث ٩٢-٩٣ .

يحل له أن يحتج بالضعيف فى الأحكام وإن كان لا يعرف ضعفه ، لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه ، إن كان عارفًا أو بسؤال أهل العلم به ، إن لم يكن عارفًا[(١)] .

- والحديث قبل الترمذى كان صحيحًا أو ضعيفًا فقط .

قال شيخ الإسلام : «ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذى ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه ، ولكن كان فى عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين : صحيح وضعيف.

والضعيف عندهم ينقسم إلى : ضعيف متروك لا يحتج به ، وإلى ضعيف حسن.

كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى : مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال ، وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك.

وأول من عرف أنه قسَّم الحديث ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف ، هو أبو عيسى الترمذى فى جامعه.

والحسن عنده ما تعددت طرقه ، ولم يكن فى روايته متهم ، وليس بشاذ ، فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفًا ويحتج به . . .

وأما من قبل الترمذى من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثى ، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم نوعان :

ضعيف ضعفًا لا يمتنع العمل به ، وهو يشبه الحسن فى اصطلاح الترمذى .

(١) شرح النووى ١/ ١٦٣ .

وضعيف ضعفًا يوجب تركه وهو الواهى . . .[١]

ولهذا يوجد فى كلام أحمد وغيره من الفقهاء ، أنهم يحتجون بالحديث الضعيف كحديث عمرو بن شعيب ، وإبراهيم الهجرى وغيرهما ، فإن ذلك الذى سماه أولئك ضعيفًا هو أرفع من كثير من الحسن ، بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحًا[٢] .

وقال ابن رجب : « وكان الإمام أحمد يحتج بالضعيف الذى لم يرد خلافه ، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذى بالحسن »[٣] .

وكذلك قال ابن القيم فى أصول الفتوى عند الإمام أحمد : الأصل الرابع : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن فى الباب شىء يدفعه ، وهو الذى رجحه على القياس ، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما فى روايته متهم ، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به ، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح ، وقسم من أقسام الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، بل إلى صحيح وضعيف . . .[٤] .

واعترض على من قال إن الحديث الحسن لم يعرف قبل الترمذى ، بأنه قد وجد فى شيوخه وشيوخ شيوخه من استعمله فى بعض عباراته .

قال ابن الصلاح : « إن الحسن وجد التعبير به فى كلام شيوخ الطبقة التى قبل الترمذى ، كالشافعى »[٥] .

---

(١) الفتاوى ١٨/ ٢٥ .

(٢) الفتاوى ١٨/ ٢٤٩، منهاج السنة ٢/ ١٩١ .

(٣) شرح علل الترمذى ٢٥٩ .

(٤) إعلام الموقعين ١/ ٣١ .

(٥) النكت ١/ ٤٢٤-٤٢٥ .

قال الحافظ ابن حجر : قد وجد التعبير بالحسن فى كلام من هو أقدم من الشافعى .

قال إبراهيم النخعى : كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه . وقيل لشعبة : كيف تركت أحاديث العزرمى وهى حسان ؟ قال : من حسنها فررت .

ووجد « هذا من أحسن الأحاديث إسنادًا » فى كلام على بن المدينى ، وأبى زُرعة الرازى وأبى حاتم ويعقوب بن شيبة وجماعة .

لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاحى ، ومنهم من لا يريده .

فأما ما وجد فى ذلك فى عبارة الشافعى ومن قبله ، بل وفى عبارة أحمد بن حنبل ، فلم يتبين لى منهم إرادة المعنى الاصطلاحى ، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك .

فإن حكم الشافعى على حديث ابن عمر - رضى اللَّه عنهما - فى استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسنًا ، خلاف الاصطلاح ، بل هو صحيح متفق على صحته[1] .

ثم ذكر كلام الإمام أحمد فى حديث أم حبيبة - رضى اللَّه عنها - فى نقض الوضوء بمس الذكر ، وأنه قال فيه مرة : أصح ما قيل فيه حديث أم حبيبة .

وقال مرة أخرى : « هو حديث حسن » ، فقال الحافظ : فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحى ؛ لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح .

وقال الحافظ : « وأما على بن المدينى فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن فى مسنده ، وفى علله ، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحى » .

---

(١) السابق .

وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح ، وعنه أخذ البخارى ويعقوب بن شيبة وغير واحد ، وعن البخارى أخذ الترمذى .

فمن ذلك ما ذكر الترمذى فى « العلل الكبير » أنه سأل البخارى عن أحاديث التوقيت فى المسح على الخفين ، فقال : حديث صفوان بن عسال صحيح ، وحديث أبى بكرة حسن .

وحديث صفوان الذى أشار إليه موجود فيه شرائط الصحة[١] .

ثم قال : فبان أن استمداد الترمذى لذلك إنما هو من البخارى ، ولكن الترمذى أكثر منه وأشاد بذكره وأظهر الاصطلاح فيه فصار أشهر به من غيره[٢] .

قال الشيخ أحمد شاكر : إن الاصطلاح فى التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن فى عصرهم مستقرًا واضحًا ، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط[٣] .

موقف الشيخ أحمد شاكر :

بعد أن استعرضنا كلام أهل العلم فى حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به ، ورأينا أن الراجح هو عدم العمل به سواء فى الأحكام أو فى الفضائل ، وأن الصحيح فيه كفاية .

نرى أن الشيخ أحمد شاكر يرجح هذا ، فقال :

« والذى أراه أن بيان الضعف فى الحديث الضعيف واجب فى كل

---

(١) النكت ١/٤٢٦-٤٢٧ .

(٢) النكت ١/٤٢٩ .

(٣) الباعث الحثيث ٩٢، انظر تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف د. عبد العزيز عبد الرحمن ابن محمد العثيم .

حال ؛ لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح ، خصوصًا إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم فى ذلك ، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها ، فى عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول اللَّه ﷺ من حديث صحيح أو حسن »[1] .

فالشيخ يرى أمرين :

الأول : عدم جواز رواية الحديث الضعيف إلَّا ببيان ضعفه .

الثانى : عدم العمل بالحديث الضعيف ، لا فرق فى ذلك بين الأحكام وفضائل الأعمال .



(١) الباعث الحثيث ٩٢ .

الفصل الرابع :
حكم الشيخ أحمد شاكر على الرواة

وفيه ثمانية مباحث :

- المبحث الأول : تصحيح حديث المدلسين مع عدم تصريحهم بالسماع .

- المبحث الثانى : تصحيحه لأحاديث رواة رغم أن الراجح ضعفهم (كعبد اللَّه بن لهيعة) .

- المبحث الثالث : اعتماد توثيق ابن حبان بمفرده.

- المبحث الرابع : اعتبار سكوت البخارى فى « التاريخ » أو ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » عن الراوى توثيقًا له.

- المبحث الخامس : تغليب التعديل على الجرح ، حتى وإن كان المعدّلون قلة ، والجارحون كثرة ، وجرحهم مفسّر .

- المبحث السادس : التوقف فى أحاديث رغم وضوح ضعفها .

- المبحث السابع : موقف الشيخ أحمد شاكر من التابعين ، وتساهله في الحكم عليهم .

- المبحث الثامن : الحكم على سند كل حديث على حدة مع عدم اعتبار المتابعات والشواهد .

المبحث الأول :
تصحيح حديث المدلسين مع عدم تصريحهم بالسماع

إذا عنعن الحديث وكان من عنعنه مشهورا بالتدليس ، فإن الحديث لا يحكم باتصاله إلا بعد أن يصرح بالسماع فى موضع آخر ، لأن المدلس قد يسقط راويا بين راويين وقد يكون الراوى الذى أسقطه ضعيفًا فى روايته ، أو فى دينه ، فهذا الحديث لا يحمل على الاتصال ، وهذا من احتياط أهل العلم لحديث النبى ﷺ.

لكن المدلسين مراتب ، قسمها الحافظ صلاح الدين العلائى إلى خمس مراتب (فى كتابه جامع التحصيل) ومشى على هذا التقسيم الحافظ ابن حجر فى كتابه (تعريف أهل التقديس) .

المرتبة الأولى :

من لم يوصف بذلك إلا نادرا جدا ، بحيث إنه ينبغى أن لا يعد فيهم ، مثل : يحيى ابن سعيد الأنصارى ، وهشام بن عروة ، وموسى بن عقبة .

المرتبة الثانية :

من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له فى الصحيح وإن لم يصرح بالسماع ، وذلك لإمامته وقلة تدليسه فى جنب ما روى ، مثل سفيان الثورى ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة ، مثل سفيان بن عيينة .

المرتبة الثالثة :

من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة بشىء من أحاديثهم إلا بما

صرحوا فيه بالسماع ، ومنهم من رد حديثهم مطلقا ، وفيهم من قبله مطلقا ، مثل : أبى الزبير محمد ابن مسلم المكى.

المرتبة الرابعة :

من اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشىء من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجهولين ، مثل : بقية بن الوليد.

المرتبة الخامسة :

من ضعف بأمر آخر سوى التدليس ، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع ، إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرا ، مثل : عبد اللّٰه بن لهيعة.

ثانيًا : يحكم لرواية المدلس بالاتصال وإن وردت معنعنة فى حالين ، هما :

أ - إذا وردت من طريق النقاد المحققين لسماع ذلك المدلس لما عنعنه ، فيما ورد من طريقهم ومن ذلك :

١- قول شعبة : كفتيكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وأبى إسحاق السبيعى ، وقتادة » .

قال الحافظ ابن حجر : « فهذه قاعدة جيدة فى أحاديث هؤلاء الثلاثة ، أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع »[(١)] .

٢-رواية الليث بن سعد عن أبى الزبير عن جابر ، فإن الليث لم يسمع من أبى الزبير إلا مسموعه من جابر.

فقد قال سعيد بن أبى مريم : « حدثنا الليث قال : جئت أبا الزبير فدفع لى

---

(١) تعريف أهل التقديس ٥٩، فتح المغيث ١/ ١٨٧ .

كتابين ، فسألته : أسمعت هذا كله من جابر ؟ قال : لا ، فيه ما سمعت وفيه ما لم أسمع.

قال : فأعلم لى على ما سمعت منه ، فأعلم لى على هذا الذى عندى[١] .

٣- أن يحيى القطان لا يروى عن زهير بن معاوية عن أبى إسحاق السبيعى إلا ما كان من سماع أبى إسحاق من شيوخه.

قال الإسماعيلى : « القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبى إسحاق »[٢] .

قال الحافظ ابن حجر : وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصريح من قوله[٣] .

٤- رواية يحيى القطان عن سفيان الثورى (مع قلة تدليس سفيان)[٤] .

ب- إذا كانت تلك الرواية عمّن أكثر المدلس من الرواية عنه من شيوخه ومن ذلك ما ذكره الحافظ الذهبى فى ترجمة الأعمش « وهو يدلس وربما دلس عن ضعيف ولا يدرى به ، فمتى قال : (حدثنا) فلا كلام ، ومتى قال (عن) تطرق إليه احتمال التدليس إلا فى شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم (النخعى) وأبى وائل (شقيق أبى سلمة) وأبى صالح السمان ، فإن روايته عن هذا الصنف محموله على الاتصال »[٥] .

(١) تعريف أهل التقديس ٥٩ .

(٢) فتح البارى ١/ ٢٥٨.

(٣) السابق .

(٤) انظر فتح المغيث ١/ ١٨٣-١٨٤ .

(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٢٤ ، ضوابط الجرح والتعديل د. عبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللطيف ١/ ٨٦-٨٨.

واختلف أهل العلم بالنسبة لحديث المدلس ، أيرد حديثه أم لا ؟

فمن أهل العلم من رد حديث المدلس مطلقا كما قال ابن الصلاح تبعا للخطيب وغيره من فريق من المحدثين والفقهاء. . . محتجين بأن التدليس نفسه جرح لما فيه من التهمة والغش حيث عدل عن الكشف إلى الإحتمال ، وكذا التشبع بما لم يعط ، حيث يوهم السماع لما لم يسمعه والعلو ، وهو عنده بنزول. . .

وممن حكى هذا القول القاضى عبد الوهاب فى « الملخص » فقال : التدليس جرح فمن ثبت تدليسه لا يقبل حديثه مطلقا ، قال : وهو الظاهر على أصول مالك ، وقيده ابن السمعانى فى « القواطع » بما إذا استُكشف فلم يخبر باسم من يروى عنه ، قال لأن التدليس تزوير وإيهام لما لا حقيقة له، أما إن أخبر فلا .

والثانى : القبول مطلقًا ، صرّحوا أم لا ، حكاه الخطيب فى كفايته عن خلق كثير من أهل العلم وزعموا أن نهاية أمره أن يكون مرسلا.

والثالث : وعزاه ابن عبد البر لأكثر أئمة الحديث ، التفصيل : من كان لا يدلس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا ، وإلا فلا ، قاله البزار ، وبه أشعر قول ابن الصباغ فى تدليس الضعيف : يجب أن لا تقبل خبره ، وبالتفصيل صرح أبو الفتوح الأزدى ، وأشار إليه الفقيه أبو بكر الصيرفى فى شرح الرسالة ، وجزم به أبو حاتم بن حبان ، وابن عبد البر وغيرهما فى حق سفيان بن عيينة. . .

وفى سؤالات الحاكم للدارقطنى أنه يسأل عن تدليس ابن جريج ؟ فقال : يجتنب ، وأما ابن عيينة فإنه يدلس عن الثقات .

والرابع : إن كان وقوع التدليس منه نادرا قبلت عنعنته ونحوها ، وإلا فلا ، وهو ظاهر جواب ابن المدينى ، فإن يعقوب بن شيبة قال : سألته عن الرجل يدلس ، أيكون حجة فيما لم يقل فيه حدثنا ؟

فقال : إذا كان الغالب عليه التدليس فلا .

والخامس : إذا صرّح قبلوه واحتجوا به وردوا ما أتى منه باللفظ المحتمل ، وجعلوا حكمه حكم المرسل ونحوه .

وممن صحح هذا القول الخطيب وابن الصلاح ، وممن حكاه العلائى ، بل نفى ابن القطان الخلاف فى ذلك ، وعبارته : إذا صرّح المدلس الثقة بالسماع قُبل بلا خلاف ، وإن عنعن ففيه الخلاف ، وقريب منه قول ابن عبد البر : المدلس لا يقبل حديثه حتى يقول حدثنا أو سمعت وهذا ما لا أعلم فيه خلافًا .

وكذا قال النووى : الإتفاق على أن المدلس لا يحتج بخبره إذا عنعن وممن ذهب إلى هذا التفصيل : الشافعى وابن معين وابن المدينى . . .

ويستثنى من الخلاف من أكثر التدليس عن الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد ، لاتفاقهم كما قاله شيخنا[١] على أنه لا يحتج بشىء من حديثهم إلا بما صرحوا بالسماع فيه ، أو من ضعف بأمر أخر سوى التدليس فإن هؤلاء حديثهم مردود جزمًا ولو صرحوا بالسماع إلا إن توبعوا أو لو كان الضعف يسيرًا كابن لهيعة .

وقال شعبة : التدليس أخو الكذب . وقال : إنه أشد من الزنا ، ولأن أسقط من السماء إلى الأرض أحب إلى من أن أدلس .

---

(١) الحافظ ابن حجر .

ولم ينفرد شعبة بذمه بل شاركه ابن المبارك فى الجملة الأخيرة ، وزاد : إن اللَّه لا يقبل التدليس. . . وقال حماد بن زيد : هو متشبع بما لم يعط ، ونحوه قول أبى عاصم النبيل. . .

وقال وكيع : الثوب لا يحل تدليسه ، فكيف الحديث ؟

وقال يعقوب بن شيبة : وكرهه جماعة من المحدثين ونحن نكرهه. . .

وقال الذهبى : وهو - أى التدليس - داخل فى قوله عليه الصلاة والسلام : « من غشنا فليس منا » لأنه يوهم السامعين إن حديثه متصل وفيه انقطاع ، هذا إن دلس عن ثقة فإن كان ضعيفا فقد خان اللَّه ورسوله ، بل هو كما قال بعض الأئمة : حرام إجماعًا . . .

والبيهقى قال : من عرف بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من أهل النصيحة فى الصدق ، حتى يقول حدثنى أو سمعت ، كذلك ذكره الشافعى(١) .

والشيخ أحمد شاكر يصحح حديث المدلسين وإن كانوا من المراتب المتأخرة ، كالرابعة والخامسة ، مثل : محمد بن إسحاق : فقد ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الرابعة من المدلسين ، وقال : صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شرٍّ منهم ، وصفه بذلك أحمد والدارقطنى(٢) .

- ومثل الحجاج بن أرطأة : فقد تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدى ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل ، سُئل عنه يحيى بن معين ، فقال : ضعيف ضعيف .

---

(١) فتح المغيث ١/ ١٨٤ - ١٩٦ بتصرف .

(٢) تعريف أهل التقديس ١/ ٥١، انظر حديث ١٣٧٤ المسند .

وقال أبو حاتم : كان الحجاج مدلسًا عمن رآه وعمن لم يره ، وكان يقول : إذا حدثتنى أنت بشىء عن شيخ لم أبال أن أرويه من ذلك الشيخ ، وكان يروى عن أقوام لم يرهم(١) .

وقال عبد اللَّه بن المبارك : كان يدلس ، وكان يحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه محمد العزرمى ، والعزرمى متروك لا تقربه(٢) .

وقال ابن خزيمة : لا أحتج به إلا فيما قال : سمعت(٣) .

ومع ذلك صحح حديثه الشيخ شاكر يرحمه اللَّه(٤) .



(١) انظر المجروحين لابن حبان ١/ ٢٢٦ - ٢٢٧ .
(٢) انظر الضعفاء للعقيلي ١/ ٢٢٧ - ٢٧٨ .
(٣) انظر تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٤ .
(٤) انظر حديث ١٦٠٣ المسند .

المبحث الثانى :
تصحيحه لأحاديث رواة رغم أن الراجح ضعفهم
(كعبد اللَّه بن لهيعة)

١- ترجمة ابن لهيعة :

عبد اللَّه بن لهيعة ، قاضى مصر ، ولد ٩٦هـ ، تولى القضاء ١٥٥هـ ، توفى ١٧٤هـ ، وقد اختلفت أقوال أهل العلم فى ابن لهيعة ، ما بين تضعيفه مطلقًا ، وتوثيقه مطلقًا ، أو أنه صالح فى المتابعات ، أو أن حديثه صحيح إذا كان من رواية العبادلة الأربعة فقط ، وهم :

عبد اللَّه بن وهب ، عبد اللَّه بن المبارك ، عبد اللَّه بن يزيد المقرئ ، عبد اللَّه بن مسلمة القعنبى .

والشيخ أحمد شاكر يوثق ابن لهيعة على إطلاقه ، وبالتالى يصحح له كل أحاديثه ، قال الشيخ فى تعليقه على حديث ٢٣٠٨ بالمسند : ابن لهيعة عندنا ثقة . وكذلك قال فى تعليقه على حديث ١٠ بسنن الترمذى : « وهو ثقة صحيح الحديث » ، وقال فى تعليقه على حديث ٨٧ بالمسند : « ابن لهيعة : هو عبد اللَّه ، وهو ثقة تكلموا فيه من قِبَلِ حفظه بعد احتراق كتبه ، ونحن نرى تصحيح حديثه إذا رواه عنه ثقة حافظ من المعروفين - فأشار الشيخ إلى تصحيح حديثه طالما رواه عنه ثقة حافظ ، ولم يقيّد ذلك برواية العبادلة الأربعة عنه ، وكل ثقة أخذ منه قبل الاختلاط ، كما هو الراجح من قول كثير من أهل العلم[(١)]- .

---

(١) انظر أمثلة ذلك فى « تصحيح حديث بن لهيعة » .

وقد تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه ، وقد تتبعنا كثيرًا من حديثه ، وتفهمنا كلام العلماء فيه : فترجح لدينا أنه صحيح الحديث ، وأن ما قد يكون فى الرواية من الضعف إنما هو ممن فوقه أو ممن دونه ، وقد يخطئ هو كما يخطئ كل عالم وكل راو . . .» .

أقوال أهل العلم فى ابن لهيعة

- قال البخارى عن الحميدى : كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئًا .

وقال على بن المدينى : سمعت عبد الرحمن بن مهدى وقيل له : تحمل عن عبد اللَّه ابن يزيد القصير ، وعن ابن لهيعة ؟

قال : لا أحمل عن ابن لهيعة شيئًا قليلًا ولا كثيرًا .

وقال محمد بن المثنى : ما سمعت عبد الرحمن يحدّث عن عبد اللَّه بن لهيعة شيئًا قط .

وقال نعيم بن حماد : ما سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول لشىء من حديث ابن لهيعة سمعت ، إلا سماع ابن المبارك ونحوه.

وقال ابن حنبل : كتب ابن لهيعة عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب ، وكان بعد ، يحدّث بها عن عمرو بن شعيب نفسه .

وعن سعيد بن أبى مريم : . . . وحضرت ابن لهيعة ، وجاءه قوم قدموا من الحج مُسَلِّمين ، فقال : هل كتبتم حديثًا طريفًا ؟

يجعلون يذاكرونه بما كتبوا ، حتى قال بعضهم : حدّثنا القاسم العمرى عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ : إذا رأيتم الحريق فكبِّروا فإن التكبير يطفئه .

فقال ابن لهيعة : هذا حديث طريف : فكان يحدث به . ثم طال ذلك عليه ، ونسى .

وكان يقرأ عليه فى جملة حديث عمرو بن شعيب ويجيزه .

وقال الحاكم : استشهد به مسلم ، وقال ابن خزيمة فى صحيحه : لا أحتج بابن لهيعة .

وقال ابن حبان : سبرت أخباره فرأيته يدلس عن قوم ضعفاء ، على أقوام ثقات قد رآهم ثم كان لا يبالى ، ما دفع إليه قرأه ، سواء أكان من حديثه أم لم يكن من حديثه ، فوجب الشك فى رواية من حدث عنه قبل احتراق كتبه ، لما فيها من التدليس ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه ، لما فيها مما ليس من حديثه .

وقال الخطيب عن ابن خراش : احترقت كتبه فكان من جاء بشىء قرأه عليه ، حتى لو وضع أحد حديثًا وجاء به إليه قرأه عليه . قال الخطيب : فمن ثَمَّ كثر الشاكّون فى روايته لتساهله[1] .

وقال قتيبة بن سعيد : كان ابن لهيعة ورشدين بن سعد لا يباليان ما دفع إليهما فيقرآنه[2] .

قال يحيى بن سعيد : قال لى بشر بن السرى : لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفًا .

- قال الدارمى : قلت ليحيى بن معين : كيف رواية ابن لهيعة عن أبى الزبير عن جابر ؟

---

(١) انظر رفع الإصر عن قضاة مصر ١/١٩٣ - ١٩٥ لابن حجر العسقلانى .

(٢) المجروحين لابن حبان ١/٣٠٣ .

فقال : ابن لهيعة ضعيف الحديث .

- قال أبو حاتم : وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة ، وذاك أنه كان لا يبالى ما دفع إليه قرأه ، سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه ، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه ، لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ، لما فيها مما ليس من حديثه .

- قال يحيى بن حسان : جاء قوم ومعهم جزء فقالوا : سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة ، قال : فقمت فجلست إلى ابن لهيعة فقلت : أى شيء ذا الكتاب الذى حدثت به ، ليس هاهنا فى هذا الكتاب حديث من حديثك ولا سمعتها أنت قط ؟ قال : فما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون : هذا من حديثك فأحدثهم به[(١)] .

وعن يحيى بن سعيد : كان لا يراه شيئًا[(٢)] .

وفى « تذكرة الحفاظ » : ولم يكن على سعة علمه بالمتقن[(٣)] .

حدّث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم فى حديثه وقبل احتراق كتبه ، فحديث هؤلاء عنه أقوى ، وبعضهم يصححه ولا يرتقى إلى هذا.

- وأما سعيد بن أبى مريم فقال : لم يحترق له كتاب وكان يضعّفه[(٣)] .

وقال يحيى القطان وجماعة : ضعيف. وقال ابن معين : ليس بذاك القوى .

---

(١) انظر المجروحين ٢/ ١٣ .

(٢) التاريخ الكبير للبخارى ٥/ ١٨٣ .

(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٩ .

وسئل عنه أبو زرعة ، وعن سماع القدماء منه فقال : أوله وآخره سواء ، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كان يتتبعان أصوله[(١)] .

- وقال ابن أبى مريم : ما أقر به قبل الاحتراق وبعده.

وقال عمرو بن على : عبد اللّٰه بن لهيعة احترقت كتبه ، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد اللّٰه بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب ، وهو ضعيف الحديث .

- وقال عبد الرحمن : سألت أبى وأبا زرعة عن ابن لهيعة والأفريقى أيهما أحب إليكما ؟

فقالا : جميعًا ضعيفان ، بين الأفريقى وابن لهيعة كثير ، أما ابن لهيعة فأمره مضطرب ، يكتب حديثه على الاعتبار .

قلت لأبى : إذا كان من يروى عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به ؟

قال : لا[(٢)] .

وسُئل أحمد بن حنبل عن ابن لهيعة فضعّفه .

- وفى « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر : فى ترجمة الإمام النسائى .

. . . وقال الدارقطنى : سمعت أبا طالب الحافظ يقول من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن (النسائى) ، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة ، فما حدَّث بها ، وكان لا يرى أن يحدّث بحديث ابن لهيعة[(٣)] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٩.

(٢) الجرح والتعديل ٥/ ١٤٦، ١٤٧.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٣٨.

- روى له مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه .

وقال نعيم بن حماد : سمعت ابن مهدى يقول : لا أعتد بشىء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه.

وقال حنبل عن أحمد ما حديث ابن لهيعة بحجة ، وإنى لأكتب كثيرًا مما أكتب أعتبر به ، وهو يقوى بعضه بعضًا(١) .

- روى له مسلم مقرونًا بعمرو بن الحارث .

وروى البخارى فى الفتن من صحيحه عن المقرئ عن حيوة وغيره (ابن لهيعة). . .

وروى فى الاعتصام ، وفى تفسير سورة النساء ، وفى آخر الطلاق ، وفى عدة مواضع مقرونًا ، ولا يسميه ، وهو ابن لهيعة لا شك فيه .

وكذلك النسائى ، روى أحاديث كثيرة من حديث ابن وهب وغيره ، يقول فيها عن عمرو بن الحارث وذكر آخر.

قلت (الحافظ ابن حجر) : قال الحاكم استشهد به مسلم فى موضعين ، وقال البخارى : تركه يحيى بن سعيد ، وقال ابن مهدى : لا أحمل عنه شيئًا ، وقال ابن خزيمة فى صحيحه : وابن لهيعة لست ممن أخرج حديثه فى هذا الكتاب إذا انفرد ، وإنما خرجته لأن معه جابر بن إسماعيل .

- وعن الحاكم : لم يقصد الكذب ، وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ .

- وقال الجوزجانى : لا يوقف على حديثه ، ولا ينبغى أن يحتج به ولا يغتر بروايته .

(١) تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٥.

- وقال مسلم فى « الكنى » : تركه ابن مهدى ويحيى بن سعيد ووكيع ، وقال الحاكم : أبو أحمد ذاهب الحديث.

- يقول الحافظ ابن حجر : ومن أشنع ما رواه ابن لهيعة ما أخرجه الحاكم فى المستدرك من طريقه عن أبى الأسود عن عروة عن عائشة قالت : مات رسول اللَّه ﷺ من ذات الجنب. انتهى .

وهذا مما يقطع ببطلانه لما ثبت فى الصحيح أنه قال لما لدُّوه : لم فعلتم هذا ؟ قالوا : خشينا أن يكون بك ذات الجنب . فقال : ما كان اللَّه ليسلطها علىَّ .

وإسناد الحاكم إلى ابن لهيعة صحيح ، والآفة فيه من ابن لهيعة ، فكأنه دخل عليه حديث فى حديث[١] .

وفى « سير أعلام النبلاء » فى ترجمة ابن لهيعة :

لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية ، هو والليث معًا ، كما كان الإمام مالك فى ذلك العصر عالم المدينة ، والأوزاعى عالم الشام ، ومعمر عالم اليمن ، وشعبة والثورى عالما العراق ، وإبراهيم بن طهمان عالم خراسان ، ولكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان ، وروى مناكير ، فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم .

- وبعض الحفاظ يروى حديثه ، ويذكره فى الشواهد ، والاعتبارات ، والزهد والملاحم ، لا فى الأصول.

وبعضهم يبالغ فى وهنه ، ولا ينبغى إهداره ، وتتجنب تلك المناكير ، فإنه عدل فى نفسه . . .

---

(١) تهذيب التهذيب ٥/٣٧٩ .

أعرض أصحاب الصحاح عن رواياته ، وأخرج له أبو داود ، والترمذى ، والقزوينى .

وما رواه عنه ابن وهب ، والمقرئ ، والقدماء ، فهو أجود .

قال عبد الرحمن بن مهدى : لا أحمل عن ابن لهيعة قليلًا ولا كثيرًا ، ثم قال عبد الرحمن : كتب إلى ابن لهيعة كتابًا فيه : حدَّثنا عمرو بن شعيب ، فقرأته على ابن المبارك ، فأخرج إلى ابن المبارك من كتابه عن ابن لهيعة ، قال : أخبرنى إسحاق بن أبى فروة ، عن عمرو بن شعيب .

قال محقق الكتاب فى الهامش : أى أن ابن لهيعة أسقط من الإسناد إسحاق بن أبى فروة وهو متروك فى كتابه إلى عبد الرحمن ، مع أن ابن المبارك رواه عن ابن لهيعة ، عن إسحاق بن أبى فروة ، عن عمرو بن شعيب.

- عن أبى داود ، قال لى ابن أبى مريم : لم تحترق كتب ابن لهيعة ولا كتاب ، إنما أرادوا أن يعفو عليه أمير فأرسل إليه أمير بخمس مئة دينار . . .

قلت (الإمام الذهبى) : الظاهر أنه لم يحترق إلا بعض أصوله .

- قال أهل مصر : ما احترق له كتاب قط ، وما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات.

- وقال ابن سعد : ابن لهيعة حضرمى من أنفسهم ، كان ضعيفًا ، وعنده حديث كثير ، ومن سمع منه فى أول مرة أحسن حالًا .

وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط ، لكنه كان يقرأ عليه ما ليس من حديثه ، فيسكت عليه .

فقيل له فى ذلك ، فقال : وما ذنبى ؟ إنما يجيئون بكتاب يقرؤونه ويقومون ، ولو سألونى لأخبرتهم أنه ليس من حديثى .

- قال مسلم بن الحجاج : ابن لهيعة تركه وكيع ويحيى وابن مهدى.

- قال ابن وهب : حديث « لو أن القرآن فى إهاب ، ما مسته النار » ما رفعه لنا ابن لهيعة فى أول عمره قط[١].

- وقال أبو حفص الفلاّس : من كتب عن ابن لهيعة قبل احتراق كتبه ، فهو أصح ، كابن المبارك ، والمقرئ ، وهو ضعيف الحديث.

- وقال إسحاق بن عيسى : ما احترقت أصوله ، إنما احترق بعض ما كان يقرأ منه . يريد ما نسخ منها.

- وقال ابن عدى : حدثنا موسى بن العباس حدثنا أبو حاتم ، سمعت سعيد بن أبى مريم يقول :

رأيت ابن لهيعة يعرض ناس عليه أحاديث من أحاديث العراقيين : منصور ، وأبى إسحاق ، والأعمش ، وغيرهم ، فأجازه لهم.

فقلت : يا أبا عبد الرحمن ليس هذه من حديثك .

قال : هى أحاديث مرت على مسامعى .

ورواها ابن أبى حاتم عن أبيه .

وروى الفضل بن زياد عن أحمد بن حنبل ، قال : من كتب عن ابن لهيعة قديمًا فسماعه صحيح.

قلت (الذهبى) : لأنه لم يكن بعد تساهل ، وكان أمره مضبوطًا، فأفسد نفسه .

---

(١) الحديث أخرجه أحمد والدارمى وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٥٨/٧ ونسبه لأحمد ، وأبى يعلى ، والطبرانى وأعله بابن لهيعة .

- وقال النسائى : ليس بثقة .

- وقال عبد الرحمن بن خراش : لا يكتب حديثه .

- قال ابن حبان : قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه ، فرأيت التخليط فى رواية المتأخرين عنه موجودًا ، وما لا أصل له فى رواية المتقدمين كثيرًا ، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عنه أقوام ضعفاء ، على أقوام رآهم هو ثقات ، فألزق تلك الموضوعات به .

- وقال العقيلى : حدثنا عبد اللَّه بن أحمد ، حدثنى أبى ، حدثنا خالد ابن خداش قال : قال لى ابن وهب ، ورآنى لا أكتب حديث ابن لهيعة : إنى لست كغيرى فى ابن لهيعة فاكتبها.

- قال أبو إسحاق الجوزجانى : ابن لهيعة لا نور على حديثه ، ولا ينبغى أن يحتج به ، ولا أن يعتد به.

- وعن أبى الوليد بن أبى الجارود ، عن يحيى بن معين قال : يكتب عن ابن لهيعة ما كان قبل احتراق كتبه[١] .

وفى « الكواكب النيرات لابن الكيَّال » :

قلت : إذا قلنا أن رواية من روى عنه قبل احتراق كتبه صحيحه ، كما هو رأى كثير من الأئمة فرواية سفيان الثورى وشعبة والأوزاعى وعمرو بن الحارث المصرى عنه صحيحة لأن هؤلاء الأربعة رووا عنه وماتوا قبل احتراق كتبه ١٦٩هـ[٢] .

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء ١٢-٣١/٨ .

(٢) الكواكب النيرات ١/ ٤٨٣ لابن الكيال .

- وقال الدارقطنى : يعتبر بما روى عنه العبادلة ابن المبارك والمقرئ وابن وهب والقعنبى[١] .

- وفى « ميزان الاعتدال » :

- قال ابن معين : ضعيف لا يحتج به .

- عن يحيى بن سعيد : أنه كان لا يراه شيئًا .

- ابن مهدى يقول : ما أعتد بشىء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه .

وقال : لا أحمل عن ابن لهيعة شيئًا .

- وقال أحمد : كان ابن لهيعة كتب عن المثنى بن الصباح ، عن عمرو ابن شعيب ، فكان بعد يحدث بها عن عمرو نفسه .

- وقال ابن معين : هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها .

- وقال أبو زرعة : سماع الأوائل والأواخر منه سواء ، إلا أن ابن المبارك ، وابن وهب كانا يتبعان أصوله ، وليس ممن يحتج به .

- وقال النسائى : ضعيف .

- وقال أبو زرعة وأبو حاتم : أمره مضطرب يكتب حديثه للاعتبار[٢] .

- وفى « تهذيب الأسماء » للنووى :

- وقال ابن معين : هو ضعيف قبل الاحتراق وبعده ، وضعفه الليث بن سعد ، ويحيى بن سعيد ، والبخارى ، والنسائى ، وابن سعد ، وآخرون .

---

(١) المختلطين للعلائى ١/٦٦ .

(٢) انظر ميزان الاعتدال ٤٧٦- ٢/٤٨٣ .

قال البيهقى : أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة ، وترك الاحتجاج بما ينفرد به .

- قلت (الذهبى) : العمل على تضعيف حديثه . . .[١]

وعن ابن المبارك أنه سمع رجلًا يذكر ابن لهيعة فقال : قد أراب ابن لهيعة - يعنى قد ظهرت عورته[٢] .

وقال ابن أبى مريم : ما أُقِرُّ به قبل الاحتراق وبعده[٣] .

قلت لأبى (أبى حاتم) : إذا كان من يروى عنه ابن لهيعة قبل ابن المبارك وابن وهب ، يحتج به ؟

قال : لا .

وسُئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه ؟ فقال : آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه ، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ[٤] .

وذكر عند يحيى بن معين احتراق كتب ابن لهيعة ، فقال : هو ضعيف قبل أن تحترق وبعد ما احترقت وقال : قال لى أهل مصر ما احترق لابن لهيعة كتاب قط . . .[٥]

وكذا قال أبو زرعة : لم تحترق كتبه ولكن كان ردىء الحفظ .

---

(١) من له رواية فى الكتب الستة للذهبى ٢/ ١٦١ .

(٢) الجرح والتعديل ١/ ٢٧١ .

(٣) السابق ٥/ ١٤٦ .

(٤) السابق .

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٢/ ١٤٧ .

- وقال ابن خزيمة : ولست أحتج بابن لهيعة .

- وقال أبو عبد الرحمن السلمى سألت أبا الحسن الدارقطنى عن عبد اللّٰه بن لهيعة ؟ فقال : يضعّف حديثه[١] .

- يحيى بن عثمان بن صالح قال : سألت أبى : متى احترقت دار ابن لهيعة ؟ فقال : فى سنة سبعين ومائة . قلت : فاحترقت كتبه كما تزعم العامة ؟ فقال : معاذ اللّٰه ما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلا من أصل كتاب ابن لهيعة بعد احتراق داره ، غير أن بعض ما كان يقرأ منه احترق وبقيت أصول كتبه بحالها[٢] .

وقال ابن معين : ضعيف لا يحتج به . وقال النسائى : ضعيف .

وقال أبو زرعة وأبو حاتم : أمره مضطرب ، يكتب حديثه للاعتبار[٣] .

- . . . وقال ابن خزيمة فى صحيحه : وابن لهيعة لست ممن أخرج حديثه فى هذا الكتاب إذا انفرد برواية ، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه فى الإسناد[٤] .

- وقال عبد الغنى بن سعيد الأزدى : إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح : ابن المبارك وابن وهب والمقرئ ، وذكر الساجى وغيره مثله ، وحكى ابن عبد البر أن الذى فى الموطأ عن مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فى العربان هو ابن لهيعة ، ويقال ابن وهب حدّثه بن عنه .

---

(١) السابق ٣٢/ ١٥٧ .

(٢) السابق ١٤٨/٣٢ .

(٣) مغانى الأخيار للعينى ٣/ ١٤٣ .

(٤) صحيح ابن خزيمة ح ١٤٦ .

- قال أحمد بن صالح المصرى : كان ابن لهيعة صحيح الكتاب ، طلّابة للعلم .

- وقال زيد بن الحباب : سمعت سفيان الثورى يقول : عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع .

- وقال أحمد بن حنبل : لم يكن بمصر مثل ابن لهيعة فى كثرة حديثه وضبطه وإتقانه[١] .

- وقال ابن وهب فى حديث سُئل عنه : حدثنى به واللّٰه الصادق البار عبد اللّٰه بن لهيعة.

- وقال ابن معين : ما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات .

- وقال يعقوب بن سفيان : سمعت أحمد بن صالح ، وكان من المتقنين ، يثنى عليه ، وقال لى : كنت أكتب حديث أبى الأسود فى الرَّقّ ، ما أحسن حديثه عن ابن لهيعة ، فقلت : يقولون سماع قديم وحديث ؟ فقال : ليس من هذا شيء ، هو صحيح الكتاب ، وإنما كان أخرج كتبه ، فأملى على الناس حتى كتبوه إملاء ، فمن ضبط كان حديثه حسنًا ، إلا أنه كان يحضر من لا يحسن ولا يضبط ، ثم لم يخرج ابن لهيعة بعد ذلك كتابًا ، وكان من أراد السماع منه استنسخ ممن كتب عنه ، وجاءه فقرأه عليه ، فمن وقع على نسخة صحيحة فحديثه صحيح ، ومن كتب من نسخة غير مضبوطة ، ففيه الخلل ، وقال : وكان قد سمع من عطاء ، وروى عن رجل عن عطاء ، وعن رجل آخر عن عطاء ، وعن ثلاثة عن عطاء ، فتركوا من بينه وبين عطاء وجعلوا الكل عن عطاء .

---

(١) العبر فى خبر من غبر للذهبى ٤٩/١ .

- وقال عبد الغنى بن سعيد الأزدى : إذا روى العبادلة عن عبد اللَّه بن لهيعة فهو صحيح : ابن المبارك وابن وهب والمقرئ ، وكذا قال الساجى وغيره .

- وقال الحاكم : لم يقصد الكذب ، وإنما حدَّث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ[١] .

.... أحمد بن حنبل يقول : من سمع من ابن لهيعة قديمًا فسماعه صحيح[٢] .

- ... كان أصحابنا يقولون : إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح ، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشىء ، وكان ابن لهيعة من الكتَّابين للحديث والجمّاعين للعلم والرحّالين فيه .

- ... قتيبة بن سعيد يقول : حضرت موت ابن لهيعة فسمعت الليث يقول : ما خلف مثله[٣] .

- وفى تذكرة الحفاظ : ... ولم يكن على سعة علمه بالمتقن .

- حدث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم فى حديثه وقبل احتراق كتبه فحديث هؤلاء عنه أقوى ، وبعضهم يصححه ولا يرتقى إلى هذا.

- ... وروى عنه من القدماء الأوزاعى وعمرو بن الحارث وسفيان وشعبة .

---

(١) انظر رفع الإصر عن قضاة مصر للحافظ ابن حجر ١/ ١٩٤ - ١٩٥ .

(٢) المجروحين ٢/ ١٢ .

(٣) المجروحين ٢/ ١٢ .

ومات فى نصف ربيع الأول سنة أربع وسبعين ومائة رحمه اللَّه تعالى ، قلت (الذهبى) : يُروى حديثه فى المتابعات ولا يحتج به[١] .

- وعن محمد بن يحيى بن حسان قال : سمعت أبى يقول : ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد بعد هشيم ، قلت له : إن الناس يقولون احترقت كتب ابن لهيعة ، فقال : ما غاب له كتاب[٢] .

- قال يعقوب : وقال لى أحمد : مذهبى فى الرجال أنى لا أترك حديث محدث حتى يجتمع أهل مصر على ترك حديثه[٣] .

- وحكى الساجى عن أحمد بن صالح : كان ابن لهيعة من الثقات إلا أنه إذا لقن شيئًا حدَّث به .

وقال ابن شاهين : قال أحمد بن صالح : ابن لهيعة ثقة وما روى عنه من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط[٤] .

وفى « سير أعلام النبلاء » :

قال أحمد بن حنبل : من كان مثل ابن لهيعة بمصر ، فى كثرة حديثه ، وضبطه ، وإتقانه ؟!

حدثنى إسحاق بن عيسى أنه لقيه فى سنة أربع وستين ، وأن كتبه احترقت سنة تسع وستين ومائة .

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٩ .

(٢) الجرح والتعديل ٥/ ١٤٦ .

(٣) تهذيب التهذيب ٥/ ٣٣٧ .

(٤) السابق ٥/ ٣٧٨ .

- وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة.

- وقال عثمان بن صالح السهمى : احترقت دار ابن لهيعة وكتبه ، وسلمت أصوله ، كتبت كتاب عمارة بن غزية من أصله[1] .

- قال ابن عدى : أحاديثه حسان مع ما قد ضعفوه ، فيكتب حديثه ، وقد حدّث عنه مالك ، وشعبة والليث .

- وعن يحيى بن معين قال : يكتب عن ابن لهيعة ما كان قبل احتراق كتبه[2] .



(١) سير أعلام النبلاء ٨/ ١٤ .

(٢) انظر ميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٦ - ٤٨٣ .

تحقيق أقوال أهل العلم فى ابن لهيعة

أولًا : من قال بتضعيفه

- كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئًا .

- وعبد الرحمن بن مهدى قال : لا أحمل عن ابن لهيعة شيئًا قليلًا ولا كثيرًا .

- وأحمد بن حنبل قال : كتب ابن لهيعة عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب ، وكان بعد يحدّث بها عن عمرو بن شعيب نفسه .

- وقال ابن خزيمة فى صحيحه : لا أحتج بابن لهيعة .

- وقال ابن حبان : سبرت أخباره فرأيته يدلس عن قوم ضعفاء ، على أقوام ثقات قد رآهم ثم كان لا يبالى ، ما دفع إليه قرأه ، سواء أكان من حديثه أم لم يكن من حديثه ، فوجب الشك فى رواية من حدّث عنه قبل احتراق كتبه ، لما فيها من التدليس ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه ، لما فيها مما ليس من حديثه .

- وقال الخطيب عن ابن خراش : احترقت كتبه فكان من جاء بشىء قرأه عليه ، حتى ولو وضع أحد حديثًا وجاء به إليه قرأه عليه .

- قال الخطيب : فمن ثَمَّ كثر الشاكّون فى روايته لتساهله[١] .

وقال قتيبة بن سعيد : كان ابن لهيعة ورشدين بن سعد لا يباليان ما دفع إليهما فيقرآنه[٢] .

---

(١) انظر رفع الإصر عن قضاة مصر ، للحافظ ابن حجر - ١٩٣ - ١٩٥ .

(٢) المجروحين لابن حبان ١/٣٠٣.

- قال يحيى بن سعيد : قال لى بشر بن السرى : لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفًا .

- وقال يحيى بن معين : ابن لهيعة ، ضعيف الحديث .

- وقال أبو حاتم : فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه ، لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه .

- وفى « تذكرة الحفاظ » : ولم يكن على سعة علمه بالمتقن .

وأما سعيد بن أبى مريم فقال : لم يحترق له كتاب وكان يضعفه[١] .

وسئل عنه أبو زرعة ، وعن سماع القدماء منه ؟ فقال : أوله وآخره سواء ، إلا أن ابن المبارك ، وابن وهب كانا يتتبعان أصوله[٢] .

وقال عبد الرحمن الرازى : قلت لأبى : إذا كان من يروى عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به ؟ قال : لا[٣] .

وكان الإمام النسائى لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة[٤] .

- وقال الجوزجانى : لا يوقف على حديثه ولا ينبغى أن يحتج به ، ولا يغتر بروايته[٥] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٥ .

(٢) السابق .

(٣) الجرح والتعديل ٥/ ١٤٦ - ١٤٧ .

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٣٨ .

(٥) تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٩ .

- وفى «سير الأعلام» : . . . ولكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان ، وروى مناكير ، فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم.

- وقال النسائى : ليس بثقة[١] .

- وقال الذهبى : العمل على تضعيف حديثه[٢] .

- وقال أبو عبد الرحمن السلمى : سألت أبا الحسن الدارقطنى عن عبد اللَّه ابن لهيعة ؟ فقال : يضعف حديثه[٣] .

ثانيًا : من قال بتوثيقه :

- قال أحمد بن صالح المصرى : كان ابن لهيعة صحيح الكتاب ، طلّابة للعلم .

- وقال زيد بن الحباب : سمعت سفيان الثورى يقول : عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع .

- وقال أحمد بن حنبل : لم يكن بمصر مثل ابن لهيعة فى كثرة حديثه وضبطه وإتقانه[٤] .

وقال ابن وهب فى حديث سُئل عنه : حدثنى به واللَّه الصادق البار عبد اللَّه بن لهيعة[٥] .

---

(١) انظر سير الأعلام ٨/ ١٢ -٣١ ترجمة ابن لهيعة .
(٢) من له رواية فى الكتب الستة للذهبى ٢/ ١٦١ .
(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٥٧/٣٢ .
(٤) العبر فى خبر من غبر للذهبى ١/ ٢٠٥ .
(٥) رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر ١/ ١٩٤ .

قال قتيبة بن سعيد : حضرت موت ابن لهيعة فسمعت الليث يقول : ما خلف مثله[١] .

ثالثًا : من قال بأن حديثه صالح فى المتابعات

- قال أبو حاتم وأبو زرعة : . . . أما ابن لهيعة فأمره مضطرب ، يكتب حديثه على الاعتبار[٢] .

- قال أحمد بن حنبل : ما حديث ابن لهيعة بحجة ، وإنى لأكتب كثيرًا مما أكتب أعتبر به ، وهو يقوّى بعضه بعضًا .

- وقد روى له مسلم مقرونًا بعمرو بن الحارث .

- وروى البخارى فى الفتن من صحيحه عن المقرى عن حيوة وغيره (ابن لهيعة) . .

وروى له فى الاعتصام ، وفى تفسير سورة النساء ، وفى آخر الطلاق ، وفى عدة مواضع مقرونًا ولا يسمّيه ، وهو ابن لهيعة لا شك فيه .

- وكذلك روى له النسائى أحاديث كثيرة من حديث ابن وهب وغيره ، يقول فيها عن عمرو بن الحارث وذكر آخر .

- وقال ابن خزيمة فى صحيحه : وابن لهيعة لست ممن أخرِّج حديثه فى هذا الكتاب إذا انفرد ، وإنما خرّجته لأن معه جابر بن إسماعيل[٣] .

- وقال الذهبى : وبعض الحفاظ يروى حديثه ويذكره فى الشواهد والاعتبارات والزهد والملاحم ، لا فى الأصول. وبعضهم يبالغ فى وهنه ،

---

(١) المجروحين ٢/ ١٢ .

(٢) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٥/ ١٤٧ .

(٣) انظر تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٥ - ٣٧٧ .

ولا ينبغى إهداره ، وتتجنب تلك المناكير ، فإنه عدل فى نفسه. . .[(١)]

وقال البيهقى : أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة ، وترك الاحتجاج بما ينفرد به[(٢)] .

رابعًا : من قال : إن حديثه يدور بين الحسن والصحيح إذا كان من رواية العبادلة الأربعة ، وكل ثقة عُلم أنه تحمل عنه قبل الاختلاط :

- قال نعيم بن حماد : ما سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول لشىء من حديث ابن لهيعة سمعت ، إلا سماع ابن المبارك ونحوه[(٣)] .

وفى « تذكرة الحفاظ » : حدث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم فى حديثه ، وقبل احتراق كتبه ، فحديث هؤلاء عنه أقوى ، وبعضهم يصححه ولا يرتقى إلى هذا .

- وسئل عنه أبو زرعة وعن سماع القدماء منه ؟ فقال : أوله وآخره سواء ، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله . . .[(٤)] .

- وفى « الجرح والتعديل » : وقال عمرو بن على : عبد اللّٰه بن لهيعة احترقت كتبه ، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد اللّٰه بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب ، وهو ضعيف الحديث[(٥)] .

وفى « سير الأعلام » : . . . وما رواه عنه ابن وهب ، والمقرئ ،

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨/ ١٤ .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات للنووى ، ١/ ٢٨٤ .

(٣) انظر رفع الإصر لابن حجر العسقلانى ١/ ١٩٣ .

(٤) الجرح والتعديل ٥/ ١٤٧ .

(٥) السابق .

والقدماء ، فهو أجود . وكذا قال ابن سعد : . . . ومن سمع منه فى أول مرة أحسن حالًا .

وكذلك قال أبو حفص الفلّاس : من كتب عن ابن لهيعة قبل احتراق كتبه فهو أصح ، كابن المبارك ، والمقرئ ، وهو ضعيف الحديث .

– وعن أحمد بن حنبل قال : من كتب عن ابن لهيعة قديمًا فسماعه صحيح .

قلت (الذهبى) : لأنه لم يكن بعد تساهل ، وكان أمره مضبوطًا فأفسد نفسه .

– وعن خالد بن خداش قال : قال لى ابن وهب ، ورآنى لا أكتب حديث ابن لهيعة : إنى لست كغيرى فى ابن لهيعة ، فاكتبها.

– وعن يحيى بن معين قال : يكتب عن ابن لهيعة ما كان قبل احتراق كتبه(١) .

– وعن ابن الكيَّال : إذا قلنا أن رواية من روى عنه قبل احتراق كتبه صحيحة ، كما هو رأى كثير من الأئمة ، فرواية سفيان الثورى وشعبة والأوزاعى وعمرو بن الحارث المصرى عنه صحيحة ؛ لأن هؤلاء الأربعة ، رووا عنه وماتوا قبل احتراق كتبه(٢) .

– وقال الدارقطنى : يعتبر بما روى عنه العبادلة : ابن المبارك والمقرئ وابن وهب والقعنبى(٣) .

---

(١) انظر سير الأعلام ٨/١١ – ٣١.

(٢) الكواكب النيرات ١/٤٨٣ .

(٣) المختلطين للعلائى ١/٦٧ .

- وقال عبد الغنى بن سعيد الأزدى : إذا روى العبادلة عن عبد اللَّه بن لهيعة فهو صحيح[(١)] .

الراجح فى ترجمة ابن لهيعة :

أن حديثه صحيح إذا روى عنه العبادلة الأربعة ، وكذلك كل ثقة عُلم أنه أخذ عنه قبل الاختلاط .

فهذا ذهب إليه الكثير من أهل العلم - كما رأينا -

وأما غير حديث هؤلاء ، يتوقف فيه وينظر فى المتابعات والشواهد ، واللَّه أعلم .



---

(١) رفع الإصر ١/ ١٩٤ .

المبحث الثالث
اعتماد توثيق ابن حبان بمفرده

من المعلوم عند أهل العلم أن ابن حبان من المتساهلين فى نقده للرجال ، وأنه يوثق كثيرا من المجهولين ، وأن الأصل عنده أن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم الجرح.

وقد ذكر منهجه ذلك فى مقدمة كتابه « الثقات » . . . : فمن لم يُعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده ، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم ، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم[(١)] . . .

قال الحافظ ابن حجر معقبا على ما ذهب إليه ابن حبان بأن هذا مذهب عجيب ، فقال فى « لسان الميزان » : . . . وهذا الذى ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه ، مذهب عجيب ، والجمهور على خلافه ، وهذا هو مسلك ابن حبان فى كتاب الثقات الذى ألفه . . .

ثم نقل كلام « الخطيب » : . . . قال الخطيب أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم ، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما ، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك ، وهذا باطل ، لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته ، فلا تكون روايته عنه تعديلا له ولا خبرا عن صدقه[(٢)] . . .

---

(١) الثقات لابن حبان ١/ ١٣ .
(٢) لسان الميزان ١/ ١٤ .

وقال الخطيب : اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان ، وعدله مثل عدد من جرحه فإن الجرح أولى . . .

إلى أن قال : . . . فأما من جهل حاله ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث أنه ضعيف أو متروك أو ساقط أو لا يحتج به ونحو ذلك ، فإن القول قوله ولا نطالبه بتفسير ذلك[(١)] .

ويقول الكتانى فى « الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المصنفة » : . . . وككتاب (الثقات) (لأبى حاتم بن حبان البستى) إلا أنه ذكر فيه عددا كثيرا وخلقا عظيما من المجهولين الذين لا يعرف غيره أحوالهم ، وطريقته فيه (أى فى كتاب الثقات) أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولا لم يعرف حاله ، فينبغى أن يتنبه لهذا ، ويعرف أن توثيقه للرجال بمجرد ذكره فى هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق[(٢)] .

ومن المعاصرين الألبانى ، الذى ذكر فى مواضع متعددة من كتبه تساهل ابن حبان فى التوثيق فعلى سبيل المثال فى السلسلة الضعيفة[(٣)] .

إن ابن حبان متساهل فى التوثيق ، فإنه كثيرا ما يوثق المجهولين .

وفى السلسلة الضعيفة[(٤)] : . . . وأما توثيق ابن حبان إياه (الحصين الحبرانى) ، فمما لا يعول عليه ، لما عرف من قاعدته فى توثيق المجهولين ، كما فصلت القول عليه فى (الرد على التعقيب الحثيث) ولهذا لم يعرج الأئمة المذكورون على توثيقه ، ولم يعتمدوا عليه فى

---

(١) السابق ١/ ١٥ .
(٢) الرسالة المستطرفة ١/ ١٤٦ .
(٣) السلسلة الضعيفة ١/ ٣٢ .
(٤) السابق ٣/ ٩٩ .

هذا ، ولا فى عشرات بل مئات من مثله وثقهم هو وحده ، وحكموا هم عليهم بالجهالة . . .

والشيخ أحمد شاكر يعتمد توثيق ابن حبان للمجاهيل - متأثرًا به - وهذا واضح من كثرة رجوع الشيخ « لثقات ابن حبان » ، فهو من المصادر التى يعوّل عليها الشيخ كثيرًا[(١)] . بل يعتمد الشيخ شاكر توثيق ابن حبان وإن خالف أهل العلم فى حكمهم بالجهالة على الراوى الذى يوثقه ابن حبان .

مثال ذلك : الخضر بن القواس : قال الحافظ ابن حجر : مجهول[(٢)] .

وقال أبو حاتم : مجهول[(٣)] .

ومثل كثير النواء : إذ ذكره النسائى فى « الضعفاء والمتروكون »[(٤)] . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال الجوزجانى : زائغ . وقال ابن عدى : كان غاليًا فى التشيع مفرطًا فيه[(٥)] .



(١) انظر مصادر الشيخ شاكر فى نقده للحديث ص ١٠٥ .

(٢) تقريب التهذيب ت ١٧٢٤ .

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٢٦١، انظر حديث ٦٦٥ من أمثلة « توثيق ابن حبان » ص ٢٠١ .

(٤) ١/ ٢٢٩ .

(٥) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٦٨ .

المبحث الرابع
«اعتبار سكوت البخارى فى التاريخ
أو ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل عن الراوى توثيقًا له»

هل يعتبر سكوت البخارى فى التاريخ عن الراوى توثيقًا له ؟

ذكر الحافظ المزى فى «تهذيب الكمال» : فى ترجمة عبد الكريم بن أبى المخارق : . . . قال الحافظ أبو محمد عبد اللَّه بن أحمد بن سعيد بن يربوع الأشبيلى : «. . . بين مسلم جرحه فى صدر كتابه ، وأما البخارى فلم ينبه من أمره على شىء ، فدل على أنه على الاحتمال ، لأنه قد قال فى التاريخ : كل من لم أبين جرحه فهو على الاحتمال ، وإذا قلت فيه نظر فلا يحتمل»[(١)] .

وهذا الذى ذكره المزى ، ذكره أيضا أبو زرعة بن الحافظ العراقى فى ترجمة عبد الكريم بن أبى المخارق : قال الحافظ أبو محمد عبد اللَّه بن أحمد الأشبيلى : بيّن مسلم جرحه فى صدر كتابه : . . . إلى آخر ما قاله المزى فى التهذيب[(٢)] .

وقول الحافظ ابن حجر فى كلامه عن يزيد بن عبد اللَّه بن مغفل «. . . قد ذكره البخارى فى تاريخه فسماه يزيد ، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبى حاتم جرحا فهو مستور»[(٣)] .

---

(١) (تهذيب الكمال ١٨/ ٢٦٤) .

(٢) البيان والتوضيح ١٤٤ ، نقلا عن ضوابط الجرح والتعديل د. عبد العزيز بن محمد ابن إبراهيم العبد اللطيف .

(٣) نقلا عن المصدر السابق ١/ ٦٥) .

وقد ذكر ابن أبى حاتم منهجه صراحة فى كتاب « الجرح والتعديل » قال : « . . . على أنا قد ذكرنا أسامى كثيرة مهملة من الجرح والتعديل ، كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من رُوى عنه العلم ، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء اللَّه تعالى »[(١)] .

وكذلك قال الحافظ ابن كثير فى ذكره لموسى بن جبير الأنصارى السلمى مولاهم : « . . . وذكره ابن أبى حاتم فى كتاب الجرح والتعديل ولم يحك فيه شيئًا من هذا ولا هذا ، فهو مستور الحال[(٢)] .

ويقول الألبانى فى الرد على عبد اللَّه الغمارى قوله: والراسبى ذكره ابن أبى حاتم . . . ولم يجرحه بشىء . فأقول (الألبانى) : نعم لم يجرحه ، ولم يوثقه أيضًا ، فكان ماذا ؟ غاية ما يمكن أن يقال فيه : إنه سكت عنه ، وهو ما يسكت عن أحد إلا إنه لم يتبين له حاله ، كما ذكر ذلك ابن أبى حاتم نفسه فى مقدمة كتابه[(٣)] .

فيتبين مما نقلناه من كلام بعض أهل العلم أن سكوت البخارى وابن أبى حاتم ، يكون على الاحتمال ، فلا هو توثيق ، ولا هو تضعيف .

مع ملاحظة أن البخارى قد يسكت عن أقوام لشهرتهم ، كما سكت عن أناس ثقات ، مثل : الإمام أحمد بن حنبل[(٤)] . الإمام الشافعى[(٥)] .

كما سكت عن ضعفاء ، مثل :

---

(١) (الجرح والتعديل ٢/ ٣٨) .
(٢) (تفسير ابن كثير ١/ ١٣٨).
(٣) السلسلة الضعيفة ٣/ ٣٩.
(٤) التاريخ الكبير ٢/ ٥ .
(٥) التاريخ الكبير ١/ ٤١ .

١- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم[١] .

قال فيه ابن حجر : ضعيف[٢] .

وقال الذهبى : ضعفوه[٣] .

٢- إسحاق بن أبى طريفة[٤] .

قال الذهبى : مجهول[٥] .

وكذلك ابن أبى حاتم ، فقد سكت عن ضعفاء ومجاهيل ، مثل :

١- محمد بن الأسود بن خلف[٦] .

قال ابن حجر : لا يعرف من هو ، ولا أبوه[٧] .

لكن الشيخ أحمد شاكر - كما سنرى - يعتبر سكوت البخارى وابن أبى حاتم - على إطلاقه - تعديلًا للراوى.



(١) التاريخ الكبير ٥/ ٢٨٤.

(٢) التقريب ٢٠٢ .

(٣) الكاشف ٢/ ١٤٦ .

(٤) التاريخ الكبير ١/ ٣٩٣.

(٥) الميزان ١/ ١٩٣ .

(٦) الجرح والتعديل ٧/ ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٧) لسان الميزان ٥/ ٨٣ .

المبحث الخامس:
تغليب التعديل على الجرح، حتى وإن كان المعدِّلون قلة والجارحون كثرة وجرحهم مفسّر

تعارض الجرح والتعديل، من المسائل التى تكلم فيها أهل العلم، ولهم فيها تفصيل وقد جمع «اللكنوى» أقوالهم فيها فى ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الجرح مقدم مطلقًا، ولو كان المعدّلون أكثر، نقله الخطيب عن جمهور العلماء وصححه ابن الصلاح، والإمام فخر الدين الرازى، والآمدى، وغيرهما من الأصوليين، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدّل، ولأن الجارح مصدّق للعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفى عن المعدّل.

وثانيها: إن كان عدد المعدّلين أكثر قدّم التعديل، حكاه الخطيب فى الكفاية، وصاحب المحصول، فإن كثرة المعدّلين تقوى حالهم، قلة الجارحين تضعف خبرهم، قال الخطيب: وهذا خطأ ممن توهمه لأن المعدّلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة...

وثالثها: أن تعارض الجرح والتعديل فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح، حكاه ابن الحاجب، كذا فصّله العراقى فى شرح ألفيته والسيوطى فى التدريب وغيرهما...

إلى أن قال: إن تقدّم الجرح على التعديل مقيّد بأن يكون الجرح مفسرًا، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقا على المذهب الصحيح، فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهمًا[1].

---

(١) الرفع والتكميل ١/١١٧ - ١١٨.

وبتقديم الجرح المفسر على التعديل :

قال السيوطى فى « تدريب الراوى » : إذا اجتمع فيه - أى الراوى - جرح مفسر وتعديل ، فالجرح مقدم ، ولو زاد عدد المعدّلين ، هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين ، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء ، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل[١] . . .

ثم نقل كلام الخطيب : . . . اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والإثنان ، وعدّله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى ، ففى هذه الصورة حكايه الإجماع على تقديم الجرح[٢] . . .

وفى « البحر المحيط » ذكر أقوال أهل العلم فى تعارض الجرح والتعديل ، ثم نقل كلام أبى نصر بن القشيرى قال : فإن كثر عدد المعدّلين ، وقل عدد الجارحين ، تَقَبُّل العدالة فى هذه الصورة أولى .

واختار القاضى تقديم الجرح ، وقال المازرى : قد حكى ابن شعبان فى كتابه « الزاهى » الخلاف عند تساويهما فى العدد .

أما إذا زاد عدد المجرحين فلا وجه لجريان الخلاف ، وبه صرح الباجى فقال : لا خلاف فى تقديم الجرح ، وقال الماوردى : لا شك فيه ، وهو أولى بأن يكون إجماعا . . .

قال : وصورة المسألة حيث لم يمكن الجمع بين القولين ، فإن قال أحدهما : هو عدل ، والآخر هو مجروح ، قُدِّم الجرح قطعا ، ولا يحسن فيه إجراء خلاف ، وإن اختلف العدد ، لأن التعديل مبناه على الظاهر بخلاف الجرح[٣] .

---

(١) تدريب الراوى ١/ ٣٠٩.

(٢) تدريب الراوى ١/ ٣١٠.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٣٣٩.

وفى « المدخل إلى مذهب الإمام أحمد » قال : وإذا تعارض الجرح والتعديل ، فالجرح مقدّم وإن زاد عدد المعدّلين ، لتضمنه زيادة خفيت على المعدّل[١] . .

وحكى بعض أهل العلم قولا رابعا عند تعارض الجرح والتعديل ، ذكره الشوكانى فى « نيل الأوطار » : أنه يقدم التعديل على الجرح ، لأن الجارح قد يجرح بما ليس فى نفس الأمر جارحا ، والمعدّل إذا كان عدلا لا يعدّل إلا بعد تحصيل الموجب لقبوله جرحا ، حكى هذا الطحاوى عن أبى حنيفة وأبى يوسف ، ولا بد من تقييد هذا القول بالجرح المجمل إذ لو كان الجرح مفسرا لم يتم ما علل به أن الجارح قد يجرح بما ليس فى نفس الأمر . . . إلخ[٢] .

وكذلك الصنعانى قال : اختلف أهل الأصول فى هذه المسألة ، فالفحول على أن الجارح أولى وإن زاد عدد المعدّلين على الجارح . . .

ووجه أرجحية هذا القول أن قبول الجرح جمع بين كلامى الجارح والمعدّل ، لأن قول المعدل هو عدل ، معناه : لا أعلم جارحًا ، وقول الجارح بخلافه ، معناه : علمت فيه ما يخرم عدالته ، فكان قبول الجارح تصديقا لهما[٣] . . .

بل إن « الآمدى » قدم الجرح وإن لم يكن مفسرا ، فقال : إذا تعارض الجرح والتعديل ، فلا يخلو أن يكون الجارح قد عين السبب أو لم يعينه ،

---

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ١/١٠١ .

(٢) نيل الأوطار ١/١٤٦ .

(٣) إجابة السائل شرح بغية الآمل ١/١١٩ .

فإن لم يعينه ، فقول الجارح يكون مقدما لاطلاعه على ما لم يعرفه العدل ولا نفاه ، لامتناع الشهادة على النفى[١] . . .

وفى « قواعد التحديث » للقاسمى : « إذا اجتمع فى الراوى جرح مفسر وتعديل ، فالجمهور على أن الجرح مقدّم ، ولو كان عدد الجارح أقل من المعدل ، قالوا : لأن مع الجارح زيادة علم ، وقيل إن زاد عدد المعدلون فى العدد على المجرحين قدم التعديل » انتهى ما فى التقريب وشرحه ، وهذا القول وإن ضعف فهو الذى يتجه[٢] . . .

وفى « فتح المغيث » فى تعارض الجرح والتعديل فى راو واحد ، وقدموا أى ، جمهور العلماء أيضا الجرح على التعديل مطلقًا ، استوى الطرفان فى العدد أم لا .

قال ابن الصلاح : إنه الصحيح ، وكذا صححه الأصوليون كالفخر والآمدى ، بل حكى الخطيب اتفاق أهل العلم عليه إذا استوى العددان ، وصنيع ابن الصلاح مشعر بذلك ، وعليه يحمل قول ابن عساكر أجمع أهل العلم على تقديم قول من جرح راويا على قول من عدله[٣] . . .

وهناك ضوابط عند تعارض الجرح والتعديل ، منها :

الأصل المعتبر عند تعارض الجرح والتعديل ، تقديم الجرح المفسر على التعديل ، وتقديم التعديل على الجرح المبهم ، ولكن هذا الأصل تقيده ضوابط متعددة توجد فى ثنايا كلام الأئمة عند الموازنة بين الآراء المختلفة فى توثيق الراوى وتضعيفه.

---

(١) الإحكام فى أصول الأحكام ٢/ ٩٩.

(٢) قواعد التحديث ١٨٧ .

(٣) فتح المغيث ١/ ٣٠٨.

ومن أهم تلك الضوابط ما يلى :

اعتبار مناهج الأئمة فى جرحهم وتعديلهم ، فإنهم على ثلاثة أقسام ، هى :

١- من هو متعنت فى الجرح متثبت فى التعديل ، يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث ، ويلين بذلك حديثه . ومن هؤلاء : شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) ، ويحيى ابن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) ، ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) ، وأبو حاتم الرازى (ت٢٧٧هـ) ، والنسائى (ت ٣٠٣هـ).

وهناك من النقاد من اشتهر بالتعنت ، ومن أولئك : أبو إسحاق إبراهيم ابن يعقوب الجوزجانى (ت ٢٥٩هـ) فى جرحه لأهل الكوفة.

عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادى (ت ٢٨٣هـ) فى جرحه لأهل الشام[١].

٢- من هو معتدل فى التوثيق منصف فى الجرح ، ومنهم : سفيان الثورى (ت١٦١هـ) ، وعبد الرحمن بن مهدى (ت ١٩٨هـ) ، وابن سعد (ت٢٣٠هـ) ، وابن المدينى (ت ٢٣٤هـ) ، والإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) ، والبخارى (ت ٢٥٦هـ) ، وأبو زرعة الرازى (ت ٢٦٤هـ) ، وأبو داود (ت ٢٧٥هـ) ، وابن عدى (ت ٣٦٥هـ) ، والدارقطنى (ت ٣٨٥هـ).

٣- من هو متساهل مثل :

أبى الحسن أحمد بن عبد الله العجلى[٢] (ت٢٦١هـ) ، وأبى عيسى

---

(١) انظر لسان الميزان ١/١٦.

(٢) قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى : توثيق العجلى وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع (الأنوار الكاشفة ٧٢).

الترمذى (ت ٢٧٩هـ)، وابن حبان[١] (ت٣٥٤هـ)، والدارقطنى (ت٣٨٥) فى بعض الأوقات[٢].

وأبى عبد اللَّه الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، وأبى بكر البيهقى (ت٤٥٨هـ) وفائدة هذا التقسيم: النظر فى أقوال الأئمة عند إرادة الحكم على الراوى.

فإذا جاء التوثيق من المتشددين، فإنه يُعضُّ عليه بالنواجذ لشدة تثبتهم فى التوثيق إلا إذا خالف الإجماع على تضعيف الراوى أو كان الجرح مفسرا بما يجرح فإنه يقدم على التوثيق، ولكن إذا جرحوا أحدا من الرواة، فإنه ينظر هل وافقهم أحد على ذلك؟

فإذا وافقهم أحد على ذلك التضعيف ولم يُوثِّق ذلك الراوى أحد من الحذّاق فهو ضعيف، وإن لم يوافقهم أحد على التضعيف، فإن لا يؤخذ بقولهم على إطلاقه، ولكن لا يطرح مطلقا، بل إن عارضه توثيق من معتبر فلا يقبل ذلك الجرح إلا مفسرًا.

فإذا قال ابن معين فى راو «إنه ضعيف» فلا يكفى أن يقول ذلك دون بيان لسبب تضعيفه وغيره قد وثقه، بل مثل هذا الراوى يتوقف فى تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب، كما قاله الحافظ الذهبى.

وإذا جاء التوثيق من المتساهلين فإنه ينظر، هل وافقهم أحد من الأئمة الآخرين على ذلك؟ فإن وافقهم أحد أخذ بقولهم وإن انفرد أحدهم بذلك التوثيق فإنه لا يسلم له.

---

(١) وتساهل ابن حبان يرجع إلى قاعدته: «العدل من لم يعرف فيه الجرح» فإنها تقتضى توثيق كثير من مجهولى الحال عند غيره (لسان الميزان ١/ ١٤).

(٢) ذكر هذا القيد الذهبى فى الموقظة ص ٨٣.

وأما الجرح فليسوا فيه على منهج واحد ، بل منهم من يتساهل مع الضعفاء أيضا كالعجلى ومنهم من يتعنت أحيانا كابن حبان ، ولذلك يتعقبه الذهبى على التعنت فى مواضع كثيرة .

من تعقبات الذهبى فى « ميزان الاعتدال » لجرح ابن حبان :

أ - قوله فى ترجمة أفلح بن سعيد المدنى : ابن حبان ربما قصَّب الثقة حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه ١/ ٢٧٤ .

ب- وقوله فى ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجمحى : وأما ابن حبان فإنه خسَّاف قصَّاب (٢/ ١٤٨) .

جـ- وقوله فى ترجمة سويد بن عمرو الكلبى : وأما ابن حبان فأسرف واجترأ (٢/ ٢٥٣).

وأما المعتدلون المنصفون ، فإنه يُعتمد على أقوالهم فى الحكم على الرواة جرحا وتعديلا ، ما لم يعارض توثيقهم بجرح مفسر خال من التعنت والتشدد فإنه يقدم على التوثيق.

قال الحافظ الذهبى : عبد الرحمن بن مهدى كان هو ويحيى القطان قد انتدبا لنقد الرجال ، وناهيك بهما جلالة ونبلًا وعلمًا وفضلًا ، فمن جرحاه لا يكاد - واللَّه - يندمل جرحه ، ومن وثَّقاه فهو الحجة المقبول ، ومن اختلفا فيه اجتهد فى أمره ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن(١) .

والشيخ أحمد شاكر - يقدم التعديل على الجرح ، حتى وإن كان الجرح

---

(١) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ص ١٧ ، ضوابط الجرح والتعديل د. عبد العزيز ابن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ١/ ٣٠-٣٦ بتصرف .

مفسرًا، مثال ذلك : محمد بن ميسر أبو سعد الصاغانى المكفوف ، فقد قال فيه يحيى بن معين : كان جهميًّا وليس هو بشىء كان شيطانًا من الشياطين .

وقال : ضعيف .

وقال البخارى : فيه اضطراب .

وقال النسائى : متروك الحديث[١] .

بل إن ابن حبان قال : لا يحتج به[٢] .

- والشيخ أحمد شاكر يصحح حديثه ، قال : محمد بن ميسر أبو سعد الصاغانى : ثقة تكلم فيه بدون وجه[٣] .

عيسى بن المسيب البجلى :

قال ابن حبان : « . . . كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم ، ويخطئ فى الآثار ولا يفهم ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به .

قال يحيى بن معين : ليس بشىء[٤] .

وقال النسائى : ضعيف[٥] .

وأورده العقيلى فى الضعفاء[٦] وغير ذلك[٧] .

---

(١) الكامل لابن عدى ٦/٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٢٧ .

(٣) انظر حديث ٤٥ المسند .

(٤) المجروحين لابن حبان ٢/ ١١٩.

(٥) الكامل لابن عدى ٥/ ٢٥٣، الضعفاء والمتروكين للنسائى ١/ ٢١٦ .

(٦) الضعفاء للعقيلى ٣/ ٣٨٦ .

(٧) انظر حديث ٨٠ .

قال الشيخ أحمد شاكر : عيسى بن المسيب البجلى قاضى الكوفة : صدوق لا بأس به ، وهو صالح الحديث .

وخالف الهيثمى - الذى كثيرًا ما يأخذ بأحكامه - ، فقال الشيخ أحمد شاكر : وضعفه الهيثمى لأجل عيسى البجلى[1] .



(١) انظر حديث ٨٠.

المبحث السادس:
التوقف فى أحاديث رغم وضوح ضعفها

هناك أحاديث لا يذكر فيها الشيخ حكما ، بالصحة أو الضعف ، بل يتوقف فيها رغم أن أسانيد هذه الأحاديث بها مجاهيل ، وضعفاء .

مثال ذلك حديث ٥٣١ بالمسند ، ففى سنده : محبوب بن محرز : لين الحديث .

إبراهيم بن عبد اللَّه بن فروخ : مجهول ، وقال فيه الشيخ شاكر : فيه نظر .

- وحديث ٥٣٦ بالمسند : فى سنده : زياد بن عبد اللَّه مجهول ، وأم هلال : مجهولة ، وقال فيه الشيخ شاكر : فى إسناده نظر[1] .



---

(١) انظر تفصيل ذلك فى أمثلة التوقف فى أحاديث رغم وضوح ضعفها .

المبحث السابع :
«موقف الشيخ أحمد شاكر من التابعين، وتساهله في الحكم عليهم»

بلغ الشيخ أحمد شاكر مبلغًا كبيرًا فى معرفة الحديث رواية ودراية ، بشهادة معاصريه ولاحقيه من أهل العلم ، إلا أن الشيخ كان متساهلًا بعض الشىء فى الحكم على الرواة[١] ، فعمد إلى مجموعة من الرواة الضعفاء فصحح أحاديثهم ، كعبد اللَّه بن لهيعة وعلى بن زيد بن جدعان ، وشريك بن عبد اللَّه النخعى ، وزيد العمى ، والحجاج بن أرطأة ، وإبراهيم بن محمد ابن أبى يحيى ، والإفريقى ، ومحمد ابن حميد الرازى ، وغيرهم كثير .

لا شك فى أن التابعين فى العدالة بعد الصحابة - رضى اللَّه عنهم - وقد شهد لهم النبى ﷺ ، كما بحديث ابن مسعود رضى اللَّه عنه : قال رسول اللَّه ﷺ : خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يجىء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته[٢] .

لكنَّ هناك فارقًا - عند المحدثين - بين الصحابى والتابعى ، فالصحابة

---

(١) قال الشيخ ابن باز معلقًا على حديث : من لزم الاستغفار جعل اللَّه له من كل هم فرجًا . . .

« جزم الشيخ العلامة أحمد شاكر فى حاشيته على المسند بأنه صحيح ، بناءً على سكوت البخارى عنه ، وهذا فيه نظر ، إلا أن يثبت بالنص أو بالاستقراء ما يدل على أن البخارى أراد ذلك ، ومن تأمل حاشية العلامة أحمد شاكر اتضح له منها تساهله فى التصحيح لكثير من الأسانيد التى فيها بعض الضعفاء ، كابن لهيعة ، وعلى بن زيد بن جدعان ، وأمثالهما ، واللَّه يغفر له ويشكر له سعيه ، ويتجاوز عما زل به قلمه ، أو أخطأ فيه اجتهاده ، إنه سميع قريب» - فتاوى ابن باز ٢٦/ ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٢) سبق تخريجه ص ٢.

كلهم عدول ، أما التابعون فليسوا سواءً ، فمنهم العدل ومنهم غير ذلك ، فتجرى عليهم أحكام الجرح والتعديل[(١)] ، كما تجرى على غيرهم من

---

(١) فرّق علماء الرجال بين الصحابة والتابعين ، فالصحابة كلهم عدول ، أما التابعون فليسوا سواء ، فمنهم العدل ومنهم غير ذلك ، فتجرى عليهم أحكام الجرح والتعديل كباقى الرواة .

وهناك من أهل العلم من وثّق كبار التابعين فقط ، إذا لم يُعرف فيهم جرح ولا تعديل ، كالحافظ ابن كثير (انظر تفسير ابن كثير ٢/١٠٩) ، وجمال الدين القاسمى (محاسن التاويل ٢/ ٤١٥) .

قال « السخاوى » : . . . ولا يكاد يوجد فى القرن الأول الذى انقرض فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد ، كالحارث الأعور ، والمختار الكذاب .

فلما مضى القرن الأول ودخل الثانى ، كان فى أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضُعِّفوا غالبًا من قبل تحملهم وضبطهم للحديث ، فتراهم يرفعون الموقوف ، ويرسلون كثيرًا ، ولهم غلط كأبى هارون العبدى (المتكلمون فى الرجال للسخاوى ١/ ٩) .

وقام الحافظ ابن حجر فى مقدمة تقريب التهذيب ، بتقسيم طبقات الرواة إلى اثنى عشر طبقة :

الأولى : طبقة الصحابة .

ثم قسّم التابعين إلى أربع طبقات تاليات لطبقة الصحابة .

وهذه الطبقات هى **الثانية** : وهى طبقة كبار التابعين : كابن المسيّب .

الثالثة : الطبقة الوسطى من التابعين : كالحسن ، وابن سيرين .

الرابعة : طبقة تليها ، جلّ روايتهم عن كبار التابعين : كالزهرى ، وقتادة .

الخامسة : الطبقة الصغرى منهم ، الذين رأو الواحد ، والاثنين ، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة : كالأعمش .

فهل اعتبر الحافظ ابن حجر هذه الطبقات كلها من العدول ؟ فعدَّلهم جميعًا وبالتالى قبل روايتهم على إطلاقها ؟

بل أجرى عليهم ما جرى على باقى الرواة ، بداية من طبقة كبار التابعين ، فعدّ من روى عنهم ثقة أو أكثر – ولم يوثق – من المجهولين عينًا أو حالا .

من أمثلة ذلك : **فى طبقة كبار التابعين** : =

الرواة ، وهذا هو ما مشى عليه جماهير المحققين من المحدثين كالذهبى

= ١- حريث بن ظهير الكوفى ، مجهول ، من الثانية (تقريب التهذيب ت ١١٨١) .

٢- حصين بن نمير الكندى ثم السكونى الحمصى يروى عن بلال ، مجهول ، من الثانية . (تقريب التهذيب ت ١٣٩٠) .

٣- سمرة بن سهم القرشى الأسدى ، مجهول من الثانية (تقريب التهذيب ت ٢٦٣١) .

الطبقة الوسطى من التابعين (الطبقة الثالثة) :

١- عامر بن مالك : بصرى : مقبول (أى حين يتابع وإلا فلين الحديث) ، من الثالثة [عامر ابن مالك تفرد بالرواية عنه أبو عثمان النهدى ، ولم يوثقه سوى ابن حبان ، وأعله على بن المدينى بسبب هذا التفرد ، وذكره الذهبى فى ميزان الاعتدال .

لذا فهو مجهول العين ، وهذا ما جرى عليه أهل العلم : أن من روى عنه واحد سواء أكان ثقة أم غير ثقة ، فهو مجهول العين .

فقد قال على بن المدينى فى جرى بن كليب السدوسى البصرى : مجهول ، لا أعلم روى عنه غير قتادة (تهذيب الكمال ٤/ ٥٤٤) . وقال فى جعفر بن يحيى بن ثوبان : شيخ مجهول لم يرو عنه غير أبى عاصم (الضحاك بن مخلد النبيل) : (تهذيب الكمال ٥/ ١١٦) .

وقال أبو حاتم الرازى فى حاضر بن المهاجر الباهلى : «مجهول» ، مع أن شعبة ابن الحجاج روى عنه (تهذيب الكمال ٥/ ٣٢١) .

٢- عبّاد بن عبد اللّه الأسدى ، الكوفى : ضعيف من الثالثة (تقريب التهذيب ت ٣١٣٦) .

٣- عبد الرحمن بن عزرب ، الأشعرى ، والد الضّحاك : مجهول من الثالثة (تقريب التهذيب ت ٣٩٥٠) .

ومن الطبقة الرابعة من التابعين :

١- عبد الملك بن نافع الشيبانى ، الكوفى ، ابن أخى القعقاع ويقال له ابن القعقاع : مجهول من الرابعة (تقريب التهذيب ت ٤٢٢٤) .

٢- عروة المزنى ، شيخ لحبيب بن أبى ثابت : مجهول ، من الرابعة (تقريب التهذيب ت ٤٥٧١) .

٣- عقيل بن شبيب ، وقيل سعيد : مجهول ، من الرابعة (تقريب التهذيب ت ٤٦٦٠) .

ومن الطبقة الخامسة من التابعين : =

والحافظ ابن حجر والخزرجى وغيرهم .

وهناك من أهل العلم من وثّق كبار التابعين فقط ، إذا لم يُعرف فيهم جرح ولا تعديل ، كالحافظ ابن كثير فى تفسير قول اللّه تعالى :

﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝١٣٥﴾[1] .

فقال عند قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ :

« ... كما قال الحافظ أبو يعلى الموصلى فى مسنده : حدثنا إسحاق ابن أبى إسرائيل وغيره ، قالوا : حدثنا أبو يحيى عبد الحميد الحمّانى ، عن عثمان بن واقد ، عن أبى نصيرة ، عن مولى لأبى بكر ، عن أبى بكر رضى اللّه عنه ، قال : قال رسول اللّه ﷺ : « ما أصرَّ من استغفر وإن عاد فى اليوم سبعين مرة » .

ثم ذكر ابن كثير : أن الحديث أخرجه أبو داود والترمذى والبزار فى مسنده .

ونقل قول على بن المدينى والترمذى : « ليس إسناد هذا الحديث بذاك » .

فالظاهر أنه لأجل جهالة مولى أبى بكر ، ولكن جهالة مثله لا تضر لأنه تابعى

= ١- عبد الملك بن عبيد ، أو ابن عبيدة : مجهول الحال من الخامسة (تقريب التهذيب ت ٤١٩٧) .

٢- عبد الملك بن علّاق ، مجهول ، من الخامسة (تقريب التهذيب ت ٤٢٠١) .

٣- عمر بن شاكر البصرى : ضعيف ، من الخامسة (تقريب التهذيب ت ٤٩١٧) .

(١) آل عمران ١٣٥ .

كبير ، ويكفيه نسبته إلى أبى بكر ، فهو حديث حسن ، والله أعلم[(١)(٢)] .

وكذلك فعل جمال الدين القاسمى ، فى تفسيره للآية ، حيث نقل كلام ابن كثير السابق وأقره عليه[(٣)] .

والشيخ أحمد شاكر يدل موقفه مع التابعين على التساهل فى الحكم عليهم وعلى أحاديثهم ومخالفة كثير من النقاد ، فهو يرى أنهم على الستر والقبول ما لم يثبت فيهم جرح ، ولا بد عنده أن يكون الجرح مفسرًا وصريحًا ، ويرى أن الجهالة بالنسبة إليهم ليست جرحًا صريحًا .

وقد صرَّح الشيخ بموقفه هذا فى تعليقه على حديث « ٦٤٩ المسند ، فقال : « . . . والتابعون على الستر والقبول ، حتى يثبت فيهم ما يجرحهم .

والشيخ التزم بالشطر الأول من كلامه فقط وجعله منهجًا له ، وقبل أحاديث كل التابعين ، حتى لو جرحهم أهل العلم ، رغم أن عبارة الشيخ تشعر بأن بعض التابعين مجروحون ، لكنه فى تصحيحه للأحاديث لم يراع ذلك ، كما سيأتى .

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/١٠٩ .

(٢) يقول الشيخ أبو إسحاق الحوينى معلقًا على كلام ابن كثير : فهذا كلام غريب ويتعجب أن يصدر من مثل الحافظ ابن كثير ، لأنه مخالف لأصول أهل الحديث من أن مجهول الحال لا تثبت بخبره حجة فضلًا عن مجهول العين ، ومولى أبى بكر رضى الله عنه لا يعرف من هو أصلًا ، ونسبته لأبى بكر رضى الله عنه لا تنفعه ، وإن تجوَّز الحافظ ابن كثير رحمه الله فى هذا خلافًا للقاعدة . . . ومما يستغرب أيضًا أن ينقل الشيخ العلامة المحدث أبو الأشبال (أحمد شاكر) يرحمه الله قول الحافظ ابن كثير فى تعليقه على تفسير الطبرى ٧/٢٢٥-٢٢٦ ويقرّه عليه ولا يتعقبه ، وهذا من الأدلة الكثيرة على تسامح الشيخ أبى الأشبال يرحمه الله (النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة ح ٤٩) .

(٣) محاسن التأويل ٢/٤١٥ .

المبحث الثامن:
الحكم على سند كل حديث على حدة
مع عدم اعتبار المتابعات والشواهد أو الإشارة إليها[١]

يكتفى الشيخ أحمد شاكر - يرحمه اللَّه - فى نقده للحديث بمسند أحمد، على الحكم على كل حديث بمفرده دون النظر فى المتابعات والشواهد.

وإن كان هذا المنهج يخدم المسند، إلا أنه ليس بكاف بالنسبة للحكم على الحديث، إذ إن ذلك يحتاج إلى تخريج الحديث بجميع طرقه، وهذا وإن تطلب وقتا وجهدا إلا أنه يشفى غليل من أراد الوقوف على درجة الحديث - صحة وضعفا - حتى يتسنى له العمل به إن صح، وعدم العمل به إن لم يصح.

فالحكم على ضعف الحديث الواحد من خلال سنده فقط لا يعنى عدم ثبوته من طرق سواه، قد ترتفع بدرجته إلى الصحة أو الحسن على الأقل.

وهذا المنهج فى نقد الحديث، هو منهج نظرى، بمعنى إنه لا ينفع كثيرا فى التطبيق العملى الذى يحتاج للحكم النهائى على الحديث - وهذا بالطبع فى الأحاديث التى حكم عليها الشيخ بعدم الصحة - فالناظر فى الأحاديث التى ضعفها الشيخ فى المسند، يحتاج إلى النظر فى كتب

---

(١) هذا المبحث لا أتعقب فيه على الشيخ، فقد أشار رحمه اللَّه إلى أن هذا هو منهجه فى المسند - كما هو موضح فى آخر المبحث - وإنما أردت من إيراده التنبيه على طلبة العلم بعدم الحكم على الحديث بالضعف إلا بعد جمع طرق الحديث كلها والنظر فيها، فربما صحَّ الحديث فى غير المسند.

الأحاديث الأخرى ليتتبع روايات الحديث المتعددة حتى يقف على الحكم النهائى على الحديث.

وقد أشار الشيخ إلى ذلك فى مقدمة المسند، فقال :

« ولم ألتزم فى الكلام على الأحاديث أن أخرجها كلها، فذلك أمر يطول جدا، إنما جعلت همتى ووكدى أن أبين درجة الحديث، فإن كان صحيحا ذكرت ذلك، وإن كان ضعيفا بينت سبب ضعفه . . . » (١/ ١٢).



الباب الثاني :

دراسة تطبيقية

(نماذج من مسند أحمد)

وفيه ثمانية فصول :

الفصل الأول : أحاديث المدلسين .

الفصل الثانى : أحاديث عبد اللّٰه بن لهيعة .

الفصل الثالث : أحاديث توثيق ابن حبان بمفرده .

الفصل الرابع : أحاديث عن سكوت البخارى وابن أبى حاتم عن الرواة .

الفصل الخامس : أحاديث عن تقديم التعديل على الجرح .

الفصل السادس : التوقف فى أحاديث ضعيفة .

الفصل السابع : أحاديث التابعين .

الفصل الثامن : عدم اعتبار الشواهد والمتابعات فى نقد الحديث .

الفصل الأول: أحاديث المدلسين
أمثلة على أحاديث المدلسين

مثال ١ : حديث ١٣٧٤ المسند

حدثنا محمد بن عبيد ، حدثنا محمد بن إسحاق ، عن عبد اللّه بن أبى نجيح ، عن مجاهد ، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى.

عن على رضى اللّه عنه ، قال : لما نحر رسول اللّه ﷺ بُدْنَه نحر بيده ثلاثين ، وأمرنى فنحرت سائرها ، وقال : اقسم لحومها بين الناس وجلودها وجلالها ، ولا تعطين جازرًا منها شيئًا .

تعليق الشيخ أحمد شاكر : « صحيح ا.هـ.

سند الحديث :

وفى سند الحديث من الرواة :

١- محمد بن عبيد بن أبى أمية الطنافسى : ثقة[1] .

٢- محمد بن إسحاق : صدوق يدلس ورمى بالتشيع والقدر[2] .

كان أحد أوعية العلم حبرا فى المغازى والسير ، وليس بذاك المتقن فانحط حديثه عن رتبة الصحة ، وهو صدوق فى نفسه مرضى.

قال يحيى بن معين : هو ثقة وليس بحجة.

وقال أحمد بن حنبل : حسن الحديث. وقال على بن المدينى : حديثه عندى صحيح.

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٤٩٥ ت٦١١٤) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٤٦٧ ت ٥٧٢٥) .

وقال النسائى : ليس بالقوى. وقال الدراقطنى : لا يحتج به.

وقال شعبة : هو أمير المؤمنين فى الحديث.

وقال الذهبى : والذى تقرر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع فى المغازى والأيام النبوية مع أنه يشذ بأشياء ، وأنه ليس بحجة فى الحلال والحرام ، نعم ولا بالواهى بل يستشهد به[(١)] .

٣- عبد اللَّه بن أبى نجيح : ثقة رمى بالقدر وربما دلَّس[(٢)] .

٤- مجاهد بن جبر : ثقة إمام فى التفسير وفى العلم[(٣)] .

٥- عبد الرحمن بن أبى ليلى : الإمام العلامة الحافظ[(٤)] . . .

تخريج الحديث :

وأخرجه أبو داود (ح ١٧٦٤) من طريق محمد بن عبيد وأخيه يعلى بذات السند (ومن طريق أبى داود أخرجه البيهقى).

أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (ح ١٠٢٢٤، ٥/ ٣٩١) من طريق محمد بن عبيد وقرن به أخاه يعلى بن عبيد بذات السند.

فى الإسناد : محمد بن إسحاق مدلس ، ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الرابعة (ترجمه ١٢٥) وقال : صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شرٍّ منهم وصفه بذلك أحمد والدارقطنى وغيرهما[(٥)] .

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ١٣٠) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٣٢٦ ت ٣٦٦٢) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٥٢٠ ت ٦٤٨١) .

(٤) سير الأعلام (٤/ ٢٦٢) .

(٥) تعريف أهل التقديس (١/ ٥١) .

والمرتبة الرابعة هى من اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشىء من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

وهو هنا لم يصرح بالسماع، ولا فى رواية أبى داود فالحديث ضعيف لذلك. والحديث فيه انقطاع لأن ابن إسحاق بينه وبين أبى نجيح رجل مبهم كما فى حديث ٢٣٥٩ المسند.

- عبد اللَّه بن أبى نجيح مدلس، أكثر عن مجاهد وكان يدلس عنه، وصفه بذلك النسائى، ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الثالثة وهم من اختلف أهل العلم فيهم بين القبول والرد، والأكثر على الرد ما لم يصرحوا بالسماع[١].

- وقد ضعفه الشيخ شاكر فى حديث ٢٣٥٩ بالمسند لجهالة الراوى الذى لم يسمّه ابن إسحاق[٢].



(١) تعريف أهل التقديس (ت ٧٧، ١/ ٣٩).

(٢) والحديث مخالف للحديث الذى فى صحيح مسلم (ح ١٢١٨) وغيره من حديث جابر رضى اللَّه عنه: أن النبى ﷺ نحر من هديه ثلاثا وستين بيده، ثم أعطى عليًا فنحر ما غبر، وهى سبع وثلاثون بدنة تكملة المائة.

مثال ٢ : حديث ١٦٠٣ المسند

حدثنا سريج بن النعمان ، حدثنا أبو شهاب ، عن الحجّاج ، عن ابن أبى نجيح ، عن مجاهد ، عن سعد بن مالك ، قال : طفنا مع رسول اللَّه ﷺ ، فمنا من طاف سبعًا ، ومنا من طاف ثمانيًا ، ومنا من طاف أكثر من ذلك ، فقال رسول اللَّه ﷺ : « لا حرج ».

وتعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** : أبو شهاب : هو الحناط عبد ربه بن نافع. الحجاج : هو ابن أرطأة . مجاهد : هو ابن جبر التابعى المشهور ، وقد جزم أبو حاتم وأبو زرعة بأنه لم يسمع من سعد ، وهو عاصر سعدا عهدا طويلا ، فإنه ولد سنة ٢١ فى خلافة عمر ، فكانت سنه عند وفاة سعد قريبا من ٣٥ سنة والمعاصرة كافية إذا كان الراوى ثقة. . . » ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى سند الحديث من الرواة :

١- سريج بن النعمان : ثقة يهم قليلًا[١] .

٢- أبو شهاب (عبد ربه بن نافع الحناط) : صدوق يهم[٢] .

٣- الحجاج بن أرطأة : تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدى ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل ، سئل عنه يحيى بن معين فقال : ضعيف ضعيف.

وقال أبو حاتم : كان الحجاج مدلسًا عمن رآه وعمن لم يره ، وكان

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٢٢٩ ت ٢٢١٨) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٣٣٥ ت ٣٧٩٠) .

يقول : إذا حدثتنى أنت بشىء عن شيخ لم أبال أن أرويه عن ذلك الشيخ ، وكان يروى عن أقوام لم يرهم[(١)] .

وذكره العقيلى فى « الضعفاء » : وقال : أمرنا زائدة أن نترك حديث الحجاج ابن أرطأة .

وقال عبد اللَّه بن المبارك : كان يدلس وكان يحدثنا بالحديث عن عمرو ابن شعيب مما يحدثه محمد العزرمى ، والعزرمى متروك لا تقربه[(٢)] .

وفى « تهذيب التهذيب » : قال الساجى : كان مدلسًا صدوقًا سيئ الحفظ ليس بحجة فى الفروع والأحكام ، وقال ابن خزيمة : لا أحتج به إلا فيما قال سمعت ، وقال ابن سعد : كان شريفا وكان ضعيفا فى الحديث ، وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوى عندهم[(٣)] .

٤- ابن أبى نجيح : ثقة رمى بالقدر وربما دلس[(٤)] .

٥- مجاهد بن جبر : ثقة إمام[(٥)] .

تخريج الحديث :

- تفرد الإمام أحمد بتخريج هذا الحديث .

- وأورده الحافظ الهيثمى فى المجمع (٥٥١٤) وقال رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطأة وحديثه حسن .

---

(١) انظر المجروحين لابن حبان (١/ ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٢) انظر الضعفاء (١/ ٢٧٧-٢٧٨) .

(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ١٩٨) .

(٤) تقريب التهذيب (١/ ٣٢٦ ت ٣٦٦٢) .

(٥) تقريب التهذيب (١/ ٥٢٠ ت ٦٤٨١) .

الحديث ضعيف :

١- الحجاج بن أرطأة : مدلس وقد عنعنه ، أروده الحافظ فى « المرتبة الرابعة » من المدلسين (وهم من اتفق الأئمة على عدم الاحتجاج بحديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع).

وقال فيه : الفقيه الكوفى المشهور أخرج له مسلم مقرونا ، وصفه النسائى وغيره بالتدليس عن الضعفاء ، وعمن أطلق عليه التدليس ابن المبارك ، ويحيى بن القطان ، ويحيى بن معين ، وأحمد ، وقال أبو حاتم : إذا قال حدثنا فهو صالح وليس بالقوى[(١)] .

٢- فيه انقطاع لعدم سماع مجاهد من سعد بن أبى وقاص قال أبو حاتم : مجاهد عن سعد ومعاوية وكعب بن عجرة مرسل[(٢)] .

وقال ابن التركمانى فى « الجوهر النقى » : قال ابن القطان : لا أعلم لمجاهد سماعا من سعد[(٣)] .

٣- ابن أبى نجيح : مدلس ، وكان يدلس عن مجاهد بن جبر وذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الثالثة من المدلسين ، وقد عنعن الحديث .



(١) تعريف أهل التقديس (ت ١١٨ ، ١/ ٤٩) .

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٤) .

(٣) الجوهر النقى للتركمانى (٥/ ١٤٩) .

مثال ٣: حديث ١٧١٦ المسند

حدثنا سليمان بن داود ، يعنى أبا داود الطيالسى ، حدثنا أبو عامر الخزاز عن الحسن عن سعد مولى أبى بكر قال : قدمت بين يدى رسول الله ﷺ تمرا ، فجعلوا يقرنون ، فقال رسول الله ﷺ : « لا تقرنوا ».

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« إسناده صحيح ، أبو عام الخزاز : هو صالح بن رستم وسبق توثيقه فى ٩٣٧ . والحديث رواه ابن ماجه ٢: ١٦٥ عن محمد بن بشار عن الطيالسى . ا.هـ »[١].

سند الحديث :

وفى سند الحديث من الرواة :

١- سليمان بن داود (أبو داود الطيالسى) : ثقة حافظ غلط فى أحاديث[٢].

٢- أبو عامر الخزاز (صالح بن رستم) : صدوق كثير الخطأ[٣]. ذكره العقيلى فى « الضعفاء »[٤].

وفى « تهذيب التهذيب » : عن يحيى بن معين : ضعيف ، وقال : لا شىء وقال أحمد : صالح الحديث ، وقال أبو حاتم : شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال الدارقطنى : ليس بالقوى ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » ، وقال ابن عدى : وهو عندى لا بأس به ولم أر حديثًا منكرًا جدًّا .

(١) ولم يتعرض الشيخ شاكر إلى تدليس الحسن مع أنه كما قال النسائى : يرسل عن كل أحد .
(٢) تقريب التهذيب (١/ ٢٥٠ ت ٢٥٥٠) .
(٣) تقريب التهذيب (١/ ٢٧٢ ت ٢٨٦١) .
(٤) الضعفاء (٣/ ٣٠٨) .

وقال أبو بكر البزار ، ومحمد بن وضاح : ثقة ، وقال الحاكم : ليس بالقوى عندهم[١] .

٣- الحسن البصرى : ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرًا ويدلس[٢] .

ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الثانية من المدلسين (٤٠) وقال : . . . كان مكثرا من الحديث ويرسل كثيرا عن كل أحد ، وصفه بتدليس الإسناد النسائى وغيره[٣] .

تخريج الحديث :

أخرجه الطبرانى فى الأوسط (ح ٨٥٤٣) عن أبى داود الطيالسى بذات الإسناد (٨/ ٢٤٩)

وأبو يعلى فى مسنده من طريق أبى داود بالإسناد نفسه (٣/ ١٤٥ح ١٥٧٤) والحاكم فى المستدرك (٤/ ١٣٣ح ٧١٣١) وصححه ووافقه الذهبى من طريق أبى داود الطيالسى أيضا بذات الإسناد.

وابن ماجه فى سننه من طريق أبى داود الطيالسى بذات الإسناد (ح ٣٣٣٢) ، وقال البوصيرى : وليس لسعد عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس له رواية فى شىء من الكتب الخمسة ، وهذا الحديث منسوخ أو محمول على عدم الإذن ، فإن أذن فيه جاز أو كان التمر فيه قلة ، يدل لذلك ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما من حديث ابن عمر ، قال : « نهى رسول اللَّه ﷺ عن القران إلا بإذن أصحابه »[٤] .

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٩١) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ١٦٠ ت ١٢٢٧) .

(٣) تعريف أهل التقديس (١/ ٢٩) .

(٤) اتحاف الخيرة المهرة (٤/ ٣٠٨ - ٣٠٩) .

فالحديث ضعيف الإسناد : ١- أبو عامر الخزاز سيئ الحفظ .

الحسن البصرى مدلس وقد عنعنه .

والحديث له شواهد عن ابن عمر عند البخارى (٥٤٤٦) ومسلم (٢٠٤٥) وفى المسند (٥٨٠٢، ٤٥١٣، ٥٠٦٣، ٥٢٤٦، ٥٥٣٥) .

وابن حبان فى صحيحه (٥٢٣١، ٥٢٣٢، ٥٢٣٣) .

والنسائى فى الكبرى (٦٧٢٨، ٦٧٢٩، ٦٧٣٠) .



مثال ٤ : حديث ٧٩٦٧ المسند :

حدثنا سفيان ، حدثنا ابن جريج ، عن أبى الزبير ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة - إن شاء اللَّه - عن النبى ﷺ : يوشك أن تضربوا ، وقال سفيان مرة : أن يضرب الناس - أكباد الإبل ، يطلبون العلم ، لا يجدون عالما أعلم من عالم أهل المدينة.

وقال قوم هو العمريُّ ، قال : فقدّموا مالكًا.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** : وذكر تخريج الحديث عند الترمذى ، وابن أبى حاتم فى مقدمة كتاب الجرح والتعديل ، والحاكم ، والخطيب فى تاريخ بغداد بأسانيد كلها تدور على سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبى الزبير عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا . . . » ا.هـ

سند الحديث :

وفى سند الحديث من الرواة :

١- سفيان بن عيينة : ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة ، وكان ربما دلّس لكنه عن الثقات[١] .

٢- ابن جريج : هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج : ثقة فقيه فاضل وكان يدلّس ويرسل[٢] .

قال الذهبى : كان ابن جريج ثبتا لكنه يدلّس[٣] .

وقال ابن حبان : . . . وكان يدلّس[٤] .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٢٤٥ ت ٢٤٥١) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٣٦٣ ت ٤١٩٣) .

(٣) تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٨) .

(٤) الثقات ابن حبان (٧/ ٩٣) .

وذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الثالثة من المدلسين : . . . وقال وصفه النسائى وغيره بالتدليس ، قال الدارقطنى : شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح[(١)] .

٣- أبو الزبير : هو محمد بن مسلم بن تدرس : ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الثالثة من المدلسين ، وقال : مشهور بالتدليس ، ووهم الحاكم فى كتاب « علوم الحديث » فقال فى سنده : وفيه رجال غير معروفين بالتدليس وقد وصفه النسائى وغيره بالتدليس[(٢)] .

وفى تقريب التهذيب : صدوق إلا أنه يدلس[(٣)] .

وقال ابن معين والنسائى : ثقة .

وقال أبو زرعة وأبو حاتم لا يحتج به ، وكان أيوب يقول أخبرنا أبو الزبير وأبو الزبير وأبو الزبير ، قال أحمد بن حنبل : يعنى يضعفه بذلك .

وقال غير واحد هو مدلس فإذا صرح بالسماع فهو حجة .

وأخرج له البخارى مقرونا بآخر ، وحديثه عن عائشة فى صحيح مسلم وما أراه لقيها[(٤)] .

قال سويد بن عبد العزيز قال لى شعبة : تأخذ عن أبى الزبير ، هو لا يحسن يصلى ؟ وقال هشيم : سمعت من أبى الزبير فأخذ شعبة كتابى فمزقه[(٥)] .

٤- أبو صالح (ذكوان السمان) : ثقة ثبت[(٦)] .

---

(١) تعريف أهل التقديس (ت ٨٣ - ١/ ٤١) .

(٢) تعريف أهل التقديس (ت١٠١ - ١/ ٤٥) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٥٠٦ ت ٦٢٩١) .

(٤) تذكرة الحفاظ (٩٥ - ٩٦) .

(٥) الجرح والتعديل (١/ ١٥١) .

(٦) تقريب التهذيب (١/ ٢٠٣ ت ١٨٤١) .

تخريج الحديث :

أخرجه الترمذى (٢٦٨٠) ، والحميدى فى مسنده (١١٨١) ، والحاكم فى المستدرك (٣٠٧) وابن أبى حاتم فى مقدمة الجرح والتعديل (ص١١) ، وابن عدى فى الكامل (١/ ١٧٥) والبيهقى فى الكبرى (١/ ٥٦٧) والخطيب فى تاريخ بغداد (٣/ ٢٤٠) (٧/ ٤٠٥) (١٤/ ٥٤٣) من طرق عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبى الزبير عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعا به وكذا أخرجه ابن حبان (٣٧٣٦) والذهبى فى « السير » (٨/ ٥٥) أيضا من طريق سفيان بن عيينة.

وأخرجه النسائى فى « السنن الكبرى » (٤٢٧٧) من طريق سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبى الزناد عن أبى صالح به ، وقال النسائى : هذا خطَّأ ، والصواب : أبو الزبير عن أبى صالح .

والحديث له شاهد عن أبى موسى الأشعرى فى الكامل لابن عدى (١/ ١٧٥) من طريق سعيد بن أبى هند ، عن أبى موسى رفعه ، وهذا إسناد منقطع.

قال الدارقطنى فى العلل (٧/ ٢٤٢) : سعيد بن أبى هند من لم يسمع من أبى موسى شيئًا .

فالحديث ضعيف : لتدليس ابن جريج ولم يصرح بالتحديث .

وتدليس أبى الزبير ولم يصرح بالتحديث[(١)] .



(١) وضعفه الشيخ الألبانى فى ضعيف سنن الترمذى ٢٦٨٠، والسلسلة الضعيفة ٤٨٣٣ وضعيف الجامع الصغير (٦٤٤٨) .

مثال ٥ : حديث ١٩٧٥ المسند :

حدثنا إسماعيل ، أخبرنا سفيان الثورى ، عن حبيب بن أبى ثابت ، عن طاووس عن ابن عباس : أن رسول اللَّه ﷺ صلّى عند كسوف الشمس ثمانى ركعات وأربع سجدات.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** رواه مسلم والنسائى وأبو داود ، كما فى المنتقى وانظر (١٨٦٤)[١] . ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى سند الحديث من الرواة :

١- إسماعيل بن إبراهيم (ابن علية) : ثقة حافظ[٢] .

٢- سفيان الثورى : ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة . . . وكان ربما دلس[٣] .

٣- حبيب بن أبى ثابت : ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس[٤] .

ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الثالثة من المدلسين وقال : تابعى مشهور يكثر التدليس ، وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطنى وغيرهما ،

---

(١) حديث ١٨٦٤ الذى أشار إليه الشيخ أحمد شاكر هو الحديث المحفوظ فى صلاة الكسوف .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ١٠٥ ت ٤١٦) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٢٤٤ ت ٢٤٤٥) .

(٤) تقريب التهذيب (١/ ١٥٠ ت ١٠٨٤) .

ونقل أبو بكر بن عياش عن الأعمش عنه أنه كان يقول لو أن رجلا حدثنى عنك ما باليت أن رويته عنك ، يعنى وأسقطته من الوسط[(١)] .

٤- طاووس بن كيسان اليمانى : ثقة فقيه فاضل[(٢)] .

تخريج الحديث :

أخرجه النسائى (١٤٦٧) ، وفى الكبرى (١٨٦٣) ، (٥١١) ، وابن أبى شيبة (٢/ ٤٦٧) ، ومسلم (٩٠٨) ، والدارقطنى (١٧٩١) من طرق عن سفيان الثورى ، به .

فالحديث إسناده ضعيف : ١- حبيب بن أبى ثابت مدلس وقد عنعنه قال ابن حبان عقب حديث ٢٨٥٤(٧/ ٩٧) : خبر حبيب بن أبى ثابت عن طاووس عن ابن عباس أن النبى ﷺ صلى فى كسوف الشمس ثمانى ركعات وأربع سجدات ليس بصحيح ، لأن حبيبا لم يسمع من طاووس هذا الخبر.

وقال البيهقى عقب إخراجه الحديث (٦١١٦) : رواه مسلم فى الصحيح عن محمد ابن المثنى وغيره عن يحيى القطان ، وأما محمد بن إسماعيل البخارى رحمه اللَّه فإنه أعرض عن هذه الروايات التى فيها خلاف رواية الجماعة ، وقد روينا عن عطاء بن يسار وكثير بن عباس عن ابن عباس عن النبى ﷺ أنه صلاها ركعتين فى كل ركعة ركوعان .

وحبيب بن أبى ثابت وإن كان من الثقات فقد كان يدلس ولم أجده ذكر سماعه فى هذا الحديث عن طاووس ويحتمل أن يكون سمعه عن غير موثوق به عن طاووس.

---

(١) تعريف أهل التقديس (ت ٦٩، ١/ ٣٧-٣٨).

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٢٨١ ت ٣٠٠٩) .

وقد روى سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس من فعله أن صلاها ست ركعات فى أربع سجدات مخالفه فى الرفع والعدد جميعًا[١] .

٢- الحديث شاذ ، لأن الثابت عن ابن عباس وعائشة رضى اللَّه عنهم أنها أربع ركعات وأربع سجدات كما فى الصحيحين البخارى (١٠٤٦) ، مسلم (٩٠١) .

وهذا ما رجحه ابن القيم فى « زاد المعاد » بعد بحث طويل ، قال : والمنصوص عن أحمد أيضا أخذه بحديث عائشة رضى اللَّه عنها وحدُّه فى كل ركعة ركوعان وسجودان ، قال فى رواية المروزى : وأذهب إلى أن صلاة الكسوف أربع ركعات ، وأربع سجدات ، فى كل ركعة ركعتان وسجدتان وأذهب إلى حديث عائشة ، وأكثر الأحاديث على هذا ، وهذا اختيار أبى بكر وقدماء الأصحاب ، وهو اختيار شيخنا أبى العباس بن تيمية وكان يضعّف كل ما خالفه من الأحاديث ويقول : هى غلط وإنما صلى النبى ﷺ الكسوف مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم واللَّه أعلم[٢][٣] .



(١) سنن البيهقى الكبرى (٣/ ٣٢٧) .

(٢) قال الألبانى فى ضعيف سنن النسائى : شاذ (ح ١٤٦٧) .

(٣) زاد المعاد (١/ ٤٣٣) .

مثال ٦ : حديث ٥٩٩٠ المسند

قال عبد اللَّه بن أحمد : وجدت فى كتاب أبى بخط يده : حدثنى حسين قال حدثنا المبارك عن عبيد اللَّه بن عمر أن عبد اللَّه بن دينار حدّثه أن عبد اللَّه بن عمر حدثه قال : « نهى رسول اللَّه ﷺ عن القَزَع ».

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« إسناده صحيح متصل. كما بينا فى الإسناد الذى قبله » ا.هـ[(١)]

سند الحديث :

وفى سند الحديث من الرواة :

١- حسين بن محمد بهرام التميمى المروذى : ثقة[(٢)] .

٢- المبارك بن فضالة : صدوق يدلس ويسوِّى[(٣)] .

قال أبو داود الطيالسى : شديد التدليس ، فإذا قال : حدثنا ، فهو ثبت وقال الذهبى : لم يبلغ حديثه درجة الصحة[(٤)] . وقال أبو زرعة : يدلس كثيرًا ، فإذا قال حدثنا فهو ثقة[(٥)] .

وضعفه يحيى بن معين ، والنسائى[(٦)] .

ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الثالثة من المدلسين وقال عنه : مشهور

---

(١) الحديث الذى مثله وأشار إليه الشيخ (٥٩٨٩) فيه مبارك بن فضالة أيضا وقد عنعنه ، والشيخ أعله بالانقطاع (لأن مباركًا لم يدرك عبد اللَّه بن دينار).

(٢) تقريب التهذيب (١/ ١٦٨ ت ١٣٤٥) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٥١٩ ت ٦٤٦٤) .

(٤) تذكرة الحفاظ (١/ ١٤٩) .

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٩) .

(٦) الكامل لابن عدى (٨/ ٢٣) .

بالتدليس وصفه به الدارقطنى وغيره ، وقد أكثر عن الحسن البصرى[(١)] .

٣- عبيد اللَّه بن عمر بن حفص (العمرى) : ثقة ثبت[(٢)] .

٤- عمرو بن دينار : ثقة ثبت[(٣)] .

تخريج الحديث :

الحديث له متابعات كثيرة ، منها :

ما أخرجه الإمام مسلم : (٢١٢٠) من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد اللَّه عن عمر بن نافع عن أبيه به ، وابن حبان من طريق روح بن القاسم عن عمر بن نافع به (٥٥٠٧) .

والنسائى فى الكبرى عن طريق حماد عن عبيد اللَّه عن نافع به (٩٢٥٧) .

وأبو داود (٤١٩٣) من طريق أحمد بن حنبل عن عثمان بن عثمان ، (٤١٩٤) من طريق أيوب .

والبخارى فى « الصحيح » (٥٩٢٠) من طريق ابن جريج (٥٩٢١) من طريق عبد اللَّه بن المثنى .

وأخرجه الإمام أحمد فى المسند فى مواضع كثيرة ٤٩٧٣، ٥١٧٥، ٥٣٥٦، ٥٥٤٨، ٥٥٥٠، ٥٦١٥، ٥٧٧٠، ٥٨٤٦، ٥٩٨٩، ٦٢١٢، ٦٢٩٤، ٦٤٢٠، ٦٤٢٢، ٦٤٥٩.

فالحديث ضعيف الإسناد : مبارك بن فضالة مدلس وقد عنعنه .

لكن الحديث صحيح بغير هذا الإسناد وهو فى الصحيحين وغيرهما (كما سبق).

---

(١) تعريف أهل التقديس (ت ٩٣، ١/ ٤٣) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٣٧٣ ت ٤٣٢٥) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٤٢١ ت ٥٠٢٤) .

مثال ٧ : حديث ١٨٨٩ المسند

حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعى ، حدثنى المطلب بن عبد اللَّه بن حنطب : أن ابن عباس كان يتوضأ مرة مرة ، ويسند ذاك إلى رسول اللَّه ﷺ.

تعليق الشيخ أحمد شاكر : « إسناده صحيح » ا.هـ.

سند الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- الوليد بن مسلم : الإمام الحافظ عالم أهل دمشق.

قال الذهبى : لا نزاع فى حفظه وعلمه ، وإنما الرجل مدلّس فلا يحتج به إلا إذا صرّح بالسماع[١] .

ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الرابعة من المدلسين ، وقال : معروف موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق[٢] .

٢- الأوزاعى : هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبى عمرو : ثقة جليل[٣] .

٣- المطلب بن عبد اللَّه بن حنطب : روى عن ابن عباس مرسل[٤].

ذكره ابن حبان فى « الثقات »[٥] .

وقال محمد بن سعد : كان كثير الحديث وليس يحتج بحديثه لأنه

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٢١) .

(٢) تعريف أهل التقديس (ت ١٢٧ ، ١/ ٥١).

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٣٤٧ ت ٣٩٦٧) .

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٣٥٩) .

(٥) الثقات ابن حبان (٥/ ٤٥٠) .

يرسل عن النبى ﷺ وليس له لقى وعامة أصحابه يدلسون ، وقال يعقوب ابن سفيان والدارقطنى : ثقة[١] .

وإن لم يذكره الحافظ ابن حجر فى المدلسين إلا أنه قال فى « التقريب » : صدوق كثير التدليس والإرسال[٢] .

وكذا الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (ح٤٥٥٤، ٣/٢٦٦) قال : المطلب ابن عبد اللَّه مدلس.

تخريج الحديث :

أخرجه البخارى (١٥٧) من طريق سفيان الثورى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : توضأ النبى ﷺ مرة مرة. وهو فى المسند عن وكيع بنفس إسناد البخارى (٢٠٧٢). وأخرجه الطيالسى (٢٨٨٣) .

عن عبد اللَّه بن المبارك عن الأوزاعى عن المطلب به ، وهو فى المسند (٣٥٢٦، ٤٨١٨) حدثنا روح حدثنا الأوزاعى عن المطلب بن عبد اللَّه قال : كان ابن عمر يتوضأ ثلاثا ، يرفعه إلى النبى ﷺ ، وكان ابن عباس يتوضأ مرة يرفعه إلى النبى ﷺ.

الحديث ضعيف الإسناد : المطلب بن عبد اللَّه بن حنطب مدلس.

إضافة إلى أن روايته عن ابن عباس مرسلة ، وكذا عن ابن عمر أيضا مرسلة لكن الحديث صحيح لغيره ، فقد أخرجه البخارى بطريق آخر عن ابن عباس (كما سبق).

---

(١) تهذيب الكمال (٢٨/ ٨٤) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٥٣٤ ت ٦٧١٠) .

الفصل الثانى
أحاديث عبد اللَّه بن لهيعة

أمثلة

مثال ١ :

حديث ٩٣ المسند :

حدثنا حسن قال حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو الأسود أنه سمع محمد بن عبد الرحمن ابن لبيبة يحدث عن أبى سنان الدؤلى : أنه دخل على عمر بن الخطاب وعنده نفر من المهاجرين الأولين ، فأرسل عمر إلى سفط أتى به من قلعة من العراق ، فكان فيه خاتم ، فأخذه بعض بنيه فأدخله فى فيه ، فانتزعه عمر منه ، ثم بكى عمر ، فقال له من عنده : لم تبكى ؟ وقد فتح اللَّه لك وأظهرك على عدوك وأقر عينك ؟ فقال عمر : إنى سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « لا تفتح الدنيا على أحد إلا ألقى اللَّه عز وجل بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة ». وأنا أشفق من ذلك.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** ، أبو الأسود : هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يتيم عروة.

محمد بن لبيبة : ثقة ، ذكره ابن حبان فى الثقات ». ا.هـ

فى السند من الرواة :

١- الحسن بن موسى الأشيب : ثقة ، لكن لم يذكره أهل العلم فى القدماء الذين تحملوا عن ابن لهيعة قبل الاختلاط.

٢- محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة : ضعيف كثير الإرسال[١] .

التخريج :

- والحديث أخرجه بنحوه عبد بن حميد (ح ٤٤) عن ابن أبى شيبة ، والبزار فى مسنده (ح ٣١١) عن إبراهيم بن زياد الصايغ ، كلاهما عن الحسن بن موسى عن ابن لهيعة ، بسنده سواء .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبى ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

- فالحديث فيه علتان : تفرد ابن لهيعة ، وأن الحسن بن موسى ليس من قدماء أصحابه ، وضعف ابن لبيبة[٢] .



(١) تقريب التهذيب (١/٤٩٣ ت ٦٠٨٠) .

(٢) أورده الشيخ الألبانى فى ضعيف الترغيب والترهيب (ح١٨٩٣) وفى السلسلة الضعيفة (ح ٤٨٧١)

مثال ٢ - حديث ٤٥٣ المسند :

حدثنا حسن بن موسى حدثنا عبد اللَّه بن لهيعة حدثنا أبو قبيل ، قال : سمعت مالك ابن عبد اللَّه الزبادى يحدث عن أبى ذر : أنه جاء يستأذن على عثمان بن عفان ، فأذن له ، وبيده عصا ، فقال عثمان : يا كعب إن عبد الرحمن توفى وترك مالًا فما ترى فيه ؟

فقال : إن كان يصل فيه حق اللَّه فلا بأس عليه ، فرفع أبو ذر عصاه فضرب كعبًا ، وقال : سمعت رسول اللَّه - ﷺ - يقول : « ما أحب لو أن لى هذا الجبل ذهبًا أنفقه ويتقبل منى ، أذر خلفى منه ست أواق ».

أنشدك اللَّه يا عثمان ، أسمعته ؟ ثلاث مرات ؟ قال : نعم .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده صحيح ، إن شاء اللَّه .

- أبو قبيل ، بفتح القاف : اسمه حيى بن هانئ المعافرى المصرى ، وهو تابعى ثقة ، وثقة أحمد وابن معين وأبو زرعة وغيرهم .

- مالك بن عبد اللَّه الزبادى : ترجم له الحافظ فى التعجيل ٣٨٨-٣٨٩ ولم يذكر فيه جرحا ولا توثيقا ، وهو تابعى قديم ، شهد فتح مصر ، والظاهر أنه مستور ، لو كان فيه جرح لذكره البخارى أو غيره فى الضعفاء ، بل لذكره الذهبى فى الميزان . . .

- والحديث رواه ابن عبد الحكم فى « فتوح مصر » ٢٨٦ ، كما قال الحافظ عن أبى الأسود النضر بن عبد الجبار عن ابن لهيعة ، وذكره الهيثمى فى « مجمع الزوائد » ١٠/٢٣٩ولم يعله إلا بابن لهيعة ، وابن لهيعة ثقة . . . ا.هـ

فى السند من الرواة :

١- الحِسن بن موسى الأشيب : ليس من قدماء أصحاب بن لهيعة .

٢- مالك بن عبد اللَّه الزبادى : ذكره الحافظ ابن حجر فى « تعجيل المنفعة » : وذكر أنه روى هذا الحديث عن أبى ذر ، روى عنه أبو قبيل(١) .

تخريج الحديث :

- والحديث ذكره ابن الجوزى فى « تلبيس إبليس » فى ذكر تلبيس إبليس على الصوفية (ص ١٦١) وقال : « هذا الحديث لا يثبت وابن لهيعة مطعون فيه ، قال يحيى : لا يحتج بحديثه ، والصحيح فى التاريخ أن أبا ذر توفى سنة خمس وعشرين ، وعبد الرحمن (بن عوف) توفى سنة اثنين وثلاثين ، فقد عاش بعد أبى ذر سبع سنين ، ثم لفظ ما ذكروه من حديثهم يدل على أن حديثهم موضوع ». وهو فى فتوح مصر (ص ٣١٧) من طريق ابن لهيعة ، بهذا الإسناد (وفيه تسع أواق بدلًا من ست) .

- فالحديث فيه علتان : تفرد ابن لهيعة ، والحسن بن موسى ليس من قدماء أصحابه .

- وجهالة مالك بن عبد اللَّه الزبادى(٢) .



---

(١) تعجيل المنفعة ٢/٢٢٩.

(٢) وأشار الشيخ الألبانى بصحته فى « مشكاة المصابيح » (ح١٨٨٢-١/٤٢٤) (ولعل الشيخ راعى المتابعات للحديث بنحوه عن أبى ذر والتى فيها فى المسند كحديث ٢١٣٦٠، ٢١٣٦٧، ٢١٣٨٥) عن غير طريق ابن لهيعة).

- وقال الشيخ شعيب الأرناؤط فى تعليقه على المسند : إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة وجهالة مالك بن عبد اللَّه الزبادى.

مثال ٣: حديث ٢٣٠٨ المسند

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن ميمون المكى :

أنه رأى ابن الزبير عبد اللَّه وصلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض للقيام فيقوم فيشير بيديه ، قال فانطلقت إلى ابن عباس ، فقلت له : إنى قد رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحدًا يصليها ، فوصف له هذه الإشارة ، فقال : إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول اللَّه ﷺ فاقتد بصلاة ابن الزبير.

- تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده حسن ، ابن هبيرة : هو عبد اللَّه بن هبيرة السبائى ، مضى ٥٧٧. ميمون المكى : ترجم فى التهذيب ولم يذكر فيه جرح ولا توثيق ، وفى الخلاصة والتقريب : مجهول وهو تابعى كما ترى[(١)] ، فأمره على الستر والعدل حتى يتبين فيه جرح ، فلذلك حسنّا حديثه . والحديث رواه أبو داود : ١ : ٢٦٩ عن قتيبة بهذا الإسناد ، وسكت عنه ، وقال المنذرى : « فى إسناده ابن لهيعة ، وفيه مقال » فلم يعله بجهالة ميمون . « ابن لهيعة ثقة عندنا ، كما قلنا فى ٨٧» ا.هـ .

فى السند من الرواة :

١- قتيبة بن سعيد : إمام ثقة .

٢- ابن هبيرة : هو عبد اللَّه بن هبيرة بن أسعد السبئى ، أبو هبيرة المصرى : ثقة من الثالثة ، مات سنة ست وعشرين ، وله خمس وثمانون. م٤[(٢)] .

٣- ميمون المكى : مجهول من الرابعة[(٣)] .

---

(١) عملًا على قاعدته من توثيق كل التابعين .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٣٢٧ ت ٣٦٧٨) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٥٥٦ ت ٧٠٥٤) .

وذكره الحافظ « فى تهذيب التهذيب » ، وقال : روى عن ابن الزبير وابن عباس ، وعنه عبد اللَّه بن هبيرة السبائى المصرى[١] .

يعنى مجهول ، لأنه لم يرو عنه إلا راو واحد فقط .

وفى تهذيب الكمال : ... روى عنه عبد اللَّه بن هبيرة السبئى المصرى . د. روى له أبو داود حديثًا واحدًا[٢] .

التخريج : أخرجه الطبرانى فى « المعجم الكبير » (حديث ١١٢٧٣) حدثنا بشر بن موسى ثنا موسى بن داود الضبى ثنا ابن لهيعة بسنده سواء.

والإمام أحمد فى المسند حديث ٢٦٢٧ ثنا موسى بن داود قال حدثنا ابن لهيعة ، بسنده سواء .

وأبو داود فى السنن (باب افتتاح الصلاة ، حديث ٧٣٩، ١/ ١٩٧) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ابن لهيعة بسنده سواء .

الحديث ضعيف لعلتين :

١- قتيبة بن سعيد ، فهو ليس من قدامى أصحاب ابن لهيعة .

٢- جهالة ميمون المكى[٣][٤] .

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٩٤ .

(٢) تهذيب الكمال ٢٩/ ٢٣٣.

(٣) وضعفه الشيخ الأرناؤوط ، فى تعليقه على المسند فقال : إسناده ضعيف ، ميمون المكى مجهول.

ثم قال : وهذا الحديث مخالف لما ثبت عن ابن الزبير فيما أخرجه البيهقى ٢/ ٧٣ من طريق أيوب السختيانى ، عن عطاء بن أبى رباح ، قال : صليت خلف عبداللَّه بن الزبير ، فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، فسألته فقال عبد اللَّه بن الزبير : صليت خلف أبى بكر الصديق رضى اللَّه عنه ... فذكر مثله ، وقال أبو بكر : صليت خلف رسول اللَّه ﷺ ... فذكر مثله . قال البيهقى : رواته ثقات.

(٤) وأشار الشيخ الألبانى إلى صحته فى سنن أبى داود ح ٧٣٩ .

مثال ٤ المسند

حديث ٥٣٩٧ : حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا عبيد اللَّه بن أبى جعفر عن نافع عن ابن عمر قال : رأيت المغانم تجزأ خمسة أجزاء ، ثم يسهم عليها ، فما كان لرسول اللَّه ﷺ فهو له ، يتخير.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده صحيح وهو فى مجمع الزوائد ٥ : ٣٤٠ وقال : « رواه أحمد ، وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات ». ا.هـ

فى السند من الرواة :

١- الحسن بن موسى الأشيب : ثقة ، لكنه ليس من قدماء أصحاب ابن لهيعة .

٢- عبيد اللَّه بن أبى جعفر : ثقة[١] .

التخريج :

أخرجه القاسم بن سلام فى الأموال[٢] عن سعيد بن عفير المصرى عن ابن لهيعة بنفس السند.

وكذلك أخرجه ابن زنجويه فى « الأموال » عن أبى عبيد بنفس السند[٣] .

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ١٦٤ ت ١٢٨٨ .

(٢) الأموال لابن سلام ح ٣٦ - ١/ ٢١ .

(٣) الأموال لابن زنجويه ح ١٢٢٤ - ٢/ ٧١٦ .

فالحديث ضعيف فقد تفرد به ابن لهيعة ، ومن رووه عنه ليسوا من قدماء أصحابه[١] .



(١) لذا قال الشيخ الأرناؤط فى تعليقه على المسند : إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة.
وحسنه الشيخ الألبانى فى « إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل لمتابعة ابن المبارك (لحسن بن موسى) عند نعيم بن حماد. (٩/ ٢٩٥) .
فقال الألبانى عن الحديث :
أخرجه الطحاوى (٢/ ١٦٥) وأحمد (٢/ ٧١) عن ابن لهيعة ثنا عبيد اللّٰه بن أبى جعفر عن نافع عن ابن عمر . قلت : وهذا إسناد حسن فى المتابعات والشواهد فإن رجاله كلهم ثقات لولا ما فى ابن لهيعة من الكلام بسبب سوء حفظه ، ومع ذلك فبعضهم يحسن حديثه ، قال الهيثمى فى « المجمع » (٥/ ٣٤٠) : « رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف وحديثه حسن وبقية رجاله ثقات » .
قلت : وقد رواه نعيم بن حماد قال : ثنا ابن المبارك قال أخبرنا ابن لهيعة.
وعبد اللّٰه بن المبارك قديم السماع من ابن لهيعة ، ولذلك صحح بعض الأئمة حديثه ، وسائر العبادلة المعروفة.
فإذا كان نعيم قد حفظه عن ابن المبارك فالسند صحيح. واللّٰه أعلم (إرواء الغليل ٥/ ٥٩) .

مثال ٥ المسند حديث ٦٦١٧ :

حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا حُيَيُّ بن عبد اللَّه عن أبى عبد الرحمن الحبلى عن عبد اللَّه بن عمرو : أن رسول اللَّه ﷺ كان يدعو يقول :

اللهم اغفر لنا ذنوبنا ، وظلمنا ، وهزلنا ، وجدَّنا ، وعمدنا ، وكل ذلك عندنا »

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده صحيح ، وهو فى مجمع الزوائد ١٠ : ١٧٢ وقال : «رواه أحمد والطبرانى وإسنادهما حسن ». ا.هـ

فى السند من الرواة :

١- حسن بن موسى الأشيب : سبق .

٢- حيى بن عبد اللَّه : هو حيى بن عبد اللَّه بن شريح المعافرى الحلبى ، أبو عبد اللَّه المصرى ، قال المزى فى « تهذيب الكمال » : قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه : أحاديثه مناكير. . . وعن يحيى بن معين : ليس به بأس.

وقال البخارى : فيه نظر(١) .

وقال النسائى : ليس بالقوى .

وقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة(٢) .

قال الحافظ فى « تهذيب التهذيب » : وذكره ابن حبان فى « الثقات »(٣) .

---

(١) قال فى تدريب الراوى : البخارى يطلق فيه نظر وسكتوا عنه فيمن تركوا حديثه (١/ ٤١٠).

(٢) تهذيب الكمال ٧/ ٤٨٨ - ٤٨٩ .

(٣) تهذيب التهذيب ٣/ ٧٢ .

وقال الحافظ فى تقريب التهذيب : صدوق يهم[١] .

وذكره العقيلى فى « الضعفاء الكبير »[٢] والنسائى فى « الضعفاء والمتروكون »[٣] .

أبو عبد الرحمن الحبلى : عبد اللَّه بن يزيد المعافرى : ثقة[٤] .

التخريج :

قال الهيثمى فى « مجمع الزوائد » : رواه أحمد والطبرانى وإسنادهما حسن[٥] .

وأخرجه ابن حبان فى الصحيح بنحوه أخبرنا عمر بن محمد بن بجير الهمدانى قال حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا بن وهب قال حدثنى حيى بن عبد اللَّه . . بنفس السند[٦] .

والحاكم فى المستدرك : حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه أنبأنا عبد اللَّه ابن أحمد ابن حنبل ثنا هارون بن معروف ثنا عبد اللَّه بن وهب . . . بنفس السند .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه[٧] .

(١) تقريب التهذيب (١/ ١٨٥ ت ١٦٠٥) .
(٢) الضعفاء الكبير للعقيلى ١/ ٣١٩.
(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائى ص ٣٥ .
(٤) تقريب التهذيب ١/ ٣٢٩ ت ٣٧١٢.
(٥) مجمع الزوائد (١٧٣٥٧ - ١٠/ ١٧٢) .
(٦) (صحيح ابن حبان ح١٠٢٧- ٣/ ٣٠٣) .
(٧) المستدرك (ح١٩١٦ - ١/ ٧٠٣)

ومدار حديثى ابن حبان والحاكم على حيى بن عبد اللَّه .

وقول الحاكم على شرط مسلم : فإن مسلما لم يخرج لحيى بن عبد اللَّه .

فحديث المسند ضعيف لعلتين : ١- ابن لهيعة ٢- حيى بن عبد اللَّه(١) .



---

(١) لذا فإن الشيخ الأرناؤط ضعّف الحديث في تعليقه على المسند ، قال : إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة ، وحيى بن عبد اللَّه ، وهو المعافرى .

وأخرجه ابن حبان (١٠٢٧) من طريق عبد اللَّه بن وهب عن حيى بن عبد اللَّه بهذا الإسناد ، وقال: حيى بن عبد اللَّه ذكره الساجى وابن الجارود والعقيلى وابن الجوزى فى الضعفاء ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير ، وقال البخارى : فيه نظر ، وقال النسائى : ليس بالقوى ولم يرد فى توثيقه إلا قول ابن معين : ليس به بأس ، وقول ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة . ١١/١٨٨ - ١٨٩ .

الفصل الثالث :
أحاديث عن توثيق ابن حبان بمفرده

أمثلة :

مثال ١ :

حديث ٢٦١ المسند :

حدثنا أسود بن عامر حدثنا حماد بن سلمة عن أبى سنان عن عبيد بن آدم وأبى مريم وأبى شعيب : أن عمر بن الخطاب كان بالجابية ، فذكر فتح بيت المقدس ، قال : فقال أبو سلمة : فحدثنى أبو سنان عن عبيد بن آدم قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لكعب : أين ترى أن أصلى ؟ فقال : إن أخذت عنى صليت خلف الصخرة فكانت القدس كلها بين يديك !

فقال عمر : ضاهيت اليهودية ، لا ، ولكن أصلى حيث صلَّى رسول اللَّه ﷺ ، فتقدم إلى القبلة فصلى ، ثم جاء فبسط رداءه ، فكنس الكناسة فى ردائه وكنس الناس.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده حسن ، أبو سنان : هو عيسى بن سنان الحنفى القسملى صدوق ، فى حديثه لين ، وذكره ابن حبان فى « **الثقات** » . . . ا.هـ .

فى السند من الرواة :

١ - أسود بن عامر : وثقة أحمد بن حنبل ، وقال يحيى بن معين : لا بأس به ووثقه على بن المدينى ، وقال ابن أبى حاتم عن أبيه : صدوق صالح[1] .

---

(١) تهذيب الكمال (٣/ ٢٢٧) .

٢- حماد بن سلمة : ثقة عابد[١] .

٣- أبو سنان : هو عيسى بن سنان الحنفى القسملى .

قال الحافظ ابن حجر فى التقريب : لين الحديث[٢][٣] .

ضعفه الإمام أحمد ، ويحيى بن معين ، وقال أبو زرعة ، ويعقوب بن سفيان الفارسى : لين الحديث ، وقال أبو زرعة مرة : مخلط ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوى فى الحديث ، وقال العجلى : لا بأس به ، وقال النسائى : ضعيف ، وقال ابن خراش : صدوق ، وقال فى موضع آخر فى حديثه نكرة ، وذكره ابن حبان فى الثقات[٤] .

٤- عبيد بن آدم : ترجمته فى « تعجيل المنفعة » : روى عن عمر بن الخطاب ، وأبى هريرة رضى اللَّه عنهما ، روى عنه أبو سنان القسملى ، ذكره ابن أبى حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات[٥] وهو فى التاريخ الكبير[٦] قال : سمع عمر وأبا هريرة رضى اللَّه عنهما ، روى عنه عيسى بن سنان .

٥- أبو مريم : عبد اللَّه بن زياد الكوفى ، ذكره العجلى فى الثقات : وقال كوفى تابعى ثقة[٧] وقال فى « تهذيب التهذيب » : . . . وقال الدارقطنى : كوفى ثقة . وذكره ابن حبان فى « الثقات »[٨] .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ١٧٨ ترجمة ١٤٩٩) .

(٢) السابق (١/ ٧٧٠) .

(٣) قال الحافظ فى طبقات الرواة عن الطبقة السادسة : من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ : مقبول ، حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث - مقدمة التقريب .

(٤) انظر تهذيب الكمال (٢٢/ ٦٠٦ - ٦٠٨) .

(٥) الثقات ابن حبان (٥/ ١٣٤) .

(٦) التاريخ الكبير (٥/ ٤٤١) .

(٧) الثقات للعجلى (١/ ٢٥٧) .

(٨) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢١) .

٦- أبو شعيب : ذكره فى « تعجيل المنفعة » وأنه روى عن عمر ، روى عنه أبو سنان ، لا يعرف ، ذكره العراقى مستدركا على الحسينى.

قلت (ابن حجر) : لا وجود له ، ولا أدرى كيف وقع له هذا ، فإنه إنما يتبع غالبا شيخنا الهيثمى ، وليس هذا فى كراس الهيثمى ، وفتشت مسند عمر مرارا فلم أجد له فى مسند عمر ذكرًا[١] .

وأبو شعيب - كما نرى - له حديث فى المسند وهو الذى بين أيدينا ، فلعل النسخة التى اطّلع عليها الحافظ ابن حجر من مسند عمر فى مسند أحمد سقط منها أبو شعيب خاصة أن أبا سنان روى هذا الحديث عن ثلاثة منهم أبو شعيب.

وأبو شعيب لم أعرفه ، لكن ذكر العجلى فى الثقات تابعيًّا اسمه أبو شعيب الأنصارى ، وقال : مصرى ثقة[٢] ، فلعله هو .

التخريج :

أورده المتقى الهندى فى « كنز العمال » عن الهيثم بن عمار قال سمعت جدى يقول : لما ولى عمر بن الخطب زار أهل الشام فنزل بالجابية . . . ثم ذكر نحوه[٣] .

وأورده أبو عبيد القاسم بن سلام فى « الأموال » بنفس السند[٤] .

وسمى جد الهيثم بن عمار : عبد اللَّه بن أبى عبد اللَّه.

والهيثم بن عمار لم أقف على ترجمته.

وحديث المسند ضعيف لضعف أبى سنان .

---

(١) تعجيل المنفعة (٢/ ٤٨٠) .

(٢) الثقات للعجلى (١/ ٥٠٠) .

(٣) كنز العمال (١٤/ ١٤٨، حديث ٣٨٢٠٠) .

(٤) الأموال (ح ٤٣٠).

مثال ٢ : حديث ٥١٧ المسند

حدثنا محمد بن عبد اللَّه بن الزبير حدثنا عبيد اللَّه ، يعنى ابن عبد الرحمن ابن موهب ، أخبرنى عمى عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن موهب عن أبى هريرة قال :

راح عثمان إلى مكة حاجا ، ودخلت على محمد بن جعفر بن أبى طالب امرأته ، فبات معها حتى أصبح ، غدا عليه ردع الطيب وملحفة معصفرة مفدمة ، فأدرك الناس بملل قبل أن يروحوا ، فلما رآه عثمان انتهره وأفّف ، وقال : أتلبس المعصفر وقد نهى عنه رسول اللَّه ﷺ ؟

فقال له على بن أبى طالب : إن رسول اللَّه ﷺ لم ينهه ولا إياك ، إنما نهانى.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده صحيح ...

عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن موهب ، من متوسطى التابعين ، وهو ثقة ، ذكره ابن حبان فى الثقات . . . ا.هـ

فى السند من الرواة :

١- محمد بن عبد اللَّه بن الزبير : قال فى « تقريب التهذيب » : ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ فى حديث الثورى[(١)] .

٢- عبيد اللَّه بن عبد الرحمن بن موهب :

قال يحيى بن معين : ضعيف ، وقال النسائى : ليس بذاك القوى[(٢)] .

وقال فى تقريب التهذيب : ليس بالقوى[(٣)] .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٤٨٧ ت ٦٠١٧) .

(٢) الكامل لابن عدى (٥/ ٥٢٩) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٣٧٢ ت ٤٣١٤) .

وفى الجرح والتعديل : ذكر روايتين عن يحيى بن معين فيه ، مرة قال هو ضعيف ، ومرة قال ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث[١] .

وذكره العقيلى فى الضعفاء[٢] ، وكذا ذكره النسائى فى « الضعفاء والمتروكون » وقال ليس بالقوى[٣] . وذكره ابن حبان فى الثقات[٤] .

٣- عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن موهب : قال فى تقريب التهذيب : مقبول[٥] .

وقال الذهبى فى « الكاشف فى من له رواية فى الكتب الستة » : قال أحمد : أحاديثه مناكير[٦] . وكذا أيضًا فى بحر الدم[٧] .

وقال أيضا « فى تهذيب الكمال » : عن ابنه يحيى بن عبيد اللَّه : أحاديثه مناكير ، لا يعرف هو ولا أبوه ، وذكره ابن حبان فى الثقات[٨] .

فالحديث إسناده ضعيف لأجل عبيد اللَّه بن عبد الرحمن ، وعبيد اللَّه ابن عبد اللَّه بن موهب .

التخريج :

قال فى « مجمع الزوائد » : رواه أحمد وأبو يعلى فى الكبير والبزار

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٣) .

(٢) الضعفاء للعقيلى (٣/ ١١٩) .

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائى ص ٦٥ .

(٤) الثقات ابن حبان (٥/ ٧٢) .

(٥) تقريب التهذيب (١/ ٣٧٢ ت ٤٣١١) .

(٦) الكاشف (١/ ٦٨٢) .

(٧) بحر الدم (١/ ١٠٥) .

(٨) تهذيب الكمال (١٩/ ٧٩) .

باختصار ، وفيه عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن موهب ، وثقه ابن معين فى رواية ، وقد ضعف[(١)] .

وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى[(٢)] .

عن أبى عبد اللَّه الحافظ بسنده إلى عبيد اللَّه بن عبد الرحمن بن موهب ، بذات الإسناد وقال البيهقى : هذا إسناد غير قوى.

وعزاه البوصيرى فى «إتحاف الخيرة المهرة» : لابن أبى شيبة ، وأحمد بن منيع ، وأبو يعلى الموصلى ، كلهم من طريق عبيد اللَّه بن عبد الرحمن بن موهب[(٣)] .



---

(١) مجمع الزوائد (ح٨٥٥٩، ٥/١٢٩) .

(٢) السنن الكبرى (حديث ٩١٢٢، ٥/٩٧) .

(٣) إتحاف الخيرة المهرة للبوصيرى (ح ٤١١٢) .

مثال ٣ حديث ٦٦٥ المسند

حدثنا محمد بن الصبّاح [قال عبد اللَّه : وسمعته أنا من محمد بن الصباح] حدثنا إسماعيل بن زكريا عن كثير النوّاء عن عبد اللَّه بن مُليل قال : سمعت عليًّا يقول : سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « ليس من نبى كان قبلى إلا قد أُعطى سبعة نقباء وزراء نجباء ، وإنى أُعطيت أربعة عشر وزيرًا نقيبًا نجيبًا ، سبعة من قريش ، وسبعة من المهاجرين.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده صحيح ، محمد بن الصباح : هو أبو جعفر الدولابى البغدادى ، وهو ثقة مشهور. . . إسماعيل بن زكرياء : هو الخلقانى : وهو ثقة.

كثير النواء : هو أبو إسماعيل ، كوفى ، ضعفه النسائى ، وذكره ابن حبان فى الثقات وترجم له البخارى فى التاريخ الكبير[١] فلم يذكر فيه جرحًا ، ولم يذكره فى الضعفاء. عبد اللَّه بن مليل : ذكره ابن حبان فى الثقات. ا.هـ

فى السند من الرواة :

١- محمد بن الصبّاح : هو الدولابى : ثقة حافظ[٢] .

٢- إسماعيل بن زكريا : صدوق يخطئ قليلا[٣] .

٣- كثير النواء : ذكره النسائى فى « الضعفاء والمتروكون »[٤] .

وقال الذهبى فى « الكاشف » : شيعى جلد ضعفوه ومشاه ابن حبان[٥] .

---

(١) التاريخ الكبير ٤/ ١/ ٢١٥ .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٤٨٤ ت ٥٩٦١) .

(٣) السابق (١/ ١٠٧ ت ٤٤٥) .

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائى ص ٨٩ .

(٥) الكاشف ٢/ ١٤٣.

وقال فى « تهذيب التهذيب » : قال أبو حاتم ضعيف الحديث ، وقال الجوزجانى : زائغ ، وقال ابن عدى كان غاليًا فى التشيع مفرطا فيه ، وذكره ابن حبان فى الثقات[(١)] .

٤- عبد اللَّه بن مُليل : ذكره البخارى فى « التاريخ الكبير »[(٢)] .

وابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل »[(٣)] .

وذكره ابن حبان فى « الثقات »[(٤)] .

فالحديث ضعيف : كثير النواء : ضعفه الجمهور ولم يوثقه سوى ابن حبان ، عبد اللَّه بن مليل : لم يوثقه سوى ابن حبان أيضًا .

التخريج :

أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير[(٥)] .

من طريق كثير النواء .

والحاكم فى المستدرك[(٦)] .

أيضًا من طريق كثير النواء ، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتعقبه الذهبى فقال : بل كثير النواء واه .

والترمذى[(٧)] من طريق كثير النواء ، وقال هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روى هذا الحديث عن على موقوفًا[(٨)] .

---

(١) الثقات ابن حبان ٧/ ٣٥٣ .

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ١٩٢) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا .

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٦٨) .

(٤) الثقات ابن حبان (٧/ ٣٥٣) .

(٥) المعجم الكبير (ح ٦٠٤٧، ٦/ ٢١٥) .

(٦) المستدرك (ح ٤٩٠١، ٣/ ٢٢٠) .

(٧) سنن الترمذى (ح ٣٧٨٥، ٥/ ٦٦٢) .

(٨) ضعّفه الشيخ الألبانى فى ضعيف سنن الترمذى ح ٤٠٥٩ .

مثال ٤ حديث ٦٩١ المسند

حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ، حدثنا أبو سلام عبد الملك بن مسلم الحنفى ،عن عمران بن ظبيان ،عن حكيم بن سعد أبى يحيى ،عن على ،قال :

كان النبى ﷺ إذا أراد سفرا قال : اللهم بك أصول ،وبك أحول ،وبك أسير.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** ، عمران بن ظبيان الحنفى الكوفى : ثقة وثقة يعقوب ابن سفيان ، وذكره ابن حبان فى الثقات .

حكيم بن سعد الحنفى الكوفى : تابعى ثقة » . ا.هـ

فى السند من الرواة :

١- أبو النضر هاشم بن القاسم :

يقال له قيصر : وثقه ابن المدينى ، والعجلى[(١)] .

ووثقه يحيى بن معين ، وأبو حاتم وغيرهما[(٢)] .

٢- أبو سلام عبد الملك بن مسلم الحنفى : ثقة شيعى[(٣)] .

وقال الذهبى : ثقة[(٤)] .

٣- عمران بن ظبيان : ذكره ابن حبان فى « المجروحين » وقال : كان ممن يخطئ ، لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به ، ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار[(٥)] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٣٥٩ .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٤٥ - ٥٤٩ .

(٣) تقريب التهذيب ٣٦٥ ت ٤٢١٦ .

(٤) الكاشف للذهبى ١/ ٦٧٠.

(٥) المجروحين ٢/ ١٢٣ .

وقال فى « تقريب التهذيب » : ضعيف ورمى بالتشيع تناقض فيه ابن حبان[١] .

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه[٢] .

وذكره العقيلى فى الضعفاء[٣] .

وفى « تهذيب التهذيب » : قال البخارى فيه نظر ، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ، وذكره ابن حبان فى الثقات . . .

وقال يعقوب بن سفيان ثقة من كبراء أهل الكوفة يميل إلى التشيع . . .

وذكره العقيلى وابن عدى فى الضعفاء[٤] .

ذكره ابن حبان فى الثقات[٥] .

٤- حكيم بن سعد الحنفى ، أبو يحيى الكوفى : قال يحيى بن معين ليس به بأس ، وقال ابن أبى حاتم عن أبيه : يكتب حديثه محله الصدق[٦] .

- فالحديث ضعيف لأجل عمران بن ظبيان ، وقد يصلح حديثه فى المتابعات والشواهد .

التخريج :

أخرجه الطبرانى فى « الأوسط »[٧] .

أن النبى ﷺ كان يقول نحوه عند لقاء العدو ، وليس فى السفر قال

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٤٢٩ ت ٥١٥٨ .

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٣٠٠ .

(٣) الضعفاء ٣/ ٢٩٨ .

(٤) تهذيب التهذيب (٨/ ١٣٣) .

(٥) الثقات ابن حبان (٧/ ٢٣٩) .

(٦) تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥٣ .

(٧) المعجم الأوسط (ح ١٠٠٣، ١/ ٣٠٠) .

حدثنا أحمد قال حدثنا عبد الرحمن بن بكر قال حدثنى محمد قال حدثنى عثمان ابن ربيعة عن عكرمة عن ابن عباس رضى اللَّه عنهما.

أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا لم يلق العدو من أول النهار أخّر حتى تهب الرياح، ويكون عند مواقيت الصلاة، وكان يقول: اللهم بك أصول وبك أحول ولا حول ولا قوة إلا باللَّه العلى العظيم.

وفيه عبد الرحمن بن بكر، قال أبو حاتم: محله الصدق يحدث عن جده أحاديثا صحاحا.

روى عن محمد بن حمران القيسى، كما فى «تهذيب الكمال»[1].

ومحمد بن حمران، قال الحافظ ابن حجر فى «التقريب»: صدوق فيه لين، من التاسعة، وضعفه ابن المدينى، وقال النسائى: ليس بالقوى، وقال أبو زرعة: محله الصدق، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان فى «الثقات»، وقال: يخطئ، وقال ابن عدى: له أفراد وغرائب، ما أرى به بأسا، وعامة ما يرويه مما يحتمل عمن روى عنه[2].

فسند الحديث ليس بالقوى، فضلًا عن أنه فى الغزو وليس فى السفر.

وأشار الشيخ الألبانى فى «الجامع الصغير» إلى نحو هذا الحديث عن أنس رضى اللَّه عنه كان النبى - ﷺ - إذا غزا قال: اللهم أنت عضدى وأنت نصيرى بك أحول وبك أصول وبك أقاتل (ح ٨٨٨٨) وقال بصحته[3].

---

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ٥٥١ - ٥٥٢).

(٢) تحرير تقريب التهذيب ٥٨٣١، ٣/ ٢٣٢.

(٣) أما حديث مسند أحمد الذى يرويه على بن أبى طالب رضى اللَّه عنه.
قال الشيخ الألبانى: ضعيف (السلسلة الضعيفة ح٤١٦٧).
وقال الشيخ الأرناؤط فى تعليقه على المسند: إسناده ضعيف.
وجعل علته ضعف عمران بن ظبيان الحنفى. انظر ٢/ ١٠٤.

مثال ٥ حديث ١١٣١ المسند

قال عبد اللَّه بن أحمد : حدثنى عثمان بن أبى شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن محمد بن عثمان عن زاذان عن على قال : سألت خديجة النبىَّ ﷺ عن ولدين ماتا لها فى الجاهلية ؟

فقال رسول اللَّه ﷺ : « هما فى النار » ، قال : فلما رأى الكراهية فى وجهها قال : « لو رأيت مكانهما لأبغضتهما » ، قالت : يا رسول اللَّه ، فولدى منك ؟ قال : « فى الجنة » قال : ثم قال رسول اللَّه ﷺ : إن المؤمنين وأولادهم فى الجنة ، وإن المشركين وأولادهم فى النار ، ثم قرأ رسول اللَّه ﷺ : ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور : ٢١] .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده حسن ، على الأقل** إن شاء اللَّه .

. . . قال الهيثمى : ذكره ابن حبان فى الثقات ، كما نقل عنه الحافظ فى التعجيل . . . » . ا.هـ

فى السند من الرواة :

١- عثمان بن أبى شيبة : ثقة حافظ شهير ، وله أوهام[(١)] .

٢- محمد بن فضيل : قال أحمد كان يتشيع وكان حسن الحديث ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة صدوق ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وقال النسائى : ليس به بأس[(٢)] . . .

---

(١) تقريب التهذيب ١/٣٨٦ ت ٤٥١٣ .

(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٠٥ - ٤٠٦ .

٣- محمد بن عثمان : قال الذهبى لا يدرى من هو ، فتشت عنه فى أماكن ، وله خبر منكر ، قال عبد اللَّه بن أحمد فى زيادات المسند حدثنا عثمان بن شيبة . . . وساق حديث المسند بنفس الإسناد.

ثم قال الذهبى :

والذى يظهر لى أنه هو الواسطى المتقدم (يعنى محمد بن عثمان الواسطى)[(١)] .

ومحمد بن عثمان الواسطى : قال الأزدى ضعيف ، وذكره ابن حبان فى الثقات فقال روى عنه أبو عوانة[(٢)] .

٤- زاذان : أبو عمر الكندى ، روى عن على وابن مسعود ، ثقة[(٣)] .

قال ابن عدى فى الكامل : أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة[(٤)] .

فالحديث إسناده ضعيف لأجل محمد بن عثمان فهو مجهول

- ولعل ما ذكره الشيخ أحمد شاكر من تناقض الهيثمى فى محمد بن عثمان ، فقال مرة فى المجمع : ولم أعرفه ، ونقل عنه الحافظ فى « التعجيل» أنه ذكره ابن حبان فى الثقات ، أن المجهول يختلف عن محمد ابن عثمان الواسطى الذى ذكره ابن حبان فى الثقات.

التخريج : رواه ابن أبى عاصم فى « السنّة »[(٥)] عن عثمان بن شيبة

---

(١) لسان الميزان ٩٦٤، ٥/ ٢٧٩ .

(٢) لسان الميزان (٩٥٨، ٥/ ٢٧٨) .

(٣) الكاشف ١/ ٤٠٠ .

(٤) الكامل (٣/ ٢٣٧) .

(٥) السنة (٢١٣) .

بنفس الإسناد وقال « فى كنز العمال » : قال ابن الجوزى فى « جامع المسانيد » : فى إسناده محمد بن عثمان لا يقبل حديثه ، ولا يصح فى تعذيب الأطفال حديث[1] .

وأورده الهيثمى فى « المجمع »[2] .

وقال رواه عبد اللَّه بن أحمد ، وفيهِ محمد بن عثمان ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح .



(١) كنز العمال (ح ٤٦٢٣، ٢/ ٥١٢) .

(٢) مجمع الزوائد (١١٩٤٠، ٧/ ٤٣٩) .

مثال ٦ حديث ١٣٩٧ المسند

حدثنا أبو عامر حدثنا سليمان بن سفيان المدينى حدثنى بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد اللَّه عن أبيه عن جده : أن النبى ﷺ كان إذا رأى الهلال قال :

اللهم أهله علينا باليمن والإيمان ، والسلامة والإسلام ، ربى وربك اللَّه.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده حسن : أبو عامر : هو العقدى عبد الملك بن عمرو . سليمان ابن سفيان المدنى مولى آل طلحة : ضعّفه ابن معين وأبو حاتم والنسائى وغيرهم ، وفى التهذيب عن الترمذى فى العلل المفردة عن البخارى « منكر الحديث » ، وفيه أيضا أن ابن حبان ذكره فى الثقات وقال : « كان يخطئ » . هذا أعدل ما قيل فيه .

بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد اللَّه التميمى : ذكره ابن حبان فى الثقات . . . ا.هـ

فى السند من الرواة :

١- أبو عامر : هو العقدى عبد الملك بن عمرو : ثقة[(١)] .

٢- سليمان بن سفيان المدينى مولى آل طلحة :

أورده العقيلى فى « الضعفاء » : قال عنه يحيى بن معين : ليس بثقة .

وأورد حديثه عن الهلال ، وقال عقبه : ولا يتابع عليه ، وفى الدعاء لرؤية الهلال أحاديث هذا عندى من أصلحها إسنادا ، كلها لينة الأسانيد[(٢)] .

---

(١) تقريب التهذيب ١/٣٦٤ ت ٤١٩٩ .

(٢) الضعفاء ٢/١٣٥ - ١٣٦ .

وقال فى « تقريب التهذيب » : ضعيف[١] .

وقال أبو حاتم : هو ضعيف الحديث ، يروى عن الثقات أحاديث منكرة .

وقال أبو زرعة : منكر الحديث[٢] .

وقال النسائى : ليس بثقة ، ثم أورد ابن عدى حديثه عن الهلال[٣] .

٣- بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله :

قال فى « تقريب التهذيب » : لين[٤] .

وتُعقب فى « تحرير تقريب التهذيب » : بأنه مجهول : تفرد سليمان بن سفيان المدينى - وهو ضعيف - بالرواية عنه ، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وحديثه الواحد الذى أخرجه الترمذى (٣٤٤٧) ضعيف (يقصد حديث الهلال)[٥] .

٤- يحيى بن طلحة : ثقة[٦] .

- فالحديث ضعيف الإسناد ، لضعف سليمان بن سفيان المدينى ، وكذلك بلال ابن يحيى فهو مجهول ولم يوثقه سوى ابن حبان.

التخريج : أخرجه الطبرانى فى « الدعاء » ح ٩٠٣ .

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٢٥١ ت ٢٥٦٤ .

(٢) الجرح والتعديل ٤/ ١١٩ .

(٣) الكامل ٤/ ٢٦٥ .

(٤) تقريب التهذيب ١/ ١٢٩ ت ٧٨٥ .

(٥) تحرير تقريب التهذيب ٧٨٥، ١/ ١٨٨ .

(٦) تقريب التهذيب ١/ ٥٩٢ ت ٧٥٦٩ .

عن عبد اللَّه بن أحمد ، وموسى بن هارون ، أبو سعد يحيى بن منصور ثلاثتهم بذات الإسناد.

والبغوى فى شرح السنّة « باب ما يقول عند رؤية الهلال »، وعبد بن حميد (١٠٣) والدارمى (١٧٣٠) والترمذى (٣٤٥١) وابن أبى عاصم فى « السنّة » (٣٧٦) ، وأبو يعلى (٦٦١) (٦٦٢) ، والحاكم ٧٧٦٧، والبيهقى فى « الدعوات الكبير » (٥١٨) ، والمقدسى فى الأحاديث المختارة (٨٢٠، ٨٢١) من طرق عن أبى عامر العقدى به

قال الترمذى : حديث حسن غريب

والحديث له شاهد عن ابن عمر عند ابن حبان ح ٨٨٨، وعند الدارمى ح١٧٢٩ والطبرانى فى الكبير ١٣٣٣٠[١] .



(١) وصححه الألبانى فى « السلسلة الصحيحة (١٨١٦) لكثرة شواهده.
وحسنه لشواهده الأرناؤوط فى تعليقه على المسند ، فقال حسن لشواهده ، وهذا إسناد ضعيف (حديث المسند). انظر ١٧/٣ .

مثال ٧ حديث ١٥٤٢ المسند

حدثنا يعقوب قال سمعت أبى يحدّث عن محمد بن عكرمة عن محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة عن سعيد بن المسيّب عن سعد بن أبى وقاص :

أن أصحاب المزارع فى زمان رسول اللَّه ﷺ كانوا يكرون مزارعهم بما يكون على السواقى من الزروع وما سعد بالماء مما حول البئر ، فجاءوا رسول اللَّه ﷺ فاختصموا فى بعض ذلك ، فنهاهم رسول اللَّه ﷺ أن يكروا بذلك ، وقال : أكروا بالذهب والفضة.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** : يعقوب : هو ابن إبراهيم بن سعد.

محمد بن عكرمة بن عبد الرحمن ابن الحرث بن هشام المخزومى ، ترجم له البخارى فى الكبير (١/ ١٩٥) ولم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن حبان فى الثقات » . . . ا.هـ

فى السند من الرواة :

١- يعقوب : هو ابن إبراهيم بن سعد : ثقة فاضل[١] .

٢- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف : ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح[٢] .

٣- محمد بن عكرمة : ذكره ابن حبان فى الثقات ، وذكره الذهبى فى « الميزان » وقال : لم يرو عنه سوى إبراهيم[٣] . (يعنى مجهول) .

---

(١) تقريب التهذيب ١/٦٠٧ ت ٧٨١١ .

(٢) السابق ١/ ٨٩ ت ١٧٧ .

(٣) تهذيب التهذيب ٩/٣٤٨ - ٣٤٩ .

٤- محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة : ضعيف كثر الإرسال[١] .

وقال عنه ابن معين : ليس بشىء[٢] .

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لأجل جهالة محمد بن عكرمة ، وضعف ابن لبيبة.

التخريج :

أخرجه أبو يعلى (٨١١) حدثنا أبو خيثمة حدثنا يعقوب بن إبراهيم.

وأخرجه الدارمى (٢٦٦٠) قال أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا يزيد بن هارون.

وأخرجه أبو داود (٣٣٩١) قال حدثنا عثمان بن أبى شيبة حدثنا يزيد بن هارون ، والنسائى (٧/ ٤١ ح ٣٨٩٤) وفى الكبرى (٤٦٠٧) قال : أخبرنا عبيد اللَّه بن سعد بن إبراهيم قال حدثنى عمى.

كلاهما يعقوب بن إبراهيم ، ويزيد بن هارون ، عن إبراهيم بن سعد ، عن محمد ابن عكرمة عن ابن لبيبة[٣] .



(١) تقريب التهذيب ١/ ٤٩٣ ت ٦٠٨٠ .

(٢) الكاشف للذهبى : ٤٩٩٩، ٢/ ١٩٣.

(٣) الحديث له شاهد عن رافع بن خديج ، فى صحيح البخارى ٢٣٤٦، ٢٣٤٧ .
وأشار الألبانى إلى تحسين حديث ابن لبيبة ، فقال : حسن بشواهده فى الباب. فى تعليقه على سنن النسائى ح٣٨٩٤ .
وقال الأرناؤط : حسن لغيره ، وهذا إسناد ضعيف ، وذلك فى تعليقه على المسند . انظر ٣/ ١٢١.

مثال ٨ حديث ٢٠٣١ المسند

حدثنا يحيى ، عن على بن المبارك ، قال : حدثنى يحيى بن أبى كثير ، أن عمر بن معتّب أخبره ، أن أبا حسن مولى أبى نوفل أخبره :

أنه استفتى ابن عباس فى مملوك تحته مملوكة ، فطلقها تطليقتين ثم عتقا ، هل يصلح له أن يخطبها ؟ قال : نعم ، قضى بذلك رسول اللّه ﷺ.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده حسن** ،. . . عمر بن معتب : شبه المجهول وذكره ابن حبان فى الثقات وترجمه ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل (٣/ ١/ ١٣٢-١٣٣) ، وروى بإسناده عن أحمد بن حنبل قال : أما أبو الحسن فعندى معروف ، ولكن لا أعرف عمر بن معتب.

ثم روى عن أبيه أبى حاتم قال : عمر بن معتب لا نعرفه ».

وذكره النسائى فى « الضعفاء » (٢٤) وقال ليس بالقوى ، وفى التهذيب عن ابن المدينى قال : « منكر الحديث ». فهذا راو فيه خلاف ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، ولم يذكره البخارى فى الضعفاء ، فنرى أن حديثه حسن » . ا.هـ.

فى السند من الرواة :

١- يحيى : هو ابن سعيد القطان ، الإمام العلم .

٢- على بن المبارك : هو الهنائى : قال أحمد بن حنبل : ثقة ، ووثقه يحيى بن معين[١] .

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٣ - ٢٠٤) .

ووثقه ابن المدينى[١] .

ووثقه أبو داود ، وقال النسائى : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فى الثقات وقال كان ضابطًا متقنًا[٢] .

٣- يحيى بن أبى كثير : ثقة ثبت أرسل عن بعض الصحابة ، فروايته عن الصحابة منقطعة[٣] .

٤- عمر بن معتب : ضعيف[٤] .

وقال النسائى : ليس بالقوى[٥] .

قال أحمد بن حنبل : لا أعرفه ، وكذا قال أبو حاتم[٦] .

وأورده العقيلى فى « الضعفاء » ونقل عن على بن المدينى قوله : عمر ابن معتب منكر الحديث[٧] .

وكذا أورده النسائى فى « الضعفاء والمتروكون » وقال : ليس بالقوى[٨] .

وقال ابن عدى : قليل الحديث ، وذكره ابن حبان فى الثقات[٩] .

٥- أبو الحسن مولى أبى نوفل : قال أبو حاتم : ثقة ، وقال أبو زرعة :

---

(١) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (٧٥٢، ١/ ١٤١) .

(٢) الثقات ابن حبان ٧/ ٣٢٩.

(٣) تقريب التهذيب وتحريره (٧٦٣٢، ٤/ ٩٩).

(٤) تقريب التهذيب ١/ ٤١٧ ت ٤٩٧١ .

(٥) الكاشف (٤١١٣، ٢/ ٧٠) .

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ١٣٣ .

(٧) الضعفاء للعقيلى ٣/ ١٩٢ .

(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائى ص ٨٢ .

(٩) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٩٨) .

مدنى ثقة ، وقال ابن عبد البر اتفقوا على أنه ثقة[١] .

ونقل عن أبى داود قوله : . . . كان من الفقهاء وأهل الصلاح وليس العمل على ما روى[٢] .

وقال البيهقى فى السنن[٣] : وعامة الفقهاء على خلاف ما رواه (يعنى عمر بن معتب) ولو كان ثابتا قلنا به ، إلا أنا لا نثبت حديثا يرويه من تجهل عدالته .

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة عمر بن معتب .

التخريج :

أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (٧/ ٣٧٠ - ٣٧١) عن طريق شيبان النحوى عن يحيى بن أبى كثير بسنده سواء .

والطحاوى فى « مشكل الآثار » (ح ٣٠٠٧) بسنده عن يحيى بن أبى كثير بنفس السند ، ثم أعله بعمر بن معتب فقال : ثم طلبنا هل لعمر بن معتب حال يوجب له مثل ذلك ، فلم نجدها له ، فعاد ممن لا يحتج فى مثل هذا به .

وأخرجه الحاكم فى المستدرك (ح ٢٨٢٣) بسنده عن يحيى بن سعيد بنفس السند وعلق عليه الذهبى : يعارض حديث على

والطبرانى فى الكبير (١٠٨١٣، ١٠٨١٥) بسنده عن يحيى بن كثير .

والدارقطنى فى السنن بسنده عن يحيى بن كثير (ح ٣٨٤٦) .

وأبو داود فى السنن (ح ٢١٨٧) بسنده أيضا عن يحيى بن أبى كثير[٤] .

---

(١) السابق (١٢/ ٧٣) .

(٢) السابق .

(٣) السنن الكبرى للبيهقى (٧/ ٦٠٨ ح ١٥١٨١) .

(٤) والحديث ضعفه الألبانى فى ضعيف سنن أبى داود ح ٢١٨٧ .

مثال ٩ حديث ٢٠٦ المسند

٢٠٦ - حدثنا أبو عبد الرحمن ، حدثنى سعيد بن أبى أيوب ، حدثنى عطاء بن دينار عن حكيم بن شريك الهذلي ، عن يحيى بن ميمون الحضرمى عن ربيعة الجرشى عن أبى هريرة عن عمر بن الخطاب عن النبى ﷺ قال : « لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم » ، وقال أبو عبد الرحمن مرة : سمعت رسول الله ﷺ.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده صحيح** : سعيد بن أبى أيوب أثبت فى ح « سعيد بن أيوب » ، وهو خطأ ، عطاء بن دينار : سبق فى ١٤٦ ، حكيم بن شريك الهذلى ، ذكره ابن حبان فى الثقات وجهله أبو حاتم ، يحيى بن ميمون الحضرمى : تابعى ثقة ، ربيعة بن عمرو ، أو ابن الحرث ، أو ابن الغار ، الجرشي ، بضم الجيم ، وفتح الراء : ثقة ، وقيل : إنه صحابى ، والحديث رواه أبو داود ٤/ ٣٦٥ عن الإمام أحمد] . ا.هـ

فى السند من الرواة : حكيم بن شريك الهذلى : مجهول ، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر فى تقريب التهذيب(١) .

وأورده الذهبى فى الميزان ، وقال : حكيم بن شريك الهذلى ، عن يحيى بن ميمون الحضرمي ، وعنه عطاء بن دينار قواه ابن حبان ، وقال أبو حاتم : مجهول(٢) .

وأورد البخارى الحديث فى التاريخ الكبير فى ترجمة حكيم (٢٩٥٢) ،

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ١٧٧ ت ١٤٧٥ .

(٢) ميزان الاعتدال ت ١/ ٥٨٦ .

وعلقه فقال : قال المقرى بسنده سواء .

تخريج الحديث :

- والحديث أخرجه أبو داود (٤٧١٠) عن أحمد بن حنبل ، بهذا الإسناد .

وأخرجه ابن أبى عاصم (٣٣٠) ، وأبو يعلى (٢٤٥، ٢٤٦) ، وابن حبان (٧٩) ، والحاكم ٢٨٧، والبيهقى ح ٢٠٨٧٣ من طريق عبد اللَّه بن يزيد المقرئ ، به.

وأخرجه أبو داود أيضًا (٤٧٢٠) من طريق ابن وهب ، عن سعيد بن أبى أيوب ، به .

فالحديث ضعيف لجهالة حكيم بن شريك الهذلى[1] .



(١) وأورده الألبانى فى ضعيف سنن أبى داود (٤٧١٠، ٤٧٢٠) .

الفصل الرابع :

أحاديث عن سكوت البخارى وابن أبى حاتم عن الرواة

مثال ١ : حديث ٦٤٤ المسند

حدثنا أسباط بن محمد حدثنا نعيم بن حكيم المدائنى عن أبى مريم عن على قال :

انطلقت أنا والنبى ﷺ حتى أتينا الكعبة ، فقال لى رسول الله ﷺ : « اجلس » ، وصعد على منكبىّ ، فذهبت لأنهض به ، فرأى منى ضعفا فنزل ، وجلس لى نبى الله ﷺ ، وقال : « اصعد على منكبىّ » ، قال : فصعدت على منكبيه ، قال : فنهض بى ، قال : فإنه يخيل إلىّ أنى لو شئت لنلت أفق السماء ، حتى صعدت على البيت ، وعليه تمثال صُفْر أو نحاس ، فجعلت أزاوله عن يمينه وعن شماله وبين يديه ومن خلفه ، حتى إذا استمكنت منه ، قال لى رسول الله ﷺ : « اقذف به » ، فقذفت به ، فتكسر كما تتكسر القوارير، ثم نزلت فانطلقت أنا ورسول الله ﷺ نستبق ، حتى توارينا بالبيوت ، خشية أن يلقانا أحد من الناس.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« إسناده صحيح . نعيم بن حكيم المدائنى . وثقه ابن معين وغيره ، وترجم له البخارى فى « التاريخ الكبير » فلم يذكر فيه جرحًا .

- أبو مريم : هو ا لثقفى المدائنى ، وهو ثقة ، وترجم له البخارى أيضًا فلم يذكر فيه جرحًا » . ا.هـ

فى السند من الرواة :

١- أسباط بن محمد : قال الحافظ ابن حجر فى « تقريب التهذيب » : ثقة ضُعِّف فى الثورى(١) .

وفى « تحرير تقريب التهذيب » : ثقة يخطئ عن الثورى ، وهى عبارة الدورى عن ابن معين(٢) .

٢- نُعيم بن حكيم المدائنى : وثقه ابن معين فى رواية عبد الخالق بن منصور ، ووثقه العجلى ، وذكره ابن حبان فى كتاب الثقات ، وقال محمد ابن سعد : لم يكن بذاك.

وقال النسائى : ليس بالقوى. وقال ابن خراش : صدوق ، لا بأس به(٣).

وقال الحافظ فى « تهذيب التهذيب » : ونقل الساجى عن ابن معين تضعيفه.

وقال الأزدى : أحاديثه مناكير ، وأورد له عن ابن مسعود تقديم أربع قبل العشاء مخافة أن تغلب عينه أو يموت ، فتكون عوض المكتوبة ، لا يقوم حديثه(٤) .

٣- أبو مريم : هو الثقفى المدائنى .

قال الحافظ فى « التقريب » : مجهول(٥) .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٩٨ ت ٣٢٠) .

(٢) تحرير تقريب التهذيب (١/ ١١٢) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٦٤).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٥٧ - ٤٥٨) .

(٥) تقريب التهذيب (١/ ٦٧٢ ت ٨٣٥٩) .

وقال البخارى فى « التاريخ الكبير » : قيس أبو مريم الثقفى المدائنى سمع عمارا وعليا ، روى عنه نعيم وعبد الملك ابنا حكيم[١] :

فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا .

وكذلك ذكره ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٢] .

وقال الدارقطنى : أبو مريم الثقفى عن عمار مجهول[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر : الذى يظهر لى أن النسائى وهم فى قوله أن أبا مريم الحنفى يسمى قيسا والصواب أن الذى يسمى قيسا هو أبو مريم الثقفى[٤] . . .

وكذلك فى « ميزان الاعتدال » قال : وقيل هما اثنان (أبو مريم قيس الحنفى ثقة ، وأبو مريم الثقفى المدائنى قيس)

وقيل الراوى عن عمار لم يصح حديثه[٥] .

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل فى المسند (ح ١٣٠٢) قال : حدثنى نصر بن على ، حدثنا عبد اللَّه بن داود .

والنسائى فى « الكبرى » (ح٨٤٥٣) قال : أخبرنا أحمد بن حرب ، قال : حدثنا أسباط وكلاهما عن طريق نعيم بن حكيم به .

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ١٥١) .

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٠٦) .

(٣) تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٣٣) .

(٤) السابق ١٢/ ٢٣٢ .

(٥) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٧٣) .

وابن جرير الطبرى فى « تهذيب الآثار » فى مسند على (٣/ ٢٣٦) .

والحاكم فى المستدرك وقال : صحيح الإسناد (ح ٣٣٨٧) .

ووافقه الذهبى .

وأبو يعلى فى « مسنده » (ح ٢٩٢) والبزار (ح ٧٦٩) وابن أبى شيبة (٧/ ٤٠٣ ح ٣٦٩٠٧) جميعًا من طريق نعيم بن حكيم بذات السند .

فالحديث مداره على نعيم بن حكيم ، وأبو مريم الثقفى .

- أما نعيم بن حكيم فقد رأينا اختلاف أهل العلم فيه ، وقول الأزدى : أحاديثه مناكير .

- وأبو مريم الثقفى المدائنى : مجهول ، كما قال الدارقطنى والحافظ ابن حجر وهو ليس الذى وثقه النسائى ، فالنسائى وثَّق أبا مريم الحنفى ، ولم يفرق بينهما .

فالحديث ضعيف .



مثال ٢ : حديث ٦٤٩ المسند

حدثنا مروان بن معاوية الفزارى ، أخبرنا الأزهر بن راشد الكاهلى ، عن الخضر ابن القواس ، عن أبى سُخيلة ، قال :

قال على : ألا أخبركم بأفضل آية فى كتاب اللّه تعالى حدثنا بها رسول اللّه ﷺ : ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ۝٣٠﴾ [الشورى : ٣٠].

وسأفسرها لك يا على : ما أصابكم من مرض ، أو عقوبة ، أو بلاء فى الدنيا ، فبما كسبت أيديكم ، واللّه تعالى أكرم من أن يثنّى عليهم العقوبة فى الآخرة ، وما عفا اللّه تعالى عنه فى الدنيا ، فاللّه تعالى أحلم من أن يعود بعد عفوه.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده حسن : أزهر بن راشد الكاهلى : ضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم : مجهول كما فى « التهذيب » ، ولكن ترجم له البخارى فى التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا . . .

الخضر بن القواس : جهله أبو حاتم ، وذكره ابن حبان فى الثقات

أبو سخيلة : « قال أبو زرعة : « لا أعرف اسمه » ، ولم يذكروا فيه جرحا ، والتابعون على الستر والقبول حتى يثبت فيهم ما يجرحهم . . » ا.هـ[(١)] .

---

(١) وفى هذا الحديث عدة قواعد مما مشى عليها الشيخ أحمد شاكر :

١- اعتماد ذكر البخارى للراوى وعدم ذكر جرح فيه توثيقًا له .

٢- اعتماد ذكر ابن حبان للراوى بمفرده توثيقًا له وإن كان من المجهولين .

٣- اعتبار كل التابعين عدول .

إسناد الحديث :

وفى هذا الحديث من الرواة :

١- مروان بن معاوية الفزارى : وإن وثقه أهل العلم ، إلا أنهم قالوا : وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين.

وقال عنه ابن نمير : كان مروان بن معاوية الفزارى يلتقط الشيوخ من السكك[١] .

وذكره العقيلى فى « الضعفاء » ونقل عن يحيى بن معين أنه سئل عنه فقال :

كان ثقة فيما يروى عمن يعرف ، وذاك أنه كان يروى عن أقوام لا يدرى من هم ويغيّر أسماءهم ، وكان يحدث عن محمد بن سعيد المصلوب وكان يغير اسمه يقول حدثنا محمد بن قيس لأنه لا يعرف[٢] .

وفى ثقات « العجلى » قال : . . . ما حدث عن المعروفين فصحيح وما روى عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشىء[٣] .

وذكره الحافظ ابن حجر فى المدلسين وقال : . . . كان مشهورًا بالتدليس وكان يدلس الشيوخ أيضا ، وصفه الدارقطنى بذلك[٤] .

٢- الأزهر بن راشد الكاهلى : ذكره فى « المجروحين » وقال : كان فاحش الوهم.

وسئل عنه يحيى بن معين ، فقال : ضعيف الإسناد[٥] .

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٢٧٣) .

(٢) الضعفاء (٤/ ٢٠٣) .

(٣) الثقات للعجلى (١/ ٤٢٤) .

(٤) طبقات المدلسين (١/ ٤٥ - ت ١٠٥) .

(٥) المجروحين لابن حبان ١/ ١٧٩ .

وقال عنه الحافظ ابن حجر : ضعيف[١] .

ذكره البخارى فى « التاريخ الكبير » ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٢] .

وقال أبو حاتم : مجهول[٣] .

وكذا قال الذهبى فى « لسان الميزان » : مجهول[٤] .

٣- الخضر بن القواس : مجهول[٥] .

وكذلك قال فى « تهذيب التهذيب » : قال أبو حاتم : مجهول ، وذكره ابن حبان فى « الثقات »[٦] .

وكذلك قال الذهبى فى « لسان الميزان » : مجهول[٧] .

٤- أبو سخيلة : مجهول[٨] .

قال أبو زرعة : لا أعرف اسمه[٩] .

تخريج الحديث :

قال الهيثمى فى « المجمع » رواه أحمد وأبو يعلى ، وفيه أزهر بن راشد وهو ضعيف[١٠] .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٩٧ - ت ٣٠٥) .
(٢) التاريخ الكبير (١/ ٤٥٥) .
(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣١٣) .
(٤) لسان الميزان (٧/ ١٧٣ - ت٢٢٥٢) .
(٥) تقريب التهذيب (١٩٣ت ١٧٢٠) .
(٦) تهذيب التهذيب (٣/ ١٤٥) .
(٧) لسان الميزان (٧/ ١٧٣ - ت ٢٢٥٢) .
(٨) تقريب التهذيب (١/ ٦٤٣ت ٨١١٥) .
(٩) تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٤١) .
(١٠) مجمع الزوائد (٧/ ٢٢٩ح ١١٣٢٨) .

أخرجه أبو يعلى (١/ ٤٥٣ ح ٦٠٨) بالسند نفسه (١/ ٣٥١ ح ٤٥٣) .

والحاكم فى المستدرك (ح ٨١٦٦) من طريق مروان بن معاوية ، به.

- الحديث ضعيف ، مروان بن معاوية الفزارى وإن كان ثقة إلا أنه يروى عن المجاهيل ، وروايته هذا الحديث عن مجهول وهو الأزهر بن راشد الكاهلى.

الأزهر بن راشد : مجهول .

الخضر بن القواس : مجهول .

أبو سخيلة : مجهول .

فالحديث مسلسل بالمجاهيل !! .



مثال ٣: حديث ٦٩٥ المسند

حدثنا عبد اللَّه ، حدثنى محمد بن أبىِ بكر المقدّمى ، حدثنا فضيل بن سليمان - يعنى النميرى - حدثنا محمد بن أبى يحيى ، عن إياس بن عمرو الأسلمى

عن على بن أبى طالب ، قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « إنه سيكون بعدى اختلاف ، أو أمر ، فإن استطعت أن تكون السِّلْم ، فافعل.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** : فضيل بن سليمان النميرى : ذكره ابن حبان فى الثقات ، وورى عنه على بن المدينى وكان من المتشددين ، وتكلم فيه ابن معين وغيره ، ولكن ترجم له البخارى فى التاريخ الكبير (٤/ ١/ ١٢٣) فلم يذكر فيه جرحًا ، ولم يذكره فى الضعفاء ، وخرج له فى الصحيح[(١)] .

محمد بن أبى يحيى الأسلمى : مدنى ثقة .

إياس بن عمرو الأسلمى : ذكره ابن حبان فى الثقات ، ويعد فى المدنين أيضًا . . .» ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى السند من الرواة :

١- محمد بن أبى بكر المقدمى : ثقة[(٢)] .

---

(١) فى قول الشيخ أحمد شاكر أن البخارى خرج لفضيل بن سليمان فى الصحيح ، فإن البخارى لم يخرج له إلا فى المتابعات.

قال الحافظ ابن حجر فى « الفتح » : . . . وليس له فى البخارى سوى أحاديث توبع عليها. »

ثم ذكر مواضع هذه الأحاديث من صحيح البخارى . (الفتح ١/ ٤٣٥).

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٤٧٠ ت ٥٧٦١) .

وقال الذهبى فى « الكاشف » : ثبت محدث[(١)] .

٢- فضيل بن سليمان النميرى : صدوق له خطأ كثير[(٢)] .

قال يحيى بن معين : ليس بثقة ، وقال أبو زرعة : لين ، وقال أبو حاتم وغيره : ليس بالقوى[(٣)] .

وفى « تهذيب التهذيب » : وقال صالح بن محمد جزرة : منكر الحديث روى عن موسى بن عقبة مناكير . وعن ابن معين : ليس هو بشيء ولا يكتب حديثه ، وقال الساجى : وكان صدوق وعنده مناكير ، وقال ابن قانع : ضعيف[(٤)] .

وذكره ابن حبان فى « الثقات »[(٥)] . وذكره الذهبى فى « المغنى »[(٦)] .

٣- محمد بن أبى يحيى الأسلمى : صدوق[(٧)] .

وذكره العجلى فى « الثقات » وقال : مدنى ثقة[(٨)] . وكذلك ذكره ابن حبان فى « الثقات »[(٩)] .

---

(١) الكاشف (٢/ ١٦٠ت ٤٧٤٨) .

(٢) تقريب التهذيب (٤٤٧ ت ٥٤٢٧) .

(٣) الكاشف (٢/ ١٢٤ - ت ٤٤٨٤) .

(٤) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٩١ - ٢٩٢) .

(٥) الثقات لابن حبان (٧/ ٣١٦) .

(٦) المغنى (٢/ ٥١٥ - ت ٤٩٥٨) .

(٧) تقريب التهذيب ١/ ٥١٣ ت ٦٣٩٥ .

(٨) الثقات للعجلى (١/ ٤١٦) .

(٩) الثقات لابن حبان (٧/ ٣٧٢) .

وقال أبو حاتم : تكلم فيه يحيى القطان ، وقال ابن شاهين : فيه لين . . . وقال الخليلى : ثقة(١) .

٤- إياس بن عمرو الأسلمى : ذكره ابن حبان فى الثقات(٢) .

ولم يوثقه غيره ، ولم يرو عنه إلا محمد بن أبى يحيى الأسلمى

التخريج : رواه الهيثمى فى « مجمع الزوائد » ، وقال : رواه عبد اللَّه ورجاله ثقات (٧/ ٤٧٣ح ١٢٠٢٣) .

وأخرجه البخارى فى التاريخ الكبير بذات السند ولم يعلق عليه(٣) .

الحديث إسناده ضعيف للآتى :

١- فضيل بن سليمان كثير الخطأ وضعفه أكثر أهل العلم .

٢- إياس بن عمرو الأسلمى : مجهول ، لم يرو عنه إلا محمد بن أبى يحيى ولم يوثقه غير ابن حبان .



(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٥٢٣).

(٢) الثقات لابن حبان (٤/ ٣٧) .

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٤٤١ ح ١٤١٣) .

مثال ٤ : حديث ٨٠٢ المسند :

حدثنا هاشم بن القاسم ،حدثنا محمد - يعنى ابن راشد - عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل ، عن فضالة بن أبى فضالة الأنصارى - وكان أبو فضالة من أهل بدر - قال :

خرجت مع أبى عائدًا لعلى بن أبى طالب من مرض أصابه ، ثقل منه ، قال : فقال له أبى : ما يقيمك بمنزلك هذا ، لو أصابك أجلك لم يَلِكَ إلا أعراب جهينة ؟ تُحْمل إلى المدينة ، فإن أصابك أجلك وليك أصحابك وصلَّوا عليك.

فقال على : إن رسول اللَّه ﷺ عهد إلىَّ أن لا أموت حتى أُؤَمَّر ، ثم تخضب هذه - يعنى لحيته - من دم هذه - يعنى هامته - فقتل ، وقُتل أبو فضاله مع على يوم صفِّين.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** : محمد بن راشد : هو الخزاعى الشامى ، يروى عن مكحول ويكنى أبا يحيى ، قال أحمد : « ثقة ثقة » ، ووثقه أيضًا ابن معين والمدينى وعبد الرزاق وغيرهم ، ولا حجة لمن ضعفه ، وترجم له البخارى فى الكبير (١/ ١/ ٨١) فلم يذكر فيه ضعفًا .

فضالة بن أبى فضالة الأنصارى : تابعى ، ترجم له البخارى أيضًا (٤/ ١/ ١٢٥) ولم يجرحه ، وجهله الذهبى تبعا لابن خراش ، فكان ماذا ؟ بعد أن عرفه البخارى ووثقه ابن حبان » ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى السند من الرواة :

١- هاشم بن القاسم بن مسلم ، أبو النضر ، لقبه قيصر : ثقة ثبت[(١)] .

(١) تقريب التهذيب (١/ ٥٧٠ ت ٧٢٥٦) .

٢- محمد بن راشد الخزاعى : ذكره ابن حبان فى « المجروحين » وقال عنه : . . . كان من أهل الورع والنسك ولم تكن صناعة الحديث من برزه فكان يأتى بالشىء على الحسبان ويحدّث على التوهم ، فكثرت المناكير فى روايته فاستحق ترك الاحتجاج به[١] .

وفى «تقريب التهذيب» : صدوق يهم ورمى بالقدر[٢] .

وفى « الجرح والتعديل » : قال عنه شعبة : أنه صدوق ، وقال عبد الرزاق ما رأيت أحدا أورع فى الحديث منه .

وقال عمرو بن على : كان يحيى وعبد الرحمن جميعا يحدثان عن محمد ابن راشد .

وقال أحمد بن حنبل : ثقة سمع من مكحول .

وكذلك قال يحيى بن معين : ثقة .

وقال أبو حاتم : كان صدوقا حسن الحديث[٣] .

٣- عبد اللّه بن محمد بن عقيل : . . . كان ردىء الحفظ ، كان يحدث على التوهم ، فيجىء بالخبر على غير سننه ، فلما كثر ذلك فى أخباره وجب مجانبتها والاحتجاج بضدها . . . كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن عبد اللّه بن محمد بن عقيل[٤] .

---

(١) المجروحين (٢/ ٢٥٣)

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٤٧٨ ت ٥٨٧٥) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٣) .

(٤) المجروحين ٢/ ٣.

وفى « تقريب التهذيب » : صدوق فى حديثه لين ، ويقال تغير بآخرة[١] .

ذكره البخارى فى « التاريخ الكبير » ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٢] .

وذكره العقيلى فى « الضعفاء » ، ونقل عن سعيد بن نصير : قال : قلت ليحيى بن معين أن ابن عيينة كان يقول أربعة من قريش يمسك عن حديثهم . قلت : من هم ؟ قال : فلان ، وعلى بن زيد ، وزيد بن أبى زياد ، وعبد اللَّه بن محمد بن عقيل ، وهو الرابع. فقال يحيى : نعم[٣] .

وقال أحمد : منكر الحديث[٤] .

وفى « تهذيب الكمال » : ذكره محمد بن سعد فى الطبقة الرابعة من أهل المدينة وقال وكان منكر الحديث لا يحتجون به وكان كثير العلم. . . ثم قال عن على بن المدينى : لم يدخل مالك فى كتبه ابن عقيل ولا ابن أبى فروة[٥] . . .

وفى « الكواكب النيرات » : قال يحيى بن معين : ليس بذاك ، وقال مرة ضعيف فى كل أمره.

وقال أبو حاتم : لين الحديث ليس بالقوى ولا ممن يحتج بحديثه وهو أحب إلى من تمام بن نجيح وقال النسائى : ضعيف. . .

وقال ابن خزيمة : لا أحتج به لسوء حفظه .

(١) تقريب التهذيب (١/ ٣٢١ ت ٣٥٩٢) .

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ١٨٣) .

(٣) الضعفاء (٢/ ٢٩٨ - ت ٨٧٢) .

(٤) بحر الدم لابن المبرد (١/ ٩٠ - ت ٥٥٦) .

(٥) تهذيب الكمال (١٦/ ٨٠) .

وقال الترمذى : صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، وسمعت محمد إسماعيل يقول : كان أحمد وإسحاق والحميدى يحتجون بحديث ابن عقيل ، قال محمد بن إسماعيل : مقارب الحديث وقال الحاكم : كان أحمد بن حنبل وابن راهويه يحتجان بحديثه وليس بذاك المتين المعتمد

وقال ابن عدى : روى عنه جماعة من المعروفين الثقات وهو خير من ابن سمعان ويكتب حديثه.

وقال الذهبى فى « المغنى » : حسن الحديث[١] .

٤- فضالة بن أبى فضالة : سمع عليا وأباه ، روى عنه ابن عقيل[٢] .

وكذلك قال فى « الجرح والتعديل »[٣] .

وذكره ابن حبان فى « الثقات » وذكر الحديث الذى نحن بصدده (ح ٨٠٢ المسند) .

وقال : روى عنه عبد اللَّه بن محمد بن عقيل[٤] .

وقال الإمام الذهبى : لا يدرى من ذا ، قال ابن خراش : مجهول[٥]. . .

وفى « تعجيل المنفعة » : . . . وعلى روايته عن على اقتصر ابن حبان فى الثقات[٦] .

---

(١) الكواكب النيرات لابن الكيال (١/ ٤٨٤-٤٨٥) .

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ١٢٥) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٧٧) .

(٤) الثقات ابن حبان (٥/ ٢٩٦) .

(٥) لسان الميزان (٤/ ٤٣٦ - ت ١٣٣١) .

(٦) (حديثه عن على الذى فى المسند ٨٠٢) ، تعجيل المنفعة ٢/ ١١٥ .

وذكره الذهبى فى « المغنى » وقال : لا يعرف ، قال ابن خراش : مجهول[١] .

وذكر الحافظ ابن حجر : حديثه الذى فى المسند وقال عنه : قلت ذلك فى نفس المسند من وجه لين » وذلك فى ترجمة أبيه رضى اللَّه عنه[٢] .

التخريج :

أخرجه ابن أبى عاصم فى الآحاد والمثانى (١/ ١٤٥ح ١٧٣) .

- وأخرجه أبو نعيم فى « معرفة الصحابة » (ح ٦٩٤٦) ، والبزار فى مسنده (ح٩٢٧) .

من طريق الحسن بن موسى الأشيب عن محمد بن راشد بذات الإسناد.

والبيهقى فى « الدلائل » (٦/ ٤٣٨) من طريق أبى النضر عن محمد بن راشد به وفى « مسند الحارث » من طريق الحسن بن موسى عن محمد ابن راشد به (٢/ ٩٠٥ح ٩٨٥) .

وذكره البوصيرى فى إتحاف الخيرة المهرة : وقال عنه : . . . بسند مداره على عبد اللَّه ابن محمد بن عقيل وهو ضعيف وشيخه فضاله وثقه ابن حبان ، وقال ابن خراش مجهول (ح ٦٦٩٦) .

فالحديث ضعيف الإسناد للتالى :

١- تفرد به عبد اللَّه بن محمد بن عقيل وهو ضعيف ، خاصة إذا تفرد.

٢- لجهالة فضالة بن أبى فضالة فلم يرو عنه غير عبد اللَّه بن محمد بن عقيل ، ولم يوثقه غير ابن حبان .

---

(١) المغنى (٢/ ٥١٠ ت ٤٩٠٨) .

(٢) (تعجيل المنفعة ٢/ ٥٢٦).

مثال ٥ المسند حديث ١٦٦٠ :

حدثنا أبو سعيد مولى بنى هاشم ، حدثنا القاسم بن الفضل ، حدثنا النضر بن شيبان ، قال :

لقيت أبا سلمة بن عبد الرحمن قلت : حدثنى عن شىء سمعته من أبيك ، سمعه من رسول اللَّه ﷺ ، فى شهر رمضان. قال : نعم ، حدثنى أبى ، عن رسول اللَّه ﷺ ، قال : إن اللَّه عز وجل فرض صيام رمضان ، وسننت قيامه ، فمن صامه وقامه إيمانا واحتسابا ، خرج من الذنوب كيوم ولدته أمه.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** : القاسم بن الفضل بن معدان الحدانى ، ثقة . . .

النضر بن شيبان : ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال كان ممن يخطئ.

ثم نقل أقوال أهل العلم فى عدم سماع أبى سلمة من أبيه ، وذكر أن البخارى لم يغمز أبا سلمة بما قال ، ولم يذكره فى الضعفاء .

ثم قال فى عدم سماع أبى سلمة من أبيه. . . وهذا عندى غير متجه ، فإن أبا سلمة مات سنة ٩٤ عن ٧٢ سنة أو أكثر ، . . . فكانت سنه عند موت أبيه أكثر من ١٠ سنين فما يبعد أن يحفظ عن أبيه أحاديث. . . ثم قال : ولذلك لم يجزم البخارى بضعف هذا الحديث ولا علله ، وإنما ذكر أن حديث أبى سلمة عن أبى هريرة أصح ، وهو كما قال أصح . . . » ا.هـ

١- إسناد الحديث :

وفى السند من الرواة :

١- أبو سعيد مولى بنى هاشم : عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن عبيد البصرى صدوق ربما أخطأ[(١)] .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٣٤٤ ت ٣٩١٨) .

قال يحيى بن معين : ثقة ، وكان أحمد بن حنبل يرضاه ، وقال أبو حاتم : وما كان به بأس وقال أبو القاسم الطبرانى : ثقة[١] .

٢- القاسم بن الفضل بن معدان الحدائى : ثقة من السابقة رمى بالإرجاء[٢] .

قال الإمام الذهبى : وثقوه[٣] .

وقال يحيى بن سعيد : ثقة ، وكذلك قال أحمد بن حنبل وعبد الرحمن ابن مهدى[٤] .

٣- النضر بن شيبان الحدانى البصرى :

قال ابن حبان : . . . من جلة البصريين ومتقنيهم إلا أنه كان يهم فى الشىء بعد الشىء[٥] .

قال الحافظ ابن حجر : لين الحديث[٦] .

وفى « التاريخ الكبير » : روى الحديث بسنده ، ثم قال : وقال الزهرى ويحيى بن أبى كثير ويحيى بن سعيد الأنصارى : عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ ، وهو أصح[٧] .

وسئل عنه يحيى بن معين ، فقال : ليس حديثه بشىء[٨] .

(١) تهذيب الكمال (١٧/ ٢١٨) .
(٢) تقريب التهذيب ١/ ٤٥١ ت ٥٤٨٢ .
(٣) الكاشف (٢/ ١٣٠ت ٤٥٢٣) .
(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١١٧) .
(٥) مشاهير علماء الأمصار (١/ ٢٤٥ت ١٢٣٢) .
(٦) تقريب التهذيب (١/ ٥٦٢ ت ٧١٣٦) .
(٧) التاريخ الكبير (٨/ ٨٨) .
(٨) الجرح والتعديل (٨/ ٤٧٦) .

وفى « تهذيب التهذيب » : . . . وقال النسائى لما أخرج حديثه هذا : خطأ ، والصواب حديث أبى سلمة عن أبى هريرة ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » وقال : كان ممن يخطئ.

قلت (ابن حجر) : فإذا كان اخطأ فى حديثه وليس له غيره ، فلا معنى لذكره فى الثقات ، إلا أن يقال هو فى نفسه صادق ، وإنما غلط فى اسم الصحابى فيتجه ، لكن يرد على هذا أن فى بعض طرقه عنه لقيت أبا سلمة فقلت له حدثنى بحديث سمعته من أبيك وسمعه أبوك من النبى ﷺ ، فقال أبو سلمة حدثنى أبى فذكره ، وقد جزم جماعة من الأئمة بأن أبا سلمة لم يصح سماعه من أبيه فتضعيف النضر على هذا متعين.

وقد قال ابن خراش : إنه لا يعرف بغير هذا الحديث ، وأعله الدارقطنى أيضا بحديث أبى سلمة عن أبى هريرة[١] .

٤- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : قال على بن المدينى وأحمد وابن معين وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة وأبو داود : حديثه عن أبيه مرسل.

قال أحمد : مات وهو صغير ، وقال أبو حاتم : لا يصح عندى ، وصرح الباقون بكونه لم يسمع منه ، وقال ابن عبد البر : لم يسمع من أبيه ، وحديث النضر بن شيبان فى سماع أبى سلمة عن أبيه لا يصححونه.

ثم ذكر أنه لم يسمع عن كثير من الصحابة[٢] .

تخريج الحديث :

أخرجه عبد بن حميد (ح ١٥٨) قال : حدثنى حبان بن هلال ، حدثنا

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٣٩) .

(٢) انظر تهذيب التهذيب (١٢/ ١١٥ - ١١٨) .

القاسم بن الفضل . وابن ماجه (١٣٢٨) قال : حدثنا على بن محمد ، حدثنا وكيع ، وعبيد اللَّه ابن موسى ، عن نصر بن على الجهضمى (ح) وحدثنا يحيى بن حكيم ، حدثنا أبو داود ، حدثنا نصر بن على الجهضمى والقاسم بن الفضل الحدائى .

والنسائى ٤/١٥٨ وفى الكبرى (٢٥٢٩) قال : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أخبرنا الفضل بن دكين ، قال : حدثنا نصر بن على . وفى الكبرى (٢٥٣٠) قال : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أنبانا النضر بن شميل ، قال : أنبا القاسم بن الفضل . وفى الكبرى (٢٥٣١) قال : أخبرنا محمد بن عبد اللَّه بن المبارك ، قال : حدثنا أبو هشام ، قال : حدثنا القاسم بن الفضل.

وابن خزيمة (٢٢٠١) قال : حدثنا أحمد بن المقدام العجلى ، حدثنا نوح بن قيس الخزاعى ، حدثنا نصر بن على.

كلاهما : نصر بن على ، والقاسم بن الفضل ، عن النضر بن شيبان عن أبى سلمة عن أبيه .

قال النسائى : هذا خطأ ، والصواب ما تقدم ذكرنا له[١] .

فالحديث إسناده ضعيف :

١- النضر بن شيبان ضعّفوه .

٢- لعدم صحة سماع أبى سلمة من أبيه كما قال الكثير من أهل العلم[٢] .

---

(١) أبو سلمة عن أبى هريرة (السنن الكبرى ٢/٨٩ح ٢٥١٨) .

(٢) **وضعف الحديث من المعاصرين** : الشيخ الألبانى فى سنن النسائى (٢٢٠٨) .

مثال ٦ : حديث ١٧٠٧ المسند :

حدثنا يزيد ، أخبرنا صدقة بن موسى ، عن أبى عمران الجونى ، عن قيس بن زيد ، عن قاضى المصرين عن عبد الرحمن بن أبى بكر قال : قال رسول اللَّه ﷺ :

إن اللَّه عز وجل ليدعو بصاحب الدَّيْن يوم القيامة ، فيقيمه بين يديه ، فيقول : أى عبدى ، فيم أذهبت مال الناس ؟ فيقول : أى رب ، قد علمت أنى لم أفسده ، إنما ذهب فى غرق أو حرق أو سرقة أو وضيعة ، فيدعو اللَّه عز وجل بشىء فيضعه فى ميزانه ، فترجح حسناته .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده حسن** : صدقة بن موسى الدقيقى : ضعفه ابن معين وأبو داود وغيرهما ، وقال الترمذى : ليس عندهم بذاك القوى ، وقال البزار : ليس به بأس ، ولكن تلميذه الحافظ مسلم بن إبراهيم الفراهيدى ، قال : حدثنا صدقة الدقيقى وكان صدوقًا ، فهو أعرف بشيخه .

فلذلك حسنّا حديثه .

أبو عمران الجونى : هو عبد الملك بن حبيب ، تابعى ثقة ، أحد العلماء.

قيس بن زيد : تابعى روى عن ابن عباس وغيره ، وذكره ابن حبان فى ثقات التابعين ، وترجمه البخارى فى الكبير (٤/ ١/ ١٥٢) . فلم يذكر فيه جرحًا وقال : روى عنه أبو عمران الجونى. وترجمه ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٩٨) قال : قيس بن زيد : روى عن النبى ﷺ مرسلا ، لا أعلم له صحبة ، روى عنه أبو عمران الجونى ، سمعت أبى يقول ذلك.

وهو مترجم فى التعجيل باسم « قيس بن يزيد » وهو خطأ مطبعى صوابه « زيد » وقال : مختلف فى صحبته .

وفى لسان الميزان (٤ : ٤٧٨) ونقل عن الأزدى أنه ليس بالقوى ، وعن أبى نعيم أنه أورد له فى الصحابة حديثا مرسلا ، وقال : هو مجهول ولا تصح له صحبة ولا رؤية .

وهذا كله اضطراب حققه الحافظ فى الإصابة (٥: ٢٨٩) فأبان أنه تابعى صغير أرسل حديثا ، فذكره جماعة فى الصحابة ، وأشار إلى هذا الحديث أيضًا ، فتبين أنه تابعى.

وأن ذلك الحديث الذى رواه أبو عمران الجونى عن قيس بن زيد فى قصة حفصة - حديث مرسل ، والظاهر عندى أنه ، اشتبه عليهم الأمر لأن هناك صحابيا اسمه الجذامى . . .

ويقال فى اسمه قيس بن زيد وهو مترجم فى الإصابة فظن بعض الناس أن هذا هو ذاك وليس كذلك. وأما تضعيف الأزدى لقيس بن زيد الراوى هنا فلا يعول عليه ، وتوثيق ابن حبان وسكوت البخارى عن جرحه أقوى من كلام الأزدى . . . » ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى السند من الرواة :

١- يزيد بن هارون : ثقة متقن عابد ، روى له الستة[1] .

٢- صدقة بن موسى الدقيقى : قال ابن معين : ليس حديثه بشىء ، وقال ابن معين أيضا وأبو داود والنسائى والدولابى : ضعيف.

وقال ابن عدى : ما أقربه من السمين وبعض حديثه يتابع عليه وبعضه لا يتابع عليه ، وقال الترمذى : ليس عندهم بذاك القوى.

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٦٠٦ ت ٧٧٨٩) .

وقال أبو حاتم : لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بقوى ، وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوى عندهم ، وقال ابن حبان : كان شيخا صالحا إلا أن الحديث لم يكن من صناعته ، فكان إذا روى قلب الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به ، وقال البزار ليس بالحافظ عندهم ، وقال فى موضع آخر : ليس به بأس ، وقال الساجى : ضعيف الحديث[١] .

وسئل عنه أحمد (فى رواية ابن إبراهيم) فقال : لا أعرفه[٢] .

وقال الذهبى فى « الكاشف » : ضعيف[٣] . وذكره العقيلى فى « الضعفاء »[٤] .

وكذلك ذكره ابن عدى فى « الكامل فى الضعفاء »[٥] .

والذهبى فى « المغنى »[٦] .

٣- أبو عمران الجونى : ثقة[٧] .

٤- قيس بن زيد : قال الأزدى : ليس بالقوى[٨] وفى « تعجيل المنفعة » : مختلف فى صحبته ، روى عن ابن عباس وغيره ، وعنه أبو عمران الجونى ، قال ابن أبى حاتم عن أبيه : لا أعلم له صحبة ، وذكره ابن حبان فى « الثقات »[٩] .

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (٤/٤١٨ - ٤١٩) .

(٢) بحر الدم (١/٧٧ت ٤٦٢) .

(٣) الكاشف (١/٥٠٢ - ت ٢٣٨٨) .

(٤) الضعفاء (٢/٢٠٨) .

(٥) الكامل (٥/١١٨) .

(٦) المغنى (١/٣٠٨ - ت ٢٧٨٤) .

(٧) تقريب التهذيب (١/ ٣٦٢ ت ٤١٧٢) .

(٨) لسان الميزان (٤/٤٧٨ ت ١٥٠٥) .

(٩) الثقات ابن حبان (٥/٣١٦) .

قال الذهبى فى « ميزان الاعتدال » : قال الأزدى : ليس بالقوى[(١)] .

وقال الحافظ ابن حجر : . . . وأورد له أبو نعيم فى الصحابة حديثا مرسلا وقال : هو مجهول ولا تصح له صحبة ولا رؤية[(٢)] .

٥- قاضى المصرين : هو شريح بن الحارث بن قيس (شريح القاضى) : مخضرم ثقة[(٣)] .

تخريج الحديث : أخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (٤/ ١٤١) من طرق عن طريق صدقة بن موسى بذات الإسناد .

وأخرجه الطيالسى فى مسنده (ح ١٤٢٣) ، والبزار فى مسنده (٢٢٧٢) عن طريق صدقة بن موسى أيضًا .

فالحديث ضعيف الإسناد : لضعف صدقة بن موسى الدقيقى ، وقيس ابن زيد لم يوثقه إلا ابن حبان .



(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩٦ - ت ٦٩١٣) .

(٢) لسان الميزان (٤/ ٤٧٨ - ت ١٥٠٥) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٢٦٥ ت ٢٧٧٤) .

مثال ٧ مسند أحمد حديث ١٧٣٠

حدثنا وكيع وعبد الرحمن ، قالا : حدثنا سفيان ، عن مصعب بن محمد ، عن يعلى ابن أبي يحيى ، عن فاطمة بنت حسين ، عن أبيها - قال عبد الرحمن : حسين بن علي - قال - قال رسول اللَّه ﷺ : للسائل حق ، وإن جاء على فرسٍ.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** : سفيان : هو الثوري . مصعب بن محمد بن عبد الرحمن بن شرحبيل ابن أبي عزيز : قرشي من بني عبد الدار ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، وروى عنه أيضا سفيان بن عيينة وقال : كان رجلا صالحا. وترجمه البخاري في الكبير .

يعلى بن أبي يحيى : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم : مجهول .

وترجمه البخاري في الكبير (٤/ ٢/ ٤١٦) وذكر له هذا الحديث ، وقال « قاله محمد بن كثير عن الثوري عن مصعب بن محمد ولم يذكر فيه جرحا ، فهو ثقة ليس بمجهول.

وهذا الشيخ المبهم الذي روى عنه زهير ورأى عنده سفيان الثوري ، الظاهر أنه مصعب بن محمد ، وأنه لم يحفظ عنه تماما ، فلذلك أرسل الحديث فحذف منه شيخ مصعب وأبهم اسمه ولا يكون هذا الصنيع من زهير تعليلًا للحديث ، وهذا الحديث هو الحديث الحادي عشر من ذيل القول المسدد ٦٨-٧٠ وقد أطال القول فيه وأفاد أنه أخرجه أيضًا الضياء المقدسي وأنه جزم بصحته غير واحد . » ا.هـ .

إسناد الحديث :

وفى السند من الرواة :

١- وكيع بن الجراح : ثقة حافظ عابد[١] .

٢- عبد الرحمن بن مهدى : ثقة ثبت حافظ[٢] .

٣- سفيان الثورى : الإمام العلم المشهور .

٤- مصعب بن محمد بن عبد الرحمن بن شرحبيل : لا بأس به[٣] .

قال الذهبى : وُثِّق ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به[٤] .

وثقه يحيى بن معين[٥] .

٥- يعلى بن أبى يحيى : مجهول[٦] .

وكذلك قال الذهبى : مجهول[٧] .

وابن أبى حاتم[٨] ، والذهبى فى « المغنى »[٩] .

وذكره ابن حبان فى الثقات[١٠] !!

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٥٨١ ت ٧٤١٤) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٣٥١ ت ٤٠١٨) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٥٣٣ ت ٦٦٩٥) .

(٤) الكاشف (٢/ ٢٦٨، ٥٤٦٧) .

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٣٠٥) .

(٦) تقريب التهذيب (١/ ٦١٠ ت ٧٨٥١) .

(٧) الكاشف (٢/ ٣٩٨ ت ٦٤٢١) .

(٨) الجرح والتعديل (٩/ ٣٠٣) .

(٩) المغنى (٢/ ٧٦٠ ت ٧٢١٢) .

(١٠) الثقات ابن حبان (٧/ ٦٥٢) .

تخريج الحديث :

أخرجه أبو داود (١٦٦٥) قال : حدثنا محمد بن كثير عن سفيان به .

وابن خزيمة (٢٤٦٨) قال : حدثنا محمد بن عبد اللَّه المخرمى ، قال : حدثنا وكيع وعبد الرحمن عن سفيان الثورى به .

وأخرجه أبو داود (١٦٦٦) قال : حدثنا محمد بن رافع عن يحيى بن آدم عن زهير عن شيخ (قال رأيت سفيان عنده) عن فاطمة بنت الحسين به .

وأخرجه الطبرانى فى « المعجم الكبير » (ح ٢٨٩٣) من طريق محمد بن كثير عن سفيان به ، (٥٣٥) حدثنا الحسن بن جرير الصورى حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقى ثنا عثمان بن فايد عن عكرمة عن الهرماس بن زياد قال قال رسول اللَّه ﷺ : الحديث . . .

قال فى مجمع الزوائد : رواه الطبرانى فى الصغير والأوسط وفيه عثمان بن فايد وهو ضعيف . ٣/١٠١ ح ٤٥٥٨ .

والقضاعى فى مسند الشهاب (٢٨٥) من طريق زهير بن معاوية ، عن شيخ بمكة عن فاطمة بنت حسين عن أبيها الحسين ين على عن النبى ﷺ : الحديث . . .

وأبو يعلى فى مسنده (٦٧٨٤) من طريق وكيع به (ولم يذكر عليًّا رضى اللَّه عنه)

والبيهقى فى « الكبرى » (١٣٢٠٤) من طريق محمد بن كثير عن سفيان به.

وأبو شيبة فى « المصنف » (٩٨٢٣) من طريق وكيع عن سفيان به .

وأخرجه مالك فى « الموطأ » (٨٣٣) عن زيد بن أسلم أن رسول اللَّه ﷺ قال : اعطوا السائل وإن جاء على فرس.

قال ابن عبد البر فى «التمهيد»: لا أعلم فى إرسال هذا الحديث خلافا بين رواة مالك، وليس فى هذا اللفظ مسند يحتج به فيما علمت (٥/ ٢٩٤).

فالحديث إسناده ضعيف لجهالة يعلى بن أبى يحيى[١].



(١) والحديث ضعفه الألبانى فى السلسلة الضعيفة (١٣٧٨) وسنن أبى داود (١٦٦٥).

مثال رقم ٨: المسند حديث ١٦٢٠

حدثنا روح ، حدثنا ابن عون ، عن محمد بن محمد بن الأسود ، عن عامر ابن سعد عن أبيه ، قال : لما كان يوم الخندق ورجل يتترس ، جعل يقول بالترس هكذا ، فوضعه فوق أنفه ، ثم يقول هكذا ، يسفِّله بعد ، قال : فأهويت إلى كنانتى ، فأخرجت منها سهمًا مدمًى ، فوضعته فى كبد القوس ، فلما قال هكذا ، يسفل الترس ، رميت ، فما نسيت وقع القدح على كذا وكذا من الترس ، قال : وسقط ، فقال برجله ، فضحك نبى الله ﷺ - أحسبه قال : حتى بدت نواجذه - قال : قلت : لم ؟ قال : لفعل الرجل.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** : محمد بن محمد بن الأسود الزهرى ، من بنى زهرة ، ترجمه الحافظ فى التهذيب فلم يقل فيه شيئا ، وذكر فى التقريب أنه مستور ، وترجمه البخارى فى الكبير فلم يذكر فيه جرحا. . . والحديث فى « مجمع الزوائد » (٦/ ١٣٥ - ١٣٦) وقال : رواه أحمد والبزار. . .

ورجالهما رجال الصحيح ، غير محمد بن محمد بن الأسود ، وهو ثقة ». ا. هـ

سند الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- روح بن عبادة : ثقة فاضل له تصانيف[١] .

٢- ابن عون : عبد الله بن عون ابن أرطبان الإمام القدوة عالم البصرة[٢] .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٢١١ ت ١٩٦٢) .

(٢) انظر : (سير الأعلام ٦/ ٣٦٤ت ١٥٦).

٣- محمد بن محمد بن الأسود : ذكره الحافظ « فى تهذيب التهذيب » ولم يذكر فيه شيئًا[١] .

وقال فى تقريب التهذيب : مستور[٢] .

وذكره البخارى « فى التاريخ الكبير » وذكر له هذا الحديث الذى بالمسند ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً[٣] .

٤- عامر بن سعد بن أبى وقاص : ثقة[٤] .

تخريج الحديث :

أخرجه الترمذى فى الشمائل من طريق محمد بن عبد اللَّه الأنصارى عن ابن عون به (٢٢٤) والبزار فى مسنده (١١٣١) أيضا من طريق محمد بن عبد اللَّه الأنصارى عن ابن عون به . والشاشى فى مسنده (٩٤) من طريق النضر بن شميل عن ابن عون به .

فالحديث ضعيف الإسناد لجهالة محمد بن الأسود .



(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٣١) .
(٢) تقريب التهذيب (١/ ٥٠٥ ت ٦٢٦٩) .
(٣) التاريخ الكبير (١/ ٢٢٦) .
(٤) تقريب التهذيب (١/ ٢٨٧ ت ٣٠٨٩) .

الفصل الخامس :
أحاديث عن تقديم التعديل على الجرح

أمثلة :

مثال ١ :

حديث ٤٥ المسند

حدثنا محمد بن ميسّر أبو سعد الصاغانى المكفوف ، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة ، قالت :

إن أبا بكر لما حضرته الوفاة ، قال : أى يوم هذا ؟ قالوا : يوم الإثنين قال : فإن مت من ليلتى ، فلا تنتظروا بى الغد ، فإن أحب الأيام والليالى إلىّ أقربها من رسول اللَّه ﷺ .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده صحيح ، « محمد بن ميسر أبو سعد الصاغانى ثقة ، تكلم فيه بدون وجه » . ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى هذا الحديث من الرواة :

١- محمد بن ميسر أبو سعد الصاغانى المكفوف .

قال يحيى بن معين : أبو سعد الصاغانى محمد بن ميسر وكان مكفوفا وكان جهميا وليس هو بشىء كان شيطانا من الشياطين .

وقال : ضعيف .

وقال البخارى : محمد بن ميسر أبو سعد الصاغانى الضرير سمع هشام ابن عروة وأبا جعفر الرازى ، فيه اضطراب

وقال النسائى : متروك الحديث[١] .

وقال أحمد : صدوق ولكن كان مرجئا ، وقال البخارى مرة : هو متروك الحديث ، وقال فى موضع آخر ليس بثقة ولا مأمون ، وقال أبو زرعة كان مرجئا ولم يكن يكذب.

وذكره يعقوب بن سفيان فى باب من يرغب عن الرواية عنهم. . .

وقال الدارقطنى : ضعيف ، وقال ابن عدى : والضعف على رواياته بيِّنٌ .

وقال ابن حبان : لا يحتج به[٢] .

وفى « تقريب التهذيب » : قال الحافظ ابن حجر : ضعيف ورمى بالإرجاء[٣] .

٢- هشام بن عروة :

قال ابن سعد : كان هشام ثقة ثبتا كثير الحديث حجة ، وقال أبو حاتم الرازى : ثقة إمام فى الحديث[٤] .

٣- عروة بن الزبير بن العوام : الإمام عالم المدينة. . . وكان عالمًا بالسيرة حافظًا ثبتًا[٥] .

---

(١) الكامل لابن عدى (٧/ ٤٦١) .

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٨٤) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٥٠٩ - ت ٦٣٤٤) .

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبى (١/ ١٠٨ - ١٠٩) .

(٥) تذكرة الحفاظ (١/ ٥٠) .

تخريج الحديث : - لم أقف له على تخريج آخر

والحديث فيه أبو سعد الصاغانى وهو ضعيف ، ضعفه الجمع الغفير من أهل العلم .

وأورده الهيثمى فى « مجمع الزوائد » وقال عقبه : رواه أحمد وفيه شيخ أحمد : محمد بن ميسر أبو سعد ، ضعفه جماعة كثيرون ، وقال أحمد : صدوق .



مثال ٢ : حديث ٨٠ المسند

حدثنا هاشم بن القاسم ، قال : حدثنا عيسى - يعنى ابن المسيب - عن قيس بن أبى حازم ، قال :

إنى لجالس عند أبى بكر الصديق خليفة رسول اللَّه ﷺ ، بعد وفاة النبى ﷺ بشهر ، فذكر قصة فنودى فى الناس : أن الصلاة جامعة ، وهى أول صلاة فى المسلمين نودى بها : أن الصلاة جامعة ، فاجتمع الناس ، فصعد المنبر ، شيئًا صُنع له كان يخطب عليه ، وهى أول خطبة خطبها فى الإسلام ، قال : فحمد اللَّه وأثنى عليه.

ثم قال : يا أيها الناس ، ولوددت أن هذا كفانيهِ غيرى ، ولئن أخذتمونى بسنّة نبيكم ﷺ ما أطيقها ، إن كان لمعصومًا من الشيطان ، وإن كان لينزل عليه الوحى من السماء.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده حسن** ، عيسى بن المسيب البجلى قاضى الكوفة : صدوق لا بأس به ، وهو صالح الحديث وضعفه الهيثمى لأجل عيسى البجلى . » ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى هذا الحديث من الرواة :

١- هاشم بن القاسم (قيصر) قال ابن المدينى : ثقة ، وقال العجلى : ثقة صاحب سنة يفخر به أهل بغداد[١] .

وقال ابن معين وابن المدينى وابن سعد وأبو حاتم ثقة[٢]. . .

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٣) .

(٢) تهذيب التهذيب (١٨/ ١٩) .

٢- عيسى بن المسيب البجلى :

قال ابن حبان فى « المجروحين » : . . . كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم ، ويخطئ فى الآثار ولا يفهم ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به .

. . . قال يحيى بن معين : ليس بشىء[١] .

وفى « الجرح والتعديل » قال يحيى بن معين : ضعيف الحديث ليس بشىء

وقال أبو حاتم : محله الصدق ليس بالقوى ، وقال أبو زرعة : شيخ ليس بالقوى[٢] .

وقال النسائى : ضعيف[٣] .

وأورده العقيلى فى الضعفاء[٤] .

وأورده النسائى فى «الضعفاء والمتروكون»[٥] .

وفى « بحر الدم » قال المروزى : سألته (أى أحمد بن حنبل) عن عيسى بن المسيب ، فقال : هذا كوفى ، ولينه[٦] .

وفى « لسان الميزان » : قال يحيى والنسائى والدارقطنى : ضعيف ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة ليس بالقوى ، وتكلم فيه ابن حبان وغيره ، وقال

---

(١) المجروحين (٢/ ١١٩) .

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٨٨) .

(٣) الكامل لابن عدى ٦/ ٤٤٣ .

(٤) الضعفاء (٣/ ٣٨٦) .

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائى ص ٧٦ .

(٦) بحر الدم (١/ ١٢٣ - ت ٨١٣).

أبو داود : هو قاضى الكوفة : ضعيف... وقال الحاكم فى المستدرك : صدوق لم يجرح قط[١] .

وأورده الدارقطنى فى الضعفاء[٢] .

وفى « تعجيل المنفعة » : ... وجازف الحاكم فى مستدركه وأخرج حديثه وصححه ، وقال : لم يجرح قط ، كذا قال.

ولما ساق الدارقطنى حديثه فى السنن ، قال : صالح الحديث ، وكذا قال ابن عدى فى ترجمته[٣] .

وأورده الذهبى فى « المغنى »[٤] .

وكذا ابن شاهين فى « تاريخ أسماء الضعفاء »[٥] .

٣- قيس بن أبى حازم : ثقة من الثانية مخضرم ، ويقال له رؤية ، وهو الذى يقال إنه اجتمع له أن يروى عن العشرة[٦] .

- **تخريج الحديث** : لم أقف له على تخريج آخر .

والحديث ضعيف لضعف عيسى بن المسيب ، فقد ضعفه الكثير من أهل العلم ، وفسر ابن حبان فى « المجروحين » جرحه.

وأورد الحديث الهيثمى فى « مجمع الزوائد » ، وقال عقبة : رواه أحمد وفيه عيسى بن المسيب البجلى ، وهو ضعيف[٧] .

---

(١) لسان الميزان (٤/ ٤٠٥).

(٢) الضعفاء والمتروكون للدارقطنى ٢/ ١٦٦ .

(٣) تعجيل المنفعة (٢/ ١٠١) .

(٤) المغنى (٢/ ٥٠١ ت ٤٨٢٨) .

(٥) تاريخ أسماء الضعفاء (١/ ١٤٤ - ت ٤٦١) .

(٦) تقريب التهذيب (١/ ٤٥٦ ت ٥٥٦٦) .

(٧) مجمع الزوائد (٥/ ٢٢٠ ح ٨٩٤٠) .

مثال ٣ : حديث ٩٧ المسند

حدثنا مؤمل ، حدثنا حماد ، قال : حدثنا زياد بن مخراق ، عن شهر ، عن عقبة ابن عامر ، قال : حدثنى عمر أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول : من مات يؤمن باللَّه واليوم الآخر ، قيل له : ادخل الجنة من أى أبواب الجنة الثمانية شئت .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** ، مؤمل هو ابن إسماعيل العدوى ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وأبو داود وغيرهما.

شهر بن حوشب : وهو ثقة ، تكلم فيه بعضهم بغير حجة ». ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى هذا الحديث من الرواة :

١- مؤمل بن إسماعيل : قال يحيى بن معين : هو ثقة (فى سفيان) وقال أبو حاتم : صدوق ، شديد فى السنّة ، كثير الخطأ ، يكتب حديثه[1] .

قال البخارى : منكر الحديث ، وقال الآجرى سألت أبا داود عنه فعظمه ورفع من شأنه إلا أنه يهم فى الشيء. وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ربما أخطأ.

وقيل من كتبه وكان يحدث من حفظه فكثر خطؤه.

وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه فإنه يروى المناكير عن ثقات شيوخه ، وهذا أشد ، فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكنا

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٧٤) .

نجعل له عذرا ، وقال الساجى : صدوق كثير الخطأ وله أوهام يطول ذكرها ، وقال ابن سعد : ثقة كثير الخطأ ، وقال ابن قانع : صالح يخطئ.

وقال الدارقطنى : ثقة كثير الخطأ ، وقال محمد بن نصر المروزى : إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويثبت فيه ، لأنه كان سئ الحفظ كثير الغلط[١] .

٢- حماد بن سلمة : الإمام الحافظ[٢] .

٣- زياد بن مخراق : ثقة[٣] .

قال النسائى : ثقة ، وكذا قال عثمان الدارمى عن ابن معين ، وقال ابن خراش بصرى صدوق ، وذكره ابن حبان فى الثقات[٤] .

٤- شهر بن حوشب : ذكره ابن حبان فى « المجروحين » وقال عنه : كان ممن يروى عن الثقات المعضلات ، وعن الأثبات المقلوبات[٥] .

وقال الحافظ ابن حجر : صدوق كثير الإرسال والأوهام[٦] .

وقد ترك شعبة حديثه[٧] .

وقال ابن عون : أن شهرا قد تركوه.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٨٠ - ٣٨١) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ١٥١) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٢٢٠ ت ٢٠٩٨) .

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٨٣) .

(٥) المجروحين (١/ ٣٦١).

(٦) تقريب التهذيب (١/ ٢٦٩ ت ٢٨٣٠) .

(٧) الجرح والتعديل (١/ ١٤٤) .

وقال نصر بن حماد : شهر بن حوشب أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس[١] .

وذكره النسائى فى « الضعفاء والمتروكون » وقال : ليس بالقوى[٢] .

وقال إبراهيم الجوزجانى : أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس

وقال موسى بن هارون : ضعيف ، وقال النسائى : ليس بالقوى ، وقال أحمد بن حنبل : ليس به بأس.

وقال الترمذى : قال أحمد لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر ، وقال ابن معين : ثقة وقال ابن معين : ثبت

وقال ابن عمار : روى عنه الناس وما أعلم أحدا قال فيه غير شعبة ، قيل يكون حديثه حجة ؟ قال : لا ، وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به وقال صالح بن محمد : يروى أحاديث ينفرد بها لم يشاركه فيها أحد ، وروى عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث طوالا عجائب ، ويروى عن النبى ﷺ أحاديث فى القرآن لا يأتى بها غيره ، وقال الساجى : فيه ضعف وليس بالحافظ ، وكان شعبة يشهد عليه أنه رافق رجلا من أهل الشام فخانه ، وقال الحاكم : ليس بالقوى عندهم.

وقال ابن عدى : وعامة ما يرويه شهر من الحديث فيه من الإنكار ما فيه ، وشهر ليس بالقوى فى الحديث ، وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به.

وقال الدارقطنى : يخرّج حديثه ، وقال البيهقى : ضعيف ، وقال ابن حزم : ساقط[٣] .

---

(١) الكامل (٥/٥٩) .

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائى ص ٥٦ .

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٢٤ - ٣٢٦) .

تخريج الحديث :

أخرجه الطيالسى (ح ٣٠) عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد

وأورده الهيثمى فى « مجمع الزوائد » وقال مرة رواه أحمد وفى إسناده شهر بن حوشب وقد وثقه (ح ٧٩).

وقال أخرى : رواه أحمد وفى إسناده شهر بن حوشب (ح ١٤٦).

فالحديث إسناده ضعيف ، ففيه : مؤمل بن إسماعيل : وهو سئ الحفظ كثير الخطأ لكن تابعه الطيالسى.

وفيه شهر بن حوشب : وأكثر أهل العلم على تضعيفه .



مثال ٤ : حديث ١٤١٦ المسند :

حدثنا عبد اللَّه بن الحارث ، من أهل مكة مخزومى ، حدثنى محمد بن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن إنسان - قال : وأثنى عليه خيرا - عن أبيه ، عن عروة بن الزبير ،

عن الزبير ، قال : أقبلنا مع رسول اللَّه ﷺ من لَيَّة[1] . حتى إذا كنا عند السدرة ، وقف رسول اللَّه ﷺ فى طرف القرن الأسود حذوها ، فاستقبل نخبا ببصره - يعنى واديًا - ووقف حتى اتفقت الناس كلهم ، ثم قال « إن صيد وجٍ وعضاهه حرّم محرم للَّه » وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره ثقيف .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« إسناده صحيح : عبد اللَّه بن الحرث بن عبد الملك المخزومى المكى : ثقة .

محمد بن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن إنسان الثقفى . . . ومحمد هذا نقل أحمد هنا عن شيخه عبد اللَّه بن الحرث أنه أثنى عليه خيرًا ، وقال ابن معين : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ، فى حديثه نظر ، وذكره ابن حبان فى الثقات .

أبوه عبد اللَّه : ذكر فى كتب الرجال باسم « عبد اللَّه بن إنسان » ، وفى التهذيب أنه روى عنه ابنه محمد وابنه الآخر عبد اللَّه ، إن كان محفوظًا » .

فلعل هذا يؤيد صحة ما فى ك ح أن اسمه عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن إنسان ، وعبد اللَّه هذا ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال : كان يخطئ ، وقال الذهبى معقبا عليه : « وهذا لا يستقيم إلا فيمن روى عدة أحاديث ،

(١) أرض من الطائف على أميال منها .

فأما عبد اللَّه هذا ، فهذا الحديث أول ما عنده وآخره ، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردود على قاعدة ابن حبان » .

وهذا الحديث فى الميزان ٢/ ٢٣ عن المسند . والحديث رواه أبو داود ٢ : ١٦٤- ١٦٥.

عن حامد بن يحيى عن عبد اللَّه بن الحرث ، ورواه البيهقى ٥ : ٢٠٠ من طريق الحميدى عن عبد اللَّه بن الحرث : « حدثنى محمد بن عبد اللَّه ابن إنسان ، قال الحميدى : بطن من العرب » .

وأشار البخارى إليه فى الكبير ١/١/ ١٤٠ فى ترجمة محمد بن عبد اللَّه ، وقال : « لم يتابع عليه » .

وقال الذهبى فى الميزان فى ترجمة عبد اللَّه : « صحح الشافعى حديثه واعتمده . . .» ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- عبد اللَّه بن الحارث بن عبد الملك المخزومى : ثقة[١] .

٢- محمد بن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن إنسان

قال الحافظ ابن حجر : لين[٢] .

وفى التاريخ الكبير ذكر هذا الحديث ، وقال : لم يتابع عليه[٣] .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٢٩٩ ت ٣٢٦٣) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٤٨٦ ت ٦٠٠١) .

(٣) التاريخ الكبير (١/ ١٤٠) .

وقال البخارى : فى حديثه نظر[١] .

وقال أبو حاتم : فى حديثه نظر[٢] .

وقال ليس بالقوى[٣] .

وذكره العقيلى فى « الضعفاء »[٤] وكذا الذهبى فى المغنى[٥] .

وذكره ابن حبان فى « الثقات » ، وقال : كان يخطئ[٦] .

وقال يحيى بن معين : ليس به بأس[٧] .

٣- عبد اللَّه بن إنسان.

فى « تقريب التهذيب » قال : لين[٨] .

وفى « التاريخ الكبير » قال : روى عنه ابنه محمد ، لم يصح حديثه[٩] .

وأشار الذهبى إلى حديثه هذا الذى فى المسند ، وقال : وعبد اللَّه ما عنده غير هذا الحديث ، فإن كان اخطأ فيه فما هو الذى ضبطه[١٠] .

٤- عروة بن الزبير : ثقة فقيه مشهور[١١] .

---

(١) الضعفاء الصغير (١/ ١٠٢) .

(٢) الكاشف (٢/ ١٨٤) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٩٤) .

(٤) الضعفاء للعقيلى (٤/ ٩٢) .

(٥) المغنى (٢/٥٩٦) .

(٦) الثقات ابن حبان (٩/ ٣٣) .

(٧) تهذيب الكمال (٢٥/ ٤٥٣) .

(٨) تقريب التهذيب (١/ ٢٩٦ ت ٣٢١٥) .

(٩) التاريخ الكبير (٥/ ٤٥).

(١٠) تهذيب التهذيب (٥/ ١٤٩) .

(١١) تقريب التهذيب (١/ ٣٨٩ ت ٤٥٥٢) .

تخريج الحديث

أخرجه الحميدى فى مسنده (٦٣) وأبو داود (٢٠٣٢) من طريق عبد اللَّه بن الحارث المخزومى بذات الإسناد .

وكذلك البيهقى فى الكبرى (٩٩٧٧) بذات الإسناد .

والشاشى فى مسنده (٤٨) بذات الإسناد .

والحديث إسناده ضعيف لضعف محمد بن عبد اللَّه بن إنسان ، وضعف أبيه[١] .



(١) ضعفه الألبانى فى سنن أبى داود ح ٢٠٣٢ ، وفى الجامع الصغير ح ١٨٧٥ .

مثال ٥ : حديث رقم ١٤٢٢ المسند

حدثنا يعقوب ، حدثنا أبى ، عن محمد بن إسحاق ، حدثنى عبد اللَّه بن عطاء بن إبراهيم مولى الزبير ، عن أمه ، وجدته أم عطاء ، قالتا :

واللَّه لكأننا ننظر إلى الزبير بن العوام حين أتانا على بغلة له بيضاء ، فقال : يا أم عطاء ، « إن رسول اللَّه ﷺ قد نهى المسلمين أن يأكلوا من لحوم نسكهم فوق ثلاث » . قال : فقلت : بأبى أنت ، فكيف نصنع بما أهدى لنا ؟ فقال : أما ما أهدى لكنّ ، فشأنكنّ به .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« إسناده صحيح :

عبد اللَّه بن عطاء : ثقة ، وثقه ابن معين ، وضعفه النسائى ، وقال الترمذى : « ثقة عند أهل الحديث » .

أم عبد اللَّه بن عطاء : لم أعرف من هى ، ولم يذكرها الحافظ فى « التعجيل » ولا فى « الإصابة » ، وهى صحابية ، لأنها كانت مع أم عطاء فى هذه الحادثة فى حجة الوداع ، كما هو نص هذا الحديث فتستدرك عليه فيهما .

أم عطاء : قال فى التعجيل ٥٦٣ : « سياق حديثها يشعر بأنها صحابية ، وقد ذكرها ابن عبد البر ، فقال : لها صحبة ؛ وكذا ابن مندة وأبو نعيم » .

وقال فى الإصابة : ٨ : ٢٥٩ « قال أبو عمر : لها صحبة ورواية ، قلت : أما الصحبة فصحيح ، وأما الرواية فقد روت عن مولاها الزبير ، روى حديثها أحمد » .

ثم ذكر هذا الحديث : فهذا الحافظ يستدل على صحبتها بهذا الحديث ،

ويستدرك على ابن عبد البر بأن روايتها ليست عن رسول اللَّه ﷺ بل عن الزبير ، فما قاله فيها نقوله فى أم عبد اللَّه بن عطاء ، كانتا معا ، وسمعتا الزبير معا ، ولعلهما حدثتا عبد اللَّه بن عطاء معًا . . . » ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى إسناد الحديث من الرواة :

١- يعقوب بن إبراهيم بن سعد : ثقة فاضل[١] .

٢- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف : ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح[٢] .

٣- محمد بن إسحاق بن يسار :

قال شعبة : صدوق فى الحديث ، وقال : أمير المحدثين .

وقال يحيى بن معين : صدوق ولكن ليس بحجة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه وقال أبو زرعة : صدوق .

وقال هشام بن عروة : ذاك كذاب. . . وقال تركته متعمدا ولم أكتب حديثه قط .

وقال أحمد بن حنبل : هو كثير التدليس جدا ، فكان أحسن حديثه عندى ما قال أخبرنى ، وسمعت ، وقال يحيى بن معين : لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن إسحاق ، . . . ليس بذاك هو ضعيف[٣] .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٦٠٧ ت ٧٨١١) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٨٩ ت ١٧٧) .

(٣) انظر الجرح والتعديل (٧/ ١٩١ - ١٩٤) .

وفى « تقريب التهذيب » : صدوق يدلس ورمى بالتشيع والقدر[١] .

٤- عبد اللَّه بن عطاء بن إبراهيم مولى الزبير : ذكره الذهبى فى « المغنى » وقال عنه : شيخ لابن إسحاق ، قال ابن معين : لا شيء[٢] .

وقال أبو حاتم : شيخ[٣] .

ذكره ابن حبان فى الثقات[٤] .

وذكره البخارى فى « التاريخ الكبير » : ولم يذكر فيه شيئًا[٥] .

[ظن الشيخ أحمد شاكر أنه هو عبد اللَّه بن عطاء الطائفى المترجم له فى تقريب التهذيب وهو صدوق يخطئ ويدلس ١/ ٥١٥].

٥- أم عبد اللَّه بن عطاء : لا تعرف إلا بهذا الحديث

٦- أم عطاء بن إبراهيم : تابعية لا تعرف إلا بهذا الحديث ، وقيل لها صحبة ، ذكرها فى « أسد الغابة » وذكر لها هذا الحديث الذى فى المسند[٦] .

تخريج الحديث :

أخرجه أبو يعلى (٦٧١) فى مسنده قال حدثنا أبو خيثمة ثنا يعقوب بن إبراهيم بذات الإسناد ، وأورده الهيثمى فى « المجمع ٤/ ٢٥ ح ٥٩٨٨»

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٤٦٧ ت ٥٧٢٥) .

(٢) المغنى (١/ ٣٤٧) .

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٣٢) .

(٤) الثقات ابن حبان (٧/ ٢٩) .

(٥) التاريخ الكبير (٥/ ١٦٥) .

(٦) أسد الغابة (٧/ ٣٥٥) .

وقال : رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى فى الكبير وعبد اللَّه بن عطاء وثقه أبو حاتم وضعفه ابن معين ، وبقية رجاله ثقات .

فالحديث ضعيف :

- لضعف عبد اللَّه بن عطاء .

- ولجهالة أم عبد اللَّه بن عطاء ، وكذلك أمها ، فهى لا تعرف إلا بهذا الحديث .



مثال ٦ : المسند ١٦٨٩

قال أبو عبد الرحمن : وجدت هذا الحديث فى كتاب أبى بخط يده : حدثنا محمد ابن يزيد ، عن إسماعيل بن مسلم ، عن الزهرى ، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه.

عن ابن عباس : أنه كان يذاكر عمر شأن الصلاة ، فانتهى إليهم عبد الرحمن بن عوف ، فقال : ألا أحدثكم بحديث سمعته من رسول اللَّه ﷺ ؟

قالوا : بلى. قال : فأشهد أنى سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « من صلى صلاة يشك فى النقصان ، فليصل حتى يشك فى الزيادة ».

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« إسناده حسن : . . . إسماعيل بن مسلم هو المكى وأصله بصرى سكن مكة ، وكان فقيهًا مفتيًا ، وهو صدوق ، تكلموا فى حفظه .

قال البخارى فى « الكبير ١/ ١/ ٣٧٢: « تركه ابن المبارك وربما روى عنه ، وتركه يحيى وابن مهدى وأثنى عليه تلميذه محمد بن عبد اللَّه الأنصارى من جهة حفظه للحديث . . . »ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- محمد بن يزيد الكلاعى : ثقة ثبت عابد[١] .

٢- إسماعيل بن مسلم المكى :

ذكره ابن حبان فى « المجروحين » : وقال عنه : وهذا ضعيف ، وقد

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٥١٤ ت ٦٤٠٣) .

ضعفه ابن المبارك وتركه يحيى القطان وابن مهدى ، وقال عنه يحيى بن معين : ليس بشىء[١] .

وقال الذهبى : ضعفوه وتركه النسائى[٢] .

وقال يحيى القطان : لم يزل مختلطا ، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب ، وقال عنه أحمد بن حنبل : منكر الحديث.

وقال على بن المدينى : لا أكتب حديثه ، وقال أبو حاتم : هو ضعيف الحديث مخلّط وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث[٣] .

وقال سفيان : كان يخطئ فى الحديث ، جعل يحدث فيخطئ. . .

وقال أحمد بن حنبل : كان يسند أحاديث مناكير عن عمرو بن دينار ، وعن الحسن عن سمرة وقال عمرو بن على : . . . كان ضعيفا فى الحديث يهم فيه ، وكان صدوقًا يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر فى الرجال.

وقال النسائى : إسماعيل بن مسلم يروى عنه الزهرى ، متروك الحديث[٤] .

٣- الزهرى : الإمام العلم .

٤- عبيد اللّه بن عبد اللّه بن عتبة : أحد الفقهاء السبعة[٥] .

وهو من سادات التابعين[٦] .

---

(١) المجروحين (١/ ١٢٠) .

(٢) الكاشف (١/ ٢٥٠) .

(٣) انظر الجرح والتعديل (٢/ ١٩٨ - ١٩٩) .

(٤) الكامل (١/ ٤٥٦) .

(٥) تذكرة الحفاظ (١/ ٦٢) .

(٦) الثقات لابن حبان (٥/ ٦٣) .

تخريج الحديث :

أخرجه الطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١/ ٤٣٢، ح ٢٥٠٩) حدثنا على بن شيبة قال ثنا يزيد بن هارون قال أنا إسماعيل بن مسلم بنفس الإسناد.

والشاشى فى مسنده ح٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣ من طريق إسماعيل بن مسلم بذات الإسناد.

وأحمد بن عيسى البرقى فى « مسند عبد الرحمن بن عوف » (١/ ٣٢) .

من طريق إسماعيل بن مسلم أيضا بنفس الإسناد .

والبزار فى مسنده (ح ٩٩٧) حدثنا محمد بن المثنى قال ثنا محمد بن عبد اللَّه الأنصارى قال نا إسماعيل بن مسلم بنفس الإسناد ، وقال عقبه : وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهرى ، عن عبيد اللَّه عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، إلا إسماعيل بن مسلم ، وإسماعيل بن مسلم هذا ليس بالقوى فى الحديث ، وقد روى عنه الأعمش وغيره.

وأخرجه الدارقطنى (١/ ٣٦٩، ٣٧٧) فى السنن ، والبيهقى ٢/ ٣٣٢ من طريق إسماعيل بن مسلم بنفس الإسناد.

فالحديث ضعيف لأن مداره على إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف[(١)] .



(١) وضعفه الأرناؤط فى تعليقه على المسند. (انظر ٣/ ٢١٨) .
وحسنه الألبانى فى مشكاة المصابيح (١/ ٢٢٤ح ١٠٢٢)
ولعله حسنه بالنظر إلى الحديث المطول الآخر ، وهو أيضا فى المسند (١٦٥٦) عن عبد الرحمن بن عوف أيضا لكن السياق أطول ومختلف ، وهو عن سجود السهو أيضًا .

مثال ٧ حديث ١٧١٧ المسند

حدثنا سليمان بن داود ، حدثنا أبو عامر ، عن الحسن ، عن سعد مولى أبى بكر وكان يخدم النبى ﷺ ، وكان النبى ﷺ يعجبه خدمته ، فقال : « يا أبا بكر ، أعتق سعدا فقال : يا رسول اللّه ، ما لنا ماهنٌ[1] غيره.

قال : فقال رسول اللّه ﷺ : أعتق سعدا ، أتتك الرجال ، أتتك الرجال قال أبو داود : يعنى السبى.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« إسناده صحيح

رواه ابن الأثير فى « أسد الغابة » من طريق أبى يعلى عن محمد بن المثنى عن الطيالسى وهو فى « مجمع الزوائد » وقال : رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله رجال الصحيح . . . » ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- سليمان بن داود (أبو داود الطيالسى) : ذكره الذهبى فى « المغنى » وقال : صاحب المسند كان يحفظ ثلاثين ألف حديث ، وثقوه ، وقال إبراهيم الجوهرى اخطأ فى ألف حديث ، وقال أبو حاتم كان كثير الخطأ[2] .

وقال الذهبى فى « من تكلم فيه وهو موثق »

الحاصل أنه ثقة إمام غلط فى أحاديث لكثرة مروياته ، ولأنه كان

---

(١) ماهن : خادم .

(٢) المغنى (١/ ٢٧٩) .

يحدث من حفظه ، وهو حافظ ثبت[١] .

٢- أبو عامر الخزاز (صالح بن رستم) : لينه ابن معين وغيره ووثقه أبو داود[٢] .

وقال أحمد بن حنبل : صالح الحديث ، وقال يحيى بن معين : صالح ابن رستم : لا شيء ، وقال أبو حاتم : شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به ، هو صالح وهو أشبه من ابنه عامر[٣] .

وذكره العقيلى فى « الضعفاء »[٤] .

قال الدارقطنى : ليس بالقوى ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » ، وقال ابن عدى : عزيز الحديث وقال روى عنه يحيى القطان مع شده استقصائه ، وهو عندى لا بأس به ولم أر حديثًا منكرًا جدًّا .

وقال أبو بكر البزار ومحمد بن وضاح : ثقه ، وقال الحاكم : ليس بالقوى عندهم[٥] .

وفى « ميزان الاعتدال » : وثقه أبو داود وغيره ، وقال يحيى : ضعيف ، وكذا ضعفه أبو حاتم ، وقال ابن أبى شيبة : سألت ابن المدينى عنه ، فقال : كان يحدث عن ابن أبى مليكة كان ضعيفا ، ليس بشيء .

... وأبو عامر الخزاز حديثه لعله يبلغ خمسين حديثًا[٦] .

---

(١) انظر من تكلم فيه وهو موثق (١/ ٩٢، ت١٤٥) .

(٢) الكاشف ١/ ٤٩٥ .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٤٠٣) .

(٤) الضعفاء (٢/ ٢٠٣) .

(٥) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٤٢، ٣٤٣ .

(٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٩٤) .

وذكره ابن عدى فى « الكامل » (٤/ ٧٢)

وقال الحافظ ابن شاهين : ... الكلام فى صالح بن رستم يوجب التوقف لاختلاف أحمد ويحيى فيه فاللَّه أعلم[١] .

٣- الحسن البصرى : ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس[٢] .

تخريج الحديث :

أخرجه ابن أبى عاصم فى « الآحاد والمثانى » (٦٨٢) حدثنا ابن أبى كبشة حدثنا أبو داود نا أبو عامر الخزاز بنفس الإسناد.

والبيهقى فى « دلائل النبوة » أخبرنا محمد بن موسى بن الفضل من طريق أبى داود الطيالسى بنفس الإسناد (٦/ ٣٣٧) .

والحاكم فى المستدرك ح ٢٨٤٨ من طريق عثمان بن عمر ، عن أبى عامر بذات الإسناد وصححه ووافقه الذهبى.

وأبو يعلى (١٥٧٣) من طريق الطيالسى بنفس الإسناد.

فالحديث ضعيف : لأن مداره على أبى عامر الخزاز ، تفرد به ، وأكثر أهل العلم على تضعيفه وفيه أيضًا عنعنة الحسن البصرى وهو مدلس .



---

(١) المختلف فيهم للحافظ ابن شاهين (١/ ٧٨) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ١٦٠ ت ١٢٢٧) .

مثال ٨ حديث ١٥٦ المسند

١٥٦- حدثنا هُشيم، أنبأنا على بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس قال: خطب عمر بن الخطاب، وقال هشيم مرة: خطبنا، فحمد اللَّه تعالى وأثنى عليه، فذكر الرجم، فقال: لا تُخْدَعُنَّ عنه، فإنه حد من حدود اللَّه تعالى، ألا إن رسول اللَّه ﷺ قد رجم ورجمنا بعده، ولولا أن يقول قائلون زاد عمر فى كتاب اللَّه عز وجل ما ليس منه لكتبته فى ناحية من المصحف: شهد عمر بن الخطاب، وقال هشيم مرة: وعبد الرحمن بن عوف وفلان وفلان أن رسول اللَّه ﷺ قد رجم ورجمنا من بعده، ألا وإنه سيكون من بعدكم قوم يكذّبون بالرجم وبالدجال وبالشفاعة وبعذاب القبر وبقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا.

تعليق الشيخ أحمد شاكر:

«**إسناده صحيح**، يوسف بن مهران البصرى: وثقه أبو زرعة وابن سعد، وله ترجمة فى التاريخ الكبير للبخارى ٤/ ٢/ ٣٧٥.

والحديث نقله ابن كثير فى التفسير ٦: ٥٠ عن المسند ...» ا.هـ

فى السند من الرواة:

- يوسف بن مهران البصرى: مجهول العين، لم يرو عنه إلا ابن جدعان.

قال الحافظ ابن حجر: وهو لين الحديث، من الرابعة[(١)].

وقال الذهبى: ما روى عنه غير على بن جدعان، وقال: كان يشبه حفظه بحفظ عمرو بن دينار.

---

(١) تقريب التهذيب ترجمة ١/ ٦١٢: ٧٨٨٦.

وقال أبو زرعة : ثقة ، وقال أبو حاتم : يوسف بن مهران يكتب حديثه ويذاكر به[(١)] .

وفى قول أبى حاتم : يكتب حديثه لا يعنى أن هذا توثيقا له ، لأنه يقول عن رواة منكرين ، يكتب حديثهم ، كما فى ترجمة عبد اللّه بن جعفر بن نجيح والد بن المدينى ، قال : منكر الحديث جدا ضعيف الحديث يحدث عن الثقات بالمناكير ، يكتب حديثه ولا يحتج به[(٢)] .

ومثل مروان بن سالم الغفارى : منكر الحديث جدا ضعيف الحديث ليس له حديث قائم ، فقال عبد الرحمن : يترك حديثه ؟ قال : لا ، بل يكتب حديثه[(٣)] .

إضافة إلى أن الراوى عن يوسف بن مهران هو على بن زيد بن جدعان : ضعيف[(٤)] .

ومسلم لم يحتج به بمفرده ، وإنما روى له مقرونا بثابت البنانى ، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف.

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه الطيالسي (٢٥) عن حماد بن زيد ، وعبد الرزاق (١٣٣٦٤) عن معمر ، وأبو يعلى (١٤٦) من طريق حماد بن سلمة ، ثلاثتهم عن على بن زيد بن جدعان ، بهذا الإسناد[(٥)] .

---

(١) ميزان الاعتدال ترجمة ٤/ ٤٧٤ .

(٢) الجرح والتعديل ٥/ ٢٣.

(٣) الجرح والتعديل ترجمة : ٨/ ٢٧٥ .

(٤) التقريب ، ترجمة ١/ ٤٠١: ٤٧٣٤.

(٥) الحديث له طرق أخرى صحيحة إلى عمر بن الخطاب.

مثال ٩ : حديث ٥٠٤٢ المسند

حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبى فروة الهمدانى سمعت عونا الأزدى ، قال : كان عمر بن عبيد اللَّه بن معمر أميرا على فارس فكتب إلى ابن عمر يسأله عن الصلاة ، فكتب ابن عمر « إن رسول اللَّه ﷺ كان إذا خرج من أهله صلى ركعتين حتى يرجع إليهم » .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** : أبو فروة الهمدانى : هو عروة بن الحارث الكوفى ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، وترجمه البخارى فى الكبير ، وابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل .

عون بن عبد اللَّه الأزدى : ثقة ، ترجمه البخارى فى الكبير ٤/ ١/ ١٤ . . .

وترجمه ابن أبى حاتم ٣/ ١/ ٣٨٥ . . . فلم يجرحه البخارى ولا ابن أبى حاتم . . . » ا.هـ

إسناد الحديث :

١- محمد بن جعفر (غندر) : ثقة[1] .

٢- شعبة بن الحجاج : الحجة الحافظ شيخ الإسلام[2] .

٣- أبو فروة الهمدانى : عروة بن الحارث الكوفى : وثقه يحيى بن معين ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، روى له البخارى مقرونًا بغيره[3] .

٤- عون الأزدى : عون بن عبد اللَّه الأزدى .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٤٧٢ ت ٥٧٨٧) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ١٤٤) .

(٣) تهذيب التهذيب (٧/ ١٧٨) .

ترجم له البخارى فى « التاريخ الكبير » وذكر حديثه الذى فى المسند ، ولم يذكر فيه شيئًا[١] .

وذكره ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » وقال روى عن ابن عمر روى عنه أبو فروة ولم يذكر فيه شيئًا[٢] .

وذكره ابن حبان فى الثقات[٣] .

تخريج الحديث :

أخرجه الإمام أحمد فى موضعين (٥٧٥٠) حدثنا يونس بن محمد حدثنا الحارث ابن عبيد حدثنا بشر بن حرب قال : سألت عبد اللَّه بن عمر .... الحديث بنحوه .

(٦٠٦٣) حدثنا يونس حدثنا حماد يعنى بن زيد حدثنا بشر بن حرب ... الحديث وفيهما بشر بن حرب وقد ضعِّف[٤] .

- والحديث له شاهد فى المسند عن ابن عباس (٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢٥٧٥، ٣٣٤٩).

بإسناد صحيح يرتقى بها إلى الحسن لغيره[٥] .

فالحديث ضعيف الإسناد ففيه عون الأزدى وهو مجهول[٦] .

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ١٤) .

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٨٥) .

(٣) الثقات ابن حبان (٥/ ٢٦٤) .

(٤) لذا ضعفهما الأرناؤوط فى تعليقه على المسند . انظر ١٠/ ٣٧، ١٠/ ٢٤٤ .

(٥) وقد حسنه الألبانى فى إرواء الغليل (٣/ ٤) فقال : أخرجه أحمد وإسناده حسن فى المتابعات والشواهد.

(٦) وضعّفه الأرناؤوط فى تعليقه على المسند . انظر ٩/ ٧٧.

مثال ١٠ : حديث ٩٥٣ المسند

٩٥٣- حدثنا حجاج ، حدثنا إسرائيل عن أبى إسحاق ، عن هانئ بن هانئ ، عن على قال : لما ولد الحسن جاء رسول اللَّه ﷺ ، فقال : « أرونى ابنى ، ما سميتموه ؟ » قلت : سميته حربا ، قال : « بل هو حسن » ، فلما ولد الحسين ، قال : « أرونى ابنى ، ما سميتموه ؟ » قلت : سميته حربا ، قال : « بل هو حسين » ، فلما ولدت الثالث جاء النبى ﷺ فقال : « أرونى ابنى ، ما سميتموه ؟ » قلت : حربا ، قال : « بل هو محسن » . ثم قال : سميتهم بأسماء ولد هارون : شَبَّر وشَبِير ومُشبِّر.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده صحيح** ، وهو مكرر ٧٦٩]. ا.هـ .

- **فى السند من الرواة** : هانئ بن هانئ الهمدانى ، الكوفى.

- قال عنه الحافظ ابن حجر : مستور ، ومن الثالثة. بخ ٤[١] .

- وقال الذهبى فى « الميزان » : هانئ بن هانئ (د. ت. ق) عن على رضى اللَّه عنه.

- قال ابن المدينى : مجهول. وقال النسائى : ليس به بأس. وذكره ابن حبان فى الثقات[٢] .

وقال الحافظ فى « تهذيب التهذيب » : بخ د ت ص ق - هانئ بن هانئ الهمدانى الكوفى. روى عن : على بن أبى طالب.

---

(١) (التقريب ١/ ٥٧٠ ترجمة ٧٢٦٤).

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٩١ .

وعنه : أبو إسحاق السبيعى وحده . قال النسائى : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » .

قلت (الحافظ ابن حجر) : وذكره ابن سعد فى الطبقة الأولى من أهل الكوفة ، قال : وكان يتشيع .

وقال ابن المدينى : مجهول ، وقال حرملة ، عن الشافعى : هانئ بن هانئ لا يعرف ، وأهل العلم بالحديث لا ينسبون حديثه لجهالة حاله[١] .

- وذكره البخارى فى « التاريخ الكبير » ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً[٢] .

- وقال المزى فى تهذيب الكمال : روى عنه أبو إسحاق السبيعى (بخ د ت ص ق) ، ولم يرو عنه غيره[٣] .

تخريج الحديث :

- الحديث أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » (٨٢٣) ، والبزار (٧٤٢) ، وابن حبان (٦٩٥٨) ، والطبرانى فى الكبير (٢٧٧٣) ، والحاكم (ح ٤٧٧٣)، والبيهقى فى الكبرى (٦/ ٢٧٤) من طرق عن إسرائيل بهذا الإسناد. وصحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبى.

وفى رواية البزار : (جبر وجبير ومجبر) .

وأخرجه الطبرانى ٢٧٧٤) من طريق زكريا بن أبى زائدة و (٢٧٧٦) من طريق يوسف بن إسحاق بن أبى إسحاق السبيعى ، والحاكم (٤٧٨٣) من

---

(١) تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢ - ٢٣ .
(٢) التاريخ الكبير (٨/ ١١٤) .
(٣) تهذيب الكمال ٣٠/ ١٤٥ .

طريق يونس بن أبى إسحاق ، ثلاثتهم عن أبى إسحاق ، به ، ولم يذكر يوسف بن إسحاق فى حديثه أولاد هارون.

وأخرجه الطيالسى (١٢٩) ، ومن طريقه البزار (٧٤٣) عن قيس بن الربيع ، عن أبى إسحاق ، به ، إلا أنه لم يذكر فى حديثه الولد الثالث ولا أولاد هارون ، وزاد فيه أن عليًّا قال : كنت أحب أن أتكنّى بأبى حرب.

وأخرجه الطبرانى (٢٧٧٥) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلى ، عن قيس بن الربيع ، به مختصرا ، بقصة الحسن وحده.

فمدار الحديث على هانئ بن هانئ وأبى إسحاق السبيعى ، فهانئ بن هانئ مجهول تفرد أبو إسحاق بالرواية عنه ، وأبو إسحاق السبيعى (عمرو ابن عبد اللَّه بن عبيد) مشهور بالتدليس ، وقد عنعنه ، ذكره الحافظ ابن حجر فى المدلسين ، فى الطبقة الثالثة ، وهم الذين لا تقبل رواياتهم إلا إذا صرحوا بالتحديث[١].

- فالحديث ضعيف بهذا السند لجهالة هانئ بن هانئ.

ملحوظة : الحديث له سند آخر ، أخرجه الطبرانى (٢٧٧٧) من طريق يحيى بن عيسى الرملى ، عن الأعمش ، عن سالم بن أبى الجعد قال : قال على . . . فذكره بطوله ، إلا أنه لم يذكر فيه محسنا ومشبرا.

وسالم بن أبى الجعد ثقة ، إلا أنه كان يدلس ، فإنه لم يسمع من جابان ، ولا من نبيط ، ولا من ثوبان ، ولا من أبى أمامة ، ولا من شرحبيل ، قاله أبو داود (٣٩٧٦).

(١) طبقات المدلسين ص ٤٢ .

لذلك قال الذهبى فى « السير » : هو صاحب تدليس ، وقال فى « الميزان » : من ثقات التابعين لكنه يدلس ويرسل[١] .

ولم يصرح فى رواية الطبرانى بالتحديث ، لكن هو ممن احتمل الأئمة تدليسه .

فقد ذكره الحافظ ابن حجر فى « طبقات المدلسين » (٦٣) فى الطبقة الثانية ، وهى عنده ممن احتمل الأئمة تدليسهم ، وأخرجوا له فى الصحيح لإمامته وقلة تدليسه فى جنب ما روى ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة .

فالحديث بسنديه يحتمل التحسين ، والله أعلم .



(١) تحرير التقريب (ترجمة ٢١٧٠) .

الفصل السادس : التوقف فى أحاديث ضعيفة

مثال ١ المسند حديث ٥٣١ :

وحدثنا عبد اللَّه فقال : حدثنى سريج بن يونس حدثنا محبوب بن محرز عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن فروّخ عن أبيه قال : شهدت عثمان بن عفان رضى اللَّه عنه دفن فى ثيابه بدمائه ، ولم يغسّل .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **فى إسناده نظر** : سريج بن يونس : ثقة .

محبوب بن محرز : ثقة .

إبراهيم بن عبد اللَّه بن فروّخ : ترجم له الحافظ فى التعجيل ، فذكر حديثه (بالمسند) الآتى ٥٤٢، ثم قال : وأما إبراهيم فذكره الذهبى فى الميزان فقال ، وترك الموضع بياضا فلم يكتب فيه شيئًا ، وبحثت عنه فى « الميزان » و« لسان الميزان » فلم أجد له ذكرا ولم أجد له ترجمة تبين حاله من جرح أو تعديل ، أبوه عبد اللَّه بن فروخ التيمى مولى آل طلحة ابن عبيد اللَّه : ذكره ابن حبان فى « الثقات » ، وروى له النسائى حديثا واحدا فى قبلة الصائم.

والأثر فى « مجمع الزوائد» ٧/ ٢٣٣ ولم يتكلم عليه ، بل قال : رواه عبد اللَّه ولم يقل غير ذلك . ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى إسناد الحديث من الرواة :

١- سريج بن يونس : ثقة عابد[١] .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٢٢٩ ت ٢٢١٩) .

٢- محبوب بن محرز : لين الحديث[١] .

قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، قيل له : يحتج بحديثه ؟ فقال : يحتج بحديث سفيان وشعبة[٢] .

ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال الدارقطنى : ضعيف[٣] . وذكره الذهبى فى « المغنى »[٤] .

٣- إبراهيم بن عبد اللّه بن فروخ :

قال الحافظ ابن حجر : عبد اللّه بن فروخ والد إبراهيم من رجال التهذيب ، وأما إبراهيم فذكره الذهبى فى الميزان[٥] .

٤- عبد اللّه بن فروخ : صدوق[٦] .

ذكره ابن حبان فى « الثقات »[٧] .

تخريج الحديث :

أخرجه أبو نعيم فى معرفة الصحابة (ح ٢٦٧) من طريق إبراهيم بن عبد اللّه بن فروخ عن أبيه قال : شهدت عثمان دفن فى ثيابه بدمائه ، ورواه البغوى فى معجمه فزاد ولم يغسّل[٨] .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٥٢١ ت ٦٤٩٤) .

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٨) .

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/ ٥٢) .

(٤) المغنى (٢/ ٥٤٣) .

(٥) تعجيل المنفعة (١/ ٢٦٦) .

(٦) تقريب التهذيب (١/ ٣١٧ ت ٣٥٣٠) .

(٧) الثقات ابن حبان (٥/ ١٢) .

(٨) تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير ٢/ ٣٣١) .

وأورده الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (١٦١/٧) قال : رواه عبد اللَّه ، ولم يذكر فيه شيئًا.

- **فالحديث ضعيف لأجل** : محبوب بن محرز ، فهو لين الحديث ، إبراهيم بن عبد اللَّه بن فروخ فهو مجهول » .



مثال ٢ : حديث ٥٣٦ المسند

حدثنا عبد اللَّه ، حدثنى محمد بن أبى بكر ، حدثنا زهير بن إسحاق ، حدثنا داود ابن أبى هند عن زياد بن عبد اللَّه ، عن أم هلال ابنة وكيع .

عن نائلة بنت الفرافصة ، امرأة عثمان بن عفان ، قالت : نعس أمير المؤمنين عثمان فأغفى ، فاستيقظ ، فقال : ليقتلننى القوم. قلت : كلا إن شاء اللَّه ، لم يبلغ ذاك ، إن رعيتك استعتبوك. قال : إنى رأيت رسول اللَّه ﷺ فى منامى وأبا بكر وعمر ، فقالوا : تفطر عندنا الليلة.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **فى إسناده نظر** : زياد بن عبد اللَّه بن حريز الأسدى : قال فى « التعجيل » : فيه نظر. أم هلال بنت وكيع : قال فى « التعجيل » : لا تعرف .

ولكن قال الذهبى فى الميزان ٣/ ٢٩٥: « فصل فى النسوة المجهولات ، وما علمت من النساء من اتهمت ولا من تركوها » .

فلو عرف زياد الراوى عنها كان الإسناد حسنا على الأقل ، إن شاء اللَّه . . . » ا.هـ

إسناد الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- محمد بن أبى بكر بن على بن عطاء المقدمى (أبو عبد اللَّه الثقفى) : ثقة[١] .

٢- زهير بن إسحاق السلولى : ثقة[٢] .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٤٧٠ ت ٥٧٦١) .

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٤٢٨) .

ضعفه يحيى بن معين ، وقال : ليس هو بشىء ، وقال أبو حاتم : هو شيخ[(١)] .

وقال النسائى : ضعيف

وقال ابن عدى : ولزهير أحاديث صالحة ، وأروى الناس عنه من البصريين محمد ابن أبى بكر المقدمى وأرجو أنه لا بأس به فإن ابن معين إنما أنكر عليه حديثًا مقطوعًا[(٢)] . . . .

وذكره العقيلى فى « الضعفاء »[(٣)] وابن الجوزى فى « الضعفاء والمتروكون »[(٤)] .

وذكره ابن حبان فى « الثقات »[(٥)] .

وفى « لسان الميزان» : قال الدارقطنى : يعتبر به ، وقال الحاكم : ليس بالمتين عندهم وذكره العقيلى والساجى وابن الجوزى فى الضعفاء[(٦)] .

٣- داود بن أبى هند : ثقة متقن[(٧)] . كان يهم بآخرة .

٤- زياد بن عبد اللّه بن حريز الأسدى : ذكره فى « التاريخ الكبير »[(٨)] ولم يذكر فيه شيئًا وذكره ابن حبان فى « الثقات »[(٩)] .

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٠) .

(٢) الكامل (٤/ ١٨٩) .

(٣) « الضعفاء » (٢/ ٩١) .

(٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزى (١/ ٢٩٧) .

(٥) الثقات ابن حبان (٨/ ٢٥٦) .

(٦) لسان الميزان (٢/ ٤٩١) .

(٧) تقريب التهذيب (١/ ٢٠٠ ت ١٨١٧) .

(٨) التاريخ الكبير (٣/ ٣٦٠) .

(٩) الثقات ابن حبان (٤/ ٢٥٦) .

وذكره ابن حجر فى « تعجيل المنفعة » وقال : فيه نظر[١] .

٥- أم هلال ابنة وكيع : لا تعرف[٢] .

٦- نائلة بنت الفرافصة : ذكرها ابن حبان فى الثقات[٣] .

وفى « تعجيل المنفعة » : ذكرها ابن سعد فى الصحابة ، قلت وفيه نظر ، وقد ذكرها ابن حبان فى ثقات التابعين[٤] .

تخريج الحديث :

أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف (٦/ ٣٦٢ح٣٢٠٤٨) من طريق زياد ابن عبد اللّه بنفس الإسناد.

وأورده الهيثمى فى « مجمع الزوائد » وقال : رواه عبد اللّه وفيه من لم أعرفهم (٧/ ١٦٠ح ١٢٠٠٧).

فالحديث ضعيف : - فيه زهير بن إسحاق السلولى مختلف فيه ، والأكثر على تضعيفه .

- زياد بن عبد اللّه مجهول.

- أم هلال مجهولة .

- لكن له شاهد أخرجه ابن أبى شيبة (٦/ ١٨١ح ٣٠٥١١) ، والبزار (٢/ ١٠ح٣٤٧) ، والحاكم (٣/ ١١٠ح ٤٥٥٤) .

---

(١) تعجيل المنفعة (١/ ٥٥٥) .

(٢) السابق (٢/ ٦٧١) .

(٣) الثقات ابن حبان (٥/ ٤٨٦) .

(٤) تعجيل المنفعة (٢/ ٦٦١) .

من حديث ابن عمر ، وقال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى . وكذلك أخرجه أبو يعلى الموصلى (إتحاف الخيرة المهرة للبوصيرى ٨/ ١١ ح ٧٣٧٧) .



مثال ٣: حديث ٥٤٢ المسند

قال عبد اللَّه بن أحمد : حدثنى سريج بن يونس حدثنا محبوب بن محرز بياع القوارير ، كوفى ثقة ، كذا قال سريج ، عن إبراهيم بن عبد اللَّه ، يعنى ابن فروخ ، عن أبيه ، قال : صليت خلف عثمان العيد فكبر سبعا وخمسا.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« فى إسناده نظر ، وهو الإسناد الذى سبق الكلام عليه ٥٣١ وإن كان الحديث غير ذاك » ا.هـ.

إسناد الحديث :

وفى هذا الحديث من الرواة :

١- سريج بن يونس : ثقة عابد[١] .

قال يحيى بن معين : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : صدوق[٢].

٢- محبوب بن محرز : لين الحديث[٣] .

٣- إبراهيم بن عبد اللَّه بن فروخ : مجهول[٤] .

تخريج الحديث : لم أقف له على تخريج .

« الحديث ضعيف : لضعف محبوب بن محرز .

لجهالة إبراهيم بن عبد اللَّه بن فروخ .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٢٢٩ ت ٢٢١٩) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٠٥) .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٥٢١ ت ٦٤٩٤) [سبقت ترجمته فى حديث ٥٣١] .

(٤) سبق (ح ٥٣١) .

مثال ٤ : المسند حديث ١٤٠٢ :

حدثنا يزيد بن عبد ربه ، حدثنا الحارث بن عبيدة ، حدثنى محمد بن عبد الرحمن ابن مجبّر ، عن أبيه ، عن جده : أن عثمان رضى اللَّه عنه أشرف على الذين حصروه ، فسلم عليهم ، فلم يردوا عليه ، فقال عثمان : أفى القوم طلحة ؟

قال طلحة : نعم. قال : فإنا للَّه وإنا إليه راجعون ، أسلّم على قوم أنت فيهم فلا يردون ؟ قال : قد رددت. قال : ما هكذا الرد ، أسمعك ، ولا تسمعنى يا طلحة ، أنشدك اللَّه أسمعت النبى ﷺ يقول :

« لا يحل دم المسلم إلا واحدة من ثلاث : أن يكفر بعد إيمانه ، أو يزنى بعد إحصانه ، أو يقتل نفسا فيقتل بها » ؟

قال : اللهم نعم. فكبّر عثمان فقال : واللَّه ما أنكرت اللَّه منذ عرفته ، ولا زنيت فى جاهلية ولا فى إسلام ، وقد تركته فى الجاهلية تكرّهًا ، وفى الإسلام تعفّفا ، وما قتلت نفسًا يحل بها قتلى.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« فى إسناده نظر .

وهو إلى الضعف أقرب ، وأخشى أن يكون منقطعًا .

يزيد بن عبد ربه الزبيدى الحمصى الجرجسى المؤذن : ثقة من شيوخ أحمد وابن معين وأبى زرعة وغيرهم ، روى له مسلم ، وثقة ابن معين والعجلى وغيرهما . . .

الحارث بن عبيدة الحمصى الكلاعى قاض حمص : ثقة ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، وتناقض فذكره أيضا فى « الضعفاء » ، وضعفه الدارقطنى ، وله

ترجمة فى « التعجيل » ، و« اللسان » ، وترجمه البخارى فى « الكبير » و« الصغير » وذكر أنه مات من ذى القعدة سنة ١٨٦ ولم يذكر فيه جرحا ، ولم يذكره هو ولا النسائى فى الضعفاء ، فلذلك رجحنا توثيقه.

محمد بن عبد الرحمن بن مجبر العدوى العمرى : ضعفه ابن معين وأبو زرعة وغيرهم ، وله ترجمة فى الجرح والتعديل والتعجيل والميزان واللسان ، وتناقض الذهبى ، فجزم فى المشتبه ٤٦٢ بأنه ضعيف ، وجاء فى تعقبه على المستدرك ١ : ٢٠٦ فتبع الحاكم فى قوله أنه : ثقة.

أبوه عبد الرحمن بن المجبر : ثقة...

ثم قال عن المجبر : ولكن ما أظنه أدرك قصة عثمان ومقتله بعد أن قال : وكان المجبر هذا تابعيًّا ، فقد نقل فى « التعجيل » عن « الموطأ » أن ابن عمر رآه أفاض قبل أن يحلق فأمره أن يرجع فيحلق أو يقصر أو يفيض » ا.هـ.

إسناد الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- يزيد بن عبد ربه الزبيدى الحمصى : ثقة[١] .

٢- الحارث بن عبيدة الحمصى الكلاعى : قال أبو حاتم : هو شيخ ليس بالقوى[٢] .

وذكره ابن حبان فى « المجروحين » وقال : يأتى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد[٣] .

(١) تقريب التهذيب (١/ ٦٠٣ ت ٧٧٤٥) .

(٢) انظر الجرح والتعديل (٣/ ٨١-٨٢) .

(٣) المجروحين (١/ ٢٢٤) .

وذكره أيضا فى « الثقات » وقال : شيخ[١] .

وفى « لسان الميزان» قال الدارقطنى : ضعيف[٢] .

وذكره الذهبى فى « المغنى »[٣] .

٣- محمد بن عبد الرحمن بن مجبّر : ممن ينفرد بالمعضلات عن الثقات ويأتى بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير. لا يحتج به.

قال ابن معين : ليس بشىء[٤] .

وقال أبو حاتم : ليس بقوى ، وقال أبو زرعة : واهى الحديث[٥] .

وقال ابن حماد : متروك الحديث ، وقال عمرو بن على : ضعيف[٦] .

وقال ابن حماد والأزدى والنسائى : متروك الحديث[٧] .

٤- عبد الرحمن بن مجبر : قال الفلاس ثقة فى الحديث[٨] . ذكره ابن حبان فى الثقات[٩] .

وقال يحيى بن معين : ليس بشىء[١٠] .

---

(١) الثقات ابن حبان (٨/ ١٨٢) .

(٢) لسان الميزان (٢/ ١٥٤) .

(٣) المغنى (١/ ١٤٢) .

(٤) المجروحين (٢/ ٢٦٣) .

(٥) (الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٠) .

(٦) انظر الكامل (٧/ ٤٠٠ - ٤٠١) .

(٧) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزى (٣/ ٧٧) .

(٨) انظر الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٧، ٢٨٨) .

(٩) تعجيل المنفعة (١/ ٨١١) .

(١٠) تاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين (١/ ١٢٨) .

٥- مجبر : قال الحافظ فى « تعجيل المنفعة » اسمه عبد الرحمن أيضًا[١] اسمه : عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب اشتهر بالعمرى ، وتولى قضاء مصر قال فى « من له رواية فى مسند أحمد » : مجبر جد محمد بن عبد الرحمن : ليس بمشهور[٢] .

تخريج الحديث :

أخرجه عبد اللَّه بن الإمام أحمد فى « فضائل الصحابة » بذات السند (ح ٧٨٦).

فالحديث إسناده ضعيف : لضعف الحارث بن عبيدة .

ولضعف محمد بن عبد الرحمن بن مجبّر[٣] .



(١) تعجيل المنفعة (١/ ٨١١) .

(٢) الإكمال فى ذكر من له رواية فى مسند أحمد للحسينى (١/ ٣٩٧) .

(٣) ضعفه الألبانى فى « إرواء الغليل » قال : أخرجه أحمد ، ومحمد بن عبد الرحمن بن مجبر هذا ضعيف (ح٢١٩٧).

مثال ٥ : حديث ١٧٩٩ المسند

حدثنا على بن إسحاق ، أخبرنا عبد اللَّه بن مبارك ، أخبرنا ليث بن سعد ، حدثنا عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبى أنس ، عن عبد اللَّه بن نافع بن العمياء ، عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس ، قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « الصلاة مثنى مثنى ، تشهُّد فى كل ركعتين ، وتضرّع وتخشّع وتمسكن ، ثم تقنّع يديك - يقول : ترفعهما إلى ربك - مستقبلا ببطونهما وجهك ، تقول : يا رب ، يا رب ، فمن لم يفعل ذلك » فقال فيه قولا شديدًا .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« فى إسناده نظر ، ولعله يكون صحيحا إن شاء اللَّه ثم ذكر أن عبد اللَّه ابن نافع بن العمياء : ذكره ابن حبان فى « الثقات » نقلا عن التهذيب وأن ابن المدينى قال : مجهول ، وأن البخارى قال : لم يصح حديثه. وفيما نقل عن البخارى نظر ، فإنه لم ينف صحة حديثه ، وإنما رجح رواية على أخرى.

ورجح أن ربيعة بن الحارث من التابعين يختلف عن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. . . ثم رجح صحة روايتى شعبة والليث بن سعد » . ا.هـ .

إسناد الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- على بن إسحاق المروزى : ثقة(١) .

٢- عبد اللَّه بن المبارك : ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير(٢) .

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٣٩٨ ت ٤٦٨٧) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٣٢٠ ت ٣٥٧٠) .

٣- الليث بن سعد : ثقة ثبت فقيه إمام مشهور[١] .

٤- عبد ربه بن سعيد الأنصارى : حجة[٢] .

وثقه أحمد بن حنبل ، وقال يحيى القطان : كان حيّ الفؤاد ، وقَّادًا[٣] .

٥- عمران بن أبى أنس : ثقة[٤] .

٦- عبد اللَّه بن نافع بن العمياء : مجهول[٥] .

قال البخارى : عبد اللَّه بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث ، روى عنه عمران بن أبى أنس لم يصح حديثه[٦] .

وذكره العقيلى فى « الضعفاء »[٧] .

وابن حبان فى « الثقات »[٨] ، قال على بن المدينى : مجهول ، والحافظ المزى أنكر أن يكون ابن العمياء سمع من ربيعة بن الحارث ونقل عن أبى بكر الخطيب : . . . فأما قول الليث عن ربيعة بن الحارث ، فإن ربيعة بن الحارث هو ابن عبد المطلب بن هاشم وكان أسن من عمه العباس بسنتين ، وتوفى فى خلافة عمر بن الخطاب بالمدينة وله ابن يسمى المطلب بن ربيعة روى عن رسول اللَّه ﷺ ، ويقال اسمه عبد المطلب ،

(١) تقريب التهذيب (١/ ٤٦٤ ت ٥٦٨٤) .
(٢) الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة للذهبى (١/ ٦١٩) .
(٣) سير الأعلام (٥/ ٤٨٢) .
(٤) تقريب التهذيب (١/ ٤٢٩ ت ٥١٤٥) .
(٥) تقريب التهذيب (١/ ٣٢٦ ت ٣٦٥٨) .
(٦) التاريخ الكبير (٥/ ٢١٣) .
(٧) الضعفاء (٢/ ٣١٠) .
(٨) الثقات ابن حبان (٧/ ٥٣) .

فكأنه سمى بذلك فى الجاهلية ورد فى الإسلام إلى المطلب ، فمعلوم أن يكون ابن العمياء لم يلق ربيعة بن الحارث ، وموهوم أن يكون لقى عبد اللَّه عبد الحارث ، ومحال أن يكون ربيعة بن الحارث يروى عن الفضل بن عباس الذى سنه فوق سن أبيه والأشبه أن يكون الحديث عن ابن العمياء عن عبد اللَّه بن الحارث عن المطلب كما قال شعبة فى روايته واللَّه أعلم[١] .

٧- ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمى : ابن عم النبى ﷺ له صحبة[٢] .

سمع الفضل بن العباس وعنه ابنه عبد المطلب وله أيضا صحبة[٣] .

وكذا قال أبو حاتم : روى عنه الفضل بن عباس ، روى عنه عبد اللَّه ابن نافع بن العمياء[٤] .

وفى « تهذيب التهذيب » : له صحبة ، روى عن ابن عمه الفضل بن العباس وعنه عبد اللَّه بن نافع بن أبى العمياء ، على خلاف فيه ، وابنه عبد المطلب بن ربيعة ، وفى إسناد حديثه اختلاف.

قال أبو القاسم الطبرانى توفى سنة ٢٣، روى له الترمذى والنسائى حديثا واحدا ، قال الطبرانى : ضبط الليث إسناده ووهم فيه شعبة ، وقد قيل أن ربيعة بن الحارث راوى هذا الحديث رجل آخر من التابعين. . .

ثم تعقب الحافظ هذا ، وقال : ليس فى هذا دلالة ظاهرة (مسألة السن

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٠٧) .
(٢) تقريب التهذيب ١/ ٢٠٧ ت ١٩٠٤ .
(٣) الكاشف للذهبى (١/ ٣٩٣) .
(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٧٣) .

المذكرة قبل ذلك فى تهذيب الكمال) على أنه غيره، بل روايته عن الفضل من رواية الأكابر عن الأصاغر[(١)].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذى (٣٨٥) قال: حدثنا سويد بن نصر، حدثنا عبد اللّٰه ابن المبارك. والنسائى فى «الكبرى» (٦١٨، ١٤٤٤) قال: أخبرنا سويد ابن نصر، قال أخبرنا عبد اللّٰه، هو ابن المبارك... بذات السند.

وأخرجه أحمد (١٧٦٦٤) قال: حدثنا محمد بن جعفر، وفى (١٧٦٦٥، ١٧٦٦٩) قال: حدثنا حجاج بن محمد، وفى (١٧٦٧٠) قال: حدثنا روح.

وأخرجه أبو داود (١٢٩٦) قال حدثنا ابن المثنى، حدثنا معاذ بن معاذ، والنسائى فى الكبرى (٦١٩، ١٤٤٥) قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال أخبرنا سعيد بن عامر.

خمستهم (ابن جعفر، وحجاج، وروح، ومعاذ، وسعيد، عن شعبة، قال: حدثنى عبد ربه بن سعيد، عن أنس بن أبى أنس، عن عبد اللّٰه بن نافع بن العمياء عن عبد اللّٰه بن الحارث، عن المطلب، أن النبى ﷺ قال... الحديث.

قال النسائى عقب حديث (١٤٤٥): ما نعلم أحدا روى هذا الحديث غير الليث، وشعبة على اختلافهما فيه.

وأخرجه ابن ماجه[(٢)] (١٣٢٥) قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال حدثنا شبابة ابن سوار، وابن خزيمة (١٢١٢) قال: حدثناه على بن

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/٢٥٣ - ٢٥٤).

(٢) بلفظ: صلاة الليل مثنى مثنى.

خشرم ، أخبرنا عيسى . كلاهما (شبابة ، وعيسى) عن شعبة عن طريق عبد اللَّه بن نافع بن العمياء وأخرجه أحمد (١٧٦٦٧) قال حدثنا هارون بن معروف أخبرنى ابن وهب أنبأنا يزيد بن عياض عن عمران بن أبى أنس عن عبد اللَّه بن نافع بن العمياء ، عن المطلب بن ربيعة . . . الحديث (ليس فيه عبد اللَّه بن الحارث) .

وأخرجه أبو يعلى (٦٧٣٨) وابن خزيمة (١٢١٣) والطبرانى ١٨/ (٧٥٧) والبيهقى فى الكبرى ح ٤٢٥١ ، ٤٢٥٢ من طرق عن الليث بن سعد بذات السند .

قال ابن عبد البر فى « التمهيد » ١٨٦/١٣ بعد أن أورده من طرق عن الليث بن سعد به : هذا إسناد مضطرب ضعيف لا يحتج بمثله .

فالحديث إسناده ضعيف لأن مداره على عبد اللَّه بن نافع بن العمياء وهو مجهول فضلا عن اضطرابه واختلاف شعبة والليث فيه »[(١)] .



(١) وضعفه الألبانى فى سنن ابن ماجه ١٣٢٥ ، ١٣١٥ ، وسنن أبى داود ١٢٩٦ ، ١١٠٤ ، وسنن الترمذى ٣٨٥ .

مثال ٦ : حديث ٢٥٦٢ المسند

حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر أخبرنى عثمان الجزرى أنه سمع مقسما مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس ، قال : دخل النبى ﷺ البيت فدعا فى نواحيه ، ثم خرج فصلى ركعتين.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« فى إسناده نظر[١] .

« ثم قال : فهذا عثمان الجزرى ، إن كان ابن ساج ، فهو مجهول الحال عندنا ، لم نتبين أمره ، وإن كان ابن عمرو بن ساج فهو إلى الضعف أقرب »[٢] . ا.هـ .

إسناد الحديث :

وفى هذا الحديث من الرواة :

١- عبد الرزاق بن همام : ثقة حافظ (شهير)[٣] .

٢- معمر بن راشد : ثقة ثبت فاضل[٤] .

٣- عثمان الجزرى : عن مقسم عن ابن عباس رضى اللّه عنهما[٥] . . .

ويقال له عثمان المشاهد روى عن مقسم روى عنه معمر والنعمان بن

(١) ووهم الشيخ أحمد شاكر فى تعين عثمان الجزرى ، فظنه عثمان بن عمرو بن ساج أو عثمان ابن ساج .

(٢) توقف الشيخ فى الحكم على الحديث رغم أن الراويين اللذين عنهما من الضعفاء .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٣٥٤ ت ٤٠٦٤) .

(٤) تقريب التهذيب (١/ ٥٤١ ت ٦٨٠٩) .

(٥) التاريخ الكبير (٦/ ٢٥٨) .

راشد . . قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل : روى أحاديث مناكير زعموا أنه ذهب كتابه . . . وقال أبو حاتم لا أعلم روى عنه غير معمر والنعمان[(١)] .

٤- مقسم بن بجرة : صدوق وكان يرسل[(٢)] .

تخريج الحديث :

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (١٢١٥٣) حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق بنفس السند ، وعبد الرزاق فى « المصنف » (٩٠٥٨) بنفس السند .

الحديث ضعيف الإسناد : لضعف عثمان الجزرى ، لكن الحديث له شواهد فى المسند وغيره من طرق أخرى صحيحة : فعند الترمذى (٨٧٤) والنسائى (ح ٢٩١٧) وفى الكبرى (٣٨٨٢) ، قال الترمذى : حدثنا ، وقال النسائى أخبرنا قتيبة ، قال : حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس بنحوه .



---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ١٧٤) .

(٢) تقريب التهذيب (١/ ٥٤٥ ت ٦٨٧٣) .

مثال ٧: حديث ٢٧٦٧ المسند

حدثنا أسود حدثنا هريم عن ليث عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان رسول اللَّه ﷺ يتفاءل ولا يتطير ، ويعجبه الاسم الحسن.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

فى إسناده نظر .

ولعله مرسل . هريم بالتصغير ابن سفيان البجلى : ثقة ، وثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما ، وترجمه البخارى فى الكبير .

ليث بن أبى سليم يروى عن عكرمة مباشرة ، ولكن روى هذا الحديث عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن عكرمة ، كما مضى ٢٣٢٨، وقد حذف هنا « عبد الملك » فإما أنه أرسل الحديث مرة ووصله أخرى ، وإما سمعه من عكرمة ومن عبد الملك عن عكرمة . ا.هـ .

إسناد الحديث :

وفى الحديث من الرواة :

١- أسود بن عامر (شاذان) : ثقة[١] .

٢- هريم بن سفيان : صدوق[٢] .

٣- ليث بن أبى سليم : قال أحمد بن حنبل : ضعيف الحديث جدا كثير الخطأ.

وقال يحيى بن معين : ضعيف[٣] قال ابن المثنى : ما سمعت يحيى بن

(١) تقريب التهذيب (١/ ١١١ ت ٤٩٨) .

(٢) السابق (٢/ ٢٦٤) .

(٣) المجروحين (٢/ ٢٣٢) .

سعيد يحدث عن ليث بن أبى سليم ولا عن حجاج بن أبى أرطاة ، وسمعت عبد الرحمن يحدث عن سفيان عنهما ، وقال النسائى : ليث بن أبى سليم ضعيف .

وكان شعبة متقيا لحديث ليث بن أبى سليم[١] وذكره العقيلى فى « الضعفاء »[٢] وكذا النسائى فى « الضعفاء والمتروكون »[٣] .

وفى « تهذيب الكمال » : قال عبد اللّه بن أحمد بن حنبل سمعت أبى يقول : ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيا فى أحد منه فى ليث ومحمد بن إسحاق وهمام ، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم .

وقال القطيعى : كان ابن عيينة يضعّف ليث بن أبى سلم .

وقال أبو حاتم وأبو زرعة : ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث[٤] .

٤- عكرمة مولى ابن عباس : ثقة ثبت[٥] .

تخريج الحديث :

أخرجه أحمد فى مواضع من المسند (٢٣٢٨) حدثنا عثمان بن محمد (قال عبد اللّه بن أحمد : وسمعته أنا منه) قال حدثنا جرير ، (٢٩٢٧) قال حدثنا هاشم ، حدثنا أبو معاوية يعنى شيبان .

كلاهما (جرير بن عبد الحميد ، وأبو معاوية) عن ليث عن عبد الملك ابن سعيد ابن جبير ، عن عكرمة فذكره .

---

(١) الكامل (٧/ ٢٣٤) .

(٢) الضعفاء (٤/ ١٤) .

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائى ص ٩٠ .

(٤) انظر تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٨٢-٢٨٦) .

(٥) تقريب التهذيب (١/ ٣٩٧ ت ٤٦٧٣) .

وأخرجه الطيالسى (٢٨١٣) من طريق الليث ، وابن حبان من طريق على ابن المدينى قال حدثنا جرير بن عبد الحميد عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن عكرمة به (٥٨٢٥).

وأورده الهيثمى فى « المجمع » وقال : رواه أحمد والطبرانى وفيه ليث ابن أبى سليم وهو ضعيف بغير كذب (١٢٨٢٧).

فالحديث إسناده ضعيف : لضعف ليث بن أبى سليم

ورواية ابن حبان أسقط منها ليث بن أبى سليم ، والصواب إثباته فإن لا يعرف لجرير بن عبد الحميد رواية عن عبد الملك بن سعيد بن جبير (الارناؤط فى تعليق على حديث ٢٣٢٨ المسند)(١) .



(١) والحديث قال الأرناؤوط فى تعليقه على المسند (ح ٢٧٦٦) حسن لغيره ، وهذا إسناد ضعيف . (انظر ٤/ ٤٨٩) .

الفصل السابع : أحاديث التابعين

١- تابعون مجهولون (لم يعرفهم أحد)

مثال ١ : حديث ٦٤٩ المسند

حدثنا مروان بن معاوية الفزارى أنبأنا الأزهر بن راشد الكاهلى عن الخضر بن القوّاس عن أبى سُحيلة قال : قال على : ألا أخبركم بأفضل آية فى كتاب اللَّه حدثنا بها رسول اللَّه ﷺ ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ۝٣٠﴾ [الشورى : ٣٠] **وسأفسرها لك يا على : ما أصابكم من مرض ، أو عقوبة ، أو بلاء فى الدنيا ، فبما كسبت أيديكم ، واللَّه تعالى أكرم من أن يثنِّى عليهم العقوبة فى الآخرة ، وما عفا اللَّه تعالى عنه فى الدنيا ، فاللَّه تعالى أحكم من أن يعود بعد عفوه.**

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

إسناده حسن : أزهر بن راشد الكاهلى : ضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم : مجهول ، كما فى « التهذيب » ، ولكن ترجم له البخارى فى التاريخ الكبير ١/١/٤٥٥ - ٤٥٦ ولم يذكر فيه جرحًا[(١)] .

الخضر بن القواس : جهله أبو حاتم ، وذكره ابن حبان فى « الثقات »[(٢)] .

أبو سُخيلة ، بالتصغير : قال أبو زرعة : « لا أعرف اسمه » .

ولم يذكروا فيه جرحًا ، والتابعون على الستر والقبول حتى يثبت فيهم ما يجرحهم . . . اهـ .

---

(١) عملًا على قاعدته بتوثيق من سكت عنهم البخارى .

(٢) عملًا على قاعدته بقبول توثيق ابن حبان فقط .

فى السند من الرواة :

١- مروان بن معاوية الفزارى : ذكره الذهبى فى « ميزان الاعتدال » وقال : ثقة عالم صاحب حديث. لكن يروى عمن دب ودرج ، فيستأنى فى شيوخه[(١)] .

وذكره الغجلى فى « الثقات » وقال : ... ما حدّث عن المعروفين فصحيح »[(٢)] .

٢- الأزهر بن راشد الكاهلى : ذكره ابن حبان فى « المجروحين » وقال : ... كان فاحش الوهم ، سمعت الحنبلى يقول سمعت أحمد بن زهير يقول سُئل يحيى بن معين عن الأزهر بن راشد فقال : ضعيف الإسناد[(٣)] .

وذكره ابن الجوزى فى « الضعفاء والمتروكون »[(٤)] . وقال المزى : .... وقال أبو حاتم مجهول[(٥)] .

٣- الخضر بن القواس : قال المزى : ... قال أبو حاتم : مجهول ، وذكره ابن حبان فى كتاب الثقات[(٦)] .

وذكره الذهبى فى « المغنى » وقال : مجهول له فى مسند على حديث[(٧)] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٩٣ .

(٢) الثقات للعجلى ١/ ٤٢٤ .

(٣) المجروحين لابن حبان ١/ ١٧٩ .

(٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزى ١/ ٩٤ .

(٥) تهذيب الكمال ٢/ ٣٢٢ .

(٦) السابق ٨/ ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٧) المغنى فى الضعفاء للذهبى ١/ ٢١٠ .

٤- أبو سخيلة :

قال المزى : أبو سخيلة : غير منسوب ، ولا مسمى . . . قال أبو زرعة : لا أعرف اسمه[١].

وقال الحافظ ابن حجر : مجهول[٢] .

- **تخريج الحديث** : أخرجه الحاكم فى المستدرك من طريق ثور بن يزيد عن مروان بن معاوية بالإسناد نفسه[٣] .

وأبو يعلى فى المسند من طريق عبد الرحمن بن سلام ، ومحمود بن خداش وغيرهم حدثنا مروان بن معاوية الفزارى بالإسناد نفسه[٤] .

- ومن طريق أبى خيثمة حدثنا مروان بن معاوية الفزارى بالإسناد نفسه[٥] .

- والدولابى فى الكنى والأسماء من طريق خلف بن الوليد قال حدثنا مروان بن معاوية ، بالإسناد نفسه.

- ومن طريق إبراهيم بن المنذر قال حدثنا مروان بن معاوية بالإسناد نفسه[٦] .

- وذكره الهيثمى فى المجمع وقال : فيه أزهر بن راشد وهو ضعيف[٧] .

---

(١) تهذيب الكمال ٣٣/ ٣٤١.
(٢) تقريب التهذيب ١/ ٦٤٣.
(٣) المستدرك ح ٨٢٣٦.
(٤) مسند أبى يعلى ح٤٣٢ .
(٥) مسند أبى يعلى ح٥٨٤ .
(٦) الكنى والأسماء للدولابى ح١٠١٤ ، ح١٢١٣ .
(٧) مجمع الزوائد ٧/ ١٠٤ .

- فالحديث ضعيف بهذا الإسناد للأسباب التالية :

١- مروان بن معاوية وإن كان ثقة إلا أنه يروى عمن دب ودرج فيستأنى فى شيوخه ، كما قال الذهبى فى الميزان(١) .

وشيخه فى هذا الحديث الأزهر بن راشد ، ضعيف - كما سبق -

٢- الأزهر بن راشد مجهول .

٣- الخضر بن القواس مجهول ، وإن كان قد ذكره ابن حبان فى الثقات .

٤- أبو سُخيلة مجهول .



---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٩٣ .

مثال ٢ : حديث ٦٥٧ المسند :

حدثنا معاوية ، حدثنا أبو إسحاق ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن أبى محمد الهذلى ، عن على قال : كان رسول اللَّه ﷺ فى جنازة ، فقال :

أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثنًا إلا كسره ، ولا قبرًا إلَّا سواه ، ولا صورة إلا لطَّخها ؟ فقال رجل : أنا يا رسول اللَّه. فانطلق ، فهاب أهل المدينة ، فرجع ، فقال على : أنا أنطلق يا رسول اللَّه . قال : « فانطلق » ، فانطلق ثم رجع ، فقال : يا رسول اللَّه ، لم أدع بها وثنًا إلا كسرته ، ولا قبرًا إلا سوَّيته ، ولا صورة إلا لطَّختها .

ثم قال رسول اللَّه ﷺ : من عاد لصنعة شيء من هذا ، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ .

ثم قال : لا تكونن فتَّانًا ولا مختالًا ، ولا تاجرًا إلا تاجر الخير ، فإن أولئك هم المسبوقون بالعمل .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده حسن** : معاوية : هو ابن عمرو الأزدى الكوفى ، صدوق ثقة.

أبو إسحاق : هو الفزارى ، واسمه إبراهيم بن محمد الحارث ، وهو ثقة مأمون إمام . . . أبو محمد الهذلى : سيأتى فى الحديث التالى أن هذه كنيته عند أهل الكوفة ، وأن أهل البصرة يكنونه أبا مورع ، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا ، وذكره الذهبى فى الميزان بالاسمين ، وقال فى كليهما : « لا يعرف به » .

وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافهما . ا.هـ »[(١)] .

---

(١) قصة طمس الصورة وتسوية القبر المشرف ثابتة فى الصحيح وغيره ، أخرجها =

في السند من الرواة :

١- معاوية : وهو ابن عمرو بن المهلب الأزدى الكوفى : ثقة[١] .

٢- أبو إسحاق : هو إبراهيم بن محمد الفزارى : ثقة حافظ له تصانيف[٢] .

٣- شعبة بن الحجاج : ثقة حافظ متقن[٣] (إمام مشهور) .

٤- الحكم بن عتيبة : ثقة ثبت فقيه إلَّا أنه ربما دلَّس[٤] .

٥- أبو محمد الهذلى (أبو المورِّع) : مجهول[٥] .

وقال الذهبى : عن علي لا يُعرف[٦][٧] .

وكذلك قال الحافظ ابن حجر : عن علي مجهول[٨] .

تخريج الحديث :

- أخرجه الطيالسى فى المسند (ح ٩٧) : حدثنا أبو داود وحدثنا شعبة بالإسناد نفسه .

= الإمام مسلم من طريق وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبى ثابت عن أبى وائل عن أبى الهياج الأسدى قال : قال لى على بن أبى طالب : ألا أبعثك على ما بعثنى عليه رسول اللَّه ﷺ : «أن لا تدع تمثالًا إلا طمسته ولا قبرًا مشرفًا إلا سوَّيته» . (صحيح مسلم ٢/٦٦٦ح ٩٦٩) .

(١) تقريب التهذيب ١/ ٥٣٨ .

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٩٢ .

(٣) السابق ١/ ٢٦٦ .

(٤) السابق ١/ ١٧٥ .

(٥) تعجيل المنفعة ٢/ ٥٣٧ .

(٦) المغنى ٢/ ٨٠٧ .

(٧) ميزان الاعتدال ٤/ ٥٧٠ .

(٨) تقريب التهذيب ١/ ٦٧١ .

- وأبو يعلى فى مسنده (ح ٥٠٦) : حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد ابن زريع حدثنا شعبة بالإسناد نفسه .

- والطبرانى فى الأوسط (ح ٣٤١٢) : حدثنا الحسن بن المتوكل البغدادى ، نا سليمان بن محمد المباركى ، نا أبو شهاب ، عن شعبة بالإسناد نفسه .

وأورده الهيثمى فى « المجمع » وقال : رواه أحمد وابنه عبد اللَّه وفيه أبو محمد الهذلى ، ويقال أبو المورع ، ولم أجد من وثَّقه ، وقد روى عنه جماعة ، ولم يضعفه أحد ، وبقية رجاله رجال الصحيح[1] .

الحديث ضعيف الإسناد لجهالة أبى محمد الهذلى (أبى المورّع) .

- وأخرجه الطبرى فى « تهذيب الآثار » مختصرًا من طريق آخر : حدثنا أحمد بن منصور ، قال : حدثنا سعيد بن سليمان ، قال : حدثنا عبّاد ابن العوام ، قال : حدثنا أبان بن تغلب عن الحكم عن ثعلبة بن يزيد أو يزيد بن ثعلبة عن على رضى اللَّه عنه[2] .

- هكذا بالشك بين ثعلبة بن يزيد أو يزيد بن ثعلبة .

فإن كان ثعلبة بن يزيد : فقد ذكره ابن حبان فى المجروحين ، وقال : . . . كان غاليًا فى التشيع لا يحتج بأخباره التى ينفرد بها عن على[3] .

وأورده أيضًا فى « الثقات »[4] .

---

(١) مجمع الزوائد ٥/ ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) تهذيب الآثار للطبرى ح١٣٣٤ .

(٣) المجروحين ١/ ٢٠٧ .

(٤) الثقات لابن حبان ٤/ ٩٨ .

وقال البخارى : . . . فيه نظر لا يتابع فى حديثه[(١)(٢)].

وأورده ابن الجوزى فى « الضعفاء والمتروكون » ونقل كلام ابن حبان عنه فى « المجروحين »[(٣)].

وإن كان يزيد بن ثعلبة : فلم أقف عليه[(٤)].

---

(١) الكامل فى ضعفاء الرجال ٢/ ٣٢٢.

(٢) والبخارى يطلق : فيه نظر وسكتوا عنه فيمن تركوا حديثه (تدريب الراوى ١/ ٤١٠).

(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزى ١/ ١٦١.

(٤) وقد ضعف الألبانى الحديث بهذا الإسناد فى السلسلة الضعيفة بالشك فى الراوى من الطبرى ، فقال : « فإن كان الأول (ثعلبة بن يزيد) فقد عرفت رأى البخارى وغيره فيه ، وإن كان الآخر (يزيد بن ثعلبة) فمن هو ؟

ولا نعلم فى الرواة من يسمى يزيد بن ثعلبة.

وضعفه أيضا بالإسناد الأول (إسناد مسند أحمد) بجهالة أبى المورع.

وقال : وأما قول الهيثمى فى المجمع ٥/ ١٧٣ - بعدما عزاه لأحمد وابنه : - « ولم أجد من وثقه ، وقد روى عنه جماعة ».

فهو خطأ ، قلده فيه الشيخ المناوى فى « الجامع الأزهر » (٣/ ١٠٧/ ١) ، يتبين ذلك لكل من رجع إلى ترجمته فى « تعجيل المنفعة ».

. . . ثم قال الألبانى : واعلم أن الشيخ أحمد شاكر رحمه اللَّه قد حسّن إسناد الحديث فى تعليقه على المسند (٢/ ٦٩) مع أنه نقل قول الذهبى المتقدم فى أبى محمد : « لا يعرف ! » ولكنه عقّب عليه بقوله : « وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافهما !! ».

قلت (الألبانى) : وعلى هذا جرى فى كثير من أحاديث « المسند » ، وهو توسع غير محمود عندى ؛ لأن النفس لا تطمئن لكون التابعى أيا كان على الستر والثقة ، لأننا نخشى فى روايته غير اتهامه فى نفسه ، وهو احتمال أن يكون ضعيفًا فى حفظه ، فلو أنه اشترط إلى ذلك أن يكون معروفًا برواية جمع من الثقات عنه ، ولم يتبين فى حديثه ما يضعّف به من الخطأ والمخالفة للثقات ، لكان مقبولًا . واللَّه أعلم » . السلسلة الضعيفة ١١/ ٧٦٠.

مثال ٣ : حديث ٦٩٣ المسند

حدّثنا بكر بن عيسى الراسبى حدّثنا عمر بن الفضل عن نعيم بن يزيد عن على بن أبى طالب قال : أمرنى النبى ﷺ أن آتيه بطبق يكتب فيه ما لا تضل أمته من بعده ، قال : فخشيت أن تفوتنى نفسه ، قال : قلت : إنى أحفظ وأعى ، قال : « أوصى بالصلاة والزكاة وما ملكت أيمانكم ».

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده حسن** : . . . نعيم بن يزيد : تابعى لم يرو عنه غير عمر بن الفضل ، قال أبو حاتم : « مجهول ».

والتابعون على الستر حتى نجد فيهم جرحًا صريحًا » . ا.هـ.

فى السند من الرواة :

١- بكر بن عيسى الراسبى : ثقة[١].

٢- عمر بن الفضل : صدوق[٢].

٣- نعيم بن يزيد : قال الذهبى : مجهول[٣] ما روى عنه سوى عمرو ابن الفضل السلمى[٤] ، وكذلك قال أبو حاتم : مجهول[٥]. والحافظ ابن حجر فى تقريب التهذيب قال : مجهول[٦].

---

(١) تقريب التهذيب ١/١٢٧ .

(٢) السابق ١/٤١٦ .

(٣) المغنى ٢/٧٠١ .

(٤) ميزان الاعتدال ٤/٢٧١ .

(٥) تهذيب التهذيب ١٠/٤٦٨ - ٤٦٩.

(٦) تقريب التهذيب ١/٥٦٥.

تخريج الحديث :

أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » ح ١٥٦ من طريق حفص بن عمر ، عن عمر ابن الفضل بالإسناد نفسه .

وأورده الهيثمى فى « المجمع » وقال : قلت رواه أبو داود باختصار . رواه أحمد ، وفيه نعيم بن يزيد ، ولم يرو عنه غير عمر بن الفضل[١] .

- **الحديث ضعيف الإسناد لجهالة نعيم بن يزيد**[٢] .



(١) مجمع الزوائد ٣/ ٦٣ ح٤٣٣١ .

(٢) وضعفه الألبانى فى الأدب المفرد . (ضعيف الأدب المفرد ١/ ٣٤) .

مثال ٤ المسند حديث ٨٩٢

حدّثنا يحيى بن سعيد الأموى ، حدّثنا ابن أبى ليلى عن ابن الأصبهانى عن جدّة له ، وكانت سُرِّية لعلى ، قالت : قال على : كنت رجلًا نؤومًا ، وكنت إذا صليت المغرب وعليَّ ثيابى نمت ثَمَّ ، قال يحيى بن سعيد : فأنام قبل العشاء ، فسألت رسول اللّه ﷺ عن ذلك فرخَّص لى.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده حسن** » يحيى بن سعيد الأموى : سبق الكلام عليه ٨٣٢[١] ، وقد روى عنه الإمام أحمد هنا ، ولم يذكر ذلك الحافظ فى التهذيب ، ولا ابن الجوزى فى شيوخه ، فيستدرك عليهما.

ابن أبى ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن ، سبق الكلام عليه ٧٧٨[٢].

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر فى حديث ٨٣٢ : يحيى بن سعيد بن أبان الأموى : ثقة من أهل الصدق قليل الحديث .

(٢) قال الشيخ أحمد شاكر : ابن أبى ليلى شيخ وكيع : هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، الأنصارى الفقيه وهو ثقة صدوق عدل ، وكان سيىء الحفظ ، قال شعبة : « أفادنى ابن أبى ليلى أحاديث فإذا هى مقلوبة » وانظر التاريخ الكبير للبخارى ١ / ١ / ١٦٢ وشرحنا على الترمذى ٢ : ١٩٩ ، . . . ٤٣٨ » .

قال الشيخ أحمد شاكر فى تعليقه على حديثه ٣٦٤ سنن الترمذى : ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى كان من كبار الفقهاء ، بل قال زائدة : كان أفقه أهل الدنيا . وكان قاضيًا نبيلًا ، ولكنه أخطأ فى بعض أحاديثه . وأعدل ما قيل فيه قول يعقوب بن سفيان : « ثقة عدل ، فى حديثه بعض المقال ، لين الحديث عندهم » ومثل هذا لا يقل حديثه عن درجة الحسن المحتج به ، وإذا تابعه غيره كان الحديث صحيحًا ، كما فى هذا الحديث ، إذ روى من غير وجه . . . » . ا.هـ .

قلت : نعم كان ابن أبى ليلى من الفقهاء ولكن من شهد له بذلك من العلماء كزائدة : ترك حديثه .

ونقل الترمذى قول البخارى : « ابن أبى ليلى هو صدوق ، ولا أروى عنه ، لأنه =

ابن الأصبهانى : هو عبد الرحمن بن عبد اللَّه الأصبهانى الكوفى ، وهو تابعى ثقة .

جدّته : لم يعرف اسمها ولم يذكر الحافظ شيئًا عنها فى التعجيل ، ولا أشار إلى رواية الأصبهانى عنها ، وهى تابعية بحكم أنها كانت سرِّية على ، وأمرها إلى الستر والصدق إن شاء اللَّه ، والحديث فى « مجمع الزوائد » ١ : ٣١٤ وقال : « فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، وهو ضعيف لسوء حفظه ، وفيه راو لم يسم » كذا قال . ا.هـ .

- فى الإسناد من الرواة :

١- يحيى بن سعيد الأموى : صدوق يغرب[١] .

٢- ابن أبى ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن : صدوق سيئ الحفظ جدًّا[٢] .

قال شعبة : أفادنى ابن أبى ليلى أحاديث فإذا هى مقلوبة[٣] .

وقال أبو إسحاق الجوزجانى : ابن أبى ليلى واهى الحديث سيئ الحفظ[٤] .

= لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه ، وكل من كان مثل هذا فلا أروى عنه شيئًا ، (ح٣٦٤) . وكذلك نقل قول الإمام أحمد : « لا يحتج بحديث ابن أبى ليلى » .
لكن الشيخ أحمد شاكر يغلِّب التعديل على الجرح ، حتى وإن كان الجارحون كثرة ، والجرح مفسر - كما سيأتى إن شاء اللَّه .

(١) تقريب التهذيب ١/ ٥٩٠ .

(٢) السابق ١/ ٤٩٣ .

(٣) التاريخ الكبير ١/ ١٦٢ .

(٤) أحوال الرجال لأبى إسحاق الجوزجانى ١/ ١٠٨ .

ذكره العجلي فى « الثقات » وقال : صدوق ثقة[١] .

وقال شعبة : ما رأيت أحدًا أسوأ حفظًا من ابن أبى ليلى . . .

وترك زائدة حديث ابن أبى ليلى لا يروى عنه . . . وقال أحمد بن حنبل : كان يحيى بن سعيد يضعّفه .

وقال أحمد بن حنبل : كان سيئ الحفظ ، مضطرب الحديث ، وكان فقه ابن أبى ليلى أحب إلينا من حديثه ، حديثه فيه اضطراب .

وقال يحيى بن معين : ليس بذاك ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به[٢] .

٣- ابن الأصبهانى : هو عبد الرحمن بن عبد اللّه بن الأصبهانى الكوفى : ثقة[٣] .

٤- جدَّة ابن الأصبهانى (سرِّية على) : لا تعرف ، مجهولة .

تخريج الحديث : لم أقف له على تخريج .

وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد وقال : « رواه أحمد ، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى وهو ضعيف لسوء حفظه ، وفيه راو لم يسم[٤] .

- **فالحديث ضعيف** :

١- يحيى بن سعيد الأموى : صدوق يغرب .

٢- ابن أبى ليلى : سيئ الحفظ .

٣- جدة ابن الأصبهانى : لا تعرف .

---

(١) الثقات للعجلى ١/ ٤٠٧ .

(٢) الجرح والتعديل ٧/ ٣٢٢-٣٢٣ .

(٣) تقريب التهذيب ١/ ٣٤٥ .

(٤) مجمع الزوائد ١/ ٣١٤.

مثال ٥ : المسند حديث ١٩٥٧

حدثنا أبو معاوية ، عن أبى مالك الأشجعى ، عن ابن حدير عن ابن عباس ، قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « من ولدت له ابنة ، فلم يئدها ، ولم يهنها ، ولم يؤثر ولده عليها - يعنى الذكر - أدخله اللَّه بها الجنة ».

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده صحيح** ، أبو مالك الأشجعى : هو سعد بن طارق بن أشيم ، وهو ثقة ، قال ابن عبد البر : « لا أعلمهم يختلفون فى أنه ثقة عالم ».

ابن حدير : . . . وهو تابعى سماه فى المستدرك زياد بن حدير ، وهو ثقة معروف ، وصحّحه ووافقه الذهبى . . . » . ا.هـ .

فى الإسناد من الرواة :

١- أبو معاوية : هو محمد بن خازم : ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم فى حديث غيره[١] .

٢- أبو مالك الأشجعى : هو سعد بن طارق : ثقة[٢] .

٣- ابن حدير : بصرى مستور لا يعرف اسمه[٣] .

ذكره الذهبى فى المغنى وقال : ابن حدير عن ابن عباس كذلك[٤] (لا يعرف) .

وكذلك ذكره فى « ميزان الاعتدال » وقال : ابن حدير عن ابن عباس ،

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٤٧٥ .

(٢) السابق ١/ ٢٣١ .

(٣) السابق ١/ ٦٨٩ .

(٤) المغنى للذهبى ٢/ ٨١٧ .

من كانت له بنت لم يئدها. لا يعرف. روى عنه أبو مالك الأشجعى[١].

تخريج الحديث :

أخرجه الحاكم فى « المستدرك » من طريق جعفر بن عون عن أبى مالك الأشجعى بالإسناد نفسه (ح ٧٣٤٨) إلا أنه قال « زياد بن حدير » بدلًا من ابن حدير .

- وأبو داود فى سننه (ح ٥١٤٦) من طريق أبى معاوية بالإسناد نفسه.

- وأبو شيبة فى المصنف (ح ٢٥٤٣٥) من طريق أبى معاوية بالإسناد نفسه .

- والبيهقى فى شعب الإيمان (ح ٨٣٢٦) من طريق سعدان بن نصر المحرمى عن أبى معاوية بالإسناد نفسه.

- وابن أبى الدنيا فى « النفقة على العيال » (ح٨٨) من طريق على بن الجعد عن أبى معاوية بالإسناد نفسه .

- **فالحديث ضعيف لجهالة ابن حدير**[٢].



(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٥٩١ .

(٢) وضعفه الأرناؤوط فى تعليقه على المسند ، فقال : إسناده ضعيف ، ابن حدير مترجم فى قسم الكنى من « التهذيب » وفروعه ، ولم يذكروا له اسمًا ، وسماه ابن أبى شيبة والحاكم : زيادًا ! وهو لم يرو عنه غير أبى مالك الأشجعى سعد بن طارق ، ولم يؤثر توثيقه عن أحد . (المسند ٣/ ٤٢٦ - ٤٢٧) .

وضعفه الألبانى فى « مشكاة المصابيح » (ح ٤٩٧٩) ، وضعيف الترغيب والترهيب (ح١٢٢٥) ، وضعيف الجامع الصغير (ح٥٨٠٧).

مثال ٦ : المسند حديث ١٤٦

١٤٦- حدثنا أبو سعيد ، حدثنا ابن لهيعة قال : سمعت عطاء بن دينار عن أبى يزيد الخولانى أنه سمع فضالة بن عبيد يقول : سمعت عمر بن الخطاب أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول : « الشهداء ثلاثة : رجل مؤمن جيد الإيمان لقى العدو فصدق اللَّه حتى قتل ، فذلك الذى يرفع إليه الناس أعناقهم يوم القيامة ، ورفع رسول اللَّه ﷺ رأسه حتى وقعت قلنسوته ، أو قلنسوة عمر ، ورجل مؤمن جيد الإيمان لقى العدو فكأنما يُضرب جلده بشوك الطَّلْح أتاه سهم غرب فقتله ، هو فى الدرجة الثانية ، ورجل مؤمن جيد الإيمان خلط عملا صالحا وآخر سيئا ، لقى العدو فصدق اللَّه حتى قُتل فذلك فى الدرجة الثالثة ».

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده حسن** ، عطاء بن دينار المصرى الذهلى : ثقة ، وقال البخارى : ليس به بأس ، وقال ابن يونس : مستقيم الحديث ثقة معروف بمصر ، أبو يزيد الخولانى المصرى الكبير. قال الذهبى : لا يعرف ، فضالة بن عبيد : صحابى شهد أحدا وما بعدها. والحديث رواه الترمذى (٨: ٣-٩ تحفة الأحوذى) عن قتيبة عن ابن لهيعة ، وقال : « حديث حسن غريب » ، وأشار إليه البخارى فى كتاب الكنى برقم ٧٨٣] . ا.هـ.

فى السند من الرواة : أبو يزيد الخولانى ، المصرى الكبير ، قال الحافظ ابن حجر فى « التقريب » : مجهول ، من الرابعة ، ت[١] .

وذكره الذهبى فى « الميزان » وقال عنه : أبو يزيد الخولانى (ت)

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٦٨٤ ترجمة ٨٤٤٩.

مصرى ، عن فضالة بن عبيد ، لا يعرف ، وعنه عطاء بن دينار[١] .

وقال ابن أبى حاتم : أبو يزيد الخولانى روى عن فضالة بن عبيد عن عمر بن الخطاب رضى اللَّه عنه عن النبى ﷺ قال : الشهداء أربعة .

روى عنه عطاء بن دينار ، وروى سعيد بن أبى أيوب عن عطاء بن دينار عن أشياخ من خولان عن فضالة عن عمر مثله ، سمعت أبى يقول ذلك[٢] .

وكذلك ذكره البخارى فى التاريخ الكبير بالحديث نفسه : « الشهداء أربعة » ، وبالسند نفسه[٣] ، وفى « تهذيب الكمال » : روى عن فضالة بن عبيد الأنصارى (ت). روى عنه : عطاء بن دينار[٤] .

والحديث أخرجه الترمذى عن قتيبة عن ابن لهيعة ، وقال : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن دينار.

سمعت محمدًا (أى البخارى) يقول : قد روى سعيد بن أبى أيوب هذا الحديث عن عطاء بن دينار ، عن أشياخ من خولان ، ولم يذكر فيه عن أبى يزيد[٥] .

تخريج الحديث :

والحديث أخرجه عبد اللَّه بن المبارك فى « الجهاد » (١٢٦) ، والطيالسي فى مسنده (٤٥) ، وعبد بن حميد فى مسنده (٢٧) ، وابن عبد الحكم فى

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٥٨٨ .

(٢) الجرح والتعديل ٩/ ٤٥٨ .

(٣) التاريخ الكبير ٩/ ٨١ .

(٤) تهذيب الكمال ٣٤/ ٤٠٦ .

(٥) السابق .

« فتوح مصر » (٣٠٦) ، والترمذى (١٦٤٤) ، وابن أبى عاصم فى الجهاد (١٨٦، ١٨٧) ، والبزار فى مسنده (٢٤٦) ، وأبو يعلى فى مسنده (٢٥٢) ، وابن أبى حاتم فى العلل (١٠٢٢) ، والطبرانى فى الأوسط (٣٦١) ، والمزى فى تهذيب الكمال (٣٤/٤٠٦) من طرق عن ابن لهيعة بهذا الإسناد.

- فالحديث ضعيف لجهالة أبى يزيد الخولانى ، والحديث به اضطراب فى متنه ، فتارة يأتى برواية : « الشهداء ثلاثة » ، وتارة أخرى : « الشهداء أربعة »[1].



(١) وهو فى ضعيف الترمذى للألبانى (٢٧٩) .

٢- تابعون مجهولون لم يوثقهم سوى ابن حبان :

أمثلة :

مثال ١ حديث ١٣٥ المسند :

١٣٥- حدثنا أبو سعيد مولى بنى هاشم ، حدثنا الهَيْثم بن رافع الطاطرىّ ، بصرىّ ، حدثنى أبو يحيى رجل من أهل مكة. عن فرُّوخ مولى عثمان : أن عمر وهو يومئذ أمير المؤمنين ، خرج إلى المسجد فرأى طعامًا منثورًا ، فقال : ما هذا الطعام ؟ فقالوا : طعام جُلب إلينا ، قال : بارك اللّه فيه وفيمن جلبه ، قيل : يا أمير المؤمنين ، فإنه قد احتكر ، قال : ومن احتكره ؟ قالوا : فَرُّوخ مولى عثمان وفلان مولى عمر ، فأرسل إليهما فدعاهما ، فقال : ما حملكما على احتكار طعام المسلمين ؟ قالا : يا أمير المؤمنين ، نشترى بأموالنا ونبيع ، فقال عمر : سمعت رسول اللّه ﷺ يقول : « من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه اللّه بالإفلاس أو بجذام » . فقال فروخ عند ذلك : يا أمير المؤمنين ، أعاهد اللّه وأعاهدك أن لا أعود فى طعام أبدًا ، وأما مولى عمر فقال : إنما نشترى بأموالنا ونبيع ، قال يحيى : فلقد رأيت مولى عمر مجذومًا .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[إسناده صحيح ، الهيثم بن رافع الطاطرى : ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، و« الطاطرى » بطاءين مفتوحتين ، وفى الأنساب للسمعانى أن هذه النسبة بمصر والشام تطلق على من يبيع الكرابيس والثياب البيض . أبو يحيى المكي ، وفروخ مولى عثمان : ذكرهما ابن حبان فى الثقات ، والحديث رواه ابن ماجه ٢/ ٥ مختصرًا من طريق أبى بكر الحنفى عن

الهيثم ، قال شارحه السندى : « وفى الزوائد : إسناده صحيح ورجاله موثقون » . وأشار إليه البخاري في التاريخ الكبير ٤/ ٢/ ٢١٦ - ٢١٧ فذكره بإسناده عن إسحاق عن الإمام أحمد ، وليس لإنكار الذهبي هذا الحديث وجه ، انظر الميزان ٣/ ٢٦٣، ٣٨٧]. ا.هـ .

فى السند من الرواة : فروخ مولى عثمان بن عفان رضى اللَّه عنه ، مجهول العين ، تفرد بالرواية عنه أبو يحيى المكي ، وذكره ابن حبان وحده فى الثقات .

لذا أورده الإمام الذهبى فى « ميزان الاعتدال » وقال عنه : فرّوخ. عن عمر بن الخطاب [ق] لا يعرف. روى عنه أبو يحيى - رجل مكي - فى ذم الاحتكار[١] .

وقال الحافظ ابن حجر فى التقريب : فروخ ، مولى عثمان : مقبول ، من الثالثة. ق[٢] .

وقال البخاري عنه فى التاريخ الكبير : سمع عمر ، يروى عنه أبو يحيى[٣] .

وكذا قال الحافظ ابن حجر فى « تهذيب التهذيب » : روى عن عمر فى النهى عن الاحتكار. وعنه : أبو يحيى المكي. ذكره ابن حبان فى الثقات[٤] .

وذكره ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » : « روى عن عمر ، روى

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٤٧ .

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٤٤٤ ترجمة ٥٣٨٦ .

(٣) التاريخ الكبير ٧/ ١٣٢ .

(٤) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦٤ .

عنه الهيثم ابن رافع أبو يحيى ، سمعت أبى يقول ذلك »[١] .

تخريج الحديث :

وقد أخرج الحديث الطيالسى (٥٥) ، وعبد بن حميد (١٧) ، وابن ماجه (٢١٥٥) من طريق الهيثم بن رافع ، بهذا الإسناد ، والبيهقى فى « دلائل النبوة » (٦) ، وفى « شعب الإيمان » (١٠٧٠٤) ، والبوصيرى فى « إتحاف الخيرة المهرة » (٢٧٤٥) ، كلهم أسندوه عن أبى يحيى المكى عن فروخ ، وأورده ابن الجوزى فى العلل المتناهية (٩٩٨) من طريق « مسند أحمد » ، وأعله بجهالة أبى يحيى ، وكذا أورده الذهبى فى « الميزان» ، وقال : أبو يحيى المكى لا يعرف ، والخبر منكر[٢] .

فالحديث إسناده ضعيف لجهالة فروخ مولى عثمان ، إضافة إلى جهالة أبي يحيى المكى .



(١) الجرح والتعديل ٧/ ٨٧ - ٨٨.

(٢) وأورده الألبانى فى ضعيف سنن ابن ماجه (٢١٩١) ، وضعفه الأرناؤوط فى المسند فقال : إسناده ضعيف لجهالة أبى يحيى المكى وفروخ مولى عثمان ، وتساهل ابن حبان فذكرهما فى « ثقاته » ١/ ٢٨٤ .

مثال ٢ حديث ٢١٧ المسند :

٢١٧- حدثنا سليمان بن داود ، حدثنا سلام يعنى أبا الأحوص عن سماك بن حرب عن سيار بن المعرور قال : سمعت عمر يخطب وهو يقول : إن رسول اللَّه ﷺ بنى هذا المسجد ونحن معه ، المهاجرون والأنصار ، فإذا اشتد الزحام فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه ، ورأى قوما يصلون فى الطريق فقال : صلوا فى المسجد.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده صحيح** ، سيار بن المعرور التميمى المازنى : ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ابن المدينى : مجهول ، وأبوه « المعرور » بالعين المهملة ، وضبطه الذهبى فى المشتبه ٤٤، ٤٩٢ بالمعجمة ، وحكى قولا أنه بالمهملة ، وقال الحافظ فى اللسان ٣/ ١٣٠- ١٣١ : تفرد ابن معين بأن عين والده معجمة ، ولا أدرى من أين أخذ ذلك » ، سلام أبو الأحوص : هو سلام بن سليم الحنفى الحافظ ، والحديث فى مسند الطيالسى رقم ٧٠ مختصرًا ، ويروى ابن حزم فى المحلى ٤/ ٨٤ بإسناده عن أحمد بن حنبل : « حدثنا عبد الرحمن بن مهدى ، حدثنا سفيان الثورى عن الأعمش عن المسيب ابن رافع عن زيد بن وهب عن عمر بن الخطاب قال : إذا اشتد الحر فليسجد أحدكم على ثوبه ، وإذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر رجل » . وهذا إسناد صحيح ، ولم أجده فى المسند ، فلا أدرى أهو فى موضع آخر ، أم هو فى كتاب آخر ، من كتب الإمام] . ا.هـ

فى السند من الرواة : سيار بن معرور : مجهول ، ولم يوثقه غير ابن حبان[١] .

---

(١) الثقات لابن حبان ٤/ ٣٣٤.

قال ابن المدينى : مجهول تفرد عنه سماك بن حرب ، وكذا قال الدارقطنى فى العلل : مجهول ، لا يعلم روى عنه غير سماك ، ولا نعلمه أسند غير هذا ، يعنى حديثه عن عمران بن حصين فى بناء المسجد ، وفى السجود على ظهر المسلم ، وذكره ابن الجوزى فى « الضعفاء والمتروكون »[(١)] .

تخريج الحديث :

الحديث فى مسند الطيالسى (٧٠) ، ومن طريقه أخرجه البيهقى فى الكبرى (٥٦٢٩) .

- فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة سيار بن معرور[(٢)] .



(١) انظر لسان الميزان ٣/ ١٣٠، الجرح والتعديل ٤/ ٢٥٤، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزى ٢/ ٣٤.

(٢) توبع « سيار بن معرور » فى المحلى لابن حزم ٢/ ٤٠٣، والبيهقى (٥٦٣٠) تابعه زيد بن وهب عن عمر رضى اللّه عنه « بنحوه » .

مثال ٣ حديث ٢٨٦ المسند :

٢٨٦- حدثنا إسماعيل ، أنبأنا الجريرى سعيد عن أبى نضرة عن أبى فراس قال : خطب عمر بن الخطاب فقال : يا أيها الناس ، ألا إنا إنما كنا نعرفكم إذ بين ظهرينا النبى ﷺ ، وإذ ينزل الوحى ، وإذ ينبأنا اللَّه من أخباركم ، ألا وإن النبى ﷺ قد انطلق ، وقد أنقطع الوحى ، وإنما نعرفكم بما عليه ، فذكر نحو حديث إسماعيل عن أيوب عن ابن أبى مليكة.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده حسن** . أبو فراس : هو النهدى ، وسماه بعضهم « الربيع بن زياد » ، وفيه نظر . وقال ابن سعد فى الطبقات ٧/ ١/ ٨٩: « وكان أبو فراس شيخا قليل الحديث ». وفى الميزان أنه لا يعرف ، وفى التقريب : « مقبول »]. ا.هـ

فى السند من الرواة : أبو فراس النهدى : مجهول تفرد بالرواية عنه أبو نضرة العبدى ، ولم يوثقه أحد ، وجهله الذهبى(١) . وثقه ابن حبان فقط(٢).

وقال الذهبى فى « الميزان » : أبو فراس النهدى (س، د) ، عن عمر ، لا يعرف ، روى عنه أبو نضرة حديث : أقصَّ من نفسه ﷺ(٣).

وقال البخارى : نسبه هشيم ، (يعنى نهديا) ، وقال أبو زرعة : لا أعرفه ، وسماه إسحاق بن راهويه : الربيع بن زياد الحارثى ، وتعقبه الحاكم بقوله : لا أبعد أن يكون إسحاق سماه من ذات نفسه فاشتبه عليه ،

---

(١) المغنى فى الضعفاء ٢/ ٨٠٢.

(٢) الثقات لابن حبان ٥/ ٥٨٥.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ٥٦١.

فإنى لا أعرف أن أبا نضرة روى عن الربيع ابن زياد الحارثى شيئًا . . .
وقال الحافظ ابن حجر : ... لا يعرف اسمه ولا يعرف له غير هذا الحديث[(١)] .

تخريج الحديث :

وأخرجه الطيالسى (٥٤) ، وأبو يعلى (١٩٦) ، وابن عبد الحكم فى «فتوح مصر» (ص١٩٤) ، والحاكم ٨٣٥٦، والبيهقى فى الكبرى ١٧٩٠٧ ، وعبد الرزّاق (٦٠٣٦) من طرق عن الجريرى ، به[(٢)] .

- **فالحديث ضعيف لجهالة أبى فراس النهدى[(٢)] .**



(١) انظر تهذيب الكمال ٣٤/ ١٨٣ ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٤ .

(٢) الحديث أخرجه البخارى بنحوه من طريق عبد اللَّه بن عتبة قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى اللَّه عنه يقول : إن ناسًا كانوا يؤخذون بالوحى فى عهد رسول اللَّه ﷺ ، وإن الوحى قد انقطع ، وإنما نأخذكم بما ظهر لنا من أعمالكم ، فمن أظهر لنا خيرًا أمَّناه وقربناه ، وليس إلينا من سريرته شىء ، اللَّه يحاسب سريرته ، ومن أظهر لنا سوءًا لم نأمنه ولم نصدقه وإن قال إن سريرته حسنة (ح ٢٦٤١) .

مثال ٤ حديث ٢٩٣ المسند :

٢٩٣- حدثنا عبد القدوس بن الحجاج ، حدثنا صفوان ، حدثنى أبو المخارق زهير ابن سالم ، أن عمير بن سعد الأنصارى كان ولّاه عمر حمص ، فذكر الحديث ، قال عمر ، يعنى لكعب : إنى أسألك عن أمر فلا تكتمنى ، قال : واللَّه لا أكتمك شيئا أعلمه ، قال : أخوف شىء تخوَّفه على أمة محمد ﷺ ؟ قال : أئمة مضلين ، قال عمر : صدقت ، قد أسر ذلك إلىّ وأعلمنيه رسول اللَّه ﷺ.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده حسن.** صفوان : هو ابن عمرو السكسكى ، وهو ثقة. زهير بن سالم : هو العنسى الشامى ، ضعفه الدارقطنى ، وذكره ابن حبان فى الثقات . عمير : هو ابن سعد بن عبيد بن النعمان بن قيس ، وهو من فضلاء الصحابة وزهادهم ، يقال له : نسيج وحده ، استعمله عمر على حمص ، مات فى خلافة عثمان أو بعدها ، وأخطأ من زعم أنه مات فى خلافة عمر ، فإن الطبرى ذكره فى تاريخه ٥/ ٤٢ فى عمال عمر على الأمصار حين مقتله ، ثم ذكر فى سنة ٣١ص٦٩ أنه مرض فى إمارة عثمان مرضا طال به ، وأنه استعفى عثمان من إمارة حمص فأعفاه وضمها إلى معاوية ، وخلط بعض المتقدمين بينه وبين عمير ابن سعد الذى كان ابن امرأة الجُلاس بن سويد بن الصامت وكان يتيما فى حجره ، وقد فصل بينهما ابن سعد فى الطبقات (٤/ ٢/ ٨٨-٨٩) فهما اثنان] . ا.هـ

فى السند من الرواة : زهير بن سالم العنسى : لم يوثقه سوى ابن حبان(١) .

(١) الثقات ابن حبان ٦/ ٣٣٦.

قال الحافظ ابن حجر فى « التهذيب » : روى له أبو داود ، وابن ماجه حديثا واحدا فى السهو.

وقال الدارقطنى : حمصى منكر الحديث ، روى عن ثوبان ولم يسمع منه[(١)] .

وأورده الذهبى فى الميزان ، وقال : حمصى منكر لم يسمع من ثوبان[(٢)] .

وقال المزى فى تهذيب الكمال : روى له أبو داود ، وابن ماجه حديثًا واحدًا . . . فى كل سهو سجدتان بعد التسليم[(٣)] .

فالحديث ضعيف لضعف زهير بن سالم .

تخريج الحديث :

أخرجه الطبرانى فى « مسند الشاميين » (ح ٩٨١) من طريقين عن أبى المخارق زهير بن سالم .



(١) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٤.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٨٣.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٤٠٧ .

مثال ٥ حديث ٣١١ المسند :

٣١١ - حدثنا روح ، حدثنا مالك (ح) ، وحدثنا إسحاق ، أخبرنى مالك ، قال أبو عبد الرحمن عبد اللّه بن أحمد : وحدثنا مصعب الزبيرى ، حدثنى مالك ، عن يزيد بن أبى أنيسة أن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أخبره عن مسلم بن يسار الجهنى : أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآية ، فقال عمر : سمعت رسول اللّه ﷺ سُئل عنها ، فقال رسول اللّه ﷺ : « إن اللّه خلق آدم ، ثم مسح ظهره بيمينه ، واستخرج منه ذرية ، فقال : خلقت هؤلاء للجنة ، وبعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية . فقال : خلقت هؤلاء للنار ، وبعمل أهل النار يعملون ».

فقال رجل : يا رسول اللّه ففيم العمل ؟ فقال رسول اللّه ﷺ : « إن اللّه عز وجل إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة ، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة ، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار ، حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار ، فيدخله به النار » .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**أسانيده صحاح** وإن كان ظاهره الانقطاع ، رواه أحمد عن روح بن عبادة عن إسحاق بن عيسى الطباع ، ورواه عبد اللّه بن أحمد ، وهو من زياداته ، عن مصعب بن عبد اللّه الزبيرى ، ثلاثتهم عن مالك ، وهو فى الموطأ ٢/ ٩٢) ، ومسلم بن يسار : هو الجهنى ، وهو تابعى ثقة. قال ابن كثير فى التفسير ٣/ ٥٨٦-٥٨٧ بعد أن نقله عن المسند : « وهكذا رواه أبو داود عن القعنبى ، والنسائى عن قتيبة ، والترمذى فى تفسيره عن إسحاق ابن موسى عن معن، وابن أبى حاتم عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن

وهب ، وابن جرير عن روح بن عبادة وسعيد بن عبد الحميد بن جعفر ، وأخرجه ابن حبان فى صحيحه من رواية مصعب الزبيرى ، كلهم عن الإمام مالك بن أنس به ، قال الترمذى : هذا حديث حسن ، ومسلم بن يسار لم يسمع عمر. كذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة. زاد أبو حاتم : وبينهما نعيم بن ربيعة. وهذا الذى قاله أبو حاتم رواه أبو داود فى سننه عن محمد ابن مصفى عن بقية عن عمر بن جعثم القرشى عن زيد بن أبى أنيسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن مسلم بن يسار الجهنى عن نعيم بن ربيعة قال : كنت عند عمر بن الخطاب وقد سئل عن هذه الآية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فذكره ، وقال الحافظ الدارقطنى : وقد تابع عمر ابن جعثم يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوى ، وقولهما أولى بالصواب من قول مالك ، واللّٰه أعلم .

قلت (ابن كثير) : الظاهر أن الإمام مالكًا إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمدا لما جهل حال نعيم ولم يعرفه ، فإنه غير معروف إلا فى هذا الحديث ولذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم ، ولهذا يرسل كثيرًا من المرفوعات ، ويقطع كثيرا من الموصولات »[١] . أقول : « نعيم بن ربيعة » ذكره ابن حبان فى الثقات ، وترجم له البخارى فى التاريخ الكبير ٤/ ٢/ ٩٦-٩٧ فلم يذكر فيه جرحا ، قال : « نعيم بن ربيعة الأودى عن عمر بن الخطاب عن النبى ﷺ ، روى عنه مسلم بن يسار الجهنى ، قال محمد ابن يحيى نا محمد بن يزيد سمع أباه سمع زيدا عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار الجهنى عن نعيم بن ربيعة الأودى ، قال مسلم : سألته عن هذه الآية : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فقال نعيم :

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٥٠٣ - ٥٠٤ .

كنت عند عمر فسئل فقال عمر » إلخ ، فذكر الحديث نحو حديث المسند : « ذرياتهم » بالجمع : قراءة نافع وابن عامر وأبى جعفر وغيرهم ، وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائى « ذريتهم » بالإفراد ، فأثبتت فى كل روايات الحديث هنا على قراءة الجمع . وانظر ٢٤٥٥] . ا.هـ

فى السند من الرواة : مسلم بن يسار الجهنى لم يسمع من عمر بن الخطاب ، كما قال الترمذى وأبو حاتم وأبو زرعة ، ولم يوثقه سوى ابن حبان(١) ، والعجلى(٢) ، وكلاهما معروف بتساهله فى التوثيق.

قال الذهبى فى « ميزان الاعتدال » : مسلم بن يسار (د.ت.س) الجهنى لا المصرى ولا البصرى ، عن عمر قوله. وقيل : عن نعيم بن ربيعة ، عن عمر .

تفرد عنه عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب(٣) .

وبهذا يكون مجهولا لتفرد عبد الحميد بن عبد الرحمن بالرواية عنه ، وذكر ابن حبان له فى الثقات وتوثيق العجلى له لا يرفع جهالته.

فالحديث له علتان :

الأولى : الانقطاع بين مسلم بن يسار الجهنى ، وعمر بن الخطاب(٤) .

والثانية : جهالة مسلم بن يسار الجهنى.

---

(١) الثقات لابن حبان ٥/ ٣٩٠.

(٢) الثقات للعجلى ١/ ٤٢٩ .

(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ١٠٨ .

(٤) **قلت** : سند هذا الحديث منقطع (وهو ما لم يتصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه ، وأكثر ما يستعمل فى رواية من دون التابعى عن الصحابى. . . (تدريب الراوى : ١/ ٢٣٥) .

- وذكر الشيخ أحمد شاكر أن الحديث رواه أبو داود فى سننه متصلا بين مسلم بن يسار وعمر بن الخطاب ، فرواه مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة عن عمر بن الخطاب.

- وقال الذهبى فى « الميزان » : نعيم بن ربيعة (د) عن عمر ، لا يعرف[1] ، فهو مجهول لتفرد مسلم بن يسار بالرواية عنه ، وذكره ابن حبان وحده فى الثقات على طريقته فى توثيق المجهولين.

تخريج الحديث :

- أخرجه الإمام مالك فى الموطأ ح ٦٧٧ (الأعظمى) .

ومن طريق مالك أخرجه أبو داود (٤٧٠٣) ، والترمذي (٣٠٧٥) ، والنسائى فى الكبرى (ح ١١١٢٦) ، والطبرى فى تفسيره (١٣/ ٢٣٤) ، وفى تاريخه ١/ ١٣٥، وابن حبان (٦١٦٦) ، واللالكائى فى « شرح أصول الاعتقاد » (٩٩٠) ، والآجرى فى الشريعة (٣٢٤) ، والبيهقى فى الأسماء والصفات (ح٧١٠) ، والبغوى فى شرح السنّة (٧٧).

وصححه الحاكم فى ثلاثة مواضع من المستدرك (ح٧٤، ح٣٢٥٦، ح٤٠٠١) ، ووافقه الذهبى فى الموضعين الثانى والثالث ، وخالفه فى الموضع الأول فقال : فيه إرسال .

وقال الترمذى : هذا حديث حسن ، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر ، وقد ذكر بعضهم فى هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلًا .

قال الحافظ ابن كثير فى تفسيره عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ، بعد أن نقل قول الترمذى : وكذا قاله

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٧٠.

أبو حاتم وأبو زرعة ، زاد أبو حاتم : وبينهما نعيم بن ربيعة ، وهذا الذى قاله أبو حاتم رواه أبو داود فى سننه (٤٧٠٤).

ثم ساق سند أبى داود : عن محمد بن مصفى ، عن بقية ، عن عمر بن جعثم القرشى ، عن زيد بن أنيسة ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، عن مسلم بن يسار الجهنى ، عن نعيم بن ربيعة به.

وقال الدارقطنى فى العلل٢/ ٢٢٢ لما سئل عن هذا الحديث : يرويه زيد بن أبى أنيسة ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، عن مسلم بن يسار ، عن نعيم بن ربيعة ، عن عمر ، حدث عنه كذلك يزيد ابن سنان أبو فروة الرهاوى ، وجوّد إسناده ووصله.

وقال : وخالفه (يعنى يزيد بن سنان) مالك بن أنس ، فرواه عن زيد ابن أبى أنيسة ، ولم يذكر فى الإسناد نعيم بن ربيعة ، وأرسله عن مسلم ابن يسار ، عن عمر ، وحديث يزيد بن سنان متصل وهو أولى بالصواب.

لكن يزيد بن سنان ضعيف.

لذا قال الحافظ ابن كثير : الظاهر أن الإمام مالكا إنما أسقط نعيم بن ربيعة عمدا لما جهل حاله ولم يعرفه ، فإنه غير معروف إلا فى هذا الحديث. . .

وقال ابن عبد البر فى « التمهيد » (٦/ ٣) : هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد ، لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب. . . ثم قال : وزيادة من زاد فيه نعيم بن ربيعة ليست حجة ، لأن الذى لم يذكره أحفظ ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن ، وجملة القول فى هذا الحديث : أنه حديث ليس إسناده بالقائم ؛ لأن مسلم بن يسار ونعيم بن

ربيعة جميعا غير معروفين بحمل العلم ، ولكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبى ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها .

- إذن فالحديث الذى فى المسند ضعيف لعلتين :

الأولى : الانقطاع .

الثانية : جهالة مسلم بن يسار الجهنى .

والرواية المتصلة بين مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة عن عمر ، أيضا ضعيفة لجهالة نعيم بن ربيعة[١] .



(١) والحديث أورده الألبانى فى ضعيف الترمذى (٥٩٤) ، وضعيف سنن أبى داود (٣٠٧٥) .

- وفى « الجامع الكبير » للترمذى د . بشار عواد قال : وإسناد الحديث ضعيف لانقطاعه ، وقد روى من طريق مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة وهو مجهول . (ح٣٠٧٥) .

مثال ٦ حديث ٤١٠ المسند :

٤١٠ - حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا يونس ، يعنى ابن عبيد ، حدثنى عطاء ابن فروخ مولى القرشيين : أن عثمان اشترى من رجل أرضا فابطأ عليه ، فلقيه فقال له : ما منعك من قبض مالك ؟ قال : إنك غبنتنى ، فما ألقى من الناس أحدا إلا وهو يلومنى ، قال : أو ذلك يمنعك ؟ قال : نعم ، قال : فاختر بين أرضك ومالك ، ثم قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « أدخل اللَّه عز وجل الجنة رجلا كان سهلا مشتريا وبائعا وقاضيا ومقتضيا ».

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده صحيح** ، عطاء بن فروخ : ثقة ، وليس له فى الكتب الستة غير هذا الحديث ، ولكن نقل الحافظ فى التهذيب عن العلل لعلى بن المدينى أنه لم يلق عثمان ، ولم أجد ما يؤيد هذا ، والحديث رواه النسائى (١/ ٢٣٤) ، وابن ماجه (٢/ ١٢) من طريق ابن علية عن يونس بن عبيد ، ولم يذكرا القصة التى فى أوله ، ووقع فى ح « حدثنا إسماعيل حدثنا إبراهيم حدثنا يونس يعنى ابن عبد اللَّه » وهو خطأ ، صححناه من ك هـ ، فإسماعيل بن إبراهيم هو ابن علية ، ويونس هو ابن عبيد ، كما هو ثابت أيضا فى النسائى وابن ماجه. وسيأتى الحديث ٤١٤ ، ٤٨٥ ، ٥٠٨] . ا.هـ

فى السند من الرواة : عطاء بن فروخ مجهول الحال .

قال المزى فى « تهذيب الكمال » : روى عن عبد اللَّه بن عمر بن الخطاب ، وعبد اللَّه بن عمرو بن العاص ، وعثمان بن عفان (س. ق).

وروى عنه : على بن زيد بن جدعان ، ويونس بن عبيد (س.ق).

وذكره ابن حبان فى كتاب « الثقات » ، وقال : عداده فى أهل المدينة ، كأنه انتقل إلى البصرة.

روى له النسائى ، وابن ماجه حديثًا واحدًا[١] . . .

– وذكر الحافظ ابن حجر فى « تهذيب التهذيب » : ذكر على بن المدينى فى « العلل » أنه لم يلق عثمان رضى اللَّه عنه[٢] .

– والبخارى فى « التاريخ الكبير » لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[٣] .

وحديث مجهول الحال حديث ضعيف إلا أنه يصلح فى المتابعات والشواهد ، وعطاء بن فروخ ليس له فى الكتب الستة إلا هذا الحديث .

إضافة إلى الانقطاع الذى فى السند ، وهو أن عطاء لم يلق عثمان ولم يسمع منه ، كما قال على بن المدينى ، والبزار فى « مسنده » .

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه بنحوه ابن ماجه (٢٢٠٢) ، والبزار (٣٩٢) ، والنسائى فى السنن (ح ٤٦٩٦) ، والكبرى (ح ٦٢٤٩) من طريق إسماعيل بن علية ، بهذا الإسناد .

قال البوصيرى فى « مصباح الزجاجة » (٣/١٩) : هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أنه منقطع ، عطاء بن فروخ لم يلق عثمان بن عفان. قاله على ابن المدينى فى « العلل » .

وأما قول الشيخ أحمد شاكر عن قول على بن المدينى أن عطاء لم يلق عثمان رضى اللَّه عنه : أنه لم يجد ما يؤيد هذا ، فابن المدينى علم فى معرفة الرجال والعلل – كما هو معلوم عند أهل الحديث – .

---

(١) تهذيب الكمال : ٢٠/٩٩ – ١٠٠ .

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٠.

(٣) التاريخ الكبير ٦/ ٤٦٧ .

فرد الشيخ أحمد شاكر لكلامه ليس له وجه ، خاصة أن الشيخ لم يأت بما يعارض قول ابن المدينى كما عارض قول شعبة فى حديث (٤١٢ ، ٤١٣) عندما نقل قول شعبة أنه لم يسمع أبو عبد الرحمن السلمى من عثمان ولا من عبد اللَّه (ابن مسعود).

فعارضه بقول البخارى فى التاريخ الصغير من ثبات سماع أبى عبد الرحمن من عمر وبالتالى من عثمان أولى ، ونقل هذا أيضا الحافظ ابن حجر فى «التهذيب» ، عن التاريخ الكبير للبخارى.

وحيث لا معارضة أخذنا بقول ابن المدينى ، واللَّه أعلم.

ملحوظة : الحديث له شواهد عند البخارى فى الصحيح (٢٠٧٦) ، والمسند (٦٩٦٣) ، فيكون الحديث من قبيل الحسن لغيره.

وما قاله الشيخ أحمد شاكر عن قول على بن المدينى أن عطاء لم يلق عثمان رضى اللَّه عنه : أنه لم يجد ما يؤيد هذا ، فابن المدينى إمام وعلم فى العلل ، قال عنه الذهبى : وأما على بن المدينى فإليه المنتهى فى معرفة علل الحديث النبوى مع كمال المعرفة بنقد الرجال ، وسعة الحفظ ، والتجرد فى هذا الشأن ، بل لعله فرد زمانه فى معناه[١] .

وقال عنه أبو حاتم الرازى : كان ابن المدينى علما فى الناس فى معرفة الحديث والعلل.

وقال النسائى : كأن اللَّه خلق عليَّ بن المدينى لهذا الشأن.

وقال عنه البخارى : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدينى .

(١) الذهبى ميزان الاعتدال ٣/ ١٤١ .

وقال الفرهيانى وغيره من الحفاظ : أعلم أهل زمانه بعلل الحديث على .

بل لابن المدينى كتاب اسمه : من روى عمن لم يره. ذكره الذهبى فى السير[1] .



---

(١) انظر سير الأعلام ١١/٤١ - ٦٠ .

مثال ٧ حديث ٤١٦ المسند :

٤١٦ - حدثنا بهز أخبرنا مهدى بن ميمون ،حدثنا محمد بن عبد اللَّه بن أبى يعقوب عن الحسن بن سعد مولى حسن بن على عن رباح قال : زوجنى أهلى أمة لهم رومية ، فوقعت عليها فولدت لى غلاما أسود مثلى ، فسميته عبد اللَّه ، ثم وقعت عليها فولدت لى غلاما أسود مثلى فسميته عبيد اللَّه ،ثم طبن[1] لها غلام لأهلى رومى يقال له يوحنّس ، فراطنها بلسانه ، قال : فولدت غلاما كأنه وزغة من الوزغات ! فقلت لها : ما هذا ؟ قالت : هو ليوحنس ! قال : فرفعنا إلى أمير المؤمنين عثمان ، قال مهدى : أحسبه قال : سألهما فاعترفا ، فقال : أترضيان أن أقضى بينكما بقضاء رسول اللَّه ﷺ ؟ قال : فإن رسول اللَّه ﷺ قضى أن الولد للفراش وللعاهر الحجر ، قال مهدى : وأحسبه قال : جلدها وجلده ، وكانا مملوكين .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده حسن** ، الحسن بن سعد : ثقة ، رباح : كوفى من الموالى ، ذكره ابن حبان فى الثقات وقال : لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو . والحديث رواه أبو داود ٢/ ٢٥٠-٢٥١ عن موسى بن إسماعيل ، عن مهدى بن ميمون ، وسكت عنه المنذرى . « يوحنس» بالحاء المهملة ، وفى هـ وأبى داود (يوحنة » ، وهذه الأعلام الأعجمية كانوا يلعبون بها إذا نطقوها بالعربية ، وفى ح « يوخنس » بالخاء المعجمة ، وهو تصحيف ، وسيأتى فيها على الصواب ٥٠٢، وسيأتى فى مسند على ٨٢٠ من طريق الحجاج بن أرطاة عن الحسن بن سعد عن أبيه بنحوه ولكن جعل الزوج

---

(١) طَبِن: خبر أمرها وعلم أنها ممن تواتيه على المراودة .
طَبَن: خببها وأفسدها (ابن الأثير فى النهاية ٣/ ١١٥ بتصرف) .

« يحنس » وأبهم الأخر ، والظاهر أنه خطأ من الحجاج بن أرطأة] . ا.هـ

فى السند من الرواة : رباح الكوفى مجهول .

ذكر ذلك الحافظ ابن حجر فى تقريب التهذيب[(١)] .

وقال المزى فى تهذيب الكمال : « رباح الكوفى من الموالى ، روى عن عثمان بن عفان (د) حديث : الولد للفراش » .

روى عنه : الحسن بن سعد مولى الحسن بن على (د) ، ذكره ابن حبان فى الثقات .

روى له أبو داود هذا الحديث الواحد[(٢)] . . .

- وذكر البخارى فى التاريخ الكبير : أن رباحا هذا غير رباح الكوفى.

فقال : قال أبو الوليد : حدثنا مهدى عن محمد بن عبد اللّٰه بن أبى يعقوب ، عن الحسن بن سعد ، عن رباح : قال لى عثمان : أقضى بينكما بقضاء النبى ﷺ : « الولد للفراش » .

وقال حجاج ، عن الحسن ، عن أبيه ، والأول (أى الإسناد الأول) ، أصح[(٣)] .

ثم ذكر ترجمة رباح الكوفى ، عن ابن المبارك (أى يروى عن ابن المبارك) ، سمع منه إبراهيم بن موسى قوله[(٤)] .

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٢٠٥ ت ١٨٧٧ .

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٥٠ .

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٣١٥) .

(٤) السابق ٣/ ٣١٦.

تخريج الحديث :

والحديث أخرجه أبو داود (٢٢٧٥) ، والطحاوى أخرج بعضه فى شرح معانى الآثار (٣/ ١٠٤) ، والبيهقى فى الكبرى (ح ٨٥٣٣١، ١٥٣٣٢) من طرق عن مهدى بن ميمون ، بهذا الإسناد[١] .

ورباح الكوفى ، قال عنه ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل : « هو رباح بن خالد الكوفى. (٣/ ٤٩١) .

- وعلى كل فرباح الكوفى ورباح كلاهما مجهول ، وبالتالى فالحديث غير صحيح[٢] .



(١) وأورده الألبانى فى ضعيف سنن أبى داود (٢٢٧٥) .

(٢) قوله : الولد للفراش وللعاهر الحجر. متفق عليه من حديث أبى هريرة رضى اللَّه عنه (خ٦٧٥٠م ١٤٥٨) .

مثال ٨ حديث ٩٥١ المسند :

٩٥١- [قال عبد اللّٰه بن أحمد] : حدثنا على بن حكيم أنبأنا شريك عن أبى إسحاق عن عمرو ذى مر بمثل حديث أبى إسحاق ، يعنى عن سعيد وزيد ، وزاد فيه : « وانصر من نصره ، واخذل من خذله ».

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده صحيح** ، عمرو ذو مر الهمدانى : قال العجلى : « كوفى تابعى ثقة » ، وقال البخارى : « لا يعرف » ، وقال أيضا : « فيه نظر » ، وقال مسلم وأبو حاتم : « لم يرو عنه غير أبى إسحاق » ، والحديث مكرر ما قبله. وانظر الزوائد ٩/ ١٠٤-١٠٥ ، ١٠٧] . ا.هـ

فى السند من الرواة : عمرو ذو مر الهمدانى ، الكوفى : مجهول.

قال الحافظ فى « التقريب » : « مجهول ، من الثانية »[1] .

وفى « الكامل » قال : روى عنه أبو إسحاق وحده ، لا يعرف ، سمعت ابن حماد يذكره عند البخارى . . وعمرو ذو مر لا يروى عنه غير أبى إسحاق أحاديث ، وهو غير معروف ، وهو فى جملة مشايخ أبى إسحاق المجهولين الذين لا يحدث عنهم غير أبى إسحاق ، فإن لأبى إسحاق غير شيخ يحدث عنه لا يعرف[2] .

وفى « تهذيب التهذيب » : عمرو ذو مر الهمدانى الكوفى ، عن على وغيره فى قصة غدير خم.

وعنه أبو إسحاق السبيعى وحده.

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٤٢٨ ت ٥١٤٢ .

(٢) الكامل ٦/ ٢٤٣ .

قال البخارى : لا يعرف. وقال ابن عدى : هو فى جملة مشايخ أبى إسحاق المجهولين الذين لا يحدث عنهم غيره.

قلت (ابن حجر) : وقال البخارى : فيه نظر. وقال مسلم وأبو حاتم : لم يرو عنه غير أبى إسحاق.

وقال ابن حبان : فى حديثه مناكير. وقال العجلى : كوفى ، تابعى ثقة[(١)].

وقول البخارى عن الراوى : فيه نظر ، يعد من الجرح الشديد عنده.

ففى ترجمة عبد اللَّه بن داود الواسطى التمار (فى ميزان الاعتدال). قال فيه البخارى : فيه نظر.

قال الذهبى : ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبًا[(٢)].

وكذا فى ترجمة عثمان بن فائد القرشى ، قال البخارى : فى حديثه نظر ، قال الذهبى : وقل أن يكون عند البخارى رجل فيه نظر إلا وهو متهم[(٣)].

وذكر العراقى فى شرح « ألفيته » عند ذكره لمراتب التجريح ، أن قولهم : فلان فيه نظر أو سكتوا عنه ، يقولهما البخارى فيمن تركوا حديثه .

وكذا قال السخاوى : وكثيرا ما يعبر البخارى بهاتين الأخيرتين - يعنى سكتوا عنه ، وفيه نظر - فيمن تركوا حديثه ، بل قال ابن كثير : إنهما أدنى المنازل عنده وأرداهما[(٤)].

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٠ - ١٢١ ، واعتمد الشيخ أحمد شاكر توثيق العجلى ، وهو متساهل كابن حبان .

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٤١٥ .

(٣) السابق ٣/ ٥١ .

(٤) شفاء العليل ٣١١.

- وذكره الذهبى فى « الميزان »[١] .

تخريج الحديث :

- الحديث أخرجه البزار فى المسند ح (٧٨٦) من طريق فطر بن خليفة عن أبى إسحاق ، بهذا الإسناد .

فالحديث ضعيف لجهالة عمرو ذى مر .



(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٩٤ .

مثال ٩ حديث ٧٦٩ المسند :

٧٦٩ - حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا إسرائيل عن أبى إسحاق عن بن هانئ عن على قال : لما ولد الحسن سميته حربا ، فجاء رسول اللَّه ﷺ فقال : أرونى ابنى ، ما سميتموه ؟ قال : قلت : حربا ، قال : « بل هو حسن » ، فلما ولد الحسين سميته حربا ، فجاء رسول اللَّه ﷺ فقال : « أرونى ابنى ، ما سميتوه ؟ » قال : حربا ، قال : « بل هو حسين ».

فلما ولد الثالث سميته حربا ، فجاء النبى ﷺ فقال : « أرونى ابنى ، ما سميتموه ؟ » قلت : حربا ، قال : « بل هو محسن ». ثم قال : سميتهم بأسماء ولد هارون : شبر وشبير ومشبر.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[إسناده صحيح : هانى بن هانئ الهمدانى : قال النسائى : « ليس به بأس » ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وترجمه البخارى فى الكبير ٤/ ٢/ ٢٢٩، وقال : « سمع عليا » ، ولم يذكر فيه جرحا ، والحديث فى مجمع الزوائد ٨/ ٥٢ ، ونسبه أيضا للبزار والطبرانى ، وقال : « ورجال أحمد والبزار رجال الصحيح غير هانئ بن هانئ ، وهو ثقة »] .ا.هـ[1]



(١) انظر الحديث ٩٥٣ المتقدم فى ص ٢٦٦.

مثال ١٠ حديث ٩٦٧ المسند :

٩٦٧- حدثنا يعقوب ، حدثنا أبى عن محمد بن إسحاق ، حدثنى سعيد ابن أبى سعيد المقبرى ، عن عطاء مولى أم صُبيَّة عن أبى هريرة قال : سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، ولأخرت عشاء الآخرة إلى ثلث الليل الأول ، فإنه إذا مضى ثلث الليل الأول هبط اللَّه تعالى إلى السماء الدنيا فلم يزل هناك حتى يطلع الفجر فيقول قائل : ألا سائل يعطى ، ألا داع يجاب ، ألا سقيم يستشفى فيُشفى ، ألا مذنب يستغفر فيغفر له ».

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده صحيح** ، عطاء المدنى مولى أم صبية : ذكره ابن حبان فى الثقات : « صبية » بضم الصاد وفتح الباء الموحدة ، وهذا الحديث من مسند أبى هريرة ليس من مسند على ، وإنما ذكر فى هذا الموضع توطئة لحديث على بعده مثله ، ووقع فى ح « عن أبى هريرة عن على » وزيادة « عن على » خطأ ، صححناه من ك هـ ومراجع الحديث. وسيأتى الحديث نفسه فى مسند أبى هريرة ١٠٦٢٦ عن ابن عدى عن ابن إسحاق ، وانظر أيضا ٧٣٣٥، ٧٤٠٦، ٨٥٨٩، ٩٥٩٠، وشرحنا على الترمذى ١/ ٣١٠-٣١٢، ومجمع الزوائد ١/ ٢٢١، و ١٠/ ١٥٤، وقد مضى برقم ٦٠٧ بعض هذا الحديث وحديث على الذى بعده من طريق ابن إسحاق عن المقبرى عن أبى هريرة ، لم يذكر فيه مولى أم صبية ، وعن عبيد اللَّه بن أبى رافع عن أبيه عن على ، فلعل سعيدا المقبرى سمع بعضه من أبى هريرة أو سمعه كله ، وسمعه من عطاء مولى أم صبية] . ا.هـ

فى السند من الرواة : عطاء مولى أم صبية : مجهول .

قال الذهبى فى « الميزان » عن أبى هريرة فى السواك ، لا يعرف ، تفرد عنه المقبرى[١] وقال ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل : عطاء مولى ابن صبية روى عن أبى هريرة ، روى عنه سعيد المقبرى ، سمعت أبى يقول ذلك[٢] ، وقال البخارى فى التاريخ الكبير : يعد فى أهل المدينة ، وساق حديثه فى السواك ، ساق الحديث بسند آخر عن على رضى اللَّه عنه ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣] .

- وفى تهذيب التهذيب : عطاء المدنى مولى أم صبية الجهنية ، عن أبى هريرة فى السواك وغيره ، وعنه : سعيد المقبرى ، وهو حديث مختلف فى إسناده ، وذكره ابن حبان فى الثقات[٤] .

وكذا قال فى « تهذيب الكمال » .

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه الدارمى (١٥٢٥) من طريق يعقوب بن إبراهيم بهذا الإسناد ، والنسائى فى الكبرى (ح ١٠٢٤٦) فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة عطاء مولى أم صبية[٥] .



(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٧٨ .

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٣٣٩ .

(٣) التاريخ الكبير ٦/ ٤٦٢ .

(٤) الثقات ابن حبان ٥/ ٢٠١ .

(٥) قال الأرناؤوط فى تعليقه على المسند : حسن لغيره ، وهذا إسناد ضعيف لجهالة عطاء المدنى مولى أم صبية ٢/ ٢٧٣ .

مثال ١١ حديث ٩٧٥ المسند :

٩٧٥- حدثنا عبد اللَّه بن يزيد حدثنا شعبة عن الحكم عن عبد اللَّه بن نافع قال : عاد أبو موسى الأشعرى الحسن بن على ، فقال له على : أعائدا جئت أم زائرا ؟ فقال أبو موسى : بل جئت عائدا ، فقال على : سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « من عاد مريضا بكرا شيعه سبعون ألف ملك ، كلهم يستغفر له حتى يمسى ، وكان له خريف فى الجنة ، وإن عاده مساء شيعه سبعون ألف ملك ، كلهم يستغفر له حتى يصبح ، وكان له خريف فى الجنة » .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده صحيح** ، الحكم : هو ابن عتيبة ، عبد اللَّه بن نافع الكوفى أبو جعفر مولى بنى هاشم ، كان غلاما للحسن بن على ، ذكره ابن حبان فى الثقات] . ا.هـ

فى السند من الرواة : عبد اللَّه بن نافع الكوفى أبو جعفر : مجهول ، لم يرو عنه إلا الحكم بن عتيبة .

قال فى « الجرح والتعديل » : عبد اللَّه بن نافع مولى بنى هاشم روى عن أبيه سمع عمر رضى اللَّه عنه ، روى عنه الحكم بن عتيبة[١] .

وقال فى « تهذيب الكمال » : روى عن الحسن بن على بن أبى طالب (د) ، وأبى موسى عبد اللَّه بن قيس الأشعرى (د) ، وعلى بن أبى طالب (د عس) ، وأبيه نافع روى عنه الحكم بن عتيبة (د. عس) ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال : صدوق ، روى له أبو داود ، والنسائى فى مسند على[٢] .

---

(١) الجرح والتعديل ٥/١٨٣ .

(٢) تهذيب الكمال ١٦/٢١٢ .

وذكره البخارى فى « التاريخ الكبير » ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، وأثبت سماع الحكم منه فقط[(١)] .

وكذا قال فى تهذيب التهذيب[(٢)] .

وقال الذهبى فى الميزان : عبد اللّٰه بن نافع (د) ، أبو جعفر ، مولى الحسن بن على ، له عن على ، وأبى موسى ، ما علمت عنه راويا سوى الحكم بن عتيبة ، وثقه ابن حبان على قاعدته[(٣)] .

قلت : يقصد قاعدته فى توثيق المجهولين.

- فعبد اللّٰه بن نافع الكوفى يعد مجهولا لتفرد الحكم بن عتيبة بالرواية عنه ، فالحديث بهذا السند ضعيف.

تخريج الحديث :

الحديث له طرق أخرى يتقوى بها فى المسند (٦١٢) من طريق أبى معاوية ، حدثنا الأعمش ، عن الحكم بن عتيبة ، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، وقد اختلف فى وقفه ورفعه.

ورجّح الدارقطنى فى العلل وقفه على على بن أبى طالب رضى اللّٰه عنه (٣/ ٢٦٧) .

وأخرجه أبو داود (٣١٠٠) من طريق جرير ، عن منصور ، عن الحكم ، به ، موقوفا أيضا ، ثم قال : أسند هذا عن على عن النبى ﷺ من غير وجه صحيح.

---

(١) التاريخ الكبير ٥/ ٢١٣ .

(٢) تهذيب التهذيب ٦/ ٥٢ .

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٥١٣ .

- وأخرجه الترمذى (٩٦٩) من طريق الحسين بن محمد ، قال : حدثنا إسرائيل ، عن ثوير ، هو ابن أبى فاختة ، عن أبيه ، به .

- وقال الترمذى : هذا حديث حسن غريب ، وقد روى عن على هذا الحديث من غير وجه ، منهم من وقفه ولم يرفعه ، وأخرجه ابن أبى شيبة (٣/ ٢٣٤) ، وابن ماجه (١٤٤٢) ، والنسائى فى الكبرى (ح ٦٥٨٥) ، والبزار (٦٢٠)، وأبو يعلى (٢٦٢) ، والحاكم (ح ١٢٦٤، ١٢٩٣) ، والبيهقى (ح ٦٥٨٤) من طريق ابن أبى ليلى ، عن على ، وانظر تحفة الأشراف ٧/ ٣٧٧ حديث (١٠١٠٨)[1] .



(١) وأورده الألبانى فى السلسلة الصحيحة (١٣٦٧).
وفى صحيح سنن أبى داود موقوفا (٣٠٩٨) ، ومرفوعا (٣٠٩٩).
وفى صحيح سنن الترمذى (٩٦٩).

مثال ١٢ حديث ١٠٧٨ المسند :

١٠٧٨- حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش عن سالم بن أبى الجعد عن عبد اللَّه بن سَبُعٍ قال : سمعت عليًّا يقول : لَتُخْضبنَّ هذه من هذا ، فما ينتظر بى الأشقىٍ ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين ، فأخبرنا به نبير عترته ! قال : إذن تاللَّه تقتلون بى غير قاتلى ، قالوا : فاستخلف علينا ، قال : لا ، ولكن أترككم إلى ما ترككم إليه رسول اللَّه ﷺ ، قالوا : فما تقول لربك إذ أتيته ، قال وكيع مرةً : إذا لقيته ، قال : أقول : اللهم تركتنى فيهم ما بدا لك ، ثم قبضتنى إليك وأنت فيهم ، فإن شئت أصلحتهم ، وإن شئت أفسدتهم .

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

[**إسناده صحيح** ، عبد اللَّه بن سبع ، بضم الباء : ذكره ابن حبان فى الثقات ، ويقال فى اسم أبيه : « سبيع » بالتصغير . والحديث فى مجمع الزوائد[١] ، وقال : « رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح غير عبد اللَّه بن سبيع ، وهو ثقة ، ورواه البزار بإسناد حسن » . وانظر ٨٠٢] .

فى السند من الرواة : عبد اللَّه بن سبع ، أو سبيع : مجهول ، لم يرو عنه غير سالم ابن أبى الجعد .

ذكره ابن حبان بمفرده فى الثقات ، يروِى عن علىّ ، روى عنه سالم بن أبى الجعد[٢] .

- ذكره الذهبى فى « الميزان » وقال : ... تفرد عنه سالم بن أبى الجعد . (ترجمة ٢/ ٤٣٤٣) .

(١) مجمع الزوائد ٩/ ١٣٧ .

(٢) الثقات ابن حبان ٥/ ٢٢ .

- وكذا قال الحافظ ابن حجر فى « تهذيب التهذيب »[١] .

- وقال فى « التقريب » : مقبول[٢] .

- وقال البخارى فى « الكبير » سمع عليًّا رضي اللَّه عنه (وروى عنه) سالم بن أبى الجعد[٣] ، وكذا ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل »[٤] .

- وقال المزى فى « تهذيب الكمال » : . . . روى له النسائى فى « مسند على » حديثا واحدا . . إلى أن قال : واختلف فيه على الأعمش[٥] .

- فالحديث بهذا السند ضعيف.

تخريج الحديث :

أخرجه ابن أبى شيبة (ح ٣٧٠٩٨) وأبو يعلى فى مسنده (ح ٥٩٠) من طرق عن عبد اللَّه بن سبع .

ملحوظة :

الحديث له طرق أخرى يترقى بها للحسن لغيره.

فقد أخرجه البزار (٨٧١) من طريق عمار بن زريق ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبى ثابت ، عن ثعلبة بن يزيد الحمانى ، عن على.

وثعلبة بن يزيد الحمانى ذكره ابن حبان فى المجروحين (١/ ٢٠٧) :

---

(١) تهذيب التهذيب ٥/ ٢٣٠.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٣٠٤ ترجمة ٣٣٤٠.

(٣) التاريخ الكبير ٥/ ٩٨ .

(٤) الجرح والتعديل ٥/ ٦٨.

(٥) تهذيب الكمال ١٥/ ٥ .

من أهل الكوفة ، كان غاليا فى التشيع ، لا يحتج بأخباره التى يتفرد بها عن على ، وقال البخارى : فى حديثه نظر ، لا يتابع فى حديثه.

- وله شواهد أخرى عن عمار بن ياسر عند الطحاوى. (مشكل الآثار) (٨١١)

وعن صهيب عند الطبرانى فى المعجم الكبير (٧٣١١)[١] .



(١) وانظر مسند أحمد لشعيب الأرنؤوط وآخرين . إذ قال : حسن لغيره ، وهذا إسناد ضعيف ٢/ ٣٢٥ .

الفصل الثامن :
عدم اعتبار الشواهد والمتابعات
فى نقد الحديث أو الإشارة إليها

مثال ١ : حديث ٣٤٦ المسند

حدثنا أبو المنذر أسد بن عمرو ، أُراه عن حجاج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، قال :

قتل رجل ابنه عمدا ، فرُفع إلى عمر بن الخطاب ، فجعل عليه مائة من الإبل : ثلاثين حقّة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين ثنيّة ، وقال : لا يرث القاتل ، ولولا أنى سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « لا يقتل والد بولده » لقتلتك.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده ضعيف** : لأن حجاج بن أرطاة يدلس عن عمرو بن شعيب وقد مضى الحديث مختصرًا بإسناد صحيح عن عمرو بن شعيب ١٤٨ وانظر ٩٨» . ا.هـ

- فالشيخ حكم على إسناد الحديث فقط ، ولم ينظر إلى المتابعات والشواهد ومنها ما أشار إليه فى المسند ، ومنها ما هو خارج المسند ، فقد أخرجه الإمام أحمد فى المسند (١٤٧) قال : حدثنا أبو سعيد ، حدثنا عبد اللَّه بن لهيعة وفى (١٤٨) قال : حدثنا حسن ، حدثنا ابن لهيعة.

وأخرجه «عبد بن حميد» (٤١) قال : حدثنى ابن أبى شيبة ، قال حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن حجاج. وأخرجه ابن ماجه» (٢٦٦٢) قال حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ، حدثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج.

وأخرجه الترمذى (١٤٠٠) قال : حدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن الحجاج بن أرطاة.

كلاهما ابن لهيعة ، وحجاج ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به .



مثال ٢ : حديث ٣٤٧ المسند

حدثنا هشيم ويزيد ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب ، قال : قال عمر : لولا أنى سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « ليس لقاتل شىء » لورثتك. قال : ودعا أخا المقتول فأعطاه الإبل.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده ضعيف** : لانقطاعه. عمرو بن شعيب لم يدرك عمر » .ا.هـ

الحديث له متابعات وشواهد : منها :

ما أخرجه الدارقطنى (٤١٤٣، ٤١٤٤) بسندين من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد ابن المسيب عن عمر بن الخطاب يقول : ليس لقاتل ميراث . وقال الدارقطنى (٤١٤٥) : وعن سفيان عن ليث عن طاووس عن ابن عباس عن النبى ﷺ نحوه.

وله شاهد أخرجه الدارقطنى بسنده عن أبى هريرة رضى اللَّه عنه : ليس لقاتل ميراث (٤١٤٦) .

وشاهد أخر أخرجه أبو داود (٤٥٦٤) بسنده عن عبد اللَّه بن عمرو

وعن رجل من بنى مدلج من الصحابة أخرجه ابن ماجه (٢٦٤٦) وقال البوصيرى (٣/ ١٢٦) هذا إسناد حسن ، وقال الألبانى صحيح.

وعن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق (١٧٧٨٧)

وشاهد أبى هريرة أخرجه الترمذى (٢١٠٩) وابن ماجه (٢٧٣٥)

فالحديث يرتقى بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره على الأقل .



مثال ٣: حديث ٢٤٦، ٣٥٠ المسند

حدثنا يحيى ، عن ابن أبى عروبة ، حدثنا قتادة ، عن سعيد بن المسيّب ، قال : قال عمر : إن آخر ما نزل من القرآن آية الربا ، وإن رسول اللَّه ﷺ قبض ولم يفسّرها ، فدعوا الربا والريبة ».

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده ضعيف** ، لانقطاعه. سعيد بن المسيب عن عمر : مرسل. وهو مكرر ٢٤٦».ا.هـ

- والحديث له شاهد عن ابن عباس أخرجه البخارى (٤٥٤٤) حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن عاصم عن الشعبى عن ابن عباس رضى اللَّه عنهما قال : آخر آية نزلت على النبى ﷺ آية الربا.

فيكون حديث عمر حسنا لغيره .



مثال ٤ : حديث ٣٨٧ المسند

حدثنا وكيع ، عن حسن بن صالح ، عن عاصم بن عبيد اللَّه ، عن سالم ، عن ابن عمر ، قال : قال عمر : أنا رأيت رسول اللَّه ﷺ يمسح على خفيه فى السفر.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده ضعيف** ، لضعف عاصم بن عبيد اللَّه ، وانظر ١٢٨، ٢١٦، ٣٤٣» . ا.هـ

والحديث له متابعة فى المسند (٢٣٧) بإسناد صحيح.

وله شواهد عند البخارى (٢٠٣) ومسلم (٢٧٤) عن المغيرة بن شعبة وعند مسلم (٢٧٧) عن بريدة. وعند البخارى (٣٨٧) ومسلم (٢٧٢) عن جرير بن عبد اللَّه .



مثال ٥ : حديث ١٤١١ المسند

حدثنا يزيد ، أخبرنا ابن أبى ذئب ، عن مسلم بن جندب ، عن الزبير بن العوام ، قال : كنا نصلى مع النبى ﷺ الجمعة ، ثم ننصرف فنبتدر فى الآجام ، فلا نجد إلا قدر موضع أقدامنا. قال يزيد : الآجام : هى الآطام[١].

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده ضعيف لانقطاعه**. . . مسلم بن جندب الهذلى القاضى : تابعى ثقة من فصحاء الناس ، لكنه لم يدرك الزبير ، فإنه مات سنة ١٠٦ فبين وفاته ووفاة الزبير ٦٠سنة. . . » . ا.هـ

والحديث له شاهد فى المسند عن سلمة بن الأكوع رضى اللّه عنه (١٦٤٩٦) وسنده صحيح .



(١) الأبنية المرتفعة .

مثال ٦ : المسند حديث ١٤٤٥

حدثنا روح ، حدثنا محمد بن أبى حميد ، حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول اللَّه ﷺ : من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقوة ابن آدم ثلاثة : من سعادة ابن آدم المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح ، ومن شقوة ابن آدم المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« إسناده ضعيف » ا.هـ .

والحديث له متابعات منها ، عند ابن حبان (٤٠٣٢) من طريق محمد ابن عبد العزيز ابن أبى رزمة ، حدثنا الفضل بن موسى ، عن عبد اللَّه بن سعيد بن أبى هند ، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبى وقاص ، عن أبيه ، عن جدّه قال : قال رسول اللَّه ﷺ : أربع من السعادة المرأة الصالحة ، والمسكن الواسع ، والجار الصالح ، والمركب الهنىء ، وأربع من الشقاوة : الجار السوء ، والمرأة السوء ، والمسكن الضيق ، والمركب السوء. وهذا إسناد صحيح[1] .



(١) فى السلسلة الصحيحة للألبانى ٢٨٢، وقال الأرناؤط : وهذا إسناد صحيح على شرط البخارى المسند (٣/ ٥٥) .

مثال ٧: حديث ١٧٢٦ المسند :

حدثنا عفان ، حدثنا يزيد - يعنى ابن إبراهيم - وهو التسترى ، حدثنا محمد ، قال : نبئت أن جنازة مرت على الحسن بن على وابن عباس رضى اللَّه عنهم ، فقام الحسن ، وقعد ابن عباس ، فقال الحسن لابن عباس ، ألم تر إلى النبى ﷺ مرت به جنازة فقام ؟ فقال ابن عباس : بلى ، وقد جلس.

فلم ينكر الحسن ما قال ابن عباس ، رضى اللَّه عنهما.

تعليق الشيخ أحمد شاكر :

« **إسناده ضعيف** ، لإبهام أحد رواته فى قول محمد ، وهو ابن سيرين « نبئت أن جنازة » . ا.هـ

- والحديث له شاهد عن مسلم من حديث على رضى اللَّه عنه (٩٦٢) أنه قال فى شأن الجنائز : قام رسول اللَّه ﷺ ثم قعد.



الخاتمة

فى خاتمة هذا البحث أسأل اللَّه برحمته التى وسعت كل شىء أن يرضى وأن يعفو عنى ، وأن يتجاوز عمَّا وقع فى هذا البحث من خطأ أو غفلة ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ .

وفى هذا البحث عن الشيخ العلامة أحمد شاكر توصلت إلى نتائج من أهمها ما يلى :

١- أن الشيخ أحمد شاكر - رحمه اللَّه - نشأ فى أسرة عريقة ذات علم وفضل ، كان لها أثر كبير فى تكوين شخصيته العلمية .

٢- موسوعية الشيخ واهتمامه بعلوم الشريعة من فقه وأصول وتفسير وحديث وعربية . . .

٣- توجه الشيخ للاشتغال بعلم الحديث ، فى وقت لم يكن يُولَّى هذا العلم كبير اهتمام ، فأعطاه ثمرة فؤاده وسنوات عمره حتى صار عَلَمًا من أعلامه فى القرن الأخير وذلك بشهادة غير واحد من أهل العلم ، وحتى بزَّ أقرانه ومعاصريه .

٤- من خلال استعراض البحث ، وجدنا - على الإجمال - أن الشيخ يتساهل فى الحكم على الأحاديث ، وكذلك فى الحكم على الرواة .

وحسب تصنيف العلماء لنقاد الحديث ما بين متشدد ومعتدل ومتساهل ، فالشيخ يعتبر من مدرسة نقاد الحديث المتساهلين .

وهذا يتضح من استعراض فصول البحث ومباحثه : من تصحيحه لأحاديث كثير من المدلسين ، وتساهله فى الحكم على التابعين ، واعتماد

توثيق ابن حبان بمفرده ، واعتبار سكوت البخارى وابن أبى حاتم عن الرواة - غير المعروفين - توثيقًا لهم ، وتقديم التعديل على الجرح ، وأنه يعمد إلى مجموعة من الرواة - قام جملة المحدثين بتضعيفهم - فيصحح أحاديثهم .

٥- إن الشيخ أحمد شاكر فى تعليقاته على كتب مصطلح الحديث ، يرجح - فى الغالب - ما يختاره جملة النقاد وعلماء الحديث ، لكنه فى التطبيق العملى ، يميل إلى التساهل - فى الغالب - وإن كان اختياره مرجوحًا .

٦- ومع ما ذكرناه ، فإن جهد الشيخ وتمكنه من نقد الحديث - خاصة فى مسند أحمد - يبرز كمعلم من معالم نقد الحديث فى القرن الأخير .

٧- استمرار نقد الحديث ، فما زلنا بحاجة إلى المجتهدين فى هذا الفن ، خاصة أن كثيرًا من المراجع والمصادر لم يشترط مؤلفوها فيها شرط صحة كل ما فيها ، وهى تحتاج إلى جهود جبارة ، من علماء متخصصين فى الحديث ، لتخريج أحاديث وآثار هذه المراجع والمصادر ليتسنى لنا التفرقة بين صحيحها وسقيمها .

٨- وفى الختام أتوجه لدارسى الحديث باستكمال النظر فى نقد المتأخرين لأحاديث النبى ﷺ ، وعدم التسليم لهم فى كل أحكامهم ، وهذا ليس مدعاة للتقليل من شأن هؤلاء الأفاضل ، لكنه العلم حلقات متصلة ، تسلم كل حلقة إلى أختها ، وكل يَردُّ ويُردُّ عليه .

وبعد :

فهذا ما يسَّر اللَّه تعالى لى من استخراج بعض الأسس والقواعد التى سار عليها الشيخ أحمد شاكر فى نقده للحديث ، مؤيدًا ذلك بأمثلة من

مسند الإمام أحمد ، باعتبار أنه أكبر كتاب حديث عمل فيه الشيخ ، مما ساعد على إبراز منهجه المتكامل .

وهذه الأسس - بحسب علمى القاصر وجهدى المتواضع - بلغت ثمانية أسس .

وأنى حاولت - قدر الطاقة - إبراز منهج الشيخ أحمد شاكر فى نقده للحديث نظريًا ، عن طريق تعقباته واختياراته فى « الباعث الحثيث » ، « ألفية السيوطى » . وعمليًّا عن طريق التدليل على ما توصلت إليه بالأمثلة المتعددة .

والحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق اللّه أجمعين .



الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية .
٢- فهرس الأحاديث النبوية .
٣- فهرس الرواة المترجم لهم .
٤- فهرس المراجع .
٥- فهرس الموضوعات .

١- فهرس الآيات القرآنية



٢- فهرس الأحاديث النبوية

(أ) فهرس الأحاديث النبوية القولية

الحديث	الراوى	الصفحة
(حرف الألف)		
« اجلس » ، وصعد على منكبى . . .	على بن أبى طالب رضي الله عنه	٣٠٥
«أدخل اللَّه عز وجل الجنة رجلا . . .	عثمان رضي الله عنه	٤٢٢
« أرونى ابنى ، ما سميتموه ؟ »	على بن أبى طالب رضي الله عنه	٣٦٣
« اصعد على منكبى »	على بن أبى طالب رضي الله عنه	٣٠٥
« أعتق سعدا ، . . . »	سعد مولى أبى بكر	٣٥٦
« اقذف به »	على بن أبى طالب رضي الله عنه	٣٠٥
« اقسم لحومها بين الناس . . . »	على بن أبى طالب رضي الله عنه	٢٤٩
« أكروا بالذهب والفضة »	سعد بن أبى وقاص رضي الله عنه	٢٩٨
« اللَّه » جوابه ﷺ عن سؤال ضمام : من خلق السماء ؟	أنس رضي الله عنه	٦٦

الحديث	الراوى	الصفحة
« سميتهم بأسماء ولد هارون : شبر وشبير ومشبر »	على بن أبى طالب	٣٦٣، ٤٣٢
(حرف الشين)		
« الشهداء ثلاثة : رجل مؤمن جيد الإيمان . . . »	عمر بن الخطاب	٤٠٤
(حرف الصاد)		
« الصائم المتطوع أمير نفسه . . . »	أم هانئ	٨٧
« صدق »	أنس بن مالك	٦٦
« الصلاة مثنى مثنى ، تشهد فى كل ركعتين وتضرع . . . »	الفضل بن عباس	٣٧٩
(حرف الفاء)		
« فانطلق »	على بن أبى طالب	٣٩٣
« فى الجنة »	على بن أبى طالب	٢٩٢
(حرف الكاف)		
« كفى بالمرء كذبا . . . »	-	٦٥
(حرف اللام)		
« لا » جوابه عن سؤال عمر بن الخطاب : أطلقت نساءك ؟	عمر بن الخطاب	٦٦
« لا تجالسوا أهل القَدَر . . . . »	عمر بن الخطاب	٣٠٣

الحديث	الراوى	الصفحة
« من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقوة ابن آدم ثلاثة . . . »	سعد بن أبى وقاص	٤٤٧
« من صلى صلاة يشك فى النقصان فليصل . . . »	عبد الرحمن بن عوف	٣٥٣
« من عاد لصنعة شيء من هذا ، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ »	على بن أبى طالب	٣٩٣
« من عاد مريضا بكرا شيعه سبعون ألف ملك . . . »	عبد اللّه بن نافع	٤٣٥
« من غشنا فليس منا »	-	١٩٧
« من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار »	عبد اللّه بن الزبير	٧١
« من مات يؤمن باللّه واليوم الآخر . . . »	عمر بن الخطاب	٣٤١
« من ولدت له ابنة ، فلم يئدها ، ولم يهنها ، ولم يؤثر ولده عليها . . . »	ابن عباس	٤٠٢
(حرف النون)		
« نعم » جوابه ﷺ عن سؤال ضمام : آللّه أرسلك ؟	أنس بن مالك	٦٦
« نعم ، إن شئت . . . » جوابه ﷺ عن سؤال عمر ابن الخطاب : أفأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن ؟	عمر بن الخطاب	٦٦
(حرف الهاء)		
« هما فى النار »	على بن أبى طالب	٢٩٢

الحديث	الراوى	الصفحة
(حرف الواو)		
« وانصر من نصره ، واخذل من خذله »	سعيد ، وزيد	٤٢٩
وسأفسرها لك يا على : ما أصابكم...»	أبو سُخيلة	٣٠٩
(حرف الياء)		
« يا أبا بكر أعتق سعدًا »	سعد مولى أبى بكر	٣٥٦
« يوشك أن تضربوا ...»	أبو هريرة	٢٥٨
يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم ...»	أبو هريرة	٢٥٨

(ب) فهرس الأحاديث النبوية غير القولية

الحديث	الراوى	الصفحة
أن رسول اللَّه ﷺ دخل عليها فناولته شرابًا . . .	أم هانئ	٨٧
أن ابن عباس كان يتوضأ مرة مرة ويسند ذاك إلى رسول اللَّه ﷺ .	المطلب بن عبد اللَّه ابن حنطب	٢٦٦
أن رسول اللَّه ﷺ صلّى عند كسوف الشمس ثمانى ركعات وأربع سجدات	ابن عباس	٢٦١
إن رسول اللَّه ﷺ عهد إلى أن لا أموت حتى أُؤمَّر . . .	على بن أبى طالب	٣١٦
إن رسول اللَّه ﷺ قد نهى المسلمين أن يأكلوا من لحوم نسكهم فوق ثلاث .	أم عطاء	٣٤٩
إن رسول اللَّه ﷺ كان إذا خرج من أهله صلى ركعتين حتى يرجع إليهم .	ابن عمر	٣٦١
إن رسول اللَّه ﷺ لم ينهه ولا إياك ، إنما نهانى (أى عن لبس المعصفر) .	أبو هريرة	٢٨٤
أن النبى كان إذا رأى الهلال . . .	طلحة بن عبيد اللَّه	٢٩٥
(حرف التاء)		
تزوجنى رسول اللَّه ﷺ لست سنين	عائشة	١٦٢
توضأ النبى ﷺ مرة مرة .	ابن عباس	٢٦٧
(حرف الثاء)		
ثم نزلت فانطلقت أنا ورسول اللَّه ﷺ نستبق ، حتى توارينا بالبيوت . . .	على بن أبى طالب	٣٠٥

الحديث	الراوى	الصفحة
(حرف الكاف)		
كان رسول اللَّه يتفاءل ولا يتطير . . .	ابن عباس	٣٨٦
كان النبى ﷺ إذا أراد سفرًا	على بن أبى طالب	٢٨٩
كان النبى ﷺ إذا غزا قال	أنس	٢٩١
كان النبى ﷺ يصبح فيوتر .	عائشة	٧٠
كنا نصلى مع النبى ﷺ الجمعة ، ثم ننصرف فنبتدر فى الآجام ، فلا نجد إلا قدر موضع أقدامنا .	الزبير بن العوام	٤٤٦
(حرف اللام)		
لكن أصلى حيث صلَّى رسول اللَّه ﷺ . . .	عبيد بن آدم ، وأبو مريم ، وأبو شعيب	٢٨١
لما نحر رسول اللَّه ﷺ بُدْنَه نحر بيده ثلاثين . . .	على بن أبى طالب	٢٤٩
(حرف النون)		
نعم ، قضى بذلك رسول اللَّه ﷺ . (أى بجواز نكاح المعتق للمعتقة التى طلقها تطليقتين - حال كونهما رقيقًا - بعد عتقهما) .	أبو حسن مولى أبى نوفل	٣٠٠
نهى رسول اللَّه ﷺ عن القِران إلا بإذن أصحابه . (أى القران فى الطعام)	ابن عمر	٢٥٦

٣- فهرس الرواة



٤- فهرس المراجع

حرف الألف

١- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، البوصيرى : أبو العباس شهاب الدين أحمد، ت ٨٤٠هـ ، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

٢- إجابة السائل شرح بغية الآمل ، الصنعانى : محمد بن إسماعيل ١١٨٢هـ ، تحقيق القاضى حسين بن أحمد السياغى ، والدكتور حسن محمد مقبولى الأهدل ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م .

٣- الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة ، الزركشى : أبو عبد اللَّه بدر الدين محمد ت ٧٩٤هـ ، تحقيق د . رفعت فوزى عبد المطلب ، مكتبة الخانجى القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م .

٤- الآحاد والمثانى ، لابن أبى عاصم : أحمد بن عمرو بن الضحاك ت ٢٨٧هـ ، تحقيق باسم فيصل أحمد الجوايدة ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، ١٩٩١م .

٥- الأحاديث المختارة ، المقدسى : ضياء الدين أبو عبد اللَّه، ت : ٦٤٣هـ، تحقيق معالى الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد اللَّه بن دهيش ، دار خضر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠م .

٦- الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان ، ابن حبان : أبو حاتم السبتى ت : ٧٣٩هـ ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .

٧- الإحكام فى أصول الأحكام ، ابن حزم الظاهرى أبو محمد على بن أحمد، ت: ٤٥٦هـ ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة، بيروت .

٨- أحوال الرجال ، الجوزجانى إبراهيم بن يعقوب، ت : ٢٥٩هـ ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوى ، دار حديث أكادمى فيصل آباد باكستان .

٩- الأدب المفرد ، البخارى : محمد بن إسماعيل ت : ٢٥٦هـ ، تحقيق سمير بن أمين الزهيرى ، مكتبة المعارف، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .

١٠- الأذكار ، النووى : أبو زكريا محيى الدين، ت ٦٧٦هـ ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، دار الفكر، بيروت ، طَبعة جديدة منقحة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م .

١١- إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل ، الألبانى : محمد ناصر الدين، ت: ١٤٢٠هـ ، المكتب الإسلامى، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

١٢- أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، ابن الأثير : أبو الحسن على بن أبى الكرم، ت : ٦٣٠هـ ، تحقيق على محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .

١٣- الأسماء والصفات ، البيهقى : أحمد بن الحسين بن على ت ٤٥٨هـ ، تحقيق عبد اللّه محمد الحاشدى ، مكتبة السوادى، جدة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .

١٤- الإصابة فى تمييز الصحابة ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن على ت : ٨٥٢هـ ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .

١٥- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول اللّه ﷺ للإمام الدارقطنى ، ابن القيسرانى : أبو الفضل محمد بن طاهر، ت : ٥٠٧هـ ، تحقيق محمود

محمد محمود حسن نصار ، السيد يوسف ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .

١٦- الاعتصام ، الشاطبى إبراهيم بن موسى ، ت : ٧٩٠هـ ، تحقيق سليم عيد الهلالى ، دار ابن عفان ، السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .

١٧- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم محمد بن أبى بكر شمس الدين، ت : ٧٥١هـ ، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، ١٩٩١م .

١٨- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، السخاوى : محمد بن عبد الرحمن، ت ٩٠٢هـ ، فرانز روزنثال ترجمة د. صالح أحمد العلى ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٦م .

١٩- الاقتراح فى بيان الاصطلاح ، ابن دقيق العيد تقى الدين أبو الفتح، ت ٧٠٢هـ ، دار الكتب العلمية .

٢٠- الإكمال فى ذكر من له رواية فى مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر فى تهذيب الكمال ، الحسينى : شمس الدين أبو المحاسن، ت: ٧٦٥هـ ، تحقيق د. عبد المعطى أمين قلعجى ، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشى ، الطبعة الأولى .

٢١- ألفية السيوطى فى علم الحديث ، السيوطى : جلال الدين، ت : ٩١١هـ ، تحقيق أحمد شاكر ، المكتبة العلمية .

٢٢- ألفية العراقى : التبصرة والذكرى فى علوم الحديث ، العراقى : أبو الفضل زين الدين ت : ٨٠٦هـ ، تحقيق العربى الدائز الفرياطى ، دار المنهاج، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ .

٢٣- المعجم الأوسط ، الطبرانى : سليمان بن أحمد ت ٣٦٠هـ ، تحقيق طارق بن

عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسينى ، دار الحرمين، القاهرة .

٢٤- الأموال ، ابن زنجويه : أبو أحمد حميد بن مخلد ت : ٢٥١هـ ، تحقيق د. شاكر ذيب فياض ، مركز الملك فيصل السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

٢٥- الأموال ، ابن سلام : أبو عبيد القاسم ت : ٢٢٤هـ ، تحقيق خليل محمد هراس ، طبعة دار الفكر، بيروت .

٢٦- الأنوار الكاشفة لما فى كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة ، المعلمى : عبد الرحمن بن يحيى اليمانى، ت ١٣٨٦هـ ، طبعة المطبعة السلفية، بيروت، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

حرف الباء

٢٧- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ، ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن عمر، ت : ٧٧٤هـ ، تحقيق أحمد شاكر ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الثانية .

٢٨- البحر المحيط فى أصول الفقه ، الزركشى : أبو عبد اللَّه بدر الدين محمد، ت :٧٩٤هـ ، دار الكتبى ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م .

٢٩- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، ابن المبرد : يوسف بن حسن، ت: ٩٠٩هـ ، تحقيق د. روحية عبد الرحمن تسيوفى ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م .

٣٠- البرهان فى أصول الفقه ، الجوينى : عبد الملك بن عبد اللَّه (إمام الحرمين) ت ٤٧٨هـ ، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

حرف التاء

٣١- تاريخ أبى زُرعة الدمشقى ، أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو، ت :٢٨١هـ ، تحقيق شكر اللَّه نعمة اللَّه القوجانى ، مجمع اللغة العربية، دمشق .

٣٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، الذهبى : شمس الدين أبو عبد اللَّه، ت: ٧٤٨هـ ، تحقيق عمر عبد السلام التدمرى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م.

٣٣- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ، ابن شاهين أبو حفص عمر بن أحمد ، ت : ٣٨٥هـ ، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م .

٣٤- تاريخ أسماء الثقات ، ابن شاهين أبو حفص عمر بن أحمد، ت:٣٨٥هـ ، تحقيق صبحى السامرائى ، الدار السلفية، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م .

٣٥- تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادى : أبو بكر أحمد بن على، ت : ٤٦٣هـ ، تحقيق د. بشار عواد ، دار الغرب الإسلامى، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م .

٣٦- تاريخ دمشق ، ابن عساكر : أبو القاسم على بن الحسن ت : ٥٧١هـ ، عمرو بن غرامة العمروى ، دار الفكر ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م .

٣٧- تاريخ الطبرى (تاريخ الرسل والملوك) ، الطبرى : محمد بن جرير ، ت: ٣٦٩هـ ، دار التراث بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ .

٣٨- التاريخ الكبير ، البخارى : محمد بن إسماعيل ت : ٢٥٦هـ ، تحقيق محمد عبد المعيد خان ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد .

٣٩- تبيين العجب بما ورد فى شهر رجب ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد ابن على، ت : ٨٥٢هـ ، جزء حديثى (تصوير) .

٤٠- تحرير تقريب التهذيب ، د. بشار عواد الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م .

٤١- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، الحافظ المزى : جمال الدين أبو الحجاج ت : ٧٤٢هـ ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، المكتب الإسلامى والدار القيمة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .

٤٢- تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف ، د. عبد العزيز عبد الرحمن بن محمد العثيم ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، ١٤٠٥هـ .

٤٣- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ، السيوطى : جلال الدين، ت ٩١١هـ ، أبو قتيبة نظر محمد الفاريابى ، دار طيبة .

٤٤- تذكرة الحفاظ ، الذهبى : شمس الدين أبو عبد اللّه، ت: ٧٤٨هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .

٤٥- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن على، ت ٨٥٢هـ ، تحقيق د. إكرام اللّه إمداد الحق ، دار البشائر بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

٤٦- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن على، ت : ٨٥٢هـ ، تحقيق د. عاصم بن عبد اللّه القريونى ، مكتبة المنار ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .

٤٧- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ، ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن عمر، ت ٧٧٤هـ ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .

٤٨- تفسير الطبرى (جامع البيان فى تأويل القرآن) ، الطبرى : محمد بن جرير، ت : ٣١٠هـ ، تحقيق أحمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠م .

٤٩- تقريب التهذيب ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن على ، ت ٨٥٢هـ ، تحقيق محمد عوامة ، دار الرشيد سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

٥٠- التقريب والتيسير ، النووى : أبو زكريا محيى الدين، ت ٦٧٦هـ ، تحقيق محمد عثمان الخشت ، دار الكتاب العربى ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

٥١- تقييد العلم ، الخطيب البغدادى : أبو بكر أحمد بن على، ت ٤٦٣هـ ، إحياء السنة النبوية، بيروت .

٥٢- تلبيس إبليس ، ابن الجوزى : جمال الدين أبو الفرج، ت: ٥٩٧هـ ، دار الفكر، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م .

٥٣- التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن على، ت ٨٥٢هـ ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، ١٩٨٩م .

٥٤- التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد ، ابن عبد البر : أبو عمر يوسف بن عبد اللّه ، ت: ٤٦٣هـ ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى ، محمد عبد الكبير البكرى ، وزارة عموم الأوقاف، المغرب ، ١٣٨٧هـ .

٥٥- تهذيب الآثار ، الطبرى : محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ ، تحقيق على رضا بن عبد اللّه ابن على رضا ، دار المأمون للتراث، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .

٥٦- تهذيب الأسماء واللغات ، النووى : أبو زكريا محيى الدين، ت ٦٧٦هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٧- تهذيب الكمال فى أسماء الرجال ، المزى : يوسف بن عبد الرحمن، ت: ٧٤٢هـ ، تحقيق د. بشار عواد ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

٥٨- تهذيب التهذيب ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن على ، ت: ٨٥٢هـ ، دائرة المعارف النظامية، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ .

حرف الثاء

٥٩- الثقات ، ابن حبان : أبو حاتم البستى ، ت٣٥٤هـ ، تحقيق د. محمد عبد المعيد خان ، دائرة المعارف العثمانية الهند ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ، ١٩٧٣م .

٦٠- الثقات ، العجلى : أبو الحسن أحمد بن عبد الله ، ت ٢٦١هـ ، دار الباز ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م .

حرف الجيم

٦١- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ، الخطيب البغدادى : أبو بكر أحمد بن على ، ت ٤٦٣هـ ، تحقيق د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض .

٦٢- جامع الأصول فى أحاديث الرسول ، ابن الأثير : مجد الدين أبو السعادات ، ت : ٦٠٦هـ ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، بشير عيون ، مكتبة الحلوانى وآخرون ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ، ١٩٦٩م طبع على أجزاء .

٦٣- جامع التحصيل ، العلائى : صلاح الدين أبو السعيد ت : ٧٦١هـ ، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى ، عالم الكتب، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٦م .

٦٤- الجامع الكبير (سنن الترمذى) ، الترمذى : محمد بن عيسى ت: ٢٧٩هـ ، تحقيق بشار عواد ، تحقيق دار الغرب الإسلامى بيروت ، ١٩٩٨م .

٦٥- جامع المسانيد والسُنن الهادى لأقوم سَنن ، ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل ت: ٧٧٤هـ ، تحقيق د. عبد الملك بن عبد اللّه الدهيش، دار خضر، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .

٦٦- جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر : أبو عمر يوسف بن عبد اللّه ، ت : ٤٦٣هـ ، أبو الأشبال الزهيرى ، دار ابن الجوزى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م .

٦٧- الجرح والتعديل ، ابن أبى حاتم : أبو محمد عبد الرحمن ت٣٢٧هـ ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ ، ١٩٥٢م .

٦٨- جمهرة مقالات العلامة أحمد محمد شاكر ، عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل ، دار الرياض الجيزة ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥م .

٦٩- الجهاد ، ابن أبى عاصم : أحمد بن عمرو الضحّاك، ت ٢٨٧هـ ، مساعد ابن سليمان الراشد الجميد ، مكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

٧٠- الجهاد ، ابن المبارك : عبد اللّه بن المبارك ت: ١٨١هـ ، تحقيق د. نزيه حماد، المدينة المنورة الدار التونسية تونس ، ١٩٧٢م .

٧١- الجوهر النقى على سنن البيهقى ، ابن التركمانى : علاء الدين على بن عثمان ت: ٧٥٠هـ ، دار الفكر .

حرف الحاء

٧٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو نعيم : أحمد بن عبد اللّه ت : ٤٣٠هـ ، دار السعادة مصر ، ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م .

حرف الدال

٧٣- الدعاء ، الطبرانى : سليمان بن أيوب ت : ٣٦٠هـ ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٧٤- الدعوات الكبير ، البيهقى : أحمد بن الحسين ت ٤٥٨هـ ، تحقيق بدر بن عبد اللَّه البدر ، غراس للنشر والتوزيع الكويت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م .

٧٥- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، البيهقى : أبو بكر أحمد بن الحسين ت : ٤٥٨هـ ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

حرف الذال

٧٦- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ، الذهبى : شمس الدين ٧٤٨هـ أبو عبد اللَّه ، تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجى أمرير الميادينى ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م .

٧٧- ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ، الذهبى : شمس الدين أبو عبد اللَّه ، ت: ٧٤٨هـ ، عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

حرف الراء

٧٨- الرسالة ، الشافعى : محمد بن إدريس ، ت: ٢٠٤هـ ، تحقيق أحمد شاكر ، مكتبة الحلبى مصر ، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ، ١٩٤٠م .

٧٩- رسالة أبى داود إلى أهل مكة وغيرهم فى وصف سننه ، أبو داود : سليمان بن الأشعث السجستانى، ت : ٢٧٥هـ ، تحقيق محمد الصباغ ، دار العربية، بيروت .

٨٠- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، الكتانى : محمد بن

أبى الفيض، ت: ١٣٤٥هـ ، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمى ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م .

٨١- رفع الإصر عن قضاة مصر ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن على، ت : ٨٥٢هـ ، تحقيق د. على محمد عمر ، مكتبة الخانجى، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م .

٨٢- الرفع والتكميل ، اللكنوى : محمد عبد الحى أبو الحسنات، ت: ١٣٠٤هـ ، تحقيق د. عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ .

٨٣- الروضة الندية ، صديق حسن خان، ت ١٣٠٧هـ ، على بن حسن بن على بن عبد الحميد الحلبى الأثرى ، دار ابن القيم، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٣م .

حرف الزاى

٨٤- زاد المعاد فى هدى خير العباد ، ابن القيم : محمد بن أبى بكر بن أيوب، ت : ٧٥١هـ ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .

٨٥- زغل العلم ، الذهبى : شمس الدين أبو عبد اللَّه، ت : ٧٤٨هـ ، تحقيق محمد بن ناصر العجمى ، مكتبة الصحوة الإسلامية .

حرف السين

٨٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشىء من فقهها وفوائدها ، الألبانى : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ، ت: ١٤٢٠هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى على أجزاء بداية من ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م .

٨٧- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ فى الأمة ، الألبانى : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ، ت : ١٤٢٠هـ ، دار المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .

٨٨- سنن ابن ماجه ، ابن ماجه : محمد بن يزيد القزوينى ت : ٢٧٣هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، دار إحياء الكتب العربية .

٨٩- سنن أبى داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى ، ت: ٢٧٥هـ ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .

٩٠- سنن الدارقطنى : الدارقطنى : أبو الحسن على بن عمر ، ت : ٣٨٥هـ ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٤م .

٩١- سنن الدارمى (مسند الدارمى) ، الدارمى : أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، ت : ٢٥٥هـ ، تحقيق حسين سليم أسد الدارانى ، دار المغنى ، السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ٢٠٠٠م .

٩٢- السنن الكبرى ، البيهقى : أحمد بن الحسين بن على ت : ٤٥٨هـ ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م .

٩٣- السنن الكبرى ، النسائى : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، ت : ٣٠٣هـ ، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البندارى ، وسيد كسروى، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩١م .

٩٤- السنة ، ابن أبى عاصم : أحمد بن عمرو بن الضحاك، ت : ٢٨٧هـ ، تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى ، المكتب الإسلامى، بيروت .

٩٥- سؤالات السلمى للدارقطنى ، الدارقطنى : محمد بن الحسين بن محمد ، ت : ٤١٢هـ ، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف : د. سعد بن عبد الله الحميد د. خالد ابن عبد الرحمن الجريسى ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ .

٩٦- سير أعلام النبلاء ، الذهبى : شمس الدين أبو عبد الله ٧٤٨هـ ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

حرف الشين

٩٧- شرح الحديث المقتفى فى مبعث النبى المصطفى ، أبو شامة : شهاب الدين عبد الرحمن، ت: ٦٦٥هـ ، جمال عزون ، مكتبة العمرين العلمية، الإمارات ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م .

٩٨- شرح السنة ، البغوى : محمد الحسين بن مسعود ت: ٥١٦هـ ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، زهير الشاويش ، المكتب الإسلامى، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

٩٩- شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبى العز الحنفى : صدر الدين محمد بن علاء الدين ت : ٧٩٢هـ ، تحقيق أحمد شاكر ، وزارة الشئون الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

١٠٠- شرح علل الترمذى ، ابن رجب : زين الدين عبد الرحمن ، ت : ٧٩٥هـ ، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

١٠١- شرح مشكل الآثار ، الطحاوى : أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ، ت : ٣٢١هـ ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م .

١٠٢- شرح معانى الآثار ، الطحاوى : أبو جعفر أحمد بن محمد سلامة ، ت: ٣٢١هـ ، تحقيق محمد زهرى النجار، ومحمد سيد جاد الحق ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

١٠٣- شرف أصحاب الحديث ، الخطيب البغدادى : أبو بكر أحمد بن على ت : ٤٦٣هـ ، تحقيق د. محمد سعيد خطى أوغلى ، دار إحياء السنة النبوية أنقرة .

١٠٤- شروط الأئمة : فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن ، ابن منده : أبو عبد اللّٰه محمد بن إسحاق ت : ٣٩٥هـ ، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائى ، دار المسلم ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .

١٠٥- الشريعة ، الآجرى : أبو بكر محمد بن الحسين ، ت: ٣٦٠هـ ، تحقيق د. عبد اللّٰه بن عمر بن سليمان الدميجى ، دار الوطن ، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .

١٠٦- شعيب الإيمان ، البيهقى : أحمد بن الحسين بن على ت : ٤٥٨هـ ، تحقيق د. عبد العلى عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م .

١٠٧- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .

١٠٨- الشمائل المحمدية ، الترمذى : محمد بن عيسى بن سورة ، ت: ٢٧٩هـ ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت .

حرف الصاد

١٠٩- صحيح ابن حبان (الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان) ، ابن حبان :

أبو حاتم البستى ت : ٣٥٤هـ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

١١٠- صحيح ابن خزيمة ، ابن خزيمة : محمد بن إسحاق بن خزيمة ت: ٣١١، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمى ، المكتب الإسلامى بيروت .

١١١- صحيح البخارى (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه) ، البخارى : محمد بن إسماعيل ت : ٢٥٦هـ ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

١١٢- صحيح الجامع الصغير وزياداته ، الألبانى : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ت: ١٤٢٠هـ ، المكتب الإسلامى .

١١٣- صحيح سنن أبى داود ، الألبانى : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ت : ١٤٢٠هـ ، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١١٤- صحيح سنن الترمذى ، الألبانى : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ، ت: ١٤٢٠، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م .

١١٥- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللَّه ﷺ) ، مسلم بن الحجاج : أبو الحسن القشيرى، ت: ٢٦١هـ ، محمد فؤاد عبد الباقى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت .

حرف الضاد

١١٦- الضعفاء الصغير ، البخارى : محمد بن إسماعيل ت: ٢٥٦هـ ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الوعى حلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

١١٧- الضعفاء الكبير ، العقيلى : أبو جعفر محمد بن عمرو ت: ٣٢٢هـ ، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى ، دار المكتبة العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

١١٨- الضعفاء والمتروكون ، ابن الجوزى : جمال الدين أبو الفرج ت: ٥٩٧هـ ، تحقيق عبد الله القاضى ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

١١٩- الضعفاء والمتروكون ، الدارقطنى : أبو الحسن على بن عمر ت: ٣٨٥هـ ، تحقيق د. عبد الرحيم محمد القشقرى ، مجلة الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ، نشر على ٣ أعداد رجب ١٤٠٣هـ، شوال ١٤٠٣هـ، رجب ١٤٠٤هـ .

١٢٠- الضعفاء والمتروكون ، النسائى : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ت : ٣٠٣هـ ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الوعى حلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

١٢١- ضعيف الأدب المفرد ، الألبانى : أبو عبد الرحمن ناصر الدين ، ت: ١٤٢٠هـ ، دار الصديق ، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .

١٢٢- ضعيف الترغيب والترهيب ، محمد ناصر الدين الألبانى ، مكتبة المعارف ، الرياض .

١٢٣- ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، محمد ناصر الدين الألبانى ، المكتب الإسلامى .

١٢٤- ضعيف سنن ابن ماجه ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .

١٢٥- ضعيف سنن الترمذى ، محمد ناصر الدين الألبانى ، المكتب الإسلامى ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .

١٢٦- ضعيف سنن النسائى ، الألبانى : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ١٤٢٠هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

١٢٧- ضوابط الجرح والتعديل ، د. عبد العزيز بن محمد إبراهيم العبد اللطيف ، مكتبة العبيكان .

حرف الطاء

١٢٨- طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن على ، ت : ٨٥٢هـ ، تحقيق د. عاصم ابن عبد الله القريونى ، مكتبة المنار، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

حرف العين

١٢٩- العبر فى خبر من غبر ، الذهبى : شمس الدين أبو عبد الله، ت: ٧٤٨هـ ، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيونى زغلول ، دار الكتب العلمية، بيروت .

١٣٠- العلل ، المدينى : على بن عبد الله بن جعفر، ت : ٢٣٤هـ ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمى ، المكتب الإسلامى، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م .

١٣١- العلل ، ابن أبى حاتم : عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ت : ٣٢٧هـ ، تحقيق د. سعد بن عبد الله الحميد ، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسى ، مطابع الحميضى ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .

١٣٢- العلل الصغير ، الترمذى : محمد بن عيسى بن سورة ت: ٢٧٩هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربى، بيروت .

١٣٣- العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ، الدارقطنى : أبو الحسن على بن عمر ٣٨٥هـ ، تحقيق محفوظ الرحمن زين اللَّه السلفى ، محمد بن صالح بن محمد الدباسى ، الرياض ، الدمام ، ١٤٠٥هـ المجلدات حتى ١١ دار طيبة ، ومن ١٢ إلى ١٥ دار ابن الجوزى ، ١٤٢٧هـ .

١٣٤- العلل ومعرفة الرجال ، أحمد بن حنبل : أبو عبد اللَّه، ت: ٢٤١هـ ، تحقيق وصى اللَّه بن محمد عباس ، دار الخانى، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .

١٣٥- العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية ، ابن الجوزى : جمال الدين أبو الفرج، ت: ٥٩٧هـ ، تحقيق إرشاد الحق الأثرى ، إدارة العلوم الأثرية، باكستان ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

١٣٦- عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير ، أحمد شاكر، ت: ١٣٧٧هـ ، دار المعارف مصر ، ١٩٥٧، ١٩٥٨ على خمسة أجزاء .

١٣٧- عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير ، ابن سيد الناس : أبو الفتح فتح الدين ت ٧٣٤هـ ، تحقيق إبراهيم محمد رمضان ، دار القلم بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م .

حرف الفاء

١٣٨- فتح البارى شرح صحيح البخارى ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد ابن على ٨٥٢هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٧٩هـ .

١٣٩- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقى ، السخاوى : شمس الدين أبو الخير ٩٠٢هـ ، تحقيق على حسين على ، مكتبة السنة مصر ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .

١٤٠- فتوح مصر والمغرب ، ابن عبد الحكم : أبو القاسم المصرى ت: ٢٥٧هـ ، مكتبة الثقافة الدينية ، ١٤١٥هـ .

١٤١- الفِصل فى الملل والأهواء والنِّحَل ، ابن حزم : أبو محمد على بن أحمد ، ت : ٤٥٦هـ ، مكتبة الخانجى القاهرة .

١٤٢- فضائل الصحابة ، أحمد بن حنبل : أبو عبد اللَّه ، ت : ٢٤١هـ ، تحقيق د. وصى اللَّه محمد عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .

١٤٣- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، القاسمى : محمد جمال الدين ت : ١٣٣٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٤٤- القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيع ، السخاوى : أبو الخير محمد بن عبد الرحمن ، ت : ٩٠٢هـ ، دار الريان للتراث .

١٤٥- الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة ، الذهبى : شمس الدين أبو عبد اللَّه ، ت : ٧٤٨هـ ، تحقيق محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب ، دار القبلة الثقافية ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .

١٤٦- الكامل فى ضعفاء الرجال ، ابن عدى الجرجانى، ت ٣٦٥هـ ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، على محمد معوض عبد الفتاح أبو سنة ، الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .

١٤٧- الكبائر ، الذهبى : شمس الدين أبو عبد اللَّه ، ت:٧٤٨هـ ، دار الندوة الجديدة، بيروت .

١٤٨- الكفاية فى علم الرواية ، الخطيب البغدادى : أحمد بن على بن ثابت ، ت: ٤٦٣هـ ، تحقيق أبو عبد الله السورقى ، إبراهيم حمدى المدنى ، المكتبة العلمية، المدينة المنورة .

١٤٩- كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ، المتقى الهندى : علاء الدين على بن حسام ت: ٩٧٥هـ، تحقيق بكرى حيانى ، صفوة السقا ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

١٥٠- الكنى والأسماء ، الدولابى : أبو بشر محمد بن أحمد، ت: ٣١٠هـ، أبو قتيبة نظر محمد الفاريابى ، دار ابن حزم، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

١٥١- الكواكب النيرات فى معرفة الرواة الثقات ، ابن الكيال : بركات بن أحمد بن محمد، ت: ٩٢٩هـ ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبى ، دار المأمون، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

حرف اللام

١٥٢- لسان الميزان ، الحافظ ابن حجر، ت: ٨٥٢هـ ، دائرة المعارف النظامية ، الهند ، مؤسسة الأعلمى ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م .

حرف الميم

١٥٣- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، ابن حبان : أبو حاتم البستى، ت: ٣٥٤هـ ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الوعى حلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

١٥٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الهيثمى : نور الدين على بن أبى بكر ، ت : ٨٠٧هـ ، تحقيق حسام الدين القدس ، مكتبة القدسى القاهرة ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .

١٥٥- مجموع الفتاوى ، ابن تيمية : تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ، ت: ٧٢٨هـ، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .

١٥٦- المجموع شرح المهذب ، النووى : أبو زكريا محيى الدين ، ت: ٦٧٦هـ ، دار الفكر .

١٥٧- مجموع فتاوى ابن باز ، عبد العزيز بن باز، ت : ١٤٢٠هـ، تحقيق محمد ابن سعد الشويعر .

١٥٨- محاسن التأويل ، القاسمى : محمد جمال الدين، ت:١٣٣٢هـ ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

١٥٩- المحدث الفاصل بين الراوى والواعى ، الرامهرمزى : أبو محمد الحسن ابن عبد الرحمن ، ت: ٣٦٠هـ ، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ .

١٦٠- المختلطين ، العلائى : صلاح الدين أبو سعيد خليل، ت : ٧٦١هـ ، تحقيق د. رفعت فوزى عبد المطلب ، على عبد الباسط فريد ، مكتبة الخانجى القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م .

١٦١- المختلف فيهم ، ابن شاهين : أبو حفص عمر بن أحمد، ت: ٣٨٥هـ ، تحقيق عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقرى ، مكتبة الرشد، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .

١٦٢- المدخل إلى كتاب الإكليل ، الحاكم : أبو عبد اللّٰه محمد بن عبد اللّٰه ، ت: ٤٠٥هـ ، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوة ، الإسكندرية .

١٦٣- المدخل إلى السنن الكبرى ، البيهقى : أبو بكر أحمد بن الحسين ت: ٤٥٨هـ ، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمى ، دار الخلفاء ، الكويت .

١٦٤- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ، ابن بدران : عبد القادر بن أحمد بن مصطفى ت: ١٣٤٦هـ ، تحقيق د. عبد اللَّه بن عبد المحسن التركى ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .

١٦٥- المستدرك على الصحيحين ، الحاكم : أبو عبد اللَّه الحاكم محمد بن عبد اللَّه، ت: ٤٠٥هـ ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م .

١٦٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل : أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل ت : ٢٤١هـ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، عادل مرشد وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م .

١٦٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق وتعليق الشيخ أحمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .

١٦٨- مسند أبى يعلى ، أبو يعلى الموصلى : أحمد بن على بن المثنى ت: ٣٠٧هـ ، تحقيق حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

١٦٩- مسند البزار (البحر الزخار) ، البزار : أبو بكر أحمد بن عمرو ت: ٢٩٢هـ ، تحقيق محفوظ الرحمن زين اللَّه ، عادل بن سعد ، صبرى عبد الخالق الشافعى ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى بدأت ١٩٨٨م انتهت ٢٠٠٩م.

١٧٠- مسند الحارث (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث) ، أبو محمد

الحارث : محمد بن داهر ، ت: ٢٨٢هـ، المنتقى : الهيثمى ت: ٨٠٧هـ ، تحقيق د. حسين أحمد صالح الباكرى ، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .

١٧١- مسند الحميدى ، الحميدى : أبو بكر عبد اللّٰه بن الزبير، ت: ٢١٩هـ ، تحقيق حسن سليم أسد الدارانى ، دار السقا، دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

١٧٢- المسند للشاشى ، الشاشى : أبو سعيد الهيثم بن كليب ، ت: ٣٣٥هـ ، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين اللّٰه ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

١٧٣- مسند الشاميين ، الطبرانى : سليمان بن أحمد بن أيوب، ت: ٣٦٠هـ ، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م .

١٧٤- مسند الشهاب ، القضاعى : محمد بن سلامة بن جعفر، ت: ٤٥٤هـ ، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

١٧٥- مسند أبى داود الطيالسى ، أبو داود الطيالسى : سليمان بن داود ت: ٢٠٤هـ ، تحقيق د. محمد عبد المحسن التركى ، دار هجر مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .

١٧٦- مسند عبد الرحمن بن عوف ، البرتى : أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى بن الأزهر ت: ٢٨٠هـ ، تحقيق صلاح بن عايض الشلاصى ، دار ابن حزم، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .

١٧٧- مسند عبد بن حميد (المنتخب من مسند عبد بن حميد) ، عبد بن حميد :

أبو محمد الكشى، ت: ٢٤٩هـ، تحقيق صبحى البدرى السامرائى، محمود محمد خليل الصعيدى، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

١٧٨- مسند على (تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار)، الطبرى : محمد بن جرير الطبرى، ت: ٣١٠هـ، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى، القاهرة .

١٧٩- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، ابن حبان : محمد بن حبان أبو حاتم البستى، ت: ٣٥٤هـ، تحقيق مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .

١٨٠- مشكاة المصابيح، التبريزى : محمد بن عبد الله الخطيب، ت: ٧٤١هـ، تحقيق ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م .

١٨١- مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه، البوصيرى : أبو العباس شهاب الدين أحمد ت: ٨٤٠هـ، تحقيق محمد المنتقى الكشناوى، دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

١٨٢- مصنف بن أبى شيبة (الكتاب المصنف فى الأحاديث والآثار)، أبو بكر بن أبى شيبة : عبد الله بن محمد، ت: ٢٣٥هـ، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

١٨٣- المصنف (عبد الرزاق)، عبد الرزاق الصنعانى : أبو بكر عبد الرزاق ت: ٢١١هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

١٨٤- معالم السنن، الخطابى : أبو سليمان حمد بن محمد، ت: ٣٨٨هـ،

المطبعة العلمية، حلب ، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م .

١٨٥- المعجم الأوسط ، الطبراني : سليمان بن أحمد بن أيوب، ت: ٣٦٠هـ ، تحقيق طارق بن عوض اللَّه بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة .

١٨٦- المعجم الصغير (الروض الداني) ، الطبراني : سليمان بن أحمد بن أيوب ت: ٣٦٠هـ ، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير ، المكتب الإسلامي بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

١٨٧- المعجم المختص بالمحدثين ، الذهبي : شمس الدين أبو عبد اللَّه ت: ٧٤٨هـ ، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق، الطائف ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

١٨٨- المعجم الكبير ، الطبراني : سليمان بن أحمد بن أيوب، ت: ٣٦٠هـ ، حمدي ابن عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ، الطبعة الثانية .

١٨٩- معرفة الصحابة ، أبو نعيم : أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني، ت: ٤٣٠هـ ، تحقيق عادل بن يوسف العزازي ، دار الوطن للنشر، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .

١٩٠- معرفة علوم الحديث ، الحاكم : أبو عبد اللَّه الحاكم النيسابوري، ت: ٤٠٥هـ ، تحقيق السيد معظم حسين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .

١٩١- المعرفة والتاريخ ، الفسوي : يعقوب بن سفيان، ت : ٢٧٧هـ ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

١٩٢- مغانى الأخيار فى شرح أسامى رجال معانى الآثار ، بدر الدين العينى : أبو محمد محمود بن أحمد، ت: ٨٥٥هـ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .

١٩٣- المغنى فى الضعفاء ، الذهبى : شمس الدين أبو عبد اللَّه ، ت : ٧٤٨هـ ، تحقيق د. نور الدين عتر .

١٩٤- مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث) ، ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن ت: ٦٤٣هـ ، تحقيق د. نور الدين عتر ، دار الفكر ، سوريا ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

١٩٥- منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة القدرية ، ابن تيمية : تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحكيم، ت : ٧٢٨هـ ، تحقيق محمد رشاد شالم ، جامعة محمد ابن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

١٩٦- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، النووى : أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف، ت: ٦٧٦هـ ، دار إحياء التراث العربى، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ .

١٩٧- الموضوعات ، ابن الجوزى : جمال الدين عبد الرحمن بن على ٥٩٧هـ ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ج١ ، ٢ ، ١٣٨٦هـ ، ج٣، ١٣٨٨هـ .

١٩٨- الموطأ ، الإمام مالك : مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحى ، ت: ١٧٩هـ ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمى ، مؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية أبو ظبى ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .

١٩٩- الموقظة فى علم مصطلح الحديث ، الذهبى : شمس الدين أبو عبد اللَّه

محمد ابن أحمد، ت: ٧٤٨هـ ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية/ حلب ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ .

٢٠٠- ميزان الاعتدال ، الذهبى : شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد ، ت: ٧٤٨هـ ، تحقيق على محمد البخارى ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م .

حرف النون

٢٠١- نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ، الحافظ ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن على، ت: ٨٥٢هـ ، تحقيق عبد اللَّه بن ضيف اللَّه الرحيلى ، مطبعة سفر بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

٢٠٢- النفقة على العيال (العيال) ، ابن أبى الدنيا : أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد ، ت : ٢٨١هـ ، تحقيق د . نجم عبد الرحمن خلف ، دار ابن القيم الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

٢٠٣- النكت على كتاب ابن الصلاح ، الحافظ ابن حجر ، تحقيق ربيع بن هادى عمير المدخلى ، عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

٢٠٤- النكت على نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر ، على حسن بن على بن عبد الحميد الحلبى الأثرى ، دار ابن الجوزى ، السعودية ، الطبعة السابعة ١٤٢٤هـ .

٢٠٥- نيل الأوطار ، الشوكانى : محمد بن على بن محمد بن عبد اللَّه ت: ١٢٥٠هـ ، تحقيق عصام الدين الصبابطى ، دار الحديث، مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

حرف الواو

٢٠٦- الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث ، أبو شهبة : محمد بن محمد بن سويلم، ت: ١٤٠٣هـ ، دار الفكر العربى .

حرف الياء

٢٠٧- يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر ، الثعالبى : عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ت: ٤٢٩هـ ، تحقيق د. مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

فهرس الموضوعات

الباب الأول :
أسس وقواعد نقد الحديث
عند الشيخ أحمد شاكر

الباب الثاني : دراسة تطبيقية
(نماذج من مسند أحمد)

الفهارس

مطبعة العمرانية للأوفست

ت: ٣٢٧٥٦٢٩٩ - ف: ٣٢٠٧٩٩١٥

هذا الكتاب

(أصله رسالة ماجستير قُدّمت لقسم الشريعة بكلية دار العلوم/ جامعة القاهرة)

"سخّر الله تعالى رجالاً وضعوا القواعد الصارمة لقبول المرويات وردّها، وطُبّقت هذه القواعد على كل من حمل حديث النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يستثن منهم أحد، حتى كبار المحدثين.

وقد انقسم نقاد الحديث إلى مدارس، فمنهم المتشدد، والمعتدل، والمتساهل، والكل يسعى - حسب اجتهاده - لخدمة سنّة النبي صلى الله عليه وسلم.

والشيخ العلّامة أحمد شاكر- يرحمه الله- عمل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم رواية ودراية، وبلغ فيه شأنًا لم يجاره فيه أحد من أقرانه.

وهذه الدراسة تحاول أن تقف على معالم منهج الشيخ في نقده للحديث.

متولي البراجيلي

كتب صدرت للمؤلف :







مكتبة السنة
الدار السلفية لنشر العلم
٨١ ش البستان - ناصية ش الجمهورية - ميدان عابدين - القاهرة
هاتف : ٢٣٩٠٠٣١٨ فاكس : ٢٣٩١٣٥٣٢



ALSUNNA LIBRARY
Publishers
81 Al-Bostan St., Abdeen Square - Cairo - Egypt
Tel.:23900318 Fax :23913532
E-mail:al.sona@yahoo.com